CISI
CHARTERED INSTITUTE FOR SECURITIES & INVESTMENT

شهادة في الالتزام المالي الدولي

الالتزام المالي الدولي

النسخة العربية الرابعة، نوفمبر ٢٠٢٤

CISI APPROVED WORKBOOK
CHARTERED INSTITUTE FOR SECURITIES & INVESTMENT

Planting trees to catch carbon
20089900696
Printed on Carbon Captured paper

يستند هذا الكتاب التعليمي إلى الإصدار رقم ١١ من الخطة الدراسية ويشمل الامتحانات في المدة الواقعة بين ١ فبراير ٢٠٢٥ حتى ٣١ مايو ٢٠٢٧

أهلاً بكم في هذه المادة التعليمية الصادرة عن المَعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستِثمار تحت عنوان "الالتزام المالي الدولي".

صُمِّم هذا الكتاب في المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستِثمار للتحضير لامتحان مقرَّر "الالتزام المالي الدولي" الذي ينظِّمه المعهد.

الناشر:
المعهَد المُعتَمد للأوراق الماليّة والاستِثمار
© المَعهَد المُعتمد للأوراق الماليّة والاستِثمار ٢٠٢٢
٢٠ شارع فينتشرش، لندن EC3M 3BY
هاتف: ٠٦٠٠ ٧٦٤٥ ٢٠ ٤٤+ فاكس: ٠٦٠١ ٧٦٤٥ ٢٠ ٤٤+
البريد الالكترونيّ: customersupport@cisi.org www.cisi.org/qualifications

تأليف:
د. ناتالي شون، عضو منتسب في المعهد المُعتمد للأوراق الماليّة والاستِثمار

مراجعة وتدقيق:
مارتن ميتشل، عضو بدرجة زمالة في المعهد المُعتمد للأوراق الماليّة والاستِثمار
كارل ميكاليف

يُعَدّ هذا الكتاب دليلاً تعليمياً فقط، ولا يتحمّل المعهَد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار أيّ مسؤولية عن الأشخاص الذين يستخدمونه لممارسة أنشطة التداول أو الاستثمار بأي شكل من الأشكال.

وفي حين بذل المعهد قصارى جهده للتأكد من دقة محتوى الكتاب، لا يتحمّل الناشر أو المؤلف أي مسؤولية عن الخسارة التي قد يتعرّض لها أي شخصٍ يبرم صفقة أو يمتنع عن إبرام أخرى نتيجة الاطلاع على محتوى هذا المنشور.

جميع الحقوق محفوظة للناشر، ولا تجوز إعادة نشر أي جزء من هذا الكتيّب أو تخزينه عن طريق نظام استرجاع المعلومات، كما يُحظَّر نقله بأي شكلٍ أو وسيلة سواء إلكترونيّاً أو بالتصوير أو التسجيل أو خلافه من دون الحصول على إذنٍ مُسبقٍ من مالك حقوق النشر.

تحذير: إنّ اتّخاذ أي إجراء غير مرخَّص به في ما يتعلّق بمحتوى هذا الكتاب، سواء كله أو أي جزءٍ منه، قد يعرضّ صاحبه للملاحقة الجنائية والمُحاكمة المدنية بتهمة إحداث الضّرر.

تظهر الخطّة التعليميّة، التي تحتوي على المنهج بأكمله في نهاية هذا الكتاب، كما يمكن الاطّلاع على المنهج عن طريق زيارة الموقع الإلكتروني للمعهد cisi.org أو الاتّصال بمركز خدمة العملاء على الرقم: ٠٧٧٧ ٧٦٤٥ ٢٠ ٤٤+، علماً بأن الاختبار يقوم على أساس هذا المنهج. ونذكّر الراغبين بالتقدّم للامتحان بضرورة المواظبة على زيارة الصفحة الخاصة بآخر المستجدّات على الموقع الإلكتروني للمعهد (cisi.org/candidateupdate) للاطّلاع على التحديثات الناجمة عن التغيرات التي يشهدها القطاع المالي وتؤثر في الاختبار الذي يرغبون في التقدّم إليه.

صُمّمت الأسئلة الواردة في هذا الكتاب التعليمي كوسيلة مساعدة لمراجعة المواضيع المختلفة التي يشملها المنهج ولمساعدتك على ترسيخ ما تعلّمته في الفصول كافة.

يرجى الانتباه إلى أنه، وكجزء من حماية نزاهة الامتحانات، لا يُسمح باستخدام الآلات الحاسبة المحمولة في أماكن اختبار المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار. على المرشحين استخدام الآلة الحاسبة التي تظهر على الشاشة لجميع اختبارات المعهد القائمة على الحاسوب بجميع اللغات في المملكة المتحدة وعلى الصعيد الدولي.

طبعة الكتاب التعليمي: ٤,١ (نوفمبر ٢٠٢٤)

ملاحظة هامة- يرجى الاطلاع باستمرار على التغيرات في الكتاب التعليمي ومواعيد الاختبارات

تعكس التغيرات التي تطرأ على ممارسات القطاع، والظروف الاقتصادية، والتشريعات/ اللوائح، ووسائل التكنولوجيا، وغيرها من العناصر الأخرى، مدى ضرورة تحديث المعلومات لدى العاملين في القطاع. في وقت إصدار الكتاب، يتم اعتماد محتواه بوصفه مناسباً للاختبارات المقررة، وفقاً للفترة المحددة في الكتاب. وقد تؤدي التغيرات التي تطرأ على القطاع إلى تعجيل إصدار النسخة المحدثة من الكتاب أو تأجيلها.

يرجى ملاحظة أن النسخة الحالية من الكتاب سوف تحل دائماً محل الإصدارات السابقة. ويمكنكم الاطلاع بصفة دورية على الإصدارات الحديثة وأي تغيرات تطرأ على مواعيد الاختبارات عبر زيارة الموقع الإلكتروني للمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار: cisi.org/candidate update.

التعلّم والتطوّر المهني عن طريق المعهد المُعتَمَد للأوراق المالية والاستثمار

يُعَدّ المَعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار الهيئة الاحترافيّة الرائدة للعاملين في قطاع المال والاستثمار أو للّذين يطمحون للعمل فيه، وإننا في المَعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار نلتزم أشدّ الالتزام بتعزيز المعرفة والمهارات والنزاهة، وهي الأركان الثلاثة للسلوك المهني التي تقع في صلب منظّمتنا المُعتمدة.

تستخدم الشركاتُ اختبارات المعهد المُعتَمَد للأوراق المالية والاستثمار لتلبية مُتطلّبات الهيئات التنظيمية الحكومية. فالشهادات الصادرة عن المعهد شهاداتٌ معترفٌ بها رسميّاً من قبل مجموعة كبيرة من الحكومات وهيئاتها الرقابية، بدءاً من سنغافورة ووصولاً إلى دبي والولايات المتحدة إلى جانب الهيئات التنظيمية في المملكة المُتّحدة، حيث يقع مقرُّ المَعهد الرئيسي. ويتقدّم لاختبارات المعهد حوالي ٥٠,٠٠٠ شخص كل عامٍ، ويتحتّم على المتقدّمين استخدام الكتب التعليميّة الصادرة عن المعهد عند التَّحضير لاختباراته من أجل الفوز بأفضل فرص النجاح. وتخضعُ الكتب الدراسية التي ينتجها المعهد عادة للمراجعة والتدقيق سنوياً من قبل خبراء من العاملين في قطاع الخدمات الماليّة أنفسهم بالإضافة إلى شركائنا المُدرَّبين المُعتَمَدين الذين يقدّمون أدوات التدريب والتعلُّم الإلكتروني لمساعدة الراغبين في التقدم للامتحانات في تحضيرهم لها. كما تُنشَر المعلومات التي تهمّ الراغبين في التقدم لامتحانات المعهد في زاوية خاصة على موقعنا الإلكتروني: cisi.org/candidateupdate.

لا يُقدّم هذا الكتاب الدراسي إعداداً دقيقاً وشاملاً للاختبار الذي يرتبط به فحسب، بل إنه يُعَدّ مرجعاً قيّماً لممارسي المهنة أيضاً، وتشكّل دراسته جزءاً من التطوُّر المهني المستمر. ستُتاح على موقعنا الإلكتروني الامتحانات التجريبيّة عن معظم المقرّرات التعليميّة التي يوفّرها المعهد، وذلك كأداة مراجعة إضافيّة.

يجري تسجيل المتقدمين لاختبارات المعهد تلقائيّاً إلى عضوية المعهد بصفتهم طلّاباً أعضاء من دون أي رسوم إضافية لمدة عام واحد (ما لم يكونوا أعضاء في المعهد مسبقاً)، الأمر الذي يتيح لهم إمكانية الوصول إلى عددٍ هائلٍ من المراجع المتوافرة على الإنترنت، بما في ذلك نظام التلفاز الخاص بالمعهد، مجاناً من دون دفع رسومٍ إضافيةٍ. ويضمّ المعهد في عضويَّته ما يزيد عن ٤٠,٠٠٠ عضو، وقد استكمل نصفهم تقريباً المؤهّلات ذات الصلة وانتقلوا إلى درجة مُتقدِّمة في عضوية المعهد. ويمكنك الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الخطوات التالية اللازمة لتحقيق ذلك في نهاية هذا الكتاب.

١ البيئة التنظيمية الدولية ١
٢ وظيفة مراقبة الالتزام ٤٩
٣ إدارة مخاطر الجرائم المالية ٨١
٤ الأخلاق والأمانة والنزاهة ١١٣
٥ الحوكمة وإدارة المخاطر ومراقبة الالتزام ١٤٩
ملاحق ١٧٩
مسرد المصطلحات ١٩٩
أسئلة متعددة الخيارات ٢٠٧
خطّة المنهاج ٢٣٥

من المتوقّع أن تستغرق دراسة هذا الكتاب قرابة ١٠٠ ساعة

ما التالي؟

ابحث عن تفاصيل حول عضوية المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار في الغلاف الخلفي لهذا الكتاب.

أتريد المزيد من الدعم للنجاح في الاختبار؟

انظر المقطع عن شركائنا المعتمدين في التدريب.

أتريد تسجيل ملاحظة أو تعليق؟

الرجاء إرسال تعليقاتك عبر البريد الإلكتروني إلى learningresources@cisi.org.

الفصل الأول

البيئة التنظيمية الدولية

١. نماذج التنظيم ٣

٢. المنهج الدولي للتنظيم ٢٦

يتضمن هذا الفصل قرابة ٢٠ سؤالاً من أصل ١٠٠ سؤال في الاختبار

١- نماذج التنظيم

يتناول هذا الكتاب التعليمي ممارسات الالتزام المالي العالمية، وتعتمد الأمثلة المُستخدمة هنا على لوائح وتنظيمات المملكة المتحدة والاتحاد الأوربي؛ لتقديم نظرة مُعمّقة ولتسليط الضوء على النهج المُبتكر المُعتمد في هذه الأنظمة القضائية.



١-١ أهداف التنظيم وفوائده

هدف التعلّم

١-١-١ فهم أهداف التنظيم وفوائده

تشكّل الأسواق المالية الفعالة جزءاً جوهرياً من الاقتصاد، فهي تحفز التنمية الاقتصادية وتساعد على توليد الثروة. وتعد الثقة في هذه الأسواق عاملاً حيوياً، إذ يمكن لفقدان الثقة أن يؤدي إلى فشل الشركات المالية ويحدِث أثراً ضاراً في الاقتصاد. وهذا بدوره قد يفضي - من بين عوامل أخرى- إلى انكماش اقتصادي، وخسارة الوظائف، وفقد الدخل، وانخفاض قيمة الاستثمارات وانخفاض في القيمة السوقية للشركات، والتخلف عن سداد الديون. لقد أحدث الانهيار الوشيك لعدد من المؤسسات المالية الكبيرة في أثناء الأزمة المالية العالمية بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ضرراً على مستوى العالم، بينما أفرزت عمليات الإنقاذ المالي اللاحقة للمصارف، وتقلص الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب تأثيراً واسع النطاق شمل الأفراد والشركات على السواء.

وكما أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee for Banking Supervision BCBS) في مبادئ حوكمة الشركات الخاصة بها، تؤدي البنوك – وبالتالي الأسواق المالية- دوراً حاسماً في الاقتصاد؛ لأنها الجسر الذي تنتقل عبره أموال المودِعين والمدّخرين لتموِّل الأنشطة التي تدعم المشاريع، وتدفع عجلة النمو الاقتصادي. لذا فإن سلامتها واستقرارها ضروريان للحفاظ على الاستقرار المالي، ومن هنا تأتي أهمية حوكمة الشركات. وتعدُّ القواعد التنظيمية ومدونات قواعد السلوك ذات أهمية عظيمة لحماية المستثمرين والعامة. وعلى الرغم من أن تطوير هذه القواعد ومدى تطبيقها يتفاوتان من دولة إلى أخرى، يعتمد تطور الأسواق المالية العالمية على الاتفاق على معايير للسلوك وآليات لحل النزاعات. من الممكن تأسيس هذه المعايير والقواعد وقواعد السلوك بواسطة التنظيم الذاتي للقطاع المالي، أو عبر منهج تشريعي تؤسِّس فيها الحكومات سلطات تنظيمية تشريعية المرتكز وتسنّ تشريعاتٍ لمنحها الصلاحيات اللازمة. تعد النزاهة والسلوك الأخلاقي جزءاً أساسياً من أي مدونة لقواعد السلوك. ونتيجة الأزمة المالية العالمية، تجدد التركيز على النزاهة والسلوك الأخلاقي من قبل الهيئات المهنية المتخصصة والحكومات والأجهزة التنظيمية، فقد انتقل القطاع المالي من التنظيم الذاتي إلى المنهج التشريعي، وذلك بعد أن أصبحت طبيعة الأسواق المالية عالمية باطراد وتنامى الاعتماد المتبادل فيما بينها، ما سهَّل التعاون الدولي وتطوير معايير محسَّنة ومشتركة.

استُخدمت اللوائح التنظيمية أيضاً لتقييد قدرة المجرمين والإرهابيين على استغلال النظام المالي لصالح تحقيق أهدافهم، ولمساعدة وكالات الاستخبارات والأجهزة المعنية بإنفاذ القوانين على كشف النشاط الإجرامي وتحديد مواضعه. مرة أخرى، تطور هذا المسعى من مبادرات محلية حصراً إلى جهد دولي واسع النطاق لمكافحة الجرائم المتصلة بالخدمات المالية. وتشمل هذه الجرائم **غسل الأموال (ML)**، وتمويل الإرهاب (TF)، التزوير، والتهرّب الضريبي.

يمكن تلخيص أهداف التنظيم وفوائده فيما يأتي:

- زيادة الثقة بالأسواق والأنظمة والمنتجات المالية
- ترسيخ بيئة تشجّع التنمية الاقتصادية وخلق الثروة
- خفض مخاطر إخفاقات السوق والنظام المالي، بما في ذلك عواقبها الاقتصادية
- تعزيز حماية المستهلك، ومنحه الطمأنينة التي يحتاج إليها للادخار والاستثمار
- خفض معدلات الجرائم المالية عبر اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون استغلال الأنظمة المالية بسهولة.

٢-١ القانون واللائحة

هدف التعلّم	
٢-١-١	معرفة العلاقة بين القانون واللائحة

تتحقق أهداف التنظيم وفوائده في الحالة النموذجية عبر مزيج يجمع بين القوانين واللوائح.

القانون - المبادئ والقواعد التي تؤسس في المجتمع بواسطة سلطة معيّنة، وتطبق على الناس في ذلك المجتمع. ويمكن للقوانين أن تجمع التشريعات والأعراف والسياسات التي تقرها وتطبقها السلطات القضائية. وحين يدان شخص بتهمة مخالفة القانون، فإنه يؤنَّب أو يعاقب بالحبس و/أو الغرامة. وتوفِّر تشريعات الخدمات المالية إطاراً بنيوياً (هيكلياً) للقطاع المالي نفسه، إضافة إلى المنتجات التي يوفِّرها؛ ففي المملكة المتحدة -على سبيل المثال- تشمل التشريعات الأساسية "قانون الخدمات والأسواق المالية لعام ٢٠٠٠" (FSMA)، الذي يتضمن تفاصيل البنية التنظيمية في بريطانيا، إضافة إلى "القوانين المالية" المتعددة التي تضم بنوداً تتعلق بالضرائب، والرسوم، والإعفاءات، والخصومات الضريبية. وتعمل المملكة المتحدة على دمج القوانين الوطنية والدولية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الجرائم المتصلة بالضرائب والخدمات المالية في التشريعات المناسبة المتعلقة بهيكلة المصارف والمنتجات المالية الأخرى أو تقديم المشورة والنصح للعميل.

اللائحة - مجموعة من القواعد والمعايير التي تشمل عموماً مجالات مثل التزام معايير مناسبة للسلوك في السوق، وإدارة تعارض المصالح، والتعامل مع العملاء بأمانة وإنصاف، والحرص على تقديم المشورة الملائمة لاحتياجات العميل، وضمان استقرار النظام المالي.

لقوانين الالتزام وقواعده ومعاييره مصادر متعددة تشمل:

- التشريعات الأساسية
- القواعد والمعايير التي يصدرها المشرّعون والمشرفون على القطاع
- أعراف السوق ومواثيقه
- قواعد الممارسة السليمة التي تشجعها الجمعيات العاملة في القطاع أو الهيئات المهنية المتخصصة
- قواعد السلوك الداخلية المطبقة على الأعضاء العاملين في المؤسسات المالية.

ومن المرجح أن تتجاوز قواعد السلوك المطبقة على مستوى القطاع وقواعد السلوك الداخلية نطاق القوانين الملزمة بحيث تشمل نطاق أوسع من المعايير للأمانة والاستقامة والسلوك الأخلاقي.

٣-١ المناهج التنظيمية القائمة على القواعد والمناهج التنظيمية القائمة على المبادئ

هدف التعلّم

٣-١-١ فهم الفوارق الرئيسة بين المناهج القائمة على القواعد والمناهج القائمة على المبادئ للتنظيم المالي

عند إعداد أي تنظيم مالي، تختار الجهات التنظيمية ما بين المدخل القائم على القواعد أو المدخل القائم على المبادئ:

- **المدخل القائم على القواعد** – تكون التنظيمات فيه بالأساس إجراءات توجيهية تتضمّن قواعد شديدة التفصيلية. وتحدد هذه القواعد بالضبط ما يجب أن يفعله الأفراد والشركات لضمان الالتزام. ويتطلب المنهج القائم على القواعد التزاماً صارماً بقواعد محكمة ودقيقة مع تقييد مجال التفسير والتأويل. وغالباً ما تفتقد المرونة، وربما تؤدي إلى ممارسات روتينية وبيروقراطية.
- **المدخل القائم على المبادئ** – تركّز فيه التنظيمات على روح القواعد؛ ومن ثم على أنماط السلوك والنتائج المُستهدفة. وبخلاف المنهج القائم على القواعد، لا يتطلب هذا المنهج اتباع القواعد بشكل أعمى. ويمثّل المنهج القائم على المبادئ مصدراً أساسياً لتوجيه الشركات والأفراد فيما يتعلق بأسلوب التصرف المتوقع منهم. أما آلية الالتزام بالمبادئ ومدى الالتزام بها، فهما مسؤولية هؤلاء الأفراد والشركات.

يجب أن يكون المنهج القائم على القواعد مفصَّلاً إلى حد كافٍ من أجل توفير طريقة موثوقة للتمييز بين الخطأ والصواب. ويعد وضع نموذج شامل مستند إلى القواعد والإشراف على الالتزام به تحدياً كبيراً، لا سيما في الأسواق المتطورة، حيث يزداد استخدام التقنية الحديثة، وفي ظل توفر مجموعة أوسع من المنتجات والأصول المالية. ولا ريب أن السوق الأوسع والأكثر تعقيداً يتطلب مجموعة أكبر من القوانين (الأنظمة) التي تأخذ بالحسبان الأنشطة التجارية المتطورة على الدوام.

أما التحدّي الذي تواجهه الهيئات التنظيمية التي تتبنّى منهجاً قائماً على المبادئ، فيتمثل في ضمان تطبيق الشركات لتفسيرات متسقة ومنسجمة عند تنفيذها لهذه المبادئ.

تفضِّل بعض الشركات والموظفين المسؤولين عن المطابقة والالتزام المنهج القائم على القواعد، لأنهم يعرفون ما هو متوقع منهم بالضبط، بحيث يتعذر تعرضهم للانتقاد أو الاعتراض على عملهم ما داموا يتبعون القواعد بحذافيرها. في حين يفضل آخرون المنهج القائم على المبادئ لأنه يتيح لهم إمكانية الابتكار وحرية تطوير الخدمات والنماذج التجارية ضمن الإطار العام للمبادئ.

وعلى الرغم من أن الجهات التنظيمية غالبًا ما تتبع مدخلاً واحدًا، فإنها تميل لدمج بعض العناصر من المدخل الآخر.

يتوقف نجاح المنهج القائم على المبادىء على اتخاذ الشركات والأفراد قراراتٍ صائبةً. وتؤدّي المعايير الأخلاقية الصارمة، التي كثيراً ما تضعها هيئات مهنية متخصصة مثل المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار، دوراً أساسياً في أيِّ مناخ تنظيمي يعتمد على المبادئ (انظر الفصل الرابع).

ومنذ عام ٢٠٠١ حتى الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، اتجهت جهات التنظيم المالي في المملكة المتحدة إلى صيغة مُخفّفة من المدخل القائم على المبادئ، لتُظهر الأزمة المالية العالمية أنه مدخل معيب وتتسبّب في زيادة الطلب على مدخل القواعد، فاحتفظت الجهات التنظيمية هناك، وخصوصًا هيئة مراقبة السلوكيات المالية FCA، بكلٍ من المبادئ والقواعد، مع تركيز أكبر على النتائج بالنسبة إلى مُستهلكي الخدمات المالية.

١-٤ نماذج التنظيم الذاتي

هدف التعلّم	
١-١-٤	فهم نماذج التنظيم الذاتي
١-١-٥	فهم التنظيم المتعلق بالتمويل القائم على العقيدة الدينية والتمويل القائم على المبادئ الأخلاقية، والمضامين التنظيمية المرافقة

التنظيم الذاتي هو الحالة التي تتفق فيها المجموعات أو القطاعات فيما بينها على قواعد تحكم سلوكها الجماعي. ويُضاف هذا النوع من التنظيم إلى أي قوانين أو لوائح تضعها الحكومة أو الجهات التنظيمية. في بعض الحالات، يتطور التنظيم الذاتي بسبب غياب القواعد التنظيمية. وبينما يجب أن تعمل إجراءات التنظيم الذاتي ضمن ضوابط (وحدات قياسية "بارامترات") القوانين المحلية، فإن التنظيم الذاتي الصارم يمكن أن يقلّص الحاجة إلى التنظيم الحكومي أو مداه.

في الحالة النموذجية، يتكون التنظيم الذاتي في القطاع المالي من مزيج فريد يجمع مصالح القطاع الخاص مع الإشراف الرقابي الحكومي، وقد أفرز هذا المزيج شكلاً فعالاً ومتكافئاً من التنظيم للبيئة المعقدة والديناميكية. ومثلما ورد في النموذج للتنظيم الفعّال المذكور في تقرير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو IOSCO) حول أهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية:

> *"يمكن للهيئات ذاتية التنظيم (SROs) أن تمثل مكوّناً ثميناً من مكونات الهيئات التنظيمية في سعيها إلى تحقيق الأهداف المرجوّة من تنظيم الأوراق المالية"*[١].

يختلف تبني التنظيم الذاتي باختلاف الدول، وقطاعات السوق، والأسواق المتطورة والناشئة. وحيثما يكون دوره مهماً، فهو نابعٌ غالباً من سجل طويل من السلوك المسؤول تحت إشراف الجهات التنظيمية التشريعية. وبفضل تلك العلاقة مع الجهات التنظيمية، أُتيح للهيئات ذاتية التنظيم (SROs) أن تساهم في تطوير جودة التنظيم ومضمون السياسات المتبعة في سبيل الصالح العام. لا تختلف الأهداف العريضة للتنظيم الذاتي في الأسواق المالية عن الأهداف المحددة للتنظيم الحكومي كما وردت تحت عنوان "أهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية" التي وضعتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وهي:

- الحفاظ على نزاهة السوق (أسواق تتسم بالإنصاف والكفاءة والشفافية)
- الحفاظ على النزاهة المالية (تقليص المخاطر الشاملة)
- حماية المستثمرين.

وتوجد حالياً أشكال عديدة مختلفة من التنظيم الذاتي للأسواق المالية من أجل تحقيق هذه الأهداف، منها:

- الهيئات ذاتية التنظيم (SROs) على مستوى القطاع
- أطر التنظيم الذاتي للبورصات
- الجمعيات (أو النقابات المهنية) الخاصة.

تعمل هذه جميعاً على تعريف الالتزام بمعايير لأفضل الممارسات والتشجيع عليه بين الأطراف المشاركة فيها.

وفي الحالة النموذجية، يركز التنظيم الذاتي بؤرة الاهتمام على الإشراف على السوق ذاتها، ومعايير التأهيل للتوسط في السوق، ومراقبة السلوك التجاري للوسطاء، ويشمل السلوك التجاري للوسطاء علاقتهم مع **عملائهم** من مستخدمي السوق. وقد تقع مسؤولية أداء هذه المهمات كلها على عاتق منظمة واحدة من الهيئات ذاتية التنظيم، أو ربما تتقاسمها وتشترك بها عدة منظمات ضمن بلد معين أو قطاع سوقي محدد.

١ https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD110.pdf

يمكن أن ينحصر تطبيق بعض المناهج ضمن المؤسسة الواحدة، مثل التمويل القائم على المبادىء الأخلاقية؛ إذ يمكن للشركة التشبث بمبادئ راسخة تستهدي بها في سياساتها الاستثمارية (مثلاً: تجنب قطاعات معينة كالأسلحة أو التبغ). وكثيراً ما تتبنى الشركات التي تستثمر نيابة عن الكنائس أو غيرها من المؤسسات الدينية متطلبات أخلاقية المرتكز. وربما تختار الشركة أيضاً أن تروج لنفسها على أنها تتبنى مواقف أخلاقية معينة إما لأنها تتبنّى قيمها، أو لجذب عملاء جدد. وبينما قد لا توجد جهة مستقلة محددة للإشراف على مثل هذه الممارسات، فإن على الشركة التي تتخذ موقفاً أخلاقياً علنياً أن تضمن الحفاظ على سمعتها.

١-٤-١ العناصر الأساسية لنموذج التنظيم الذاتي الفعال

تشمل العوامل التي تسهم في تطوير نموذج فاعل للتنظيم الذاتي ما يأتي:

- **معرفة متخصصة بالقطاع**- وهو عامل مهم نظراً إلى زيادة تعقيد الأسواق والمنتجات.
- **تحفيز القطاع**- حوافز لتشجيع الشركات على تشغيل سوق تتسم بالإنصاف والاستقرار المالي والتنافسية. وتعد السمعة والمنافسة من أبرز القوى المحفزة لضمان الالتزام السلوكي المستمر.
- **علاقة تعاقدية**- يمكن لهذه العلاقة أن تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب معايير أخلاقية تسمو على الأنظمة والقواعد الحكومية.
- **الشفافية والمساءلة**- يجب أن يكون برنامج الالتزام الذي تضعه الهيئة ذاتية التنظيم شفافاً وخاضعاً للمحاسبة والمساءلة لضمان اتباع هذه المنظمات لمعايير سلوكية مهنية في الشؤون المتعلقة بالخصوصية والنزاهة الإجرائية. ويمكن لهذه الشفافية أن تنعكس في عدة أنماط مختلفة، منها إتاحة الفرصة للعموم للاطلاع على القواعد الصادرة عن الهيئة ذاتية التنظيم سواء عبر المواد المطبوعة أو الرقمية، وعبر نشر تفاصيل الإجراءات التأديبية البارزة التي تتخذها الهيئة ذاتية التنظيم، وعبر برامج التوعية والتثقيف. كذلك من شأن ضم ممثلين عن عامة الناس وخبراء متخصصين في القطاع إلى مجالس الإدارة في الهيئات ذاتية التنظيم، فضلاً عن إشراك أفراد من عامة الناس في المداولات المتعلقة بوضع السياسة التنظيمية وإرساء القواعد، أن توفر جميعها الركيزة الداعمة لمؤسسة تتميز بالانفتاح والشفافية. في بعض الدول، تعمل الهيئات ذاتية التنظيم على إعداد خطط تنظيمية وتقديمها للهيئة التشريعية ومن ثم نشرها لاطلاع العموم. وتتضمن هذه الخطط وصفاً للأهداف التنظيمية للمنظمة، والأنشطة التي تنوي القيام بها في العام اللاحق، ومقدار التكلفة المتوقَّعة.
- **برامج التزام مرنة تضعها الهيئة ذاتية التنظيم**– تستطيع الهيئات ذاتية التنظيم (SROs) عموماً تعديل قواعدها بطريقة سهلة وميسَّرة تفتقدها الوكالات الحكومية. ويعزى ذلك إلى خبرتها وتجربتها في القطاع، فضلًا عن حجمها، ولكونها لا تخضع للمتطلبات الأكثر صرامة التي تخضع لها عادة عملية وضع القواعد والقوانين من قبل الهيئات التنظيمية الحكومية.
- **التنسيق ومشاركة المعلومات**- يعدُّ التنسيق ومشاركة المعلومات بين الأسواق مهماً من أجل التعامل مع القضايا المؤثرة في مختلف الأسواق. وتعدّ المنهجية المنسقة ضرورية للتصدي لمحاولات **التلاعب بالسوق** أو المخاوف المتعلقة بالمخاطر الشاملة التي قد تؤثر في أكثر من سوق واحدة.

في عام ٢٠٠٠، أشار تقرير صدر عن "اللجنة الاستشارية للتنسيق بين الهيئات ذاتية التنظيم" (IOSCO) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو) تحت عنوان "نموذج للتنظيم الفعال" إلى بعض الممارسات والأهداف التنظيمية المشتركة بين الهيئات ذاتية التنظيم، منها:

- فرض القواعد واللوائح التنظيمية عبر إجراء التحقيقات واتخاذ إجراءات تأديبية مناسبة.
- إجراء اختبارات للممارسات المالية/الممارسات المتعلقة بعمليات التشغيل والمبيعات.
- إجراء فحص للجدارة والأهلية لدخول السوق.
- التعامل مع شكاوى العملاء.
- وضع برامج مراقبة للتحري والكشف عن السلوك غير اللائق.
- مشاركة المعلومات والتعاون مع الهيئات ذاتية التنظيم الأخرى.
- إنشاء منتدى لحل النزاعات.

ومن العناصر الأساسية لكثير من برامج الالتزام التي تضعها الهيئات ذاتية التنظيم تطوير الكتيبات الإرشادية وغيرها من المواد التثقيفية لمساعدة أعضائها على تحمل مسؤولياتهم التنظيمية.

ومن الأمثلة على التنظيم الذاتي استخدام الاتفاقية النموذجية التي وضعتها "الجمعية الدولية لعقود المبادلة والمشتقات المالية" (International Swaps and Derivatives Association)، وهي جمعية تضم في عضويتها الأطراف المشاركة في سوق المشتقات المالية، تأسست عام ١٩٨٥ بهدف تعزيز أسواق المشتقات المالية الآمنة والفعالة لتسهيل إدارة المخاطر بكفاءة وفاعلية بالنسبة إلى جميع مستخدمي منتجات المشتقات المالية.

ويلتزم أعضاء الجمعية الدولية لعقود المبادلة والمشتقات المالية (ISDA) باستخدام الاتفاقية النموذجية والوثائق المرافقة بوصفها ركيزةً لصفقات المشتقات المالية. ويستفيد هؤلاء الأعضاء من بنود المقاصة المباشرة [بالإنجليزية: netting][٢] المتضمَّنة في هذه الاتفاقية، التي تمكّن الشركات من تسوية التزاماتها إزاء بعضها بعضاً للحد من تعرضها للمخاطر المالية. ونتيجة لذلك، يجري التعامل مع الصفقات من الناحية القانونية باعتبارها معاملة واحدة ذات قيمة صافية واحدة.

١-٤-٢ تبنّي التمويل الإسلامي للتنظيم الذاتي

أُنشئت بعض أشكال التنظيم الذاتي لتعبِّر عن مبادئ أوسع نطاقاً، مثل المبادئ المرتبطة بالالتزام الديني. ويعد التمويل الإسلامي من أبرز الأمثلة على التنظيم الديني المرتكز والأخلاقي المرتكز، وتنظمه مجموعة من الهيئات ذاتية التنظيم (SROs) واللوائح التشريعية في الدول التي تنشط فيها. وتنبثق المبادئ الأخلاقية الإسلامية - التجارية والمالية- من مبادئ الشريعة الإسلامية التي تتضمَّن محرَّمات ثابتة مثل: تحريم الربا والغرر والميسر. وقد أجملت الشريعة الإسلامية جميع القيم والمعايير والقواعد التي ترتكز عليها الأخلاقيات التجارية والمالية الإسلامية، وأفضل تعريف لها هو أنها إطارٌ يوفِّر التوجيه القانوني والأخلاقي والروحي بغرض تحقيق أهداف الإسلام.

تخضع المؤسسات المالية الإسلامية، على غرار المؤسسات المالية الأخرى، لإشراف السلطات التنظيمية في الدول المسجلة قانونياً فيها، وتستمد صلاحياتها من هذه السلطات. إضافة إلى ذلك، أنشئت هيئتان اثنتان للتنظيم الذاتي، هما:

- **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي أو AAOIFI)**: هي هيئة مستقلة مسؤولة عن صياغة وإصدار معايير المحاسبة وأخلاقيات التدقيق ومعايير الشرعية والحوكمة لصناعة لخدمات المصرفية والمالية الإسلامية الدولية، وقد طُوّرت المعايير لتشجيع تناغم وانسجام الممارسات المصرفية والمالية الإسلامية، ولضمان الشفافية ووحدة صياغة التقارير المالية الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- **مجلس الخدمات المالية الإسلامية (Islamic Financial Services Board-IFSB)**: هو منظمة دولية لوضع المعايير التنظيمية، مهمتها تشجيع استقرار وسلامة القطاع المالي الإسلامي وتعزيزهما عبر إصدار معايير تحوطية عالمية ومبادئ إرشادية حكيمة تسترشد بها الأطراف المشاركة في هذا القطاع، الذي يضم –بالمعنى الواسع- الخدمات المصرفية، والأسواق المالية، وخدمات التأمين. وتقوم معايير المجلس بصورة رئيسية على تحديد المخاطر المتصلة بالمنتجات والعمليات المالية الإسلامية، وإدارة هذه المخاطر، والإفصاح عنها. يتألف أعضاء المجلس كاملي العضوية عادة من **المصارف المركزية** في الدول التي تسجِّل فيها المؤسسات المالية الإسلامية قانونياً. وهذه الدول مدعوة إلى تطبيق معايير المجلس (كخيار) من أجل توفير بيئة منظمة نسبياً للقطاع المالي الإسلامي. لكن التقيد بهذه المعايير إلزاميّ في بعض الدول، مثل البحرين والسودان، في حين تُستخدم كخطوط إرشادية في غيرها.

ويمكن تحقيق الالتزام الشرعي، من منظور المؤسسات المالية، بطرق متنوعة منها: تبني القوانين التنظيمية الوطنية، أو التبني الطوعي للمعايير الملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية عبر الالتزام بالتوجيهات والفتاوى الصادرة عن المجالس الشرعية الداخلية للشركات.

٢ أي أن يقوم الطرفان بحساب الفرق بين التزاماتهما إزاء بعضهما البعض بموجب الاتفاقية النموذجية نفسها، بحيث يتبادلان مبلغاً واحداً فقط فيما بينهما، بدلاً من تبادل دفعات عديدة فيما يخص المعاملة نفسها.

١-٥ امتداد التشريع إلى خارج نطاق الحدود الوطنية

هدف التعلّم
١-١-٦ فهم الغرض مما يأتي: حماية البيانات (كالتنظيم العام لحماية البيانات GDPR)؛ الإقرار الضريبي (كمعيار الإبلاغ المشترك CRS وقانون الالتزام الضريبي بالحسابات الخارجية فاتكا أو FATCA)؛ نزاهة الأسواق (كالتوجيه الثاني لأسواق الأدوات المالية MiFID II، وتنظيم أسواق الأدوات المالية المعدِّل للوائح القانونية السابقة MiFIR، وقانون التلاعب بالسوق MAR، وتنظيم البنية التحتية للأسواق الأوروبية EMIR، والتوجيه الثاني لخدمات الدفع PSD2، وقانون ساربانيز-أوكسلي Sarbanes Oxley ٢٠٠٢، وتنظيم الإيداع المركزي للأوراق المالية CSDR)؛ الجريمة المالية (كقانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة UK Bribery Act ٢٠١٠، وقانون مكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة FCPA، وتوجيه الاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال AMLD)

نظراً إلى أن القطاع المالي دولي بطبيعته، فإن كثيراً من القوانين واللوائح تطبق خارج نطاق الحدود الوطنية. ولا شك أن مسؤولي المطابقة والالتزام في الشركات بحاجة إلى إدراك وفهم التأثير المحتمل لمثل هذه التشريعات. والتنظيمات الموضحة في الجزء المتبقي من هذا المقطع هي تنظيمات خاصة بالاتحاد الأوروبي يجري تنفيذها عبر الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء. وتشكل هذه التنظيمات أيضًا حجر الأساس لتطبيق قواعد مماثلة في دول خارج الاتحاد الأوروبي، بعد تعديلها لتلبية الظروف المحلية الخاصة. فعلى سبيل المثال، تبنت المملكة المتحدة الأحكام الرئيسية للقوانين المالية للاتحاد الأوروبي في تشريعاتها الخاصة منذ انسحابها من الاتحاد الأوروبي في ١ يناير ٢٠٢١. ومع ذلك، فقد أجرت المملكة المتحدة أيضًا تغييرات، مثل خفض سن الموافقة على التنظيم العام المتعلق بحماية البيانات (GDPR) من ١٦ إلى ١٣ عامًا، والإعفاء من القواعد الخاصة بالحوافز في التوجيه المتعلق بأسواق الأدوات المالية MiFID للبحث عن مصدري المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد يطرأ المزيد من التعديلات بمرور الوقت.

١-٥-١ التنظيم العام لحماية البيانات (General Data Protection Regulation)

طُبِّق "التنظيم العام لحماية البيانات" (GDPR) في الاتحاد الأوروبي بدءاً من ٢٥ مايو ٢٠١٨، وحلّ محل "التوجيه المتعلق بحماية البيانات". وقد صُمِّم ذلك التنظيم الجديد "للتنسيق بين قوانين خصوصية البيانات عبر أنحاء أوروبا وتوحيدها بهدف حماية مواطني الاتحاد الأوروبي من انتهاكات الخصوصية والبيانات في عالم متزايد الاعتماد على البيانات، ويُوجز الجدول التالي أهم النقاط الواردة في التنظيم العام لحماية البيانات.

المجال	الوصف
النطاق	ينطبق القانون العام لحماية البيانات على جميع الشركات التي تتعامل مع البيانات الشخصية لأصحاب البيانات المقيمين في الاتحاد الأوروبي EU، بغض النظر عن موقع الشركة، وسيُطبّق على معالجة البيانات الشخصية بواسطة وحدات التحكم والمعالجة في الاتحاد الأوروبي، بغض النظر عن وجودها المادي فيه من عدمه. كما ينطبق ذلك التنظيم العام على معالجة البيانات الشخصية لأصحاب البيانات في الاتحاد الأوروبي، الذين لا يخضعون لوحدات تحكم ومعالجة قائمة في الاتحاد الأوروبي، حيثما تكون لهم علاقة بالأنشطة التالية: تقديم سلع وخدمات لمواطني الاتحاد الأوروبي (بغض النظر عما إذا كان مطلوبًا الدفع مقابلها أم لا)، ومراقبة السلوكيات التي تحدث داخل الاتحاد الأوروبي. ويجب على الشركات من خارج الاتحاد الأوروبي، التي تعالج بيانات مواطنيه، أن تعيّن مُمثّلاً لها في الاتحاد الأوروبي.

المجال	الوصف
العقوبات	تخضع انتهاكات التنظيم العام لحماية البيانات لهيكل عقوبات تدريجي، تبلغ عقوبته القصوى ٤٪ من إجمالي المبيعات العالمية السنوية للسنة المالية السابقة، أو ٢٠ مليون يورو (أو ما يعادلها)، أيهما أكبر.
الموافقة	يجب أن يُقدم الطلب على الموافقة بصورة واضحة يسهل التعامل معها، مع إرفاق الغرض من معالجة البيانات، ويجب أن يكون واضحًا ومُنفصلاً عن المسائل الأخرى، وبلغة واضحة ومباشرة، ويجب أن يكون سحب الموافقة بنفس سهولة منحها.
حقوق الشخص موضوع البيانات	• يجب الإبلاغ عن أي انتهاك للبيانات من المحتمل أن *"يؤدي إلى خطر على حقوق الأفراد وحرياتهم"* خلال ٧٢ ساعة من معرفة معالج البيانات به لأول مرة، ويجب إخطار العملاء ووحدات التحكم "دون أيّ تأخير غير مُبرّر" بمجرد المعرفة به. • يحق لأصحاب البيانات الحصول على تأكيد من وحدة التحكم بشأن ما إذا كانت بياناتهم الشخصية تجري معالجتها أم لا، وأين ولأيّ غرض، كما يجب على وحدة التحكم تقديم نسخة إلكترونية من البيانات الشخصية مجانًا عند الطلب. • لأصحاب البيانات الحق بالنسيان (المعروف كذلك بمسح البيانات)، فبناءً على طلبهم، يحق لهم مطالبة وحدة التحكم بمسح بياناتهم الشخصية، والتوقّف عن الاستمرار بنشر البيانات، وربما منع أي أطراف ثالثة من استخدامها، وتتضمّن شروط المسح، على النحو المُبيّن في المادة ١٧، البيانات التي لم تعد ذات صلة بالغرض الأصلي للمعالجة، أو البيانات التي سحب صاحبها الموافقة على استخدامها، وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن هذا الحق يستلزم من وحدات التحكم، عند النظر في هذه الطلبات، الموازنة ما بين حقوق أصحاب البيانات و*"المصلحة العامة من إتاحة البيانات"*. • لأصحاب البيانات الحق في استلام البيانات الشخصية خاصتهم، والتي قدموها سابقًا بـ *"صورة شائعة الاستخدام وقابلة للقراءة آليًا"*، والحق في نقلها إلى وحدة تحكم أخرى. • أصبحت الخصوصية المضمونة نظاميًا أو الخصوصية ضمن التصميم Privacy by design جزءًا من المتطلبات القانونية للنظام العام لحماية البيانات GDPR، ويجب على وحدات التحكم أن تلتزم بإجراءات تقنية وتنظيمية مناسبة لتلبية متطلبات ذلك النظام، وألّا تحتفظ بغير البيانات الضرورية لإنجاز التزاماتها أو تعالجها.
مسؤولو حماية البيانات (DPOs)	يجب أن تعّين السلطات العامة مسؤول حماية بيانات، في: الشركات التي تستلزم أنشطتها الرئيسية مراقبة واسعة ومنتظمة ومنهجية للأفراد، والشركات التي تتكوّن أنشطتها من معالجة واسعة النطاق لفئات خاصة من البيانات أو بيانات متصلة بإدانات واتهامات جنائية. وبالنسبة إلى مسؤول حماية البيانات: • يجب أن يُعيّن على أساس المتطلبات المهنية، وخصوصًا المعرفة المتخصصة بقوانين وممارسات حماية البيانات. • قد يكون أحد الموظفين في الشركة أو مزوّد خدمات خارجي. • يجب تقديم تفاصيل الاتصال به إلى هيئة حماية البيانات ذات الصلة. • يجب تزويده بالموارد المناسبة لأداء مهامه والحفاظ على معارفه المتخصصة. • يجب أن يقدّم تقاريره مباشرةً إلى أعلى إداري. • يجب ألا يؤدي أيّ مهام أخرى قد تؤدي إلى تضارب مصالح.

١-٥-٢ نزاهة السوق

هناك عدد من التنظيمات التي تعالج نزاهة السوق:

التنظيم	القضايا الأساسية
التوجيه الثاني لأسواق الأدوات المالية "ميفيد٢" (MiFID II) والتنظيم أسواق الأدوات المالية المعدّل للوائح القانونية السابقة (MiFIR)	• توجيهات الاتحاد الأوروبي واللوائح المرتبطة بها بهدف أساسي هو توفير الحماية للمستثمر، وذلك بإعطاء أهمية كبيرة لواجبات الوكالة الائتمانية للشركة: ◦ واجب الحصول على أفضل نتيجة ممكنة للعميل. ◦ متطلبات الإفصاح عن المعلومات. ◦ القواعد المُخصصة بحسب العميل بشأن ملاءمة ومناسبة المنتجات المالية. ◦ قواعد الحوافز. • أهداف السياسة الرئيسة: ◦ توسيع نطاق الخدمات الاستثمارية التي يمكن للشركة الحصول لأجلها على "جواز مرور" للاتحاد الأوروبي (أي أن يسمح **الترخيص** بالعمل في إحدى دول الاتحاد الأوروبي –الدولة الأم- للشركة بتقديم الخدمات الاستثمارية في دولة أخرى عضو في الاتحاد –الدولة المضيفة- دونما حاجة لأيّ ترخيصات محلية أخرى). ◦ إزالة عقبة رئيسة أمام الأعمال التجارية عبر الحدود بالتوقف عن تطبيق قواعد "الدولة المضيفة" على الشركات القادمة التي تحمل جواز مرور الاتحاد.
قانون التلاعب بالسوق (MAR)	• توجيه الاتحاد الأوروبي بهدف رفع درجة نزاهة السوق وحماية المستثمر، وينطبق على الأدوات المالية التالية: أ. الأدوات المالية المقبولة للتداول في سوق منظمة أو التي قُدّم طلب لتداولها في سوق منظمة. ب. الأدوات المالية المُتداولة في مركز تداول متعدد الأطراف MTF، أو المقبولة للتداول بها، أو التي قُدّم طلب للتداول بها. ج. الأدوات المالية المُتداولة في مركز تداول منظم OTF. د. الأدوات المالية التي لا تغطيها النقاط الثلاث السابقة، والتي يعتمد سعرها أو قيمتها على سعر أو قيمة أداة مالية تمت الإشارة إليها في تلك النقاط، أو يتأثّر بها، بما في ذلك على سبيل المثال، عقود مبادلة مخاطر الائتمان CDSs وعقود الفروقات CFDs. • يتضمّن توجيهات بشأن المعلومات الداخلية وتأخير الإفصاح عنها، وسبر السوق، ومتطلبات الإفصاح عن بدلات/سندات الانبعاثات. • المعلومات الداخلية هي معلومات يُحتمل أن تكون ذات تأثير كبير على أسعار الأدوات المالية ومُصدريها إذا خرجت للعامة، وتشمل تلك الأدوات المالية عقود السلع الفورية وسندات الانبعاثات والمنتجات القابلة للبيع بالمزادات ذات الصلة. ويمثل استخدام المعلومات الداخلية لتنفيذ صفقات أو لتعديل أو إلغاء صفقات قائمة شكلاً من أشكال تداول المُطلعين الداخليين. • سبر السوق هو اتصال أو معلومات تُكشَف لمستثمر أو أكثر قبل الإعلان عن صفقة ما؛ وذلك بغرض تقييم اهتمام المستثمرين المحتملين فيما يخص الصفقة وحجمها وسعرها المحتملين، ويشمل التلاعب بالسوق أي نشاط يعطي، أو قد يعطي، إشارة خاطئة أو مُضلّلة حول الطلب أو العرض أو سعر الأداة المالية؛ ومن ثم يؤثر على التداول عليها بطريقة مُتعمدة مقصودة من شخص ما.

التنظيم	القضايا الأساسية
تنظيم البنية التحتية للأسواق الأوروبية (EMIR)	التنظيم الأوروبي الذي يتطلّب مقاصة عقود المشتقات المالية خارج البورصة OTC والإبلاغ عن عقود المشتقات المالية. ويضع تنظيم البنية التحتية للأسواق الأوروبية الإطار لضمان سلامة الوسطاء المركزيين لمعاملات الأسواق المالية CCPs ومراكز حفظ بيانات التداول TRs. يغطي كذلك اللوائح المتعلقة بالمشتقات المالية خارج البورصة OTC وبالوسطاء المركزيين ومراكز الحفظ المذكورة آنفًا، وتشمل الالتزامات الأساسية بموجب تنظيم البنية التحتية المذكور: • المقاصة المركزية لفئات معينة من المشتقات المالية خارج البورصة OTC. • تطبيق تقنيات تقليل المخاطر للمشتقات المالية خارج البورصة غير الخاضعة للمقاصة المركزية. • تقديم التقارير إلى مراكز حفظ بيانات التداول. • تطبيق المتطلبات التنظيمية ومتطلبات التحوّط وتصريف الأعمال على الوسطاء المركزيين لمعاملات الأسواق المالية CCPs. • إلزام مراكز حفظ بيانات التداول بالمتطلبات، بما في ذلك واجب إتاحة بيانات مُعينة للعامة والسلطات ذات الصلة.
التوجيه الثاني لخدمات الدفع (PSD2)	هو التوجيه الأوروبي الذي يحدد خدمات الدفع على النحو التالي: *"الخدمات التي تمكّن من إيداع النقود وسحبها، على سبيل المثال، من حساب بنكي، بالإضافة إلى جميع العمليات المطلوبة لتشغيل هذا الحساب، ما يمكن أن يشمل تحويلات الأرصدة والخصم المباشر والتحويلات الائتمانية ومدفوعات البطاقات، أما المعاملات الورقية فلا يغطّيها التوجيه".* والهدف من التوجيه هو: • توفير الأساس القانوني لمواصلة تطوير سوق داخلية متكاملة للمدفوعات الإلكترونية داخل الاتحاد الأوروبي. • وضع قواعد شاملة لخدمات الدفع؛ بهدف جعل المدفوعات الدولية داخل الاتحاد الأوروبي سهلة وفعّالة وآمنة، مثل المدفوعات داخل أي دولة. • فتح أسواق الدفع أمام شركات جديدة، ما يؤدي إلى تعزيز المنافسة وزيادة الخيارات وإتاحة أفضل أسعار للمستهلكين. • توفير النظام القانوني الضروري لمنطقة مدفوعات اليورو المُوحدة SEPA.

التنظيم	القضايا الأساسية
قانون ساربانيز-أوكسلي (SOX) لعام ٢٠٠٢	يتعلّق قانون سوكس SOX الأمريكي بتحسينات عملية إعداد التقارير المالية واستعادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية الأمريكية، وهدفه: • *"حماية المستثمرين بتحسين دقة وموثوقية إفصاحات الشركات"*. • ينطبق على الشركات العامة الأمريكية وفروعها العالمية، كذلك على الشركات الأجنبية ذات الأسهم المُدرجة بالبورصات الأمريكية. ويحدّد القسم ٤٠٤ متطلبات إدارة شركة عامة أمريكية لإصدار تقرير سنوي عن الفاعلية التشغيلية للضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي. ويجب على مدقّقي الشركة أن يصدّقوا على تصريح الإدارة بفاعلية الضوابط المالية الداخلية ويقدّموا تقريراً عنه. ويؤثر هذا القسم بشكل كبير على حوكمة وسلوك أي شركة مُسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك الشركات غير الأمريكية وفروعها العالمية ومشاريعها المشتركة. ومن القضايا الأساسية المتصلة بعمليات المراجعة والتدقيق: • شركات المراجعة التي تقوم بكل من المراجعة وتقديم الاستشارات: ممنوع على المدققين تقديم خدمات غير متعلقة بالمراجعة، ولا يسمح لهم ألا بتقديم بعض الخدمات الأخرى، مثل الاستشارات الضريبية، طالما تم الإفصاح عن ذلك والموافقة عليه من لجنة التدقيق بالشركة المتلقية للخدمة • يجب تعيين مدققي الحسابات من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة، وليس من قبل إدارة الشركة، ويجب أن يكون أعضاء لجنة التدقيق مستقلين عن الإدارة. • يجب استبدال شركة المحاسبة التي تقود عملية التدقيق كل خمس سنوات. لا يجوز لشركة محاسبة تدقيق حسابات شركة عمل كبار مديريها التنفيذيين فيها سابقًا فيها وشاركوا في التدقيق خلال العام السابق. ومن معايير الضوابط الداخلية لضمان دقة التقارير عن مراكزهم المالية: • الرئيس التنفيذي CEO والمدير المالي CFO مسؤولان عن التأكد من أن الضوابط والإجراءات الداخلية يمكن أن توفر إفصاحات مالية دقيقة. • أن تضمن الضوابط أن الرئيس التنفيذي والمدير المالي على علم بالمعلومات الجوهرية. • أن تُنفذ أعمال الالتزام على أساس مستمر؛ لتوثيق وتأكيد فاعلية الضوابط الداخلية الخاصة بهما. جرائم ذات صلة: • **الاحتيال على مستثمري الأوراق المالية**: السجن حتى ٢٥ عامًا. • **توقيع الرؤساء التنفيذيين عن معرفة على بيانات مالية كاذبة**: غرامات تصل حتى خمسة ملايين دولار وعشرين عامًا في السجن عن مخالفات مُتعمّدة. • **عرقلة سير العدالة بإتلاف وثائق**: غرامات وعقوبات بالسجن حتى عشرين عامًا.
تنظيم الإيداع المركزي للأوراق المالية (CSDR)	هو تنظيم للاتحاد الأوروبي دخل حيز التنفيذ عام ٢٠١٤ للتعريف عن متطلبات مُوحدة لتسوية الأدوات المالية في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى قواعد لتنظيم وإدارة الإيداعات المركزية للأوراق المالية CSDs لتعزيز سلامة وسلاسة وفاعلية التسوية. وهو ينطبق على جميع الشركات التي تتاجر بالأوراق المالية في الاتحاد الأوروبي بغض النظر عن موقعها. والمستودع المركزي للأوراق المالية CSD هو مؤسسة تحتفظ بالأدوات المالية كالأسهم والسندات وأدوات سوق النقد والصناديق المشتركة. **فشل التسوية**: هو عدم إتمام تسوية، أو التسوية الجزئية، لمعاملة أوراق مالية في التاريخ المُستهدف، بسبب نقص الأوراق المالية أو النقد، أيًا كان السبب الأساسي لذلك، ويقدّم نظام الإيداع المركزي للأوراق المالية إجراءات لمنع فشل التسوية، أو حلها بين تاريخ التداول وتاريخ التسوية المُستهدف.

١-٥-٣ الجريمة المالية

لا يوجد تعريف مقبول على المستوى الدولي لمصطلح "الجريمة المالية". لكنه يُستخدم عموماً للحديث عن غسل الأموال الناتجة عن أي جريمة، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتهاكات العقوبات المالية والتجارية، والتلاعب بالسوق، والتهرب الضريبي. وفي المملكة المتحدة، يعرِّف "قانون الأسواق والخدمات المالية لعام ٢٠٠٠" هذا المصطلح بأنه يشمل بصفة عامة: "أي مخالفة تنطوي على احتيال أو تضليل؛ أو إساءة التصرف في -أو سوء استخدام- المعلومات المتعلقة بسوق مالية؛ أو التصرف في العوائد الناتجة عن جريمة"، ويعرِّف مصطلح "مخالفة" بأنه سلوك: "يشمل فعلاً أو الامتناع عن فعل سوف يعدُّ مخالفة قانونية لو وقع في المملكة المتحدة"، ومن ثم، فإن التعريف يوسع نطاق التشريع ليشمل السلوك الذي يقع خارج المملكة المتحدة. في سياق الالتزام المالي العالمي، يحظى "قانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة" و"قانون مكافحة الممارسات الفاسدة الأجنبية" في الولايات المتحدة بأهمية خاصة، ويوجد عدد من التنظيمات المتعلقة بالجرائم المالية تمتد وراء الحدود الإقليمية، مثل تلك الواردة في الجدول أدناه.

التشريع	الوصف
قانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة (٢٠١٠)	صُمّم لتنفيذ اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وأقرّ القانون الجرائم الآتية: • تقديم رشوة أو تلقّيها. • رشو الموظفين العموميين الأجانب. • الفشل في منع دفع رشوة نيابةً عن المنظمة. تتمتع المحاكم بالولاية القضائية على الجرائم المُرتكبة في المملكة المتحدة، وكذلك خارجها في حال كان للشخص الذي ارتكبها صلة وثيقة بالمملكة المتحدة؛ لأنه مُقيم بريطاني أو مُقيم بشكل منتظم فيها، كما في حال أي كيان مُسجل بالمملكة المتحدة أو شراكة إسكتلندية. إضافة إلى ذلك، يوسّع الفشل في منع الرشوة دائرة الولاية القضائية للمحاكم البريطانية لتشمل المنظمات التجارية الأجنبية ذات الصلة. وتُعرّف المنظمة التجارية ذات الصلة بأنها: *"كيان أو شراكة تأسّست أو تشكّلت في المملكة المتحدة، بغض النظر عن المكان الذي تمارس فيها أعمالها، أو كيان أو شراكة مُسجلة تمارس أعمالها، أو جزءًا منها، في المملكة المتحدة، بغض النظر عن مكان التأسيس أو التشكيل".* ويوفّر القانون دفاعًا عن الفشل في منع الرشوة؛ حيث يمكن للمنظمة أن تثبت أن لديها "إجراءات مناسبة" موضع تنفيذ. على سبيل المثال، يمكن مقاضاة شركة أجنبية تمارس أي "جزء من العمل" في المملكة المتحدة بموجب قانون مكافحة الرشوة على فشلها في منع الرشوة التي قد يرتكبها أيّ من موظفيها أو وكلائها أو ممثليها الآخرين، حتى لو وقعت الرشوة نفسها خارج البلاد، وحتى لو شملت أشخاصًا ليسوا من مواطنيها. ولم يُعرّف مفهوم الـ "جزء من العمل" في القانون، لكن مجرد وجود مكتب تمثيل أو وكيل في المملكة المتحدة قد يكون كافيًا لملاحقتها قضائيًا كجريمة شركات. والأمر متروك للمحاكم لتحديد ما إذا كانت المنظمة تمارس نشاطًا تجاريًا في المملكة المتحدة أم لا، آخذةً بالاعتبار الحقائق الخاصة بكل حالة فردية على حدة.

التشريع	الوصف
قانون مكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة FCPA **(١٩٧٧)**	تحرّم أحكام هذا القانون على أي مواطن أمريكي، وبعض الجهات الأجنبية المُصدرة للأوراق المالية، دفع مبالغ فاسدة (رشىً) لأي مسؤول أجنبي بغرض الحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها أو توجيهها لمصلحة أي شخص. وتنطبق الأحكام أيضًا على الشركات والأشخاص الأجانب الذين يقومون بأي إجراء لتعزيز هذه المدفوعات الفاسدة أثناء وجودهم في الولايات المتحدة.، وقد نشرت غرفة التجارة الدولية ICC، عام ١٩٧٧م، القواعد السلوكية لمكافحة الابتزاز والرشوة، والتي حدّدت الإجراءات الأساسية التي تستطيع بها الشركات تقليل احتمالية الممارسات الفاسدة. كان لذلك القانون تأثير كبير على الطريقة التي تمارس بها الشركات الأمريكية أعمالها، سواءً في الولايات المتحدة أو خارجها. وبين عاميّ ٢٠٢٠ و٢٠٢٣، وافقت ٢٩ شركة دولية على دفع تسويات تجاوزت ملياريّ دولار أمريكي عن انتهاكات ذات صلة بقانون مكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة[٣]. وتحتاج الشركات لتطبيق ضوابط "اعرف عميلك" KYC، لا سيما على الشخصيات السياسية البارزة PEPs، ويجب أن تتضمّن الضوابط تفاصيل إدارة وملكية الكيانات التي يتعاملون معها. ويساعد هذا القانون على الالتزام بقانون سوكس؛ نظرًا لأن الأخير كذلك يفرض على الشركات متطلبات الكشف عن حالات الاحتيال، بالإضافة إلى تقديم تقارير سنوية عن أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بها. ويجب تطبيق برامج التزام مُفصّلة لمنع وكشف أي مدفوعات غير سليمة من الموظفين أو الوكلاء، خصوصًا أولئك الذين يعملون ميدانيًا في الأسواق الناشئة الصعبة، حيث تزيد المنافسة وممارسة الأعمال العامة من صعوبة تطبيق القواعد الموضوعة في المكتب الرئيسي عمليًا، إلى جانب محاولة المديرين التحايل على اللوائح لتحقيق مبيعات. وتشمل الضوابط الخاصة ما يلي: • إجراء فحوصات العناية الواجبة على الأطراف الثالثة للتأكد من حسن نواياهم في أثناء علاقة العمل، والأهم من ذلك، طوال فترة استمرارها. • لجان بممثلين تنفيذيين من المستويات العُليا للإشراف على مخاطر الرشوة والفساد ولتلقّي المعلومات الإدارية الدورية. • التدريب التفصيلي للموظفين. • المراقبة العامة للعمليات والضوابط على يد مسؤولين مستقلين عن المخاطر والالتزام والمراجعة.

٣ https://www.sec.gov/enforce/sec-enforcement-actions-fcpa-cases

التشريع	الوصف
قانون الالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) **(٢٠١٠)**	أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٠، كجزء من قانون حوافز التوظيف لاستعادة التشغيل HIRE. مثّل تطورًا مهمًّا في جهود الولايات المتحدة لمكافحة التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأمريكيين الذين لديهم استثمارات في حسابات في الخارج. يتعيّن على دافعي الضرائب الأمريكيين الذين يمتلكون أصولاً مالية خارج الولايات المتحدة الإفصاح عن تلك الأصول إلى دائرة الإيرادات الداخلية IRS. يجب على المؤسسات المالية الأجنبية FFIs إبلاغ مصلحة الضرائب الأمريكية مباشرةً بمعلومات معينة عن الحسابات المالية التي يديرها دافعو الضرائب الأمريكيين أو الكيانات الأجنبية التي يمتلك فيها دافعو ضرائب أمريكيين حصة ملكية معتبرة. ورغم أن الشركات خارج الولايات المتحدة لا تخضع بشكل مباشر للتشريعات الأمريكية، فإنها مُطالبة بالمساهمة في تحسين مستوى الالتزام الضريبي بموجب اتفاقيات حكومية مشتركة، ولابد من أن تُبلغ عن معلومات معينة حول الحسابات المالية التي يحتفظ بها دافعو الضرائب الأمريكيين، أو الكيانات الأجنبية التي يمتلك فيها دافعو الضرائب الأمريكيين حصة ملكية معتبرة، من طريق السلطات الضريبية الوطنية في بلادها، كما أنه من المُتوقع من أي مؤسسة مالية أجنبية موجودة في بلد ليس شريكًا في اتفاقية حكومية دولية مع الولايات المتحدة أن تسجّل لدى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية.
توجيه الاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال (AMLD)	سلسلة من تشريعات الاتحاد الأوروبي توفّر نهجًا قائمًا على المخاطر، يتطلّب تقييمًا للمخاطر على مستوى الاتحاد، جنبًا إلى جنب، مع تقييمات للمخاطر الوطنية والمؤسساتية. تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي FATF وتغطية مهام العناية الواجبة بالعملاء CDD، والمتطلبات الأخرى المتعلقة بالمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية الخاضعة للرقابة المالية (DNFBPs). الأعمال والمهن غير المالية الخاضعة للرقابة المالية (DNFBPs) هي قطاعات غير مالية، لكنها عُرضة لمخالفات غسيل الأموال، كالمحامين والمحاسبين والوكلاء العقاريين وبعض أنواع الشركات التي تتعامل في البضائع عالية القيمة. ويتسع مفهوم الشخصيات البارزة سياسيًا ليشمل أولئك الموجودين في البلد الأصلي للمؤسسة. علمًا أن هناك تعديلات تطرأ على التوجيهات المذكورة طوال الوقت لضمان بقائها مُحدثة. تم إدماج **توجيه مكافحة غسل الأموال AMLD** في قوانين الدول الأعضاء في الاتحاد.

التشريع	الوصف
معيار الإبلاغ المشترك (CRS) لتبادل المعلومات المالية	تبادل المعلومات تلقائيًا على أساس سنوي حول أصول المقيمين ودخولهم، بما يتوافق تلقائيًا مع المعيار، واستبدال الاتفاقات الفردية بتشارك المعلومات عند الطلب. خطوة نحو نهج مُنسق دوليًا للإفصاح عن الدخل المُكتسب للأفراد والمنظمات، وباعتباره إجراءً لمكافحة التهرب الضريبي؛ فهو يعتمد على تشريع لتشارك المعلومات، كقانون الالتزام الضريبي للحسابات الخارجية FATCA وتوجيه الاتحاد الأوروبي بشأن المدخرات، لكن على نطاق أوسع. من الناحية العملية، هو إطار معياري للتبادل التلقائي للمعلومات (AEoI). يحدد معلومات الحساب المالي المطلوب تبادلها، ويجب على المؤسسات المالية FIs الإفصاح عن الأنواع المختلفة من الحسابات ودافعي الضرائب المشمولين، بالإضافة إلى إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، وتشمل هذه الإجراءات حصول الحكومات على المعلومات عن مؤسساتها المالية، وتبادل البيانات تلقائيًا مع حكومات الدول الأخرى. ستتحمّل المؤسسات المالية (والكيانات الاستثمارية الأخرى) مسؤوليات إعداد تقارير إضافية كبيرة لأجل الكشف عن تفاصيل أصحاب حساباتها، مع عقوبات محتملة على غير القادرين أو غير الراغبين في الالتزام الكامل، والأساس القانوني لتبادل البيانات هو اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، وتقوم الفكرة على الاتفاقيات التنفيذية لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الخارجية. يتكوّن التبادل التلقائي للمعلومات AEoI من لائحتين أو اتفاقيتين: • **اتفاقية السلطات المختصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**: اتفاقية ثنائية بين السلطات القضائية الموقِّعة على معيار التبادل التلقائي للمعلومات الذي يسمح للسلطات المختصة (عادةً مصلحة الضرائب المحلية) بتبادل المعلومات. • **معيار الإبلاغ المشترك لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**: تنظيم أساسي سيتم اعتماده في الولايات القضائية التي وقّعت على معيار التبادل التلقائي للمعلومات، يحدّد من سيقدم التقارير، وما سيتم التقرير بشأنه، وإلى حد ما، شكل التقرير نفسه، ويمكن اعتبار ذلك الحد الأدنى من متطلبات اللوائح. تتضمّن المعلومات المالية التي سيتم الإفصاح عنها الفوائد وتوزيعات الأرباح وأرصدة الحسابات والدخل من بعض منتجات التأمين وعائدات المبيعات من الأصول المالية. وتعدّ الإقامة، أو مقر الإقامة الضريبية داخل البلد، العامل الحاسم، عند جمع البيانات، وليس المواطنية. ويعتمد نظام الإبلاغ المشترك بشكل كبير على متطلبات مكافحة غسيل الأموال المحلية AML ومتطلبات اعرف عميلك KYC، وعلى الشهادة الذاتية من أصحاب الحسابات، على الرغم من أنه يتضمّن بعض إجراءات معالجة الوثائق.

مثال - قانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة:

تعيّن شركة إنشاءات ألمانية لها شركة تابعة في المملكة المتحدة وسيطًا لها لتسهيل عملها في إفريقيا، ويدفع هذا الوسيط رشوةً إلى مسؤول محلي. في بعض الظروف، قد تخضع الشركة الألمانية الأم للمساءلة القانونية بموجب قانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة لأنها فشلت في منع الرشوة؛ إذ يطبق القانون بمجرد وجود نشاط تجاري للشركة في المملكة المتحدة.

في المقابل، قد تكون الشركة التابعة نفسها مُعرّضة للمساءلة القانونية إذا تورط شخص يعمل فيها أو تورطت شركة مرتبطة بها في عملية الرشوة، وينطبق الأمر ذاته على أي شخص يحمل الجنسية الألمانية ويعمل في الشركة التابعة في المملكة المتحدة - لأنه بالتالي يعدّ "مقيماً عادياً" في المملكة المتحدة - إذا تبين أنه دفع رشوة أو تلقاها. ولا ينص القانون على تعريف واضح لعبارة "جزء من النشاط التجاري"، لكن يكفي وجود مكتب تمثيل أو وكيل للشركة في المملكة المتحدة لملاحقتها قضائياً بتهمة ارتكاب مخالفة قانونية.

١-٦ أسواق الأوراق المالية ومرافق التداول متعدد الأطراف (MTFs) ومرافق التداول المنظمة (OTFs) وشركات الاستثمار الداخلي المنتظمة (SIs)

هدف التعلّم	
١-١-٧	فهم كيفية عمل التنظيم في بيئة التداول في أسواق الأوراق المالية
١-١-٨	فهم الفوائد الأساسية لهياكل الأسواق الخاضعة للتنظيم والرقابة: أسواق الأوراق المالية (البورصات)؛ منصات التداول (مرافق التداول متعدد الأطراف Multilateral Trading Facilities ومرافق التداول المنظّم Organised Trading Facilities)؛ شركات الاستثمار الداخلي المنتظمة (Systematic Internalisers)

١-٦-١ أسواق الأوراق المالية

يجري تنفيذ نسبة كبيرة من تداولات الأوراق المالية في أسواق عريقة ومعروفة للأوراق المالية، مثل سوق لندن للأوراق المالية (LSE)، وسوق نيويورك للأوراق المالية (NYSE)، وسوق طوكيو للأوراق المالية (TSE).

تقليديًّا، تعدّ أسواق الأوراق المالية مسؤولة عن:

- وضع القوانين التنظيمية لسوق الأسهم
- الموافقة على طلبات إدراج الشركات
- وضع قواعد النشاط التجاري والإدراج في البورصة والإشراف على تنفيذها
- الإشراف على قبول الأعضاء والتزام الشركات المدرجة بقواعد الإدراج وسياسات الإفصاح عن الوضع المالي للشركات
- مراقبة الأسواق وإدارة المخاطر المتعلقة بمقاصة الأوراق والمشتقات المالية
- الإشراف على المتطلبات الرأسمالية للوسطاء والتحقيق في أنشطة الوسطاء متى ترى ذلك ضرورياً.

وتعد هذه المسؤوليات أساسية بالنسبة إلى أسواق الأوراق المالية المختلفة.

في العادة، تخضع أسواق الأوراق المالية ومشغلوها لإشراف السلطات النقدية واللوائح التنظيمية التي تضعها، أو لسلطات تنظيمية أخرى. على سبيل المثال، في سنغافورة، تتولى سلطة النقد (MAS) هذه المسؤوليات، بينما تضطلع بها في المملكة المتحدة هيئة مراقبة السلوك المالي (Financial Conduct Authority FCA).

وفي المملكة المتحدة، تستطيع أي هيئة اعتبارية أو شركة ذات صفة غير اعتبارية التقدم بطلب إلى هيئة مراقبة السلوك المالي لتصدر أمراً يعلن أنها سوق معتَمدَة لتداول الأوراق المالية (RIE).

وفي هذه الحالة، تسعى هيئة مراقبة السلوك المالي إلى التحقق:

- فيما إذا كانت الشركة المتقدمة بالطلب "مؤهَّلة ولائقة" للعمل بصفة سوق للأوراق المالية
- فيما إذا كانت تملك ما يكفي من الموارد المالية للقيام بأنشطتها على النحو المناسب
- من أنّ الشركة صاحبة الطلب تملك الرغبة والقدرة على مشاركة المعلومات مع هيئة مراقبة السلوك المالي، وعلى وضع معايير رفيعة المستوى للنزاهة والتداول المنصِف، والإشراف على تطبيق هذه المعايير، بما في ذلك وضع قواعد للأنشطة في السوق
- من أنّ الشركة صاحبة الطلب سوف تراقب الالتزام بقواعد السوق وتطبّقه وتحتفظ بالسجلات والوثائق التي تثبت هذا الالتزام.

ومن المتوقع من مشغلي الأسواق المالية اتخاذ إجراءات تأديبية مناسبة بحق الأعضاء في السوق، أو أعضاء مجالس الإدارة في الشركات، أو الموظفين، أو الممثلين عن القطاع، أو بحقّ أي شخص مسجل في السوق المالية (أو البورصة).

الإجراءات التأديبية في بيئة السوق المالية (البورصة)

في العادة، تتولى لجنة انضباط مسؤولية تحديد الإجراءات التأديبية والعقوبات المفروضة. وربما تلجأ اللجنة إلى أحد الإجراءات الآتية أو مجموعة منها:

- الجزاءات
- غرامة مالية (ضمن حدود تضعها البورصة أو توافق عليها عادة)
- تعليق العضوية
- إقالة العضو أو الممثل التجاري.

وحين تتعلق القضية بمخالفة القانون، فإنها تُرفع إلى السلطات المعنية لاتخاذ مزيد من الإجراءات. ويتاح الاستئناف في العادة، بحيث يمكن أن يلجأ الأعضاء في السوق إلى لجنة استئناف للطعن في قرار لجنة الانضباط.

١-٦-٢ مرافق التداول متعدد الأطراف (MTFs) ومرافق التداول المنظمة (OTFs) وشركات الاستثمار الداخلي المنتظمة (SIs)

في ظل قانونيّ ميفيد (MiFID) وميفيد ٢ (MiFID II)، وُضع نظام جديد لمنصات التداول، عُرف باسم **مرافق التداول متعددة الأطراف** ومرافق التداول المُنظمة وشركات الاستثمار الداخلي المنتظمة.

توفّر مرافق التداول متعددة الأطراف (MTFs) بديلاً عن بورصات التداول التقليدية، فهي حسب هيئة الرقابة المالية FCA نظام يجمع أطرافًا متعددة (مثلًا: مستثمرون أفراد أو شركات استثمارية أخرى) تهتم بشراء وبيع الأدوات المالية. ويمكن لشركة استثمار أو مشغِّل سوق مالية تشغيل هذه الأنظمة التي تسهّل الصفقات متعددة الأطراف في أدوات مالية كالأسهم والسندات والمشتقات المالية، والذي يتم ضمن نظام مشغِّل مرفق التداول متعدد الأطراف.

سمح استحداث مرافق التداول متعدد الأطراف، بموجب توجيه الاتحاد الأوروبي لأسواق الأدوات المالية (MiFID)، بزيادة المنافسة في أسواق المال الاستثمارية التي تتخذ طابعًا رسميًّا والخاضعة للرقابة الإشرافية والاحترازية المباشرة للهيئات التنظيمية الوطنية.

من ثم، حل التوجيه المتعلق بأسواق الأدوات المالية (MiFID) محل القواعد والأنظمة في كثير من الأسواق التي تتطلب تنفيذ التداولات في الأسواق المحلية. بدلًا من ذلك، سُمح للمصارف مثلًا بالقيام بدور شركات استثمار داخلي منتظمة، حيث تقوم بمطابقة أوامر العميل داخلياً بدلاً من عرضها في السوق.

مرافق التداول المنظمة (OTFs)

هي فئة جديدة من منصات التداول التي وفّرتها النسخة المحدثة من "التوجيه المتعلق بأسواق الأدوات المالية" (ميفيد ٢). وهي نظام تداول متعدد الأطراف، وليست سوقًا منظمة أو مرفق تداول متعدد الأطراف. وباستثناء الأسهم، تتيح هذه المرافق تداول السندات ومُنتجات التمويل المُهيكلة وبدلات الانبعاثات/السندات الكربونية والمشتقات عليها. ونتيجة لاستحداثها، فإن الصفقات التي كانت تصنَّف سابقًا على أنها تعقد خارج المنصات الرسمية باتت اليوم جزءاً من بيئة التداول متعدد الأطراف، ما يزيد شفافية السوق بشكل عام ويقلّل من نماذج ومنتجات السوق غير الشفافة ويزيد من جودة اكتشاف الأسعار وحماية المستثمرين والسيولة.

تساعد مرافق التداول المنظمة المشاركين في السوق على تلبية متطلبات منصات تداول "ميفيد ٢" للمشتقات، وتوفّر مكان تداول إضافي للأسهم والمشتقات والمنتجات المالية المُهيكلة وحقوق السندات/الانبعاثات الكربونية التي تتمتع بما يكفي من السيولة لتطبيق التزامات التداول. ويمكن تداول الأدوات المالية غير الخاضعة لهذه الالتزامات على مرافق التداول المنظمة بواسطة أنظمة صنّاع السوق.

ونظرًا لأن كلتيهما تمثل بيئة تداول متعدد الأطراف، تخضع مرافق التداول المنظمة ونظيرتها متعددة الأطراف للقواعد عينها. على سبيل المثال، تخضع مرافق التداول المنظمة لمتطلبات الشفافية نفسها التي تخضع لها مرافق التداول متعدد الأطراف قبل التداول وبعده، والتي تنطبق على أيّ أمر أو صفقة تُنفّذ ضمن أنظمتها أو بموجب قواعدها، ويكمن الاختلاف الرئيسي في قدرة مرافق التداول المنظمة على استخدام السلطة التقديرية، وحاجتها إليها، عند مطابقة اهتمامات البيع والشراء، ويجب أن تراعي في استخدامها السلطة التقديرية قواعد التداول العادل والمُنظم والتزامات التنفيذ الأفضل لأوامر العملاء.

ومرافق التداول المُنظمة:

- يجب أن تضع قواعد وعمليات تداول واضحة، بما في ذلك قواعد وصول واضحة إلى السوق وغير تمييزية.
- تحتاج لأن تكون قادرة على تعليق وإيقاف الأدوات عن التداول والحفاظ على أنظمة مرنة لتسهيل استمرارية التداول في ظل الظروف الصعبة.
- تخضع لمتطلبات الشفافية نفسها التي تخضع لها مرافق التداول متعددة الأطراف قبل التداول وبعده، والتي تنطبق على أي أمر أو صفقة تُنفذ ضمن أنظمتها أو بموجب قواعدها.
- يجب أن تنشر تفاصيل الطلبات والعروض القائمة وعمق السوق (اهتمامات البيع والشراء عند الأسعار المطروحة)، ويجب أن تنشر تفاصيل الصفقات في أقرب وقت ممكن –لوقت تنفيذها الحقيقي- من الناحية الفنية.
- يجب أن تعمل بموجب أي بروتوكول تداول يكون متوافقًا مع مبادئ التداول العادل والمنظم، ويسمح بممارسة السلطة التقديرية.

يجب إرساء ترتيبات وإجراءات فعّالة وإدامتها لتسهيل الرقابة المنتظمة لالتزام الأعضاء، ويجب أن تحدّد مرافق التداول المنظمة انتهاكات القواعد وظروف التداول غير المنضبطة، والسلوكيات التي قد تتضمّن انتهاكًا للسوق في أي معاملات يقوم بها أعضاؤها على أنظمة مرافق التداول المنظمة، وأن تتخذ الإجراءات الضرورية وفق ما يقتضيه ذلك. ويجب على مشغّلي تلك المرافق استخدام السلطة التقديرية عند تقرير متى يضعون أمر تداولٍ عليها أو يزيلونه، وما إذا كانوا سيطابقون طلب عميل معين مع الأوامر المتاحة على النظام، مع مراعاة الالتزامات بأفضل تنفيذ. كما يجب على شركات الاستثمار ومشغّلي السوق الذين يديرون مرافق التداول المنظمة التأكد من عدم تنفيذ أوامر العملاء بما ينتهك ملكية رأس المال الخاص:

- بالشركة
- بأي كيان يمثّل جزءًا من المجموعة القانونية للشركة.

إذ لا يُسمح باستخدام رأس المال المملوك سوى في أدوات الدين السيادية غير السائلة. ولا يجوز لمرافق التداول المنظمة المشاركة في التداول الأساسي المُطابق إلا بموافقة العملاء، علمًا أن ذلك النوع من التداول غير مسموح به في المشتقات الخاضعة لقانون تنظيم البنية التحتية للأسواق الأوروبية EMIR (التزام المقاصة).

شركات الاستثمار الداخلي المنتظمة (SIs)

تُعرف تقليديًا باسم "**صناع السوق**"، وهي شركات استثمار يمكن أن تطابق أوامر "البيع" و"الشراء" من العملاء داخليًا، بشرط الالتزام بمعايير محددة. وبدلًا من إرسال الأوامر إلى سوق مركزية، مثل سوق لندن للأوراق المالية، وإظهارها في السوق، يمكن لبنوك استثمار مثل كريديت سويس Credit Suisse وبنك يو بي إس UBS، مطابقتها مع غيرها من الأوامر في سجلاتها الخاصة. ومن الجدير بالذكر أن شركة الاستثمار الداخلي المنتظمة قد تحمل هذه الصفة لمجرد تقديم خدماتها هذه لفئة واحدة فقط من الأصول، بموجب النسخة المحدثة من التوجيه الثاني لأسواق الأدوات المالية (أو MiFID II). فضلًا عن ذلك، لا تتوفر لدى الهيئة الأوروبية للأوراق والأسواق المالية أي خطط فورية لإصدار سجل لشركات الاستثمار الداخلي المنتظمة.

ويجوز لشركات الاستثمار الداخلي المنتظمة أن تتنافس بصورة مباشرة مع البورصات وأنظمة التداول الآلية، لكنها يجب أن تجعل هذه التداولات شفّافة؛ إذ عليها أن تعرض سعراً للصفقة قبل حدوث التداول. كذلك يجب عليها تقديم معلومات عن الصفقة بعد التداول، تماماً مثل البورصات التقليدية.

ولا يمكن لنفس الكيان القانوني أن يجمع بين نظاميّ عمل مرافق التداول المنظمة وشركات الاستثمار الداخلي المنتظمة، فمرافق التداول المنظمة ممنوعة من التعامل مع شركات الاستثمار الداخلي المنتظمة، إذا سمح ذلك للأخيرة بالتعامل مع أي أسعار أو أوامر. كذلك ينطبق هذا الحظر على الأسعار والأوامر في أي مرفق تداول منظم آخر، حيث يمكن أن يتفاعل مرفقا تداول منظمان مع الأسعار والأوامر.

١-٦-٣ المزايا الأساسية لهياكل الأسواق الخاضعة للتنظيم والرقابة

يسلط الجدول الآتي الضوء على السمات والمزايا الأساسية لأنواع مختلفة من منصات التداول:

نوع منصّة التداول	السّمات الأساسيّة	المزايا
السوق المعتمدة (سوق خاضعة للتنظيم والرقابة)	سوق رسمية على درجة عالية من التنظيم والرقابة، تفرض أعلى المعايير للدخول. يجب على الشركات الراغبة في جمع التمويل أن تلتزم بمجموعة من المعايير المتعلقة بالإدراج والإفصاح.	تُظهر جودة الشركة الراغبة في جمع التمويل تشجّع ثقة المستثمر. توفر السيولة وتجمع رؤوس الأموال.
مرافق التداول متعدد الأطراف MTFs **(بحاجة إلى إذن من السلطات التنظيمية)**	توصف بأنها شكل من أشكال "البورصة المصغَّرة". لا تنطوي على عملية إدراج، ولا يمكن أن تغيّر الوضع التنظيمي للورقة المالية. يجب أن تتمتع بالشفافية قبل التداول، كذلك يجب أن تعرض سعر الأوامر القائمة في السوق وتنشرها في صفحات تحديث البيانات. يجب أن تتمتع بالشفافية بعد التداول، ويجب أيضاً نشر أي تداولات في الزمن الحقيقي. والأسعار/الرسوم علنية ومطبقة بالتساوي على الأعضاء كلهم.	أدى الشروع باستخدامها إلى مزيد من المنافسة بين منصات التداول. سرعات أكبر في التداول، ما يجذب إليها المتداولين الذين يمارسون التداول عالي التردد. أساس منخفض للتكلفة. حوافز تداولية للأعضاء ترتبط بأحجام التداولات.
مرافق التداول المُنظمة (OTFs)	نظام متعدد الأطراف ليس سوقاً منظمة ولا مرفق تداول متعدد الأطراف. يعتمد تنفيذ الأوامر على أساس تقديري.	مشابه لمرافق التداول متعدد الأطراف في انخفاض التكاليف. يسمح للمشغّل بتوفير خدمة مُخصّصة. يوفر خيارات أوسع للعملاء بإتاحة السلطة التقديرية فيما يتعلق بالتنفيذات المسموح بها.
شركات الاستثمار الداخلي المنتظمة **(SIs)**	شركة تنفذ أوامر عملائها مقابل حسابات الشركة ذاتها أو أوامر عملاء آخرين. تعامل أيضاً بوصفها "بورصة مصغَّرة"، ومن ثم فهي ملزمة بالحفاظ على شفافية الأسعار قبل التداول وبعده.	تشبه مرافق التداول متعدد الأطراف من حيث تكاليف التداول المنخفضة. سرعة التداول.

١-٧ الصفقات التي تُعقد خارج السوق (OTC)

هدف التعلّم
١-١-٩ فهم كيفية تطبيق التنظيم على صفقات المشتقات المتداولة خارج البورصة

صفقات خارج المقصورة هي الصفقات التي تُنفذ خارج السوق أو خارج البورصة الرئيسية، وأسواق خارج المقصورة هي أسواق لا مركزية، حيث يتداول المشاركون أصولاً متنوعة في السوق (كالأسهم والعملات والسلع وأدوات مالية أخرى) بشكل مباشر بين الطرفين، دون وسيط أو بورصة مركزية؛ وحيث أنها أسواق بلا مواقع مادية، يتم التداول من خلالها إلكترونيًا.

المشتقات، في أبسط صورها، هي سند مالي يعتمد على أصل آخر أو يُشتَقّ منه، ويمكن تنميط المشتقات وتداولها في البورصات العامة (كالعقود الآجلة) أو تُخصّص وتُتداول خارج المقصورة (كمقايضات العجز الائتماني CDSs)، وتخضع الأخيرة لمخاطر الطرف المقابل (عندما يتخلّف الطرف الثاني أو أيّ من طرفيّ اتفاق التداول خارج المقصورة عن التزاماته - انظر أدناه)، في حين تتم تسّوية المشتقات المُتداولة في البورصة من خلال بورصة مقاصة مركزية؛ ومن ثم ينتقل خطر التخلّف عن السداد إلى غرفة المقاصة.

تفتقر التداولات في المشتقات المالية خارج السوق إلى الشفافية، ويعزى هذا إلى حقيقة أنها عقود يجري التفاوض عليها بين الطرفين المتعاقدين مباشرة ومن ثم لا تتوفر أي معلومات عن هذه الصفقات عادة إلا للمتعاقدين.

دفعت الأزمة المالية العالمية المشتقاتِ المتداولةَ خارج البورصة إلى بؤرة اهتمام الهيئات التنظيمية؛ فالانهيار الذي وصلت إلى حافته شركة بير ستيرنز Bear Sterns في مارس ٢٠٠٨، وتعثّر مصرف ليمان براذرز Lehman Brothers، وانقاذ الحكومة الأمريكية المجموعة الأمريكية الدولية American International Group في ٢٠٠٨، سلطت الضوء جميعًا على المساوىء والعيوب في عمل هذه السوق وأدائها. وفي الأقسام التالية مُلخص بالملاحظات الرئيسية التي أثارتها الأزمة:

الشفافية

سلطت الأزمة المالية العالمية الضوء على نقص المعلومات المتعلقة بالمراكز المالية للشركات الفردية العاملة في مجال المشتقات المتداولة خارج البورصة والمخاطر المعرّضة لها. فمن جهة أولى، منع هذا القصور في المعلومات الهيئاتِ التنظيميةَ من الكشف عن المخاطر المتراكمة في المؤسسات الفردية والنظام ككل في الوقت المناسب، كما أعاقهم عن التقييم الدقيق لعواقب التعثر المالي لطرف مشارك في السوق، وحال بالتالي دون إمكانية الاستجابة بالأسلوب المناسب فيما لو حدث هذا التعثر (ظهر هذا بوضوح في حالة مصرف ليمان براذرز . ومن جهة ثانية، غذّى هذا القصور المعلوماتي تنامي حالة من الشك وعدم اليقين لدى الأطراف المشاركة في السوق أثناء الأزمة.

مخاطر الطرف النظير/ المقابل

تجمع عقود المشتقات المتداولة خارج البورصة بين الأطراف النظيرة في أثناء مدة الصفقة. وطوال مدة العقد، يراكم كل طرف عدداً من المزاعم ضد الآخر، وذلك مع تطور الحقوق والواجبات المتضمنة في العقد بالتوافق مع الأصل الذي اشتُقَّ هذا العقد منه. يزيد هذا من مخاطر الطرف المقابل، والمقاصة هي الوظيفة التي تدار بها هذه المخاطر بمرور الزمن؛ إذ يمكن تنفيذها مركزيًا، بواسطة طرف نظير مركزي مثلًا، أو ثنائياً بين الطرفين المتعاقدين مباشرةً. ومع أنه من الشائع استخدام هذين النوعين من المقاصة كليهما في سوق المشتقات المتداولة خارج البورصة، فإن المقاصة الثنائية تعدّ الأكثر شيوعًا بينهما.

أبرزت الأزمة المالية العالمية حقيقة أن مستوى مخاطر الطرف النظير المتعلقة بالمشتقات المتداولة خارج البورصة أعلى بكثير مما كان المشاركون في السوق والمنظمون يعتقدونه سابقًا. ويكمن السبب الرئيسي وراء ذلك في الضمانات غير الكافية في ذلك الجزء من السوق حيث يلجأ الطرفان إلى المقاصة الثنائية، إما لأن بعض المشاركين في السوق لم يكونوا ملزمين بتوفير ضمانات لتداولاتهم في المشتقات خارج البورصة، أو بسبب قضايا متعلقة بعمليات إدارة المخاطر من قبل المشاركين الذين يوفرون الضمانات فعلياً.

المخاطر التشغيلية

تمر عملية التداول بالمشتقات المالية خارج البورصة، في المدة الفاصلة بين الاتفاق على العقد وبين تأكيد الصفقة، بعدد من خطوات المعالجة. إضافة إلى ذلك، تخضع الصفقة لعدد من الأحداث التي تعدّ جزءاً من الحقوق والواجبات الواردة في العقد، مثل إدارة ضمانات القروض وتسوية الدفعات النقدية.

ويوفّر سوق المشتقات المالية المتداولة خارج البورصة درجة مرتفعة من المرونة في تحديد الشروط الاقتصادية والقانونية لعقود المشتقات، ما يؤدي إلى عقود شديدة التعقيد وغنية بالتفاصيل المعدَّلة حسب الطلب. وتتطلب هذه العقود تدخلًا يدوياً مهماً في كثير من مراحل تقدم العملية، ما يزيد المخاطر التشغيلية، وربما يؤدي إلى مخاطر قانونية، ويحدّ من الشفافية، ويضاعف **مخاطر الائتمان** للأطراف النظيرة.

الإجراءات التي اتُّخذت

نتيجة الأزمة المالية، تبنّت هيئات حكومية -مثل المفوضية الأوروبية- عدداً من السياسات الهادفة إلى:

- زيادة الشفافية في سوق المشتقات المالية عبر إلزام المشاركين في السوق بالإفصاح عن المعلومات الضرورية كافة حول محافظهم التي تضم مشتقات متداولة خارج المقصورة الرسمية إلى مراكز حفظ بيانات التداول TRs، أو إلى الجهات التنظيمية مباشرةً، حال تعذّر ذلك.
- ضرورة نشر المعلومات المجمَّعة المتعلقة بالمركز المالي.
- تقليص مخاطر ائتمان الأطراف النظيرة والحد من المخاطر التشغيلية المتأصلة في عمليات التداول، من خلال المقاصة المركزية للمشتقات المتداولة خارج البورصة؛ بما يلبي معايير الأهلية والجدارة المحددة مسبقًا وعبر وضع أهداف محددة لتنميط العمليات والمعايير القانونية.
- تعزيز الرقابة ونزاهة السوق، عبر استخدام هياكل المقاصة والتسوية بعد التداول.

١-٨ التقنية المالية (Fintech)

هدف التعلّم

١-١-١٠ فهم المنهج الذي تتَّبعه الجهات التنظيمية في تعاملها مع منتجات التقنية المالية: دفتر الحسابات الموزَّع (DLT) والأصول الرقمية؛ المشورة الآلية (robo-advice)؛ تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة؛ توقعات الجهات التنظيمية بشأن وظيفة مراقبة الالتزام فيما يتعلق بمنتجات التقنية المالية (FinTech)

يشير تعبير التقنية المالية (Fintech) عمومًا إلى استخدام التقنية الحديثة لتعزيز الميزات التنافسية في قطاع الخدمات المالية، وتشمل الأمثلة على التقنية المالية: الحلول المبتكرة عبر الهواتف المحمولة، والعملات المشفَّرة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتزعزع التقنية المالية استقرار السوق، لأنها تتيح لمشاركين جدد الدخول إليه لتوفير الخدمات المالية بطرق جديدة ومبتكرة، ويأتي ابتكار أساليب وطرائق عمل جديدة بتحديات جديدة، كما يتطلّب مزيدًا من التنظيمات والحوكمة لضمان الاستقرار المستمر للبنية التحتية المالية.

١-٨-١ تقنية دفتر الحسابات الموزَّع (DLT) والأصول الرقمية

دفتر الحسابات الموزَّع (Distributed ledger technology DLT) هو البنية الأساسية التكنولوجية التي تتيح الوصول المتزامن إلى شبكة بيانات موزَّعة عبر عددٍ من الكيانات أو المواقع الجغرافية المختلفة، والتحقق من صحتها وتحديثها. ويشار إليها عمومًا بمصطلح تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين)، التي طوِّرت لأول مرة مع ظهور عملة البيتكوين (Bitcoin) في عام ٢٠٠٩. والبيتكوين هي عملة رقمية يمكن تحويلها بين المستخدمين من دون وسيط. والعملات المُشفرة هي عملات رقمية تستخدم أنظمة لا مركزية للتحقّق من المعاملات والاحتفاظ بالسجلات، وهي محظورة كليًا أو جزئيًا في العديد من البلدان. على سبيل المثال، حظرت الصين عروض العملات الأولية ومنصات التداول مُبرّرة ذلك بالمخاوف بشأن الاستقرار المالي وغسيل الأموال، كما حظرت بوليفيا العملات المُشفرة تمامًا بسبب افتقارها لضمانات حماية المستهلاك ولاحتمالات غسيل الأموال.

إنَّ التغيرات التي يشهدها المناخ التكنولوجي سريعة الخُطى، وتتطلَّب منهجًا جديدًا للتنظيم. وقد أنشأت معظم الجهات التنظيمية مختبراتٍ تنظيميةً لاختبار المنتجات والتقنيات الحديثة. وهذا ما يُشار إليه كنهج محايد تجاه التقنية الحديثة، هدفُه تقييم المتطلبات التنظيمية لنماذج الأعمال والنتائج المترتبة على العملاء جرَّاء استخدام التقنيات المبتكرة.

لا تركز اللوائح التنظيمية على التفاصيل الفنية للمنتجات؛ بل على التنفيذ. ويتيح المختبر التنظيمي للجهة التنظيمية مراجعة عملية التنفيذ وتقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى لوائح تنظيمية جديدة، أم أنَّ القواعد المطبقة حاليًا تتمتع بالمرونة الكافية للشركات لكي تستخدم التقنيات المبتكرة. تسعى الهيئات التنظيمية إلى مواكبة هذه التطورات، وتواظب على تقديم لوائح جديدة مثل القواعد المتعلقة بأسواق الأصول المشفَّرة التي صدرت حديثًا عن الاتحاد الأوروبي (تنظيم أسواق الأصول المُشفرة MICA).

والتقلبات الكبيرة في أسعار العملات المشفرة الناتجة عن العرض والطلب في بورصات مُشفرة غير مُنظمة تجعلها غير مناسبة للاستخدام اليومي إذ أنها تعني عدم احتفاظها بالقوة الشرائية، وعدم تشجيعها على الإنفاق. وقد تم تطوير العملات المستقرة [بالإنجليزية: Stablecoins] في محاولة لتوفير استقرار الأسعار مع أدنى مستوى ممكن من التضخم. وعلى الرغم من أنها يمكن أن تُدعم بأي أصل، فإن هذه العملات مدعومة بأصل احتياطي (مثل الدولار الأمريكي واليورو والذهب) لتوفير استقرار العملات الورقية مع ضمان خصوصية المدفوعات التي تقدمها العملات المشفرة. والميزة الأساسية التي توفّرها هي سماحها بالتحويلات الدولية دونما حاجة لامتلاك حسابات بنكية بالعديد من العملات.

١-٨-٢ خدمة المشورة الآلية (Robo-Advice)

خدمة المشورة الآلية أو المستشار الآلي (Robo-advice) هي عن منصة رقمية توفِّر خدمات التخطيط المالي الآلية بتدخل بسيط (أو من دون أيِّ تدخل) من الإنسان. يجمع المستشار الآلي معلوماتٍ من العملاء عن وضعهم المالي، وأهدافهم المستقبلية، وقدرتهم على تحمل المخاطر، وذلك عن طريق المسوح الاستقصائية عبر الإنترنت. ومن ثَم تُستخدم هذه المعلومات كمُدخلات في خوارزمية بغرض تقديم المشورة للعميل عن الاستثمار.

تتوفر في السوق اليوم مجموعةٌ واسعة من المستشارين الآليين، وتتوقف جودة هذه الخدمات وإقبال العملاء على استخدامها على عددٍ من الخصائص الأساسية:

- سهولة إنشاء الحساب
- الدقة والإحكام في تخطيط الأهداف
- ميزات الأمان
- خدمة العملاء
- الرسوم.

يَستخدم المستشار الآلي في الغالب إستراتيجيات الإدارة السلبية القائمة على تعقب المؤشرات، وهو قليل التكلفة عادةً، إذ يحتاج المستثمر إلى مبلغ مالي صغير لفتح الحساب، ما يجعله متاحًا لنطاق واسع من العملاء. ومن المُتوقع أن تصل الأصول تحت هذا النوع من الإدارة إلى ١,٨٠٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٤، بنمو متوقع يصل إلى ٢,٢٧٤ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٧.

من الناحية التنظيمية، يندرج المستشار الآلي ضمن الفئة نفسها مع خدمات الاستشارة المالية الأخرى مثل "اعرف عميلك"، والتعامل العادل والنزيه مع العملاء، وملاءمة المشورة المالية للعميل، ويخضع للقواعد التنظيمية المطبقة عليها. وقد اختارت معظم الجهات التنظيمية حول العالم منهجَ المختبرات التنظيمية التي توفِّر بيئة مناسبة لاختبار التطورات الجديدة وتجريبها من دون الحاجة إلى الالتزام فورًا باللوائح التنظيمية كلها. وهذا المنهج مفيدٌ لمطوِّري التقنيات الحديثة والجهات التنظيمية على السواء، إذ يوفِّر الفرصة لمطوِّري التقنيات الحديثة لفهم اللوائح التنظيمية وما هو مطلوب منهم للالتزام بها، ويساعد أيضًا الجهات التنظيمية على رصد أيِّ تطورات جديدة في مرحلة مبكرة، بحيث يتسنى لها التأكد من ملاءمة اللوائح للغرض المطلوب.

وينبغي على المستشارين الآليين عمومًا اتباع القواعد نفسها التي يتَّبعها المستشار المالي من البشر، بما في ذلك الحصول على ترخيص من الجهة التنظيمية المعنيَّة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يجب تسجيل المستشار الآلي لدى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)، وتُطبق عليه القوانين واللوائح المتعلّقة بالأوراق المالية المطبَّقة على غيره من الوسطاء-التجار. إلى جانب ذلك، يجري تسجيل معظم المستشارين الماليين لدى هيئة تنظيم الصناعة المالية الأمريكية (Financial Industry Regulatory Authority FINRA)، وهي إحدى هيئات التنظيم الذاتي.

١-٨-٣ تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة

يشير الذكاء الاصطناعي AI إلى استخدام أجهزة الكمبيوتر والآلات لمحاكاة قدرات العقل البشري على حل المشكلات واتخاذ القرارات، ويمكن استخدامه في الخدمات المالية بالطرائق الآتية:

- تعزيز دقة درجات التصنيف الائتماني باستخدام الخوارزميات والكميات الكبيرة من البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر المختلفة. ونظرًا إلى غياب التحيز والحكم الفردي، فإن عملية اتخاذ القرار تكون أكثر صوابًا.
- مكافحة ومنع الاحتيال وغسل الأموال من خلال تحديد الأنماط غير النظامية في سلوك العملاء والمعاملات المشبوهة.
- تقديم منصات التداول الآلي التوصيات والتنبؤات على أساس الخوارزميات التي تقيّم كميات كبيرة من البيانات. ويؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى إعادة تخصيص الوقت لتفاعل العملاء بدلاً من تحليل البيانات وتجنب التحيز والحكم الفردي.
- توفير المحادثات الآلية للتفاعل مع العملاء بتطبيق مزيج من الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة حيث يتسنى معالجة الاستعلامات البسيطة المتعلقة بالقواعد مع تحويل الأمر إلى أحد ممثلي خدمة العملاء للاستعلامات المعقدة.

وتكمن المزايا الرئيسية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في توفير الوقت نظرًا للقدرة على تحليل كميات كبيرة من البيانات بشكل أسرع بكثير من قدرة الإنسان، ومن شأن ذلك تقليل التحيز والحكم الفردي في عملية اتخاذ القرار، وتوفير التعلم الذاتي. وترتبط العيوب الرئيسية للذكاء الاصطناعي بارتفاع تكاليف التطوير والمخاطر على التوظيف واحتمالات التحيّز المحتمل الذي قد ينتج عن اختيار البشر للخوارزميات وتقريرهم لكيفية تطبيقها.

البيانات الضخمة

يشير مصطلح البيانات الضخمة إلى مجموعات البيانات الأكبر والمعقدة، لا سيما من مصادر البيانات الجديدة التي يمكن استخدامها لمعالجة مشاكل العمل المعقدة. وتكون البيانات الضخمة أكبر من حيث الحجم والتنوع والسرعة وتتيح الإجابات المكتملة الأكثر تعقيدًا. وهي مجموعة من البيانات المنظمة وغير المنظمة تجمعها الشركات، ويمكن معالجتها لاكتشاف الاتجاهات لأجل التسويق المُستهدف وتطبيقات النمذجة المتقدمة الأخرى.

وميزة البيانات الضخمة أنها تمكّن الشركات من فتح مغاليق تبصّرات ما كانت لتكون ممكنة دون كميات كبيرة من البيانات، أما عيبها فهو خطر إدماج كثير جدًا من المتغيّرات في التحليل ليناسب الاتجاه المُتوقع، بدلاً من تسليط الضوء على الاتجاه الفعلي.

١-٨-٤ توقعات الجهات التنظيمية

على الرغم من وجود منتجات التقنية المالية Fintech منذ فترة، إلا أن طرح المؤسسات المالية الحلول التكنولوجية الجديدة قد تسارعت منذ أواخر عام ٢٠١٩ في ظل جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، وذلك للسماح للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بمواصلة عملياتها.

توفر منتجات التقنية المالية والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتطورات التكنولوجية الأخرى للمؤسسات المالية الكثير من الفرص لزيادة المبادرات التي تركز على العملاء، ولكنها تشكل أيضًا عددًا من التحديات بما في ذلك توقعات الجهات التنظيمية. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، ربما تكون شركات التقنية المالية التي تنظر في تقديم الخدمات المالية بحاجة للخضوع لتنظيم هيئة مراقبة السلوك المالي في حين قد تحتاج شركات التقنية المالية التي توفر خدمات الدفع لأن تخضع للهيئة التنظيمية لأنظمة الدفع. وفي عام ٢٠٢٠، أطلق بنك إنجلترا (BoE) وهيئة مراقبة السلوك المالي في المملكة المتحدة منتدى الذكاء الاصطناعي بين القطاعين العام والخاص بهدف خلق مزيد من الحوار حول الحلول المبتكرة للذكاء الاصطناعي بين القطاعين.

وتتوقع الجهات التنظيمية أن يكون لدى الشركات حوكمة مؤسسية مناسبة لإدارة نشر الأنظمة الجديدة والتي تشمل ما يلي:

- المشاركة الكافية على مستوى مجلس الإدارة.
- تكليف وظائف لإدارة المخاطر ومراقبة الالتزام.
- تدريب وتطوير الموظفين بشكل عام وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي إدارة المخاطر ومراقبة الالتزام بشكل خاص.

وفي سياق مهام الالتزام المالي، تمثّل التقنية التنظيمية Regtech فرعًا من التقنية المالية وتشير إلى إدارة العمليات التنظيمية من خلال التكنولوجيا، ومن أمثلتها في سياق مراقبة الالتزام والتقنية المالية:

- الأصول المشفرة والعملات المستقرة - أصدر مجلس الاستقرار المالي (FSB) التوصيات المتعلقة بالتنظيم المرتبط بالمخاطر والإشراف والرقابة.
- الأمن السيبراني والمعلوماتي فيما يتعلق بالخدمات السحابية.
- حوكمة الذكاء الاصطناعي وحلول التعلم الآلي.
- تحديث **أنظمة مكافحة غسيل الأموال** لتضمين العملات المشفرة وبطاقات الدفع المسبق.
- التوجيه المحدث لخدمات الدفع (PSD).

وتتمثل التحديات الرئيسية لوظيفة مراقبة الالتزام في السرعة التي يتم بها تطوير الحلول التكنولوجية الجديدة والميزانية والتكلفة وعدم اليقين بشأن التوقعات التنظيمية. وتتعامل الشركات مع ذلك بمواكبة التطورات والاتجاهات الحديثة، بالتدريب المتخصص والمجموعات الصناعية على سبيل المثال.

٢- المنهج الدولي للتنظيم

٢-١ صلاحيات الهيئات التنظيمية المختلفة

هدف التعلّم
١-٢-١ معرفة السلطة القانونية للأنواع المختلفة من الهيئات التنظيمية

تتفاوت مسؤوليات المؤسسات التنظيمية الدولية وتتراوح من التنسيق والتوجيه إلى وضع المبادئ والقواعد التفصيلية العابرة للحدود.

ونوجز فيما يأتي السلطة القانونية القياسية لأنواع مختلفة من الهيئات التنظيمية:

نوع الهيئة التنظيمية	السلطة القانونية
أسواق الاستثمار المعتمدة	أعضاء السوق والأوراق المالية المدرجة، أو العقود، أو الأدوات المالية ذات الصلة. يتمتع كثير من أسواق الأسهم بسلطة وطنية، لكنها تتحول باطراد لتصبح ذات طابع دولي، نظراً إلى تطور الأسواق العالمية. وكثيراً ما تكون العضوية دولية، وخاضعة لقواعد السوق وشروط العضوية فيها.
الهيئات ذاتية التنظيم الأخرى	تغطي في الحالة الاعتيادية أسواق التأمين والخدمات الاستثمارية، مثل المشورة المالية، وإدارة الاستثمار، والقروض العقارية، وغيرها. وفي العادة، يكون الأعضاء من الشركات المحلية، ومن ثم فإن بؤرة تركيز الهيئة ذاتية التنظيم تكون وطنية/محلية في جوهرها.

الهيئات التنظيمية الوطنية المعيّنة من قبل الحكومة، مثل المصارف المركزية وغيرها من الهيئات التنظيمية القائمة على القوانين التشريعية	سلطاتٌ قانونية واسعة تشمل معظم الأسواق المالية، والأطراف المشاركة، والمنتجات. وتغطي الأنشطة المتعلقة بالمصارف والتأمين والاستثمار سواء للأفراد أو الشركات. ومع أن بؤرة تركيزها وطنية/محلية، فإنها باتت مجبرة باطراد على تنسيق مناهجها مع الهيئات التنظيمية خارج حدودها بسبب الطبيعة العالمية للأسواق المالية القائمة على الاعتماد المتبادل.
السلطات التنظيمية الدولية والسلطات الوطنية ذات الامتداد الدولي	صلاحيات قانونية إقليمية تشمل عددًا من الدول وتغطي مجالات واسعة تشمل الأنشطة المتعلقة بالمصارف والتأمين والاستثمار. وتتميز بطابعها الدولي والعابر للحدود، مع إمكانية الوصول إلى خارج الحدود الوطنية. وتضع مبادئ للتنظيم، وتطوّر قواعد تفصيلية.
الهيئات التنظيمية الدولية	بؤرة تركيزها دولية، حيث تأسست لتنسّق -على المستوى الدولي- عمل السلطات المالية الوطنية والهيئات المكلفة بوضع المعايير الدولية من أجل تطوير وتشجيع تطبيق سياسات فاعلة على صعيد التنظيم والرقابة والإشراف وغيرها من سياسات القطاع المالي.

٢-٢ المؤسسات التنظيمية الدولية والإطار المُوحد

هدف التعلّم	
٢-٢-١	فهم دور الهيئات التنظيمية الدولية: بنك التسويات الدولية (BIS)؛ مجلس الاستقرار المالي (FSB)؛ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)؛ الهيئات التنظيمية الأوروبية: النظام الأوروبي للإشراف المالي (ESFS)، الهيئات الرقابية الأوروبية (ESAs)، المجلس الأوروبي للمخاطر الشاملة (ESRB)؛ هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)؛ والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)
٢-٢-٣	معرفة الدور الذي تؤديه الهيئات المهنية المتخصصة فيما يتعلق بالمتطلبات التنظيمية
٢-٢-٤	فهم كيف تساعد الهيئات التنظيمية الدولية في تطبيق التنظيم في الدول النامية
٢-٢-٥	معرفة الأهداف الثلاثة لتنظيم الأوراق المالية، كما حددتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو IOSCO)

٢-٢-١ بنك التسويات الدولية (BIS)

تأسس بنك التسويات الدولية عام ١٩٣٠، ويعدّ بمنزلة مصرف مركزي للمصارف المركزية يعزز التعاون النقدي والمالي الدولي. وعملاء بنك التسويات الدولية هم المصارف المركزية والمنظمات الدولية. ولا يقبل البنك، الذي يقع مقره في مدينة بازل بسويسرا، ودائع من الأفراد أو الشركات الخاصة ولا يوفر الخدمات المالية لهم.

وليس للتوجيهات والإرشادات التنظيمية التي يقدّمها البنك، مثل اتفاقيات بازل لمعايير كفاية رأس المال والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، أي سلطة تلقائية على القانون الوطني أو الدولي. ودول العالم التي تختار تطبيقها تفعل ذلك عبر إجراء تغييرات في عملياتها القانونية والتنظيمية، علماً أنّ الاتحاد المصرفي الدولي (IBFed)، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٤، يسهِّل هذا الجهد، وهو يمثّل وجهات النظر المُجمّعة لأعضائه، الذين يمثلون جمعيات مصرفية وطنية، تمثّل مجتمعًة أكثر من ١٨ ألف بنك.

ولا شك أن امتداده العالمي يمكّن الاتحاد من أداء وظيفة المنبر الدولي الأساسي للتصدي للقضايا التشريعية والتنظيمية وغيرها من القضايا التي تهم القطاع المصرفي العالمي. وتواجه الدول الملزَمة بتطبيق القوانين الدولية نتيجة عضويتها في تكتل تجاري أو اتحاد سياسي تعقيداتٍ إضافيةً عند تطبيق أنظمة بنك التسويات الدولية، لأن قوانين التكتل أو الاتحاد قد تختلف عن متطلبات البنك.

وتعد لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) جزءًا من بنك التسويات الدولية، وتوفر منبراً للتعاون الدولي حول تنظيم المصارف. وقد أنشئت اللجنة في عام ١٩٧٤، وتضم ٤٥ عضوًا يمثّلون ٢٨ من الهيئات المصرفية الكبرى، والأعضاء هم بنوك مركزية أو سلطات وطنية مسؤولة عن الرقابة المصرفية بدولتها. ويتمثل هدف اللجنة في تعزيز الاستقرار المالي عبر تحسين المهارة الرقابية وجودة الرقابة المصرفية في شتى أنحاء العالم. ويتحقق ذلك بتبادل المعلومات حول القضايا والأساليب التقنية للرقابة الوطنية، مع السعي إلى تشجيع التفاهم المشترك بين هيئات الرقابة الوطنية.

ويمكن استخدام المعايير التي تنشرها اللجنة حول أفضل الممارسات العملية من قبل كل سلطة تنظيمية عند تصميم إجراءاتها وترتيباتها المحلية. وفيما يأتي مجموعة من أهم المنشورات التي صدرت عن اللجنة وتتضمن إرشادات توجيهية تتعلق بالمعايير الرقابية:

- المعايير الدولية الخاصة بكفاية رأس المال (اتفاقيات بازل)
- المعايير الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة
- منهجية تقييم الالتزام بالمعايير الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة
- اتفاقية الرقابة المصرفية العابرة للحدود.

وينظَّم عمل لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن خمس لجان فرعية:

- مجموعة تطوير السياسات
- الرقابة والتنفيذ
- مجموعة بازل الاستشارية
- الرقابة على تطبيق تدابير السلامة الاحترازية الكلية
- خبراء الحسابات المالية.

٢-٢-٢ مجلس الاستقرار المالي

الغرض من تأسيس مجلس الاستقرار المالي هو تنسيق عمل السلطات المالية الوطنية والهيئات الدولية المكلفة بوضع المعايير، ولتطوير السياسات التنظيمية والرقابية الفعالة وغيرها من سياسات القطاع المالي، والتشجيع على تطبيقها على المستوى الدولي.

وتتخذ الأمانة العامة لمجلس الاستقرار المالي من مدينة بازل بسويسرا مقرًا لها، ويستضيفها بنك التسويات الدولية. وقد فوِّض مجلس الاستقرار المالي بالصلاحيات الآتية:

- تقييم نقاط الضعف التي تؤثر في النظام المالي، ووضع التدابير اللازمة للتصدي لها والإشراف على تنفيذها.
- تشجيع التنسيق وتبادل المعلومات بين السلطات المسؤولة عن الاستقرار المالي.
- مراقبة تطورات السوق ومضامينها بالنسبة إلى السياسة التنظيمية وتقديم المشورة إزاءها.
- تقديم المشورة حول أفضل الممارسات المتبعة لتلبية المعايير التنظيمية ومراقبتها.
- إجراء مراجعات إستراتيجية للهيئات المسؤولة عن وضع المعايير الدولية والتنسيق فيما بينها لضمان أن تكون السياسات التي تضعها منسَّقة، وتركز على الأولويات، وتسدّ الثغرات، وتوضع في الوقت المناسب.
- وضع توجيهات إرشادية لتأسيس المجمعات الرقابية وتقديم الدعم لها.
- إدارة التخطيط لحالات الطوارئ عند إدارة الأزمات العابرة للحدود، لا سيما فيما يتعلق بالشركات المهمة للنظام ككل.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي (IMF) لإجراء "تدريبات على الإنذار المبكر".

وتتكوّن عضوية مجلس الاستقرار المالي من منظمات من ٢٤ دولة مختلفة ومنظمات دولية أخرى تشمل الاتحاد الأوروبي وهيئات وضع المعايير، مثل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO (انظر المقطع ٢-٢-٣ أدناه). يجب على أعضاء مجلس الاستقرار المالي الالتزامُ بالسعي لاستدامة استقرار القطاع المالي، والحفاظ على انفتاحه وشفافيته، وتطبيق المعايير المالية الدولية (بما في ذلك ما يسمى "المعايير والقوانين الدولية الأساسية الاثنتا عشرة")[٤]، والموافقة على القيام بمراجعات دورية بين الأقران (أي الهيئات المتماثلة فيما بينها)، مستخدمين تقارير "برنامج تقييم القطاع المالي" العلنية التي يصدرها صندوق النقد الدولي/البنك الدولي وغيرها من الأدلة.

٤ بمبادرة من المجلس، وُضعت مجموعة من المعايير تضم ١٢ معياراً اعتُبرت جديرة بالأولوية عند التنفيذ. وتتصل هذه المعايير بثلاثة مجالات للسياسات: سياسة الاقتصاد الكلي وشفافية البيانات، والبنية التحتية للأسواق والمؤسسات، والإشراف والتنظيم المالي.

ويهدف مجلس الاستقرار المالي، عن طريق أعضائه، إلى إعطاء الزخم لأجندة متعددة الجوانب عريضة المرتكز لتعزيز الأنظمة المالية الدولية واستقرار الأسواق المالية الدولية. وتُفعّل التغييرات الضرورية لذلك بواسطة السلطات المالية الوطنية ذات الصلة.

ويلتقي أعضاء مجلس الاستقرار المالي وجهًا لوجه مرتين في السنة، وقد تُجرى الاجتماعات أيضًا عبر الهاتف إذا دعت الضرورة. ومن أجل توسيع دائرة الدول المنخرطة في العمل لتشجيع الاستقرار المالي الدولي، يعقد المجلس لقاءات إقليمية موسعة مع السلطات المالية في الدول غير المنضمة إلى عضويته.

ويدعم المجلس تطوير/وتطبيق معايير اقتصادية ومالية وإحصائية مقبولة دوليًا يمكن أن تساعد على تطوير أنظمة مالية محلية سليمة ووطيدة فضلًا عن الاستقرار المالي الدولي. وبينما تؤثر سلسلة واسعة من العوامل السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية في الاستقرار المالي، ينصب تركيز مجلس الاستقرار المالي على المعايير الاقتصادية والمالية المتعارف عليها في المجتمع الدولي باعتبارها موضوعية ومتحررة نسبيًا من التحيزات الوطنية.

إنّ لتطوير المعايير الدولية وتبنيها وتطبيقها بنجاح فوائد على الصعيدين الوطني والدولي؛ إذ يساعد ذلك على:

- تقوية الأنظمة المالية المحلية عبر تشجيع التنظيم والمراقبة السليمين، وزيادة الشفافية، وبناء مؤسسات وأسواق وبنى تحتية أكثر كفاءة وصلابة واستقراراً
- تشجيع الاستقرار المالي الدولي عبر تسهيل صنع قرارات حكيمة فيما يخص الإقراض والاستثمار، وتحسين نزاهة السوق، وتقليل مخاطر الضائقة المالية وانتقال "العدوى" في النظام المالي.

لكن من الجدير بالذكر أن تطبيق المعايير بحد ذاته ليس كافيًا لضمان الاستقرار المالي. فالمعايير ليست غاية بحد ذاتها بل وسيلة لتشجيع أنظمة مالية سليمة ونمو اقتصادي مستدام. وهي بحاجة إلى مراجعة مستمرة لكي تبقى وثيقة الصلة بالواقع في مواجهة الظروف المتغيرة. أما الأهمية النسبية للمعايير المختلفة بالنسبة إلى الاقتصادات الفردية، فتتوقف على البنية المالية لهذه الأنظمة والظروف المحلية الأخرى. ويجب عند تطبيقها مراعاة الإستراتيجية العامة للدولة المعنية فيما يخص تطوير القطاعين الاقتصادي والمالي، مع الأخذ في الاعتبار مرحلة تطورها، ومستوى قدرتها المؤسسية، وغير ذلك من العوامل المحلية. إن التطبيق الناجح للمعايير يتطلب عملية من عدة مراحل: التفسير، والتطبيق، والتقييم، والتنفيذ. ومن المهم أن تطوّر الاقتصادات الفردية إطارًا قانونيًا فعالًا وتجهّز بنية تحتية ملائمة لإنفاذ المعايير.

٢-٢-٣ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو) جمعية دولية للهيئات التنظيمية المختصة بالأوراق المالية أنشئت عام ١٩٨٣، ومنذ فبراير ٢٠٢٣، أصبحت تضم ١٣١ عضوًا عاديًا، وهى العضوية المفتوحة لهيئات الأوراق المالية أو المؤسسات الحكومية أو التشريعية المشابهة التي تتولى في المقام الأول مسؤولية تنظيم الأوراق المالية في دولها، وفي حال عدم وجود مؤسسة حكومية أو هيئة تشريعية تنظيمية من هذا النوع في البلد، فإن أي منظمة من الهيئات ذاتية التنظيم في تلك الدولة، مثل البورصة، يمكن أن تصبح عضوًا عاديًا حتى تصبح إحدى المؤسسات التنظيمية الحكومية من الدولة نفسها عضوًا عاديًا ممثلًا لتلك الدولة، وقد أجمعت المنظمات العضوة حاليًا بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ومن خلال أجهزتها الدائمة، على:

- التعاون في تطوير، وتنفيذ، وتشجيع الالتزام بمعايير متسقة ومعتمدة دوليًا للتنظيم والإشراف والتطبيق، من أجل حماية المستثمرين، والحفاظ على أسواق تتميز بالنزاهة والكفاءة والشفافية، والسعي إلى التصدي للمخاطر الشاملة
- تعزيز حماية المستهلك وتشجيع ثقة المستثمر بنزاهة أسواق الأوراق المالية، عبر تعزيز تبادل المعلومات والتعاون في إنفاذ القوانين من أجل التصدي للسلوك السيئ، ومراقبة الأسواق ووسطاء السوق
- تبادل المعلومات على المستويين العالمي والإقليمي حول تجاربها وخبراتها من أجل المساعدة على تطوير الأسواق، وتقوية البنية التحتية السوقية، وتطبيق القوانين التنظيمية المناسبة.

وحظيت مبادئ تنظيم الأوراق المالية الثمانية والثلاثون التي وضعتها المنظمة بالدعم من دول مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي. وتستند هذه المبادئ إلى ثلاثة أهداف لتنظيم الأوراق المالية، هي:

- حماية المستثمرين
- ضمان نزاهة الأسواق وكفاءتها وشفافيتها
- تقليص المخاطر الشاملة.

وليس لمبادئ المنظمة الثمانية والثلاثين أي سلطة قانونية، لكن يجب تطبيقها من الناحية العملية بموجب الإطار القانوني ذي الصلة في الدول الأعضاء، من أجل تحقيق أهداف التنظيم الموصوفة آنفًا. وقد جمعت هذه المبادئ في عشر فئات، كما يأتي:

١	(المبادئ) المتعلقة بالهيئة التنظيمية	٦	مدققو الحسابات، ووكالات التصنيف الائتماني، وغيرهم من مزودي خدمات المعلومات
٢	التنظيم الذاتي	٧	برامج الاستثمار الجماعي
٣	إنفاذ تنظيم الأوراق المالية	٨	وسطاء السوق
٤	التعاون في ميدان التنظيم	٩	السوق الثانوية
٥	الجهات المصدرة للأوراق المالية	١٠	المقاصة والتسوية

وتتعاون المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وبنك التسويات الدولية، ومجلس الاستقرار المالي جميعًا في وضع المعايير بقصد تبنّيها على أوسع نطاق ممكن. وتشترك في عضوية هذه المنظمات جميعاً، لا سيما المنظمة الدولية للأوراق المالية، مجموعة واسعة من دول العالم، وتسعى كلها إلى مساعدة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء عبر مشاركة المعلومات والتحليلات وتنظيم مناسبات وفعاليات للتعاون فيما بينها.

٢-٢-٤ الهيئات التنظيمية الأوروبية

النظام الأوروبي للإشراف المالي (ESFS)

النظام الأوروبي للإشراف المالي بنية مؤسسية ضمن إطار الاتحاد الأوروبي للرقابة المالية، أنشئ استجابة للأزمة المالية، يتكوّن من كيانين، أولهما الهيئات الرقابية الأوروبية (ESAs)، وثانيهما المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية (ESRB) الخاضع لسلطة البنك المركزي الأوروبي (ECB).

الهيئات الرقابية الأوروبية (ESAs)

منذ يناير ٢٠١١، تشرف ثلاث **هيئات رقابية أوروبية** على تنظيم الخدمات المالية في أرجاء أوروبا:

- الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA): الصيرفة
- **الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق (ESMA)**: الأسواق المالية
- الهيئة الأوروبية للتأمين وصناديق التقاعد المهنية (EIOPA): شركات التأمين والمعاشات التقاعدية

وتعمل الهيئات الرقابية الأوروبية مع المجلس الأوروبي للمخاطر الشاملة في سبيل ضمان الاستقرار المالي وتعزيز الإطار الرقابي للاتحاد الأوروبي وتقويته. وتسعى إلى زيادة التنسيق بين السلطات الرقابية المحلية ورفع مستوى معايير الرقابة المحلية في دول الاتحاد الأوروبي كافة.

ما دور الهيئات الرقابية الأوروبية؟

- إيجاد دليل قواعد مُوحد للاتحاد الأوروبي كله، بتطوير مسودة معايير تقنية، تتبناها بعد ذلك المفوضية الأوروبية لتصبح قانونًا من قوانين الاتحاد الأوروبي. كذلك إصدار إرشادات وتوصيات تبذل الشركات والمؤسسات الرقابية المحلية قصارى جهدها للالتزام بها.
- التفتيش على السلطات الرقابية المحلية في حال اعتقدت أن الأخيرة أخفقت في تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي، أو فعلت ذلك بطريقة قد تتضمّن انتهاكًا له. وربما يؤدي التحقيق إلى إصدارها توصيات للجهاز الرقابي المحلي، يتبعها رأي رسمي من المفوضية الأوروبية EC في حال لم يتم الالتزام بالتوصيات . فإذا امتنعت هيئة الرقابة المحلية عن الامتثال للرأي الرسمي للمفوضية، يجوز أن تتخذ الهيئات الرقابية الأوروبية عندئذ قرارات ملزمة للشركات أو المشاركين في السوق لضمان الالتزام بقانون الاتحاد الأوروبي.
- الحظر المؤقت لبعض الأنشطة المالية. ويفضّل التشريع ما تستطيع حظره وتحت أي ظروف. وحين تعلن المفوّضية الأوروبية حالة الطوارئ، تتمتع الهيئات الرقابية الأوروبية بسلطات أوسع نطاقًا لحظر الأنشطة المالية.

- تقدّم تنسيقًا على مستوى الاتحاد الأوروبي في حالات الأزمات، وإذا أعلنت حالة الطوارئ، فقد تتخذ قرارات ملزمة للمؤسسات الرقابية والشركات الوطنية، لكنها تخضع لشروط معينة وتقتصر على ضمان الالتزام بقانون الاتحاد الأوروبي.
- تتوسط الهيئات الرقابية الأوروبية في بعض الحالات التي تختلف فيها السلطات الرقابية الوطنية فيما بينها. وعند الضرورة، تستطيع حل النزاعات عبر اتخاذ قرار ملزم للطرفين لضمان الالتزام بقانون الاتحاد الأوروبي.
- ضمان فاعلية العمل الإشرافي للمجمعات الرقابية في الاتحاد الأوروبي، واتباع مناهج وممارسات متسقة.
- تجري مراجعات نظراء منتظمة لأداء سلطات الرقابة المحلية عن طريق قريناتها (أي مراجعة الأداء من قبل سلطة رقابية مماثلة في دولة أخرى من دول الاتحاد) لتحسين اتساق المراقبة عبر مختلف دول الاتحاد الأوروبي.
- تجمع المعلومات من سلطات الرقابة المحلية بما يتيح لها أداء دورها على أكمل وجه. وتستخدم هذه المعلومات لتحليل تطورات السوق، وتنسيق "اختبارات الجهد" (لتقييم المخاطر الشاملة وقدرة المؤسسات المالية على التكيف مع التطورات السلبية في السوق) عبر أنحاء الاتحاد الأوروبي، والتحليل التحوطي الكلي الذي يتولى القيام به المجلس الأوروبي للمخاطر الشاملة.
- تهتم بقضايا حماية المستهلك.
- تتحمل مسؤولية رقابية مباشرة عن وكالات التصنيف الائتماني

المجلس الأوروبي للمخاطر الشاملة (ESRB)

أسس المجلس الأوروبي للمخاطر الشاملة في ١ يناير ٢٠١١ استجابة للأزمة المالية العالمية، ويعد الآن الهيئة الجديدة التي تحمل مسؤولية الإشراف التحوطي الكلي على النظام المالي ضمن الاتحاد الأوروبي. وهو بذلك يمثل جزءًا أساسيًا من النظام الأوروبي الجديد للإشراف المالي.

أُوكلت مهمة تشغيل المجلس، في البداية على الأقل، إلى البنك المركزي الأوروبي. ومن أجل الاستفادة من البنى الهيكلية القائمة والمتوافقة مع عمل المجلس، ولتقليص أي تأخير في بدء العمليات إلى أقصى حد ممكن، يوفر البنك المركزي الأوروبي الدعم التحليلي والإحصائي والإداري واللوجستي للمجلس، ويتلقى المجلس المشورة التقنية من المصارف المركزية والهيئات الرقابية المحلية ضمن دول الاتحاد.

٥-٢-٢ هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)

تأسست **هيئة الأوراق المالية والبورصات** الأمريكية (SEC) عام ١٩٣٤، بصفتها هيئة مستقلة تابعة للحكومة الفيدرالية الأمريكية. وتتولى الهيئة بصفة رئيسة مسؤولية تنفيذ القوانين الفدرالية، وتقديم ضوابط على معاملات الأوراق المالية، وتنظيم قطاع الأوراق المالية. وتتمثل مهام الهيئة فيما يلي:

- حماية المستثمرين
- ضمان أسواق عادلة ومنظمة وفعّالة
- تسهيل تكوين رأس المال.

وتسعى الهيئة لتعزيز بيئة سوق المال بحيث تكون جديرة بثقة الجمهور. تستند القوانين والضوابط التي تحكم قطاع الأوراق المالية الأمريكية على مبدأ أحقية كافة المستثمرين بالاطلاع على معلومات أساسية محددة عن أي استثمارات قبل الشراء، وعلى مدار فترة امتلاك هذا الاستثمار. ولذلك يجب على شركات المساهمة العامة الإفصاح بصفة دورية عن كافة المعلومات المالية وأي بيانات أخرى ذات الصلة.

تختص هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بالرقابة على الأطراف الرئيسة المساهمة في السوق ومنها أسواق الأوراق المالية، ووسطاء الأوراق المالية، والتجار، ومستشاري الاستثمار، والصناديق المشتركة وعلى الرغم من كونها الجهة الرقابية والتنظيمية الرئيسية لأسواق الأوراق المالية بالولايات المتحدة، إلا أن الهيئة تحرص على التعاون مع المؤسسات الأخرى ويشمل ذلك الكونغرس والإدرات الفيدرالية والأقسام الأخرى، والهيئات ذاتية التنظيم (مثل سوق الأوراق المالية)، وهيئات تنظيم الأوراق المالية التابعة للدولة، ومنظمات القطاع الخاص المختلفة الأخرى. كما يمثل رئيس مجلس إدراة الهيئة الوكالة بصفته عضواً في مجلس الرقابة على الاستقرار المالي (FSOC). وقد تأسّس ذلك المجلس للقيام برقابة شاملة على استقرار النظام الفيدرالي الأمريكي.

٢-٢-٦ المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)

تأسّس بواسطة مجلس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لتطوير معايير عالية الجودة لإفصاحات الاستدامة، مع التركيز على احتياجات المستثمرين والأسواق المالية.

وأهدافه الرئيسة هي:

١. تطوير حد أدنى من المعايير العالمية لإفصاحات الاستدامة
٢. تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات
٣. تمكين الشركات من توفير معلومات استدامة شاملة
٤. تسهيل **الدمج** بين الإفصاحات الخاصة بالصلاحيات العامة ومجموعات أصحاب المصالح الأوسع.

وصدرت المجموعة الأولى من معايير المجلس في يونيو ٢٠٢٣، مُكوّنَة مما يلي:

- FRS1: مجموعة متطلبات الإفصاح عن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة
- FRS2: إفصاحات مُحددة تتعلّق بالمناخ، تُستخدم بالتوافق مع FRS1.

ويتضمّن كلُ من المعيارين توصيات إطار عمل الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ TCFD.

٢-٢-٧ التنظيم في البلدان النامية

عادةً ما تكون الأسواق المالية في البلدان النامية في المراحل الأولى من التطور، وربما لا تتطلّب نفس المستوى من الأنظمة التي تتطلّبها البلدان المتقدمة، ما يجعل بعضاً من التنظيمات الدولية أكثر عمومية من أن تكون فعّالة. وإن كان يمكن أن تكون التنظيمات نقطة انطلاق يجري تكييفها مع النظام المالي المحلي، خصوصًا أن تطبيق تلك الأنظمة الدولية، ولو بشكل مُبسّط، سيسهّل التكامل في النظام المالي العالمي ويعزّز القدرة على التعامل مع المؤسسات المالية في البلدان الأخرى، كما يمكن أن يجذب المؤسسات المالية الأجنبية لإنشاء فروع محلية لها.

٢-٢-٨ الهيئات المهنية

تحافظ غالبية الصناعات والمهن على بنى هيكلية لرعاية سلامة وازدهار تلك السوق والمشاركين فيها. وعلى نحو مشابه، تؤدي الهيئات المهنية المتخصصة ضمن أسواق الخدمات المالية سلسلة من الوظائف المهمة، منها:

- إرساء معايير مناسبة لسلوك أعضائها.
- توفير التدريب وغيره من آليات الدعم.
- توفير منبر لتطوير القطاع – سواء بمبادرة ذاتية أو استجابة لتغيير تنظيمي/تشريعي مقترح.
- توفير الواجهة العامة لإعلان المواقف المتفق عليها ضمن القطاع التي يجب نشرها وترويجها، سواء من أجل إعلام العموم أو كجزء من جهد محدد للضغط والتأثير.

غالباً ما تعقد الهيئات المهنية المتخصصة حواراً مع الهيئات التنظيمية لمناقشة مقاربتها للمجالات التي تثير القلق وتزود أعضاءها بالتوجيهات الإرشادية حول كيفية تلبية المتطلبات التنظيمية.

٢-٣ تحقيق الأهداف التنظيمية ومنهج الرقابة

هدف التعلّم	
١-٢-٦	فهم آليات تحقيق الهيئات التنظيمية أهدافها التنظيمية
١-٢-٧	فهم المناهج التنظيمية المختلفة للرقابة: القائم على المخاطر؛ القائم على القواعد؛ القائم على المبادئ؛ القائم على الموضوع؛ والقائم على العلاقات

في الحالة النموذجية، تحتاج المؤسسات المالية الراغبة في ترسيخ نفسها في دولة معينة إلى التقدم بطلب للحصول على رخصة. عندئذ تقوم الهيئات التنظيمية بالتحقق من مراعاة الحد الأدنى من معايير الدخول ثم توافق على الطلب إذا استطاعت التحقق من أن الشركة ستخضع لإدارة تحوطية حكيمة وتستخدم نموذجاً للأعمال قابلاً للتطبيق (فيما يتعلق بأنشطتها كلها)، إضافة إلى ضوابط داخلية فعالة لتقليص المخاطر. وقد يدفع ذلك الهيئة التنظيمية إلى فرض قيود ومتطلبات على أي جزء من نموذج أعمال الشركة أو حتى رفض الترخيص للشركة ومنحها الإذن بالقيام بـ **"أنشطة خاضعة للتنظيم والرقابة"**.

وتشمل الأساليب التي تستخدمها الهيئات التنظيمية عادة ما يأتي:

- وضع متطلبات تحوطية لضمان احتفاظ الشركة المرخص لها (أو الشخص المعتمد) بما يكفي من موارد رأس المال بما يتناسب مع مستوى المخاطرة التي تواجهها
- وضع قواعد لتصريف الأعمال وأحكام غير ملزمة وتوجيهات تحكم علاقة الشركة المرخص لها مع عملائها أو الأطراف النظيرة
- توفير قواعد مفصّلة فيما يتعلق بالمنتَجات، لا سيما باقات الأوراق المالية المعدّة للأفراد، مثل برامج الاستثمار الجماعي وصناديق التقاعد، بحيث تتضمن معايير دنيا تهدف إلى حماية المستثمرين الأفراد وترتيبات لحل النزاعات والتعويضات
- وضع متطلبات وعمليات مناسبة للتحقيق والتحري والرقابة وتطبيق القواعد.

وتسعى الهيئات التنظيمية للحفاظ على ترتيبات لمراقبة الالتزام بالمتطلبات المفروضة على الأشخاص المرخص لهم. وقد تشمل هذه الترتيبات:

- إلزام هؤلاء الأشخاص بإبلاغ الهيئة التنظيمية على نحو منتظم ومفصَّل في بعض الأحيان بمعلومات تشمل –مثلًا- المركز المالي للشركة، والمعاملات المالية التي أجرتها، وتقييمات المخاطرة التي تولت الشركة نفسها القيام بها، وأي تغييرات ذات صلة في نشاطها التجاري
- دراسة مدى المخاطر التي تمثلها الشركة لأهداف الهيئة التنظيمية، أي تبني منهج قائم على المخاطر عند توزيع موارد الهيئة التنظيمية وزيادة التركيز على المخاطر التي تشكل تهديدًا لأهدافها.

يوجد عدد من المناهج المختصة بالتنظيم والرقابة، ويرد أدناه تفاصيل كل منهج بشكل مُفصل. وتلتزم الهيئات التنظيمية باتباع منهج واحد، إلا إنه في بعض الأحيان قد تلجأ تلك الهيئات إلى بعض عناصر المناهج الأخرى أيضاً.

١-٣-٢ المنهج القائم على المخاطر

يُقصد بالمنهج القائم على المخاطر للتنظيم، أنه على سلطات الدول المؤهلة ومؤسساتها المالية أن تحدد المخاطر التي تتعرَّض لها وتقيِّمها وتفهمها، وأن تتخذ الإجراءات المناسبة بما يتناسب مع مستوى تلك المخاطر لتخفيف آثارها على نحو فاعل. وتقيِّم الهيئات التنظيمية الشركات بصورة فردية فيما يتعلق بالمخاطر التي تمثلها لأهداف الهيئة التنظيمية، ما يساعدها على تقييم مستوى الإشراف الرقابي المطلوب لكل شركة.

عند تقييم المخاطر، يجب على الدول والسلطات المؤهلة والمؤسسات المالية تحليل وفهم كيف تؤثر فيها المخاطر. وتحليل المخاطر مُصمّم ليربط نشاط المُنظم بتحقيق الأهداف من خلال:

- تحديد المخاطر الرئيسية على أهداف المنظم بمجرد ظهورها
- قياس مدى أهمية تلك المخاطر (الأثر والاحتمالية)
- التخفيف منها إذا كان حجمها يبرّر ذلك (التناسب، نهج التكلفة والعائد)
- الرصد والإبلاغ عن التقدم المُحقّق في العمليات من ناحية إدارة المخاطر.

يوفر تقييم المخاطر الركيزة لتطبيق إجراءات حسّاسة للمخاطر؛ ومن ثم الالتزام باللوائح التنظيمية.

ولا يُعَدّ المنهج القائم على المخاطر "كاملاً وخالياً من العيوب"؛ فربما اتخذت مؤسسة من المؤسسات جميع الإجراءات المنطقية لتحديد المخاطر وتخفيف حدتها، لكنها تبقى مع ذلك عرضة للخسائر. ولا تعفى الدول، والسلطات المؤهلة، والمؤسسات المالية من مسؤولية تخفيف احتمال تعرُّضها للمخاطر التي قيَّمتها على أنها منخفضة.

يقيِّم أثر المخاطر التي تمثلها شركة من الشركات باستخدام مجموعة من العوامل التي توضع بما يتفق مع أهداف الهيئة التنظيمية. وقد تشمل:

- إلى أي درجة يمكن للمخاطر المرتبطة بالشركة أن **تدمّر الثقة بالأسواق** إذا تحققت فعلاً
- احتمال أن تؤدي المخاطر المرتبطة بالشركة إلى **انهيار النظام أو السوق** إذا تحققت فعلاً
- إلى أي مدى يمكن أن تشكّل الشركة مخاطر تهدِّد هدف الهيئة التنظيمية في **تشجيع فهم العموم**
- إلى أي مدى يمكن أن **يتضرر المستهلك** من إخفاقات الشركة أو أفعالها
- تأثير أو أهمية أي **جريمة مالية** يمكن أن تُرتكب بواسطة الشركة أو عن طريقها
- درجة المخاطر التي تمثلها الشركة **للاستقرار المالي** للدولة.

ويعتمد ترجيح المخاطر التي تمثلها الشركة لأهداف الهيئة التنظيمية على عدد من المصادر المنفصلة للمخاطر (تسمى أحيانًا "مجموعات المخاطر التي تهدد تحقيق الأهداف")، وعلى أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة المصممة للتعامل مع هذه المخاطر.

قد تشمل "مجموعات المخاطر التي تهدد تحقيق الأهداف" عناصر مثل:

- إستراتيجية الشركة
- **مخاطر الأعمال** للشركة (تلك المخاطر المتأصلة في عمل الشركة، مثل المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية)
- السلامة المالية للشركة
- طبيعة عملاء الشركة والمنتجات والخدمات التي تعرضها
- الأنظمة وأجهزة الرقابة الداخلية وثقافة الالتزام في الشركة
- الهيكل التنظيمي للشركة والدور الذي يؤديه مجلس إدارتها وهيئتها الإدارية وكادر الموظفين في الحد من المخاطر.

وربما تقوم الهيئة التنظيمية أيضًا بمقارنة المخاطر عبر مختلف القطاعات، باستخدام خبرتها فيها من أجل إنتاج تقييمات وإرشادات تكون بمثابة نقاط مرجعية تتيح لها وضع معايير دنيا مناسبة. وقد ينطوي ذلك أيضًا على اتصالات مفصلة بين الهيئة التنظيمية والشركات من حيث الآراء والتعليقات على آلياتها المستخدمة لتقييم المخاطر –مع التركيز على أهم المخاطر المحددة، والاستجابة التي تتوقعها الهيئة التنظيمية من الشركات. وهذا يطور قدرة أكبر للهيئة التنظيمية على اكتساب فهم أفضل للاتجاهات العامة السائدة والمخاطر الناشئة، عبر تحسين معلوماتها المتعلقة بالقطاع.

٢-٣-٢ المنهج القائم على القواعد

يوفّر التنظيم القائم على القواعد مجموعة من القواعد المفصلة التي تحكم سلوك الشركة. وتمكّن هذه القواعد الشركات من "إثبات أنها استوفت شروطاً محددة" لضمان الالتزام بالقوانين واللوائح. وفي الممارسة العملية، لا تطبق إلا عدد محدود من المنظومات التنظيمية منهجيات وأنظمة تستند إلى القواعد حصرًا، بل يطبق معظمها خليطًا من القواعد والمبادئ. وحتى الولايات المتحدة، التي اعتبر كثيرون في الماضي أنها تستند إلى القواعد فقط، تتبنى في الممارسة العملية قوانين ولوائح تنظيمية تستخدم مزيجاً من القواعد والمبادئ.

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أعادت كثيرٌ من المنظمات الدولية النظر في إمكانية تحسين مناهجها الرقابية بحيث تنطوي على أساليب رقابية أكثر تشددًا وتدخلًا في عمل الشركات، والانتقال إلى نموذج أقوى وأشد تركيزًا على النتائج. ويتطلب هذا الانتقال قدرة كبيرة على التحليل الدقيق وتحديد المخاطر، مع تركيز بؤرة الاهتمام على مخاطر النموذج التجاري، وتفاعل هذه القدرة مع التحليل التحوطي على مستوى الاقتصاد الكلي. لكن زيادة التركيز على اختبار النتائج، بدلاً من التركيز على عوامل أخرى مثل ضمان وجود أنظمة وأجهزة رقابة ملائمة في الشركة، تتطلب أيضًا قدرة وبنى هيكلية للتدخل التنظيمي المبكر والمباشر.

وقد يتطلب ذلك كله تطوير قواعد جديدة تتعلق مثلًا بملاءمة المنتجات والخدمات للمستهلكين. ومن الأمثلة عليها: إلزام الشركات باستكمال مراجعات واختبارات مناسبة، وربما أيضًا منح سلطات أوسع للهيئات التنظيمية لتبني أسلوب رقابي أكثر تشددًا وتدخلًا ربما يشمل أيضًا التدخل في المنتَج في مرحلة مبكرة. وهذا يعني أن على الهيئات التنظيمية أن تخصص مزيدًا من الموارد للتحليلات وتقييمات المخاطر وأن تكون مستعدة لاتخاذ قرارات حين تعتقد أن المخاطر (المحتملة) قد بلغت حداً يستلزم التدخل والعمل لحماية المستهلكين والأسواق.

وربما لا تصبح المخاطر حقيقية في هذه المرحلة، وقد ينتج عن هذا التدخل تقليص الخيارات المتوفرة للمستهلك والابتكار في الأسواق، مع أن الحكومات قد ترى في ذلك ثمناً مقبولاً للحفاظ على بيئة مالية أكثر أماناً.

٢-٣-٣ المنهج القائم على المبادئ

ينطبق المنهج القائم على المبادئ على مجموعة واسعة من المبادئ وقواعد السلوك والتي تنفذها المؤسسات التي تخضع للقوانين التنظيمية بما يتوافق مع مؤسساتهم. وتعتمد الرقابة على كيفية تطبيق المبادئ والنتائج التي تم تحقيقها. ويتعارض ذلك مع مفهوم الرقابة وفقاً للمنهج القائم على القواعد الذي يفرض على الشركات إتباع مجموعة محددة من القواعد دون غيرها. وبينما يتميّز هذا المنهج بمنحه الشركات المرونة اللازمة لتلبية المتطلبات التنطيمية بالأسلوب الذي يتوافق مع أنظمة أعمالها، يعيبه أن روح القواعد مفتوحة للتأويل.

٢-٣-٤ المنهج المرتكز على الموضوع

يتيح المنهج المرتكز على الموضوع للهيئة التنظيمية النظر من خلال فريقها المتخصص في قضايا محددة تتعلق بموضوعات معينة باستخدام فريق متخصص، وتساعدها على تركيز مواردها ومعلوماتها بطريقة فعالة. وفي متناول الهيئة التنظيمية سلسلة من الأدوات التي تستطيع استخدامها لدعم مراقبتها للشركات الخاضعة للرقابة والتنظيم. في الحالة النموذجية، تشمل هذه ما يأتي:

- **أدوات التشخيص** –مصممة للكشف عن المخاطر وتقييمها وقياسها.
- **أدوات الرصد** –لاقتفاء تطور المخاطر المحددة، حيثما تظهر.
- **أدوات الوقاية** –للحد من المخاطر المحددة أو تقليصها، ومن ثم منع وقوعها أو تفاقمها.
- **أدوات المعالجة** –للاستجابة للمخاطر حين تتحقق فعلاً.

على سبيل المثال، وفقًا للموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية (DFSA):

> *"لدى سلطة دبي للخدمات المالية مجموعة من الأدوات الرقابية المتاحة لتشخيص ورصد المخاطر ومنعها من الحدوث. تختار السلطة الأدوات المناسبة لكل حالة، وذلك بهدف تنظيم فعال من حيث التكلفة بالنسبة إلى سلطة دبي للخدمات المالية وللشركة، وللحفاظ على السوق وتعزيزه. وعلى نحو متزايد، تستخدم سلطة دبي للخدمات المالية المراجعات المواضيعية كأداة رئيسة لتقييم المخاطر في السوق".*

وتستخدم الهيئات التنظيمية المالية في المملكة المتحدة أيضًا المراقبة المرتكزة على الموضوع (الموضوعية). ويمكن لتحليل منتَج أو سوق أو ممارسة بعينها أن يمكّن الهيئة التنظيمية من الكشف عن قضية واسعة النطاق تتطلب الانتباه والاهتمام. ويُبذل هذا الجهد الموضوعي بصورة منفصلة عن العمليات الجارية للهيئة التنظيمية عند مراقبة الشركات ورصدها، مع أن المنهجان يعتمدان على بعضهما بعضاً؛ إذ إن مناقشات الهيئة التنظيمية مع كل شركة تمكّنها من رصد السلوكيات (التي قد تحدد قضية جديدة تستدعي الانتباه الموضوعي)، وتمكّنها أيضًا من مراقبة التغييرات التي تجريها كل شركة في ضوء المراجعات الموضوعية السابقة.

عبر دراسة النشاط الذي تمارسه الشركات المختلفة في قطاع معين بأسلوب متسق، يمكن للهيئة التنظيمية تحديد الممارسات الجيدة والسيئة، ثم نشر النتائج عادة لمساعدة الشركات على تحسين ممارساتها وتقليص مخاطر الممارسة السيئة. وتتوقع كل من هيئة مراقبة السلوك المالي (FCA) و**هيئة التنظيم التحوطي** (PRA) من الشركات أن تنظر في هذه المواد المنشورة، نظرًا لأن تطبيق الممارسات الجيدة المحددة يجسد طريقة تظهر عبرها الشركات منهجية استباقية للالتزام وتقليص المخاطر.

٢-٣-٥ المنهج القائم على العلاقات

بسبب ضخامة عدد الشركات التي تتحمل الهيئة التنظيمية مسؤوليتها، يجب على الهيئة دراسة آليات توزيع مواردها بما يناسب المخاطر التي تمثلها كل شركة لاستقرار السوق. وحيثما ترى الهيئة -استناداً إلى تقييماتها للمخاطر- أن الشركة تمثل مخاطرة لأهداف الهيئة التنظيمية، يمكنها أن تعيِّن أعضاء مختارين من كادر الموظفين لإقامة علاقة مباشرة ومستمرة مع الشركة. وتدعم الهيئة مثل هذه المناهج عادة بالزيارات واللقاءات الدورية مع إدارة الشركة، إضافة إلى الرصد المستمر للتقارير المالية وتقارير المعلومات الخاصة بالشركة.

وفي عدد قليل من الحالات، قد تزداد كثافة الإشراف التنظيمي. يمكن أن يحدث ذلك مثلًا إذا حدَّدت الشركة أو الجهة التنظيمية مسألة مهمة من المحتمل أن تسبب القلق. وإذا كانت الشركة مصرفًا كبيرًا؛ فقد يمثِّل ذلك بطبيعته مخاطر كبيرة للسوق ككل.

في إطار الإشراف التنظيمي المكثَّف، تقوم الجهة التنظيمية بالآتي:

- تركيز مزيد من الانتباه على أنشطة الشركة
- زيادة وتيرة الاجتماعات واللقاءات
- المطالبة بتقديم أنواع إضافية من البيانات/التقارير.

ويشار أحيانًا إلى هذا المنهج بمصطلح "الإشراف الوثيق والمتواصل" (مع أن كل هيئة تنظيمية تستخدم تسمياتها الخاصة).

ويتميز هذا الإشراف الأشد كثافة بحوار متواصل مع الشركة حول مجموعة متكاملة من القضايا الرقابية والإشرافية، عبر اجتماعات تعقد عند الحاجة، ومحادثات هاتفية منتظمة، والتواصل بالبريد الإلكتروني. وقد يشمل نشاط الهيئة التنظيمية:

- مراجعة التطورات الإستراتيجية والتجارية عبر عقد مناقشات مع الشركة
- مراجعة المعلومات المحدّثة من الشركة فيما يتعلق بحل قضايا معروفة محددة
- حضور عروض تقديم النتائج
- رصد السوق التي تشتغل فيها
- تقييم الصلاحية المستمرة لآليات تقييم المخاطر التي تستخدمها الهيئة التنظيمية
- مراقبة البيانات المالية، والتقارير الرقابية الرسمية، والمعلومات الإدارية
- الاستجابة لمطالب محددة من الشركة، مثل تلك المتعلقة بمتطلبات كفاية رأس المال
- القيام بعملية مراجعة رسمية تحدد متطلبات كفاية رأس المال من الشركة على أساس المخاطر التي حددتها الشركة
- اختيار الشركة لتكون جزءاً من المراجعات المواضيعية حين تتصل هذه المراجعات بمجال محدد من مجالات نشاطها.

٢-٤ المبادئ المتعلقة بالهيئة التنظيمية (وفقاً للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية)

هدف التعلّم
٢-١-٨ معرفة مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، من ١ إلى ٨، فيما يتعلق بالهيئات التنظيمية

مثلما أشرنا سابقًا في هذا الفصل، أنتجت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ٣٨ مبدأً لتنظيم الأوراق المالية؛ ينطبق ١٥ منها على الهيئات التنظيمية، بما فيها تلك المتصلة بالتنظيم الذاتي ومبادئ إنفاذ القوانين والتعاون في ميدان التنظيم. وكما لاحظنا في المقطع ٢-٢-٣، وضعت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ٣٨ مبدأً وصنفتها في ١٠ فئات.

تتصل الفئة الأولى بالمبادئ المتعلقة بالهيئة التنظيمية وتضم المبادئ من ١ إلى ٨، وهي:

المبادئ المتعلقة بالهيئة التنظيمية

١. يجب أن تكون مسؤوليات الهيئة التنظيمية معلنة بوضوح وموضوعية.
٢. يجب على الهيئة التنظيمية أن تكون مستقلة على الصعيد التشغيلي وخاضعة للمساءلة والمحاسبة في ممارسة وظائفها وسلطاتها.
٣. يجب أن تتمتع الهيئة التنظيمية بالصلاحيات الكافية، والموارد المناسبة، والقدرة على أداء وظائفها وممارسة صلاحياتها.
٤. يجب على الهيئات التنظيمية أن تتبنى عمليات تنظيمية واضحة ومتسقة.
٥. يجب على موظفي الهيئة التنظيمية الالتزام بأسمى المعايير المهنية، لا سيما معايير السرية والخصوصية المناسبة.
٦. يجب على الهيئة التنظيمية أن تمتلك (أو تسهم في) عملية لرصد المخاطر الشاملة وتقليصها وإدارتها، بما يتناسب مع التفويض الممنوح لها.
٧. يجب على الهيئة التنظيمية أن تمتلك (أو تسهم في) عملية لمراجعة محيط التنظيم بانتظام.
٨. يجب على الهيئة التنظيمية أن تسعى إلى التأكد من تجنب حالات تعارض المصالح وسوء توافق حوافز المديرين، أو القضاء عليها -إن وجدت- أو الإفصاح عنها، أو إدارتها إذا تعذر ذلك كله.

٢-٥ سلطات إنفاذ القانون لدى الهيئات التنظيمية

هدف التعلّم
٢-١-٩ معرفة سلطات إنفاذ القانون لدى الهيئات التنظيمية

توفر مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الفئة ج، المبادئ ١٠-١٢) (انظر المقطع ٢-٢-٣) لمحة عامة عن أنواع سلطات إنفاذ القانون التي قد تسعى الهيئات التنظيمية للخدمات المالية لاستخدامها، وكل واحدة منها مُفصّلة بشكل أكبر في الأقسام أدناه.

٢-٥-١ برامج التفتيش ومراقبة الالتزام

تساعد مراقبة وسطاء الأسواق، التي تجريها الهيئات التنظيمية عبر التفتيش والمراقبة، على ضمان الحفاظ على معايير مرتفعة وحماية المستثمرين. وتعد هذه البرامج الوقائية تكملة ضرورية لبرامج الاستقصاء وإنفاذ القوانين والقواعد. يجب أن تتمتع الهيئة التنظيمية بالصلاحيات التي تمكّنها من طلب المعلومات أو إجراء عمليات تفتيش على الأنشطة التشغيلية للشركة كلما ارتأت أن ذلك ضروري لضمان الالتزام بالمعايير ذات الصلة.

وليس الاشتباه بمخالفة القانون شرطًا ضروريًا مسبقًا لاستخدام سلطات التفتيش والاستقصاء فيما يتعلق بالأشخاص المعتمدين أو المرخَّص لهم.

وقد تجرى عمليات التفتيش بواسطة الهيئة التنظيمية ذاتها أو غيرها من السلطات المختصة. ويمكن للهيئة التنظيمية، بدلًا من ذلك، أن تفوّض هذه الصلاحيات إلى منظمة من الهيئات ذاتية التنظيم، أو استخدام طرف ثالث (خارجي)، تحت إشراف مناسب، لإجراء جزء من عملية التفتيش هذه نيابة عنها. ويجب أن تخضع هذه الأطراف الخارجية لمتطلبات الإفصاح والحفاظ على سرية المعلومات. كذلك يجب أن تجرى عمليات التفتيش بأدوات وتقنيات مناسبة، وهذه قد تتفاوت من مكان لآخر.

في بعض المجالات، مثل التدقيق في عمليات التداول في البورصة، يعدّ استخدام التقنية الحديثة ضروريًا للتنظيم الفاعل. أما في غيرها، مثل التحري عن سلوك أحد الوسطاء، فيجب على الهيئة التنظيمية أن تراعي التوازن بين التفتيش الميداني والمقابلة الشخصية من جهة ومطلب توفير المعلومات بين الحين والآخر بحيث يمكن مراجعتها فيما بعد خارج الشركة من جهة أخرى. وقد تكون جولات التفتيش دورية أو ناتجة عن تقرير تقييم المخاطر أو شكوى مقدّمة إلى الهيئة. ويجب على الهيئة التنظيمية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستخدام الفاعل لمواردها أن تأخذ بالاعتبار الحاجة إلى تغطية واسعة للسوق وأهمية التفتيش المناسب في المواضع التي يرتفع فيها مستوى المخاطر للمستثمرين أو التي تهدد بزعزعة استقرار النظام كله.

٢-٥-٢ سلطات إنفاذ القانون المتكاملة

تتطلب الطبيعة المعقدة للتعامل في الأوراق المالية وتطور مخططات الاحتيال والخداع تطبيقًا صارمًا ومتشدداً لقوانين الأوراق المالية. والمستثمرون في أسواق الأوراق المالية على وجه الخصوص عرضة لسوء سلوك الوسطاء وغيرهم.

لذلك كله، يجب تزويد الهيئة التنظيمية أو سواها من الهيئات الحكومية المؤهلة بسلطات متكاملة للتحري وإنفاذ القانون، ومنها:

- سلطات تنظيمية وصلاحيات للتحقيق وجمع البيانات، والمعلومات، والوثائق، والقوائم، والسجلات من الأشخاص المتورطين بالسلوك المعني أو ربما لديهم معلومات قد تفيد التحقيق
- سلطات لاستصدار أوامر و/أو اتخاذ إجراءات أخرى لضمان الامتثال لهذه السلطات التنظيمية والإدارية والاستقصائية
- سلطات لفرض عقوبات إدارية و/أو استصدار أوامر من المحاكم
- سلطات للشروع بالملاحقة الجنائية أو إحالة القضايا إلى المحاكم المختصة
- سلطات لتعليق التداول في الأوراق المالية أو اتخاذ إجراءات مناسبة أخرى
- في الحالات التي تستدعي إجراءات تنفيذ القانون، سلطات للدخول في تسويات قابلة للتطبيق القسري والقبول بتعهدات ملزمة قانونياً.

لكن يجب ألا تُضعِف سلطات إنفاذ القانون هذه حقوق الأفراد في اللجوء إلى المحاكم واتخاذ الإجراءات القانونية.

إذ يجب أن تتوفر للأفراد الوسائل الضرورية للسعي إلى التدابير والحلول (بما في ذلك، مثلًا، الحصول على تعويض أو أداء التزام أو مطلب ما بطريقة محددة). ولا تقع مسؤولية جميع الجوانب المتعلّقة بتنفيذ قانون الأوراق المالية على جهةٍ واحدة بالضرورة؛ فالنماذج الفعّالة تتطلّب تقاسم المسؤوليات بين عدة وكالات حكومية أو شبه حكومية، أو حيث يتم تقاسمها مع الهيئات ذاتية التنظيم SROs.

وقد يكون لتقاسم المسؤوليات والحاجة إلى التعاون الوثيق أهمية خاصة في ضمان أن تقتصر إمكانية المشاركة في السوق على الجهات التي تملك التراخيص الضرورية لذلك، بينما يجب مقاضاة الجهات التي لا تملك مثل هذه التراخيص.

٢-٥-٣ التطبيق الدولي

تقوم أسواق الأوراق المالية بتسهيل المعاملات المالية الدولية، وتمكّن المستثمرين من القيام بها، ولذلك فإن القضايا المتعلقة بالسلوك قد تشمل دولًا عديدة.

ولذلك يجب أن تتمتع الهيئة التنظيمية بسلطات تشريعية وصلاحيات إنفاذ القانون كافية لضمان فاعليتها في حالات سوء السلوك العابرة للحدود، ما يعني أن على الهيئة التنظيمية السعي إلى ضمان أن تتمتع (سواء هي أو سلطة أخرى في تلك الدولة) بالصلاحيات الآتية:

- السلطة الضرورية للحصول على المعلومات، بما في ذلك القوائم المالية والوثائق، التي قد تكون على صلة بالتحقيق والتحري والملاحقة القانونية للانتهاكات المحتملة للقوانين والأنظمة المتعلقة بمعاملات الأوراق المالية
- إمكانية مشاركة هذه المعلومات مباشرة مع هيئات تنظيمية أخرى، أو بصورة غير مباشرة عبر السلطات المعنية في الدولة نفسها لاستخدامها في التحقيقات والملاحقات القضائية.

٦-٢ الأنشطة والمنتجات الخاضعة للرقابة والتنظيم

هدف التعلّم
١٠-٢-١ فهم أنواع الأنشطة والمنتجات الاستثمارية التي تحتاج عمومًا إلى التنظيم والرقابة

في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يمكن تقسيم الأنشطة الخاضعة للتنظيم والرقابة إلى أربع فئات عريضة:

- الأنشطة المصرفية
- الأنشطة الاستثمارية
- أنشطة التأمين
- أنشطة التمويل العقاري المتعلقة بالمنازل.

يجب على الشركة التي تنوي مزاولة أي من هذه الأنشطة الحصول على ترخيص يبيّن أنواع الاستثمارات المحددة التي تريد تقديمها. كذلك يجب أن تحدد -لكل نشاط تنوي أداءه- أنواع الاستثمارات التي ستتصل بها خدماتها الخاضعة للتنظيم والرقابة. وعلى سبيل المثال، ربما تحصل الشركة الخاضعة للتنظيم والرقابة في المملكة المتحدة -مثلاً- على إذن للتعامل بالاستثمارات باعتبارها وكيلًا فيما يخص **العقود المستقبلية** و**عقود الخيار**، بينما تحصل على ترخيص لإدارة الاستثمارات التي هي وحدات أو أسهم في برنامج استثمار جماعي. وعلى الرغم من أن المصطلحات والأنشطة المنظَّمة المذكورة فيما تبقَّى من هذه الفقرة تستند إلى اللوائح التنظيمية للمملكة المتحدة، يتوافق استخدامها إلى حدٍّ كبير مع اللوائح المستخدمة في دول العالم الأخرى.

٦-٢-١ الأنشطة المصرفية

- قبول الودائع
- وإصدار النقود الإلكترونية [بالإنجليزية: e-money]

٦-٢-٢ الأنشطة الاستثمارية

- التداول في الاستثمارات (بصفة وكيل أو أصيل)
- ترتيب التداولات في الاستثمارات
- تشغيل أحد مرافق التداول متعدد الأطراف أو مرافق التداول المنظمة
- إدارة الاستثمارات
- الحفظ الأمين للاستثمارات وإنجاز المهام الإدارية المتعلقة بها
- إرسال تعليمات بـ **الصيغة الإلكترونية**
- وضع برامج الاستثمار الجماعي
- وضع برامج تقاعد لأصحاب المصلحة[٥]
- تقديم المشورة البسيطة حول المنتجات المتعلقة بأصحاب المصلحة
- تقديم المشورة الاستثمارية
- تشغيل نظام إلكتروني متعلق بالإقراض
- إدارة صناديق الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتداول (Undertakings for Collective Investments in Transferable Securities)
- أداء وظيفة **أمين صندوق** أو شركة إيداع لصندوق الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل (UCITS)
- إدارة صندوق استثمار بديل (Alternative Investment Fund)
- العمل بصفة أمين صندوق أو شركة إيداع لصندوق الاستثمار البديل.

٥ برامج (صناديق) التقاعد لأصحاب المصلحة هي صناديق التقاعد التي أنشئت بموجب قانون "صناديق التقاعد وإصلاح الرعاية الاجتماعية" لعام ١٩٩٩ في المملكة المتحدة، ويجب أن تستوفي معايير محددة وأن تُدار بطريقة معينة.

٢-٦-٣ أنشطة التأمين

- إنجاز/تنفيذ عقود التأمين بصفة أصيل
- المساعدة في إدارة وأداء عقود التأمين
- أنشطة سوق لويد (للتأمين).

٢-٦-٤ أنشطة التمويل العقاري المتعلقة بالمنازل

- ترتيب أنشطة التمويل العقاري المتعلقة بالمنازل
- تقدم المشورة حول أنشطة التمويل العقاري المتعلقة بالمنازل
- الدخول في نشاط من أنشطة التمويل العقاري المتعلقة بالمنازل
- إدارة نشاط من أنشطة التمويل العقاري المتعلقة بالمنازل
- الموافقة على أداء معظم الأنشطة السابقة.

٢-٦-٥ الاستثمارات المحددة

نعرض في اللائحة أدناه الاستثمارات المحددة. يجب على الشركة تحديد مجموعة من فئات الاستثمار المتعلقة بكل نشاط سوف تؤديه. لذلك، يمكن للملفات الخاصة بالشركات أن تكون ديناميكية من حيث مزيج الأنشطة والمنتجات التي تقدمها. بالنسبة إلى الشركات الصغيرة، قد توفر الهيئات التنظيمية نماذج قياسية تُستخدم كدليل إرشادي لتوجيه المتقدمين بطلبات الحصول على التراخيص.

الاستثمارات المحددة

- الودائع
- النقود الإلكترونية
- الأسهم
- الأدوات المالية التي توجِد المديونية أو تقرّ بها
- الأوراق المالية الحكومية والمتعلقة بشركات المساهمة العامة
- الشهادات التي تمثل أوراقاً مالية معيَّنة
- الأدوات المالية التي تمنح حاملها الأهلية والاستحقاق للتصرف بالاستثمارات
- الوحدات في برنامج الاستثمار الجماعي
- العقود المستقبلية
- عقود الخيار
- أنشطة الأعضاء ووكلاء الأعضاء في نقابة سوق لويد للتأمين
- عقود الفروقات
- الحقوق بموجب عقد من عقود التأمين
- الحقوق وفقًا لبرامج التقاعد الشخصي
- الحقوق وفقًا لبرامج التقاعد لأصحاب المصلحة
- الحقوق بموجب عقود القروض العقارية الخاضعة للتنظيم والرقابة
- الحقوق بموجب عقود برامج التأمين على الجنازات
- العقود بموجب خطط شراء المنازل
- الحقوق بموجب خطط التنازل عن ملكية (أو جزء من ملكية) المنزل
- الحقوق أو المصالح في كل ما يعد استثمارًا محددًا في هذه القائمة، باستثناء "الحقوق بموجب عقود القروض العقارية الخاضعة للتنظيم والرقابة"، و"الحقوق بموجب الخطط الخاضعة للتنظيم والرقابة للتنازل عن ملكية (أو جزء من ملكية) المنزل"، و"الحقوق بموجب خطط شراء المنازل الخاضعة للتنظيم والرقابة".

٢-٧ المتطلبات التنظيمية المفروضة على الشركات

هدف التعلّم
١١-٢-١ فهم المتطلبات التنظيمية المفروضة على الشركات: معايير الحد الأدنى لدخول السوق؛ المتطلبات الأولية والجارية فيما يتعلق برأس المال وغيرها من المتطلبات التحوطية؛ مطلب إنشاء وظيفة داخلية لمراقبة الالتزام، وأخلاقيات العمل

تتعلق المبادئ ٢٩-٣٢ التي وضعتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو) بوسطاء السوق، وتشمل متطلبات تتعلق بمعايير الدخول وكفاية رأس المال، إضافة إلى متطلبات أخرى. وتضم هذه البنود المتطلبات النموذجية التي يجب على الشركات تلبيتها فيما يتصل بالترخيص، والمراقبة، وكفاية رأس المال، وقواعد تصريف الأعمال، وغيرها من المتطلبات التحوطية.

١-٧-٢ الترخيص (يشمل الحصول على التراخيص والتسجيل) والمراقبة

يجب أن تضع الهيئة التنظيمية المعايير الدنيا للمشاركين في السوق، وتطبّقها على نحو متسق بالنسبة إلى الشركات المتشابهة كلها. ويجب عليها أيضًا تقليص مخاطر الخسارة على المستثمرين نتيجة الإهمال أو السلوك غير القانوني أو عدم كفاية رأس المال.

وتتطلب عملية **الترخيص** عادة تقييمًا شاملًا للمتقدِّم بالطلب وجميع الأطراف التي تحتل موقعًا يؤهلها للسيطرة أو ممارسة نفوذها عليه. وتمتلك الهيئة التنظيمية عادةً سلطة رفض الطلبات التي لا تلبي المعايير الموضوعة.

كذلك تتمتع الهيئة التنظيمية بسلطة سحب الرخصة أو تعليقها أو حظر نشاط صاحبها إن أخفق في تلبية معايير الدخول. ويجب إبلاغ الهيئة التنظيمية أو غيرها من الهيئات المختصة بالتغييرات في السيطرة أو النفوذ والتأثير الجوهري في الشركة من أجل ضمان بقاء تقييمها للشركة ساري المفعول. كذلك يجب تمكين الهيئة التنظيمية لسحب الرخصة أو التفويض حين يؤدي التغيير في السيطرة على الشركة إلى فشل في تلبية المعايير ذات الصلة.

ومن الضروري أخذ الأمور الآتية بعين الاعتبار:

- يجب أن يضع التنظيم شروطًا للدخول توضح أساس المشاركة. ويتعين تطبيق شروط الدخول بصورة متسقة، وليس من الضروري أن تضعها الهيئة التنظيمية. فقد توضع شروط الدخول مثلًا من قِبل هيئة ذاتية التنظيم، وفي هذه الحالة يجب أن تخضع العملية لإشراف مناسب من الجهة التنظيمية.
- يجب أن يقرر التنظيم هل من الضروري أن تعتمد مشاركة الشركة في السوق على إظهار القدر المناسب من المعرفة، والموارد، والمهارات، والموقف الأخلاقي (بما ذلك دراسة السلوك السابق)، ويسمى ذلك في بعض الأحيان اختبار "الملاءمة واللياقة".
- يجب على الهيئة التنظيمية أن تتمتع بسلطة رفض منح الترخيص لأي شركة تعجز عن تلبية هذه المتطلبات.
- من الضروري وضع شرط يتعلق برأس المال الأولي لشركات الأوراق المالية كشرط لدخول السوق؛ فهذا يضمن أن يكون لأصحاب الشركة مصلحة مالية مباشرة في العمل التجاري. ويجب الالتزام بمطلب كفاية رأس المال ورفع تقارير عنه إلى الهيئة التنظيمية أو الهيئة ذاتية التنظيم المؤهلة بصورة دورية. كذلك ينبغي أن يتصل الالتزام المستمر بمطلب كفاية رأس المال اتصالاً مباشرًا بطبيعة وحجم العمل التجاري الذي تقوم به الشركة. أيضاً يجب التحري عن الوضع المالي للشركة وتدقيق حساباتها بانتظام من قبل مدققي حسابات مستقلين.

من أجل ضمان أن يبقى الترخيص المستمر مناسبًا وكافيًا، ينبغي إلزام الشركات بالتحديث الدوري للمعلومات ذات الصلة إلى جانب الإبلاغ عن التغييرات، والإبلاغ عن التغييرات المهمة إذا كانت تؤثّر في شروط الترخيص.

على الهيئة التنظيمية، في سبيل تمكين المستثمرين من حماية مصالحهم بصورة أفضل، ضمان وصول العموم إلى المعلومات ذات الصلة التي تتعلق بالشركة المرخص لها، مثل فئة **الرخصة** التي تحملها، ومدى أنشطتها المرخصة، وهوية كبار المسؤولين في إدارة الشركة، والأشخاص المفوَّضين للتصرف باسم الشركة.

٢-٧-٢ كفاية رأس المال

تزداد حماية المستثمرين ويتعزز استقرار الأنظمة المالية عبر المراقبة المناسبة والمستمرة لمعايير كفاية رأس المال.

وتعزِّز معايير كفاية رأس المال الثقةَ بالأسواق المالية، وهي مصمّمة لتتيح للشركة تحمّل بعض الخسائر -لا سيما إذا شهد السوق تحركات كبيرة تؤثر سلباً في الشركة- وإيجاد بيئة يمكن فيها للشركة تقليص نشاطها تدريجيًا في مدة زمنية قصيرة نسبيًا دون أن تعرِّض عملائها أو عملاء الشركات الأخرى للخسارة، ومن دون التسبب بحدوث اضطراب في سير العمل في الأسواق المالية. لقد صممت معايير كفاية رأس المال لتزويد السلطات الرقابية بالوقت الكافي للتدخّل لتحقيق هدف تقليص نشاط الشركات بصورة تدريجية ومنظَّمة.

وتطلب الجهات التنظيمية من الشركة الاحتفاظ بمستوى معين من رأس المال كجزء من عملية الترخيص الرسمي، وذلك تبعاً لنوع النشاط الذي سيُسمح لها بممارسته. ومتى حصلت على الترخيص وأصبحت مرخَّصاً لها، يجب أن تضمن احتفاظها بموارد مالية كافية لأداء التزاماتها التجارية ومواجهة المخاطر التي يتعرض لها عملها التجاري. وقد تنتج المخاطر عن أنشطة الشركات المرتبطة غير المرخص لها والمسجلة خارج الميزانية العمومية للشركة الأم. وعلى التنظيم أن يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى معلومات تتعلق بأنشطة هذه الشركات المرتبطة بالشركة.

وتستخدم الهيئات التنظيمية اختبار كفاية رأس المال للتصدي للمخاطر التي تواجهها شركات الأوراق المالية، وذلك في ضوء طبيعة وحجم أعمال الشركة.

٣-٧-٢ قواعد تصريف الأعمال وغيرها من المتطلبات التحوطية

على الشركات التصرف بطريقة تحمي مصالح عملائها وتساعد في الحفاظ على نزاهة الأسواق وسلامتها. وتتحمل إدارة الشركة مسؤولية رئيسة في ضمان استدامة معايير مناسبة للسلوك، والتزام الشركة باتباع إجراءات ملائمة. وهذه تشمل الإدارة المناسبة للمخاطر المرتبطة بأعمال الشركة. وليس من المتوقع من التنظيم استئصال المخاطر نهائياً من السوق، لكن يجب أن يضمن وجود إدارة مناسبة لتلك المخاطر. إن التقييم الدوري لعمليات إدارة المخاطر ضمن المؤسسة الخاضعة للرقابة والتنظيم هو الإجراء السليم. وقد تستعين الهيئة التنظيمية بالهيئات ذاتية التنظيم وأطراف ثالثة، مثل شركات تدقيق الحسابات المستقلة، للمساعدة في هذه العملية.

قام معظم المراقبين والهيئات ذاتية التنظيم بنشر تعليمات وقواعد متعلقة بأخلاقيات العمل. وتتضمن تلك القواعد، على سبيل المثال، دليل أخلاقيات العمل الصادر عن هيئة مراقبة السلوك المالي، ومدونة الأخلاقيات ومعايير السلوك المهني الصادر عن معهد المحللين الماليين المعتمدين (Chartered Financial Analyst) ومدونة السلوك الصادرة عن المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI). وتتناول هذه القواعد عادةً كافة المسائل المتعلقة بالعمل وفقاً لمبادئ النزاهة، والعدالة، والمهنية. وتغطي أيضاً التعامل بشفافية مع العملاء (ويشمل ذلك أي شكل من أشكال التواصل، وأي نوع من المعلومات يتم تداولها) وتقييم مدى ملائمة المنتجات التي يتم تقديمها وفقاً لمتطلبات العميل. ويمكن أن تحدث مخالفات تشغيلية على الرغم من وجود إجراءات داخلية مصممة لمنع سوء السلوك أو الإهمال.

وليس من الممكن عمليًا للهيئة التنظيمية أن تشرف على الالتزام بهذه الإجراءات الداخلية على أساس يومي، فتلك مسؤولية كبار المسؤولين الإداريين في الشركة؛ إذ يجب على هؤلاء التحقق مما يلي:

- القدرة على تحمّل هذه المسؤولية
- فهم طبيعة أعمال الشركة، وإجراءات الرقابة الداخلية فيها، وسياساتها المتصلة بتقدير المخاطر
- الإدراك الواضح لحدود صلاحياتهم ومسؤولياتهم
- ضرورة وصولهم إلى جميع المعلومات المهمة عن الأعمال في الوقت المناسب، وأن تتاح لهم كل المشورة الضرورية بخصوص الأعمال ومسؤولياتهم، كذلك ضرورة إتاحة هذه المعلومات للهيئة التنظيمية عند الطلب.

٤-٧-٢ وظيفة مراقبة الالتزام الداخلية

من المهم أن تضم الشركة وظيفة مستقلة لضمان توافق نشاطها مع متطلبات الهيئة التنظيمية. فكما تتوفر للمجالات التشغيلية ضوابط جاهزة لضمان أداء العمليات حسب الغرض المقصود، فإن وظيفة مراقبة الالتزام الداخلية تضمن أيضًا بقاء هذه العمليات متوافقة مع القواعد.

ويجب أن تكون وظيفة مراقبة الالتزام الداخلية جزءاً دائمًا وفاعلًا من هياكل حوكمة الشركة ومتناسبًا مع حجم/وتعقيد أعمالها. وبحسب الإرشادات التوجيهية لعدد من الهيئات التنظيمية، يكلَّف فريق مراقبة الالتزام الداخلي بالمسؤوليات الآتية:

١. الرصد والتقييم الدوريين لكفاية (وفاعلية) الإجراءات والتدابير الجاهزة التي وضعتها الشركة للتصدي لأي ثغرات أو نواقص في امتثال الشركة لتعهداتها والتزاماتها.
٢. تقديم النصح والمشورة والمساعدة للأشخاص المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة الخاضعة للرقابة والتنظيم من أجل الالتزام بتعهدات الشركة وفقًا للمنظومة التنظيمية الرقابية.

ومن أجل تمكين وظيفة مراقبة الالتزام من الوفاء بمسؤولياتها بصورة مناسبة ومستقلة، يجب على الشركة أن تضمن تلبية الشروط الآتية:

- يجب أن تتمتع وظيفة مراقبة الالتزام بما تحتاج إليه من صلاحيات، وموارد، وخبرة ودراية، مع توفر حرية الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة.
- يجب تعيين مسؤول عن المطابقة والالتزام يتحمل المسؤولية عن وظيفة مراقبة الالتزام، ويقوم بإبلاغ الهيئة التنظيمية عن الأمور المتعلقة بالالتزام على النحو المطلوب.
- يجب ألَّا يشارك الموظفون في فريق مراقبة الالتزام في أداء أي من الخدمات أو الأنشطة المكلفين بمراقبتها.
- يجب تصميم الطريقة المتبعة لتحديد مكافآت الأشخاص ضمن وظيفة مراقبة الالتزام بحيث لا تضعِف موضوعيتهم، ولا يُحتمل أن تضعفها.

إذا كان حجم الشركة أو مستوى نشاطها لا يبرران تعيين مسؤول مستقل عن المطابقة والالتزام، يجب على الشركة أن تكلّف أحد أعضاء مجلس إدارتها أو كبار مديريها بالقيام بوظيفة:

أ. تحمل مسؤولية الإشراف على التزام الشركة بالقوانين التنظيمية
ب. إبلاغ مجلس الإدارة بالمعلومات المتعلقة بتلك المسؤولية.

وفي بعض الدول، قد تفوَّض المهمات التي تؤديها وظيفة مراقبة الالتزام إلى أفراد يتمتعون بالمهارات المناسبة، لكن المسؤولية التنظيمية تبقى على وجه العموم منوطة بالإدارة العليا للشركة والشخص الذي أوكلت إليه مسؤولية الإشراف على الالتزام.

٢-٨ تنظيم الأعمال العابرة للحدود

هدف التعلّم	
١-٢-١٢	فهم كيف تسهّل الهيئات التنظيمية الأعمال العابرة للحدود وتنظّمها: تشريعات محددة؛ مذكرات التفاهم بين الهيئات التنظيمية؛ المجمعات الرقابية؛ الاعتراف بالدول الخارجية
١-٢-١٣	فهم المعايير التنظيمية المطبقة على شركة لها فروع وشركات تابعة دولية: الاتفاقيات التعاقدية بين الهيئات التنظيمية؛ بلد المنشأ/البلد المضيف
١-٢-١٤	فهم تحدي ممارسة الأعمال مع تلبية الشروط التنظيمية ومناهج الهيئات التنظيمية المتعددة: دوليًا؛ ومحليًا

ذكرنا في بدايات هذا الفصل أن تطبيق بعض الأقسام الرئيسية من التشريعات يمتد إلى خارج الحدود الوطنية. إضافة إلى ذلك، درسنا مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية المتعلقة بالتعاون التنظيمي والتطبيق الدولي للقوانين، التي تنص على ضرورة مشاركة الهيئات التنظيمية الوطنية للمعلومات ومساعدة بعضها بعضاً. يعبِّر ذلك كله عن التهديدات الداهمة للأسواق المالية المحلية والاستقرار المالي من جرّاء عولمة الأسواق من جهة وسلوك وأفعال بعض الشركات التي تمارس أنشطة مالية دولية من جهة ثانية.

على سبيل المثال، قد يتطلب التصدّي لحالات الخداع والاحتيال وغسل الأموال المتعلقة بمعاملات الأوراق المالية أو غيرها من المنتجات المالية تعاونًا وثيقًا بين اثنين أو أكثر من الهيئات التنظيمية المحلية، بما فيها سلطات إنفاذ القانون، والسلطات التنظيمية والقضائية.

ومن الأمثلة الأخرى على الحاجة إلى التعاون العابر للحدود: إدراج أسهم الشركات في أكثر من دولة واحدة، أو حيث يستثمر المستثمرون في أسواق أجنبية (إما بصورة مباشرة أو عن طريق الصناديق المدارة)، أو حيث يتم تداول المنتجات المالية في أسواق متنوعة في عدة دول، أو -كما في حالة المشتقات المالية- حيث ترتكز على منتَج آخر أو مؤشر يكون متداولاً أو منتَجاً أو مشتقاً في الأسواق الأجنبية. إن السلوك الاحتيالي، والتلاعب بالسوق، والتداول بناء على معلومات داخلية، وغير ذلك من أنواع السلوك غير القانوني الذي يعبر حدود الدول، يمكن أن يحدث - بل ويحدث فعلًا- بوتيرة أكبر في عالمنا المعاصر بفضل تقنيات الاتصالات الحديثة.

لذلك كله، تعد آليات التعاون على المستوى الدولي مهمة لتسهيل اكتشاف حالات سوء السلوك العابر للحدود وردعها والمساعدة على الوفاء بمسؤوليات الترخيص والإشراف.

وتجسد مذكرة التفاهم (MoU) واحدة من هذه الآليات التي قد تعقد بين اثنتين من الهيئات التنظيمية؛ إذ تصدر الهيئتان مذكرة تفاهم توضّح بالتفصيل الخطوات التي ستتخذها كل منهما عندما تنشأ حاجة إلى الرقابة والإشراف تتداخل فيها مجالات المسؤولية لكل منهما. وهكذا، قد تضم مذكرة التفاهم بين الهيئات التنظيمية الأمور الآتية:

- تحديد الهيئة التنظيمية التي سوف تقوم بالدور الرئيسي في التحري عن أنواع معينة من القضايا
- أسلوب الدعم الذي قد توفره كل هيئة تنظيمية للأخرى
- الطريقة المثلى لحماية البيانات المتبادلة بين الهيئتين التنظيميتين، والسبل التي يجوز بها استخدام تلك البيانات.

على هذه الصورة، يمكن نقل المعلومات عن إطار التنظيم العابر للحدود إلى المستثمرين في السوق، وتحديد المعايير المتوقَّع التزامهم بها.

وقد حدد مجلس الاستقرار المالي ثلاثة معايير أساسية في مجال التنظيم والرقابة المالية، وهي:

- "أهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية" التي وضعتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو)
- "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة" التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)
- "المبادئ الأساسية للتأمين" التي وضعها الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS).

حدَّد مجلس الاستقرار المالي، بالتشاور مع "لجنة بازل للرقابة المصرفية" و"الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين" و"المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية" -ضمن كل من هذه المعايير- المبادئ المتعلقة بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات.

وتعدّ الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي -لأغراض قوانين الاتحاد- "دولاً خارجية" أو "ثالثة". وقد يتعامل الاتحاد مع "الدول الخارجية" معاملة توازي معاملة الدول الأعضاء -فيما يتعلق بأغراض التنظيم- إذا رأى أنّ بيئتها التنظيمية متكافئة مع المعايير التنظيمية المطبَّقة في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أن من الممكن الاعتراف بأن الأطراف النظيرة المركزية في "الدولة الثالثة" متكافئة مع نظائرها في الاتحاد بشرط تلبية المتطلبات المحددة.

٢-٨-١ هيئات الإشراف والرقابة في بلد المنشأ والبلد المضيف

وفَّرت لجنة بازل للرقابة المصرفية الوضوح والاتساق حول علاقة الهيئات التنظيمية المختلفة بالشركات التي تنشط في أكثر من دولة، وتفرِّق المنهجية بين الهيئة التنظيمية في بلد المنشأ (الدولة حيث تأسست الشركة) والهيئة التنظيمية في البلد المضيف (الدولة أو الدول حيث تمارس الشركة نشاطها).

وعموماً، تعدّ الأمور المتعلقة ببنية الشركة وهيكلها التنظيمي (مثل العمليات المتعلقة بالترخيص ومتطلبات رأس المال) من مسؤولية الهيئة التنظيمية في بلد المنشأ. أما تلك المتصلة بالتفاعل مع العملاء، فتتعامل معها الجهة (الجهات) التنظيمية في البلد المضيف.

في الاتحاد الأوروبي، يُعَدّ هذا المنهج مفيداً أيضًا للمستهلكين، الذين يجب أن يحصلوا على الحماية نفسها بغض النظر عن موقع مقر الشركة التي تخدمهم في الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة إلى الشركات، تتطلب مراعاة القوانين التنظيمية لبلد المنشأ والبلد المضيف جهدًا إضافيًا، وأي سوء مواءمة بين القواعد المرعية في الدول المختلفة يمكن أن يفاقم التعقيد ويعوق القدرة على أداء الأعمال العابرة للحدود بصورة فاعلة.

٢-٨-٢ المجمعات الرقابية

بدلًا من المنهجية التبسيطية لتنظيم بلد المنشأ و**البلد المضيف**، يضم المجمع الرقابي جميع الهيئات التنظيمية المعنية بالعمليات التشغيلية لمجموعة مصرفية محددة في الاتحاد الأوروبي –وربما يجمع بعض الهيئات التنظيمية من خارجه أيضًا- للاتفاق على نموذج للرقابة والإشراف يلبي احتياجات كل هيئة تنظيمية ويحقق أهدافها. تحظى المجمعات الرقابية بأهمية خاصة نظرًا لضخامة حجم النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية عبر حدود الاتحاد الأوروبي واتساع نطاق عملها.

إنّ المجمع وسيلة تستخدمها الهيئات التنظيمية لتنسيق جهودها، وضمان تحقق جميع الجوانب الضرورية للإشراف والمراقبة. وسوف يأخذ عملها بعين الاعتبار جوانب مثل إدارة المخاطر عبر أقسام مجموعة مصرفية كلها (بما فيها **مخاطر السيولة**)، وضمان أن تكون لدى المجموعة خطط مُحكمة للتعافي من الأزمات فيما يتعلق بمختلف الأسواق التي تخدمها.

ويتمثل هدف المجمع الرقابي في تزويد الهيئات التنظيمية بنموذج أكثر مرونة للإشراف والرقابة على أنشطة الشركات العابرة للحدود، بحيث يمكن تعديل المنهجية بما يناسب احتياجات كل مجموعة مصرفية.

٢-٨-٣ الآثار المترتبة على الشركات

يعني التطبيق العملي لهذا -بالنسبة إلى الشركات- أن توسيع النشاط أو الخدمة القائمة حالياً إلى دول متعددة يفرض عليها مزيجًا من الالتزامات والواجبات التنظيمية. وفي حين أن الهدف من هذه الآليات التنظيمية هو توحيد معايير المتطلبات التنظيمية، فإنها لم تصل بعد إلى درجة التناغم الكامل، حتى داخل أوروبا.

لذلك، بينما يجب على الشركة أن تدرك تماماً كيف تطبّق القواعد التي وضعتها الهيئة التنظيمية المحلية، فإن توسيع نشاطها إلى دول أخرى يتطلب منها أن تفهم نوعية المنهج الرقابي العابر للحدود الذي سيطبق عليها –ومن ثم معرفة القواعد التي يجب اتباعها فيما يتعلق **ببلد المنشأ** والبلد المضيف. ويجب على الشركات أن تحدّد ما إذا كانت تحتاج إلى تراخيص إضافية للعمل في كلتا الدولتين، من أجل تنفيذ التوسع المقترح في أعمالها. فإذا كانت الشركة الأوروبية تتوسع ببساطة لتمارس أنشطتها المرخص لها حالياً في دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، فسيكون بالمستطاع عادة تفادي الحصول على ترخيص كامل باستخدام "جواز مرور" – لكن ربما تحتاج الشركة إلى عملية ترخيص رسمي إذا كانت تنوي توسيع نشاطها إلى خارج دول الاتحاد الأوروبي. وهذا النوع من التفويض العابر للحدود موجود أيضًا في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (GCC).

ولذلك، حين تشرع الشركة للمرة الأولى بنشاط عابر للحدود، فإن من المهم أن تكتسب فهمًا مُفصَّلاً لأنظمة الدولة الجديدة وتشريعاتها المطبقة. ويمكن للشركة مراجعة موقع الهيئة التنظيمية على الإنترنت للحصول على هذه المعلومات، أو الاتصال بالنقابة المهنية ذات الصلة في الدولة الجديدة لتحسين فهمها للمنهجية المتبعة في تلك الدولة. ومن الشائع أيضًا السعي للحصول على مشورة قانونية خارجية، أو تجنيد موظّفين ممن لهم خبرة بقواعد تلك الدولة.

ومن ثَم يجب على الشركة أن تقيِّم التغييرات التي ستطرأ على علاقتها بالجهة التنظيمية المحلية. على سبيل المثال، ما الأنشطة التجارية الإضافية التي ستشملها التقارير الرسمية التنظيمية المحلية والحسابات المتعلقة بكفاية رأس المال؟ في الوقت ذاته، تحتاج الشركة إلى فهم مضامين أي مذكرة تفاهم بين الهيئات التنظيمية ذات الصلة. وإذا كانت الشركة عبارة عن مجموعة مصرفية تعمل ضمن الاتحاد الأوروبي، فيجب عليها التأكد ما إذا كانت الهيئات التنظيمية تنوي إنشاء مجمع رقابي أم لا، وأن تعرف الطريقة المثلى للتواصل بأعضائه وعلاقتها بهم.

وربما تحتاج الشركة إلى تقديم ملفات ووثائق معينة إلى الهيئات التنظيمية قبل البدء بالأعمال العابرة للحدود، وقد تضطرّ أيضاً إلى تحديث سياساتها والإجراءات التي تتبنّاها من أجل ضمان تلبية متطلبات جميع القوانين والقواعد ذات العلاقة. كذلك يجب على هياكل الشركة المكلفة برصد التغيرات التنظيمية أن توسّع نطاق عملها لكي تضمن الاطلاع على أي تغييرات تنظيمية في الدول التي جرى التوسّع إليها وتقييم التأثير المحتمل لهذه التغييرات في الشركة.

أسئلة نهاية الفصل

فكّر بإجابة عن كل سؤال من الأسئلة الآتية ثم راجع المقطع المناسب للتأكد من صحة الجواب.

١. **اذكر اثنين من أهداف التنظيم.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-١

٢. **اذكر الفوارق الرئيسة بين المناهج التنظيمية المستندة إلى القواعد والمناهج القائمة على المبادئ.**
مرجع الإجابة: المقاطع ١-٣ و٢-٣-٢ و٢-٣-٣

٣. **ما مهمة "مجلس الخدمات المالية الإسلامية" (IFSB)؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٤-٢

٤. **ما عقوبات مخالفة قواعد "التنظيم العام المتعلق بحماية البيانات" (GDPR)؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥-١

٥. **عدِّد حقوق الشخص موضوع البيانات.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥-١

٦. **حدد أهداف السياسة الرئيسة للتوجيه الثاني لأسواق الأدوات المالية "ميفيد٢" (MiFID II).**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥-٢

٧. **اذكر كيف يتم تطبيق قانون التلاعب بالسوق (MAR) على الأدوات المالية لزيادة نزاهة السوق وحماية المستثمرين.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥-٢

٨. **ما المطلوب أن تفعله الشركات العامة المسجلة في الولايات المتحدة وفقًا للفقرة ٤٠٤ من قانون "ساربانيز أوكسلي"؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥-٢

٩. **عرّف خدمات الدفع.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥-٢

١٠. **ما عقوبة الاحتيال على المستثمرين في الأوراق المالية؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥-٢

١١. **ما هو أفضل وصف لتوجيهات الاتحاد الأوروبي لمكافحة غسيل الأموال (AMLD)؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥-٣

١٢. **ما الأشكال الأربعة للإجراءات التأديبية التي يمكن أن يتخذها مشغلو الأسواق المالية (البورصات) بحق أي شخص مسجل في السوق المالية؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٦-١

١٣. **ما المقصود بمخاطر الطرف النظير؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٧

١٤. **ما المنهج الذي تتبعه الجهات التنظيمية عند التعامل مع التقنية المالية؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٨

١٥. **ما هي الاستخدامات المحتملة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI)؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٨-٣

١٦. **اذكر توقعات الجهات التنظيمية بشأن التقنية المالية وحوكمة الشركات.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٨-٤

١٧. **ما أنواع الهيئات التنظيمية التي تغطي -في الحالة النمطية- أسواق التأمين وخدمات الاستثمار على المستوى المحلي؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-١

١٨. **ما الأهداف الثلاثة لتنظيم الأوراق المالية التي تهدف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية إلى تحقيقها؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٢-٣

١٩. **صِف المسؤولية الرئيسة لهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية.**
مرجع الإجابة المقطع ٢-٢-٥

٢٠. **ما أدوات التشخيص المستخدمة في منهج الرقابة القائم على الموضوع؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٣-٤

٢١. **اذكر المبادئ الثمانية المتعلقة بالهيئات التنظيمية كما حددتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٤

٢٢. **ما الفئات الأربعة التي يمكن أن تصنَّف ضمنها الأنشطة الخاضعة للتنظيم والرقابة في المملكة المتحدة؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٦

٢٣. **لماذا تشترط القوانين التنظيمية على الشركات أن تلتزم بمعايير مناسبة لكفاية رأس المال؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٧-٢

٢٤. **اشرح الفارق بين المعايير التنظيمية في كلٍّ من بلد المنشأ والبلد المضيف.**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٨-١

الفصل الثاني

وظيفة مراقبة الالتزام

١. أفضل الممارسات الدولية ٥١

٢. الالتزام التنظيمي ومخاطر عدم الالتزام ٦٥

٣. إدارة العلاقات التنظيمية ٧٢

يتضمن هذا الفصل قرابة ٢٤ سؤالاً من أصل ١٠٠ سؤال من أسئلة الاختبار

١- أفضل الممارسات الدولية

١-١ الأنظمة والضوابط الرقابية

هدف التعلّم

١-١-٢ فهم الأنظمة ووسائل الرقابة الجوهرية التي يجب على الشركة تطبيقها من أجل التأكد من ممارسة أعمالها بالتوافق مع المعايير التنظيمية الدولية

١-١-١ وضع الأنظمة والضوابط المناسبة لضمان الالتزام

مثلما هو الحال مع معظم ملامح ثقافة الشركة، يبدأ الالتزام من أعلى المناصب في الشركة. ويكون أشد فاعلية وتأثيراً إذا كانت ثقافة الشركة تحثّ على الالتزام بمعايير النزاهة والأمانة والاستقامة، وحيث يجسد مجلس الإدارة وكبار المسؤولين في الشركة نموذجًا يحتذى مثاله (الإدارة بالقدوة الحسنة). وبعبارة أخرى، يبدأ الالتزام من قِمة الهرم في الشركة، إلا أنه لا يتوقف هناك، فمن الضروري أن يكون محطّ اهتمام كل شخص في المؤسسة، ويجب عدّه جزءًا لا يتجزأ من أنشطة الشركة اليومية. وهذا يعني أيضًا التقيد بروح القانون فضلًا عن نصّه.

تحتاج الشركات إلى وضع سياسات وإجراءات كافية لضمان تقيّد الشركة (ويشمل ذلك مديريها، وموظفيها، وممثليها على السواء) بالتزاماتها بموجب المنظومة الرقابية التي تشتغل وفقاً لقواعدها، وللتصدي لمخاطر احتمال استخدامها كأداة لارتكاب الجرائم المالية (مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب). وعموماً، تنظر الشركات إلى **مخاطر الالتزام** على أنها مخاطر التعرض لعقوبات قانونية وتنظيمية، أو تكبد خسائر مالية كبيرة، أو تشويه سمعة الشركة نتيجة الفشل في الالتزام بالقوانين، واللوائح، والقواعد، ومعايير الهيئات ذاتية التنظيم (ذات الصلة)، وقواعد السلوك المطبقة على أعمال الشركة.

ولا تنحصر مسؤولية الالتزام على طاقم الموظفين المختصين بمراقبة الالتزام، بل يجب - مثلما أشرنا آنفًا- ترسيخه في الشركة ليصبح جزءًا من ثقافتها. ومع ذلك، تستطيع الشركة إدارة مخاطر الالتزام بطريقة أكثر فاعلية إذا كانت لديها وظيفة (أي فريق أو قسم) لمراقبة الالتزام، وإن اختلفت طريقة تنظيمها بين شركة وأخرى. في الشركات الصغيرة، ربما يقوم بهذه الوظيفة موظف واحد، أو قسم مستقل، أو قد تشكل جزءًا منفصلًا من قسم إدارة المخاطر الشاملة. أما في الشركات الكبيرة و/أو الدولية، فقد يكون هناك موظفون لمراقبة الالتزام ضمن خطوط الإنتاج، من بينهم مجموعة من مسؤولي المطابقة والالتزام المحليين بالإضافة إلى فريق مركزي لمراقبة الالتزام؛ وقد تؤسس الشركة أيضًا وحدات مستقلة تكون مسؤولة عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



وبغضّ النظر عن هيكل المؤسسة، يجب أن يتم تنفيذ مهام وظيفة مراقبة الالتزام الفعالة باستقلالية، وأن تخصَّص لها الموارد الكافية، وأن تقوم بالمسؤوليات الآتية:

١. المراقبة والتقييم المستمرين لكفاءة وفاعلية الإجراءات والخطوات المتبعة للتصدي لأي عيوب أو نواقص في امتثال الشركة لالتزاماتها.
٢. تقديم المشورة والمساعدة للأشخاص المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة الخاضعة للتنظيم والرقابة بغرض التقيد بتعهدات الشركة والتزاماتها بموجب النظام الرقابي والتنظيمي.

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) مجموعة من عشرة مبادئ متعلقة بالالتزام ووظيفة مراقبة الالتزام. ومع أن هذه المبادئ مخصصة للمصارف، فإن لمنهجيتها المتبعة بصفة عامة تطبيقات أوسع نطاقًا بالنسبة إلى الشركات في القطاع المالي الخاضع للتنظيم. ويمكن الاطلاع على مبادئ اللجنة هذه على الرابط: www.bis.org/publ/bcbs113.pdf.

١-١-٢ مسؤوليات مجلس الإدارة

ينصّ المبدأ الأول من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية على مسؤولية مجلس الإدارة عن الإشراف على إدارة مخاطر الالتزام في الشركة. ويجب على المجلس إقرار سياسة الالتزام التي تتبناها الشركة، بما في ذلك إصدار وثيقة رسمية بتأسيس وظيفة دائمة وفعّالة لمراقبة الالتزام. ويجب على مجلس الإدارة أو لجنة تابعة له تقييم مدى إدارة الشركة لمخاطر الالتزام بشكل فعّال على الأقل مرة في السنة.

لن تكون سياسة الالتزام الخاصة بالشركة فعّالة ما لم يشجّع مجلس الإدارة قيم الأمانة والنزاهة في كافة أرجاء المنظمة، ويجب النظر إلى الالتزام بالقوانين والقواعد والمعايير كوسيلة أساسية لتحقيق هذه الغاية. وكما هو الحال مع مجموعات المخاطر الأخرى، مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان وجود سياسة مناسبة لإدارة مخاطر الالتزام في الشركة ويجب أن يشرف على تنفيذ هذه السياسة، بما في ذلك ضمان حل مشاكل الالتزام بفاعلية وسرعة برعاية الإدارة العليا وبمساعدة إدارة الالتزام، ويجوز لمجلس الإدارة بالطبع تفويض هذه المهام إلى لجنة مناسبة من نفس مستواه (كلجنة التدقيق الخاصة به مثلاً).

١-١-٣ مسؤوليات الإدارة العليا

حددت مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)كذلك مسؤوليات الإدارة العليا للشركة فيما يخص الالتزام، وهي:

- الإدارة الفاعلة لمخاطر الالتزام
- وضع سياسة الالتزام ونشرها بين الموظفين، والتحقق من تقيدهم بها، ورفع تقرير إلى مجلس الإدارة عن إدارة مخاطر الالتزام في الشركة.

لذلك، يتحمل كبار المديرين مسؤولية وضع سياسة التزام كتابية تضم المبادئ الأساسية التي ينبغي اتباعها من قبل الإدارة والموظفين، وتشرح العمليات الرئيسية التي ينبغي استخدامها لتحديد مخاطر الالتزام وإدارتها على مستويات المؤسسة كافة. ويمكن تعزيز الوضوح والشفافية بالتفريق بين معايير عامة تطبَّق على الموظفين جميعاً وقواعد أخرى خاصة بمجموعات محددة منهم.

تتحمل الإدارة العليا أيضاً مسؤولية التحقق من تقيد الموظفين بسياسة الالتزام، واتخاذ الإجراءات العلاجية أو التأديبية المناسبة إذا حدثت مخالفات لها. كذلك يجب عليها تحديد القضايا الرئيسة المتعلقة بمخاطر الالتزام التي تواجه الشركة، وتقييمها (بمساعدة وظيفة مراقبة الالتزام، مرة واحدة في السنة على أقل تقدير)، ووضع الخطط الضرورية لإدارتها. ويجب أن توضع هذه الخطط بحيث:

- تتصدى لأي عجز أو خلل (في السياسة، أو الإجراءات، أو التطبيق، أو التنفيذ) فيما يتعلق بأسلوب إدارة مخاطر الالتزام التي تواجه الشركة ومدى فاعليتها.
- تناقش الحاجة إلى أي سياسات أو إجراءات إضافية للتعامل مع مخاطر الالتزام الجديدة التي تم تحديدها نتيجة التقييم السنوي لمخاطر الالتزام.

يجب على الإدارة العليا في الشركة:

- رفع تقرير إلى مجلس الإدارة أو اللجنة المنبثقة عنه، مرة واحدة في السنة على الأقل، عن إدارة الشركة لمخاطر الالتزام، لمساعدة أعضائه على تبني قرار مدروس حول ما إذا كانت الشركة تدير مخاطر الالتزام بفاعلية أم لا.
- إبلاغ مجلس الإدارة أو اللجنة المنبثقة عنه على الفور بأي إخفاقات جوهرية في الالتزام (مثلًا: حالات الفشل أو القصور التي قد تؤدي إلى مخاطر جسيمة تهدد الشركة بالتعرض لعقوبات قانونية أو تنظيمية، أو خسائر مالية جوهرية، أو تشويه السمعة).

٢-١ الموارد الكافية

هدف التعلّم
٢-١-٢ فهم المبدأ السادس من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومتطلبات الموارد الكافية

ينص المبدأ السادس من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) حول "الالتزام ووظيفة مراقبة الالتزام في المصارف" على ما يأتي:

"من الضروري أن تتمتع وظيفة مراقبة الالتزام في المصرف بالموارد الكافية لأداء مسؤولياتها بفاعلية".

وينبغي أن تكون هذه الموارد كافية ومناسبة لضمان الإدارة الفاعلة لمخاطر الالتزام التي تواجهها الشركة.

وعلى وجه الخصوص، يجب أن يتمتع فريق العاملين في وظيفة مراقبة الالتزام بما يأتي:

- المؤهلات، والخبرات، والمواصفات المهنية والشخصية الضرورية لتمكينهم من أداء واجباتهم المحددة
- والفهم العميق لقوانين وقواعد ومعايير الالتزام وتأثيرها العملي في عمليات الشركة التشغيلية.

ومن الضروري تطوير المهارات المهنية لفريق العاملين في وظيفة مراقبة الالتزام، لا سيما فيما يتعلق بمجاراة آخر التطورات الحاصلة في القوانين والقواعد والمعايير المتعلقة بالالتزام، وذلك عبر دورات التثقيف والتدريب المنتَظَمة والمستمرة.

٣-١ دليل الالتزام وسياساته

هدف التعلّم
٣-١-٢ فهم التطبيقات العملية لوثيقة سياسات الالتزام وإجراءاته الرسمية: "دليل الالتزام"

١-٣-١ الغرض من دليل الالتزام

الغرض من "دليل الالتزام" هو التوثيق الرسمي للمعايير التي يجب على جميع الموظفين اتباعها في سلوكهم الشخصي وعند التعامل مع العملاء والأطراف النظيرة. كذلك يساعد على توضيح وتفصيل المحتوى المرتبط بالالتزام في دليل حوكمة الشركة، وذلك فيما يتعلق بالآتي:

- الالتزامات القانونية والتنظيمية للموظفين إضافة إلى الوكلاء المتعاقدين مع الشركة من خارجها.
- السياسات والإجراءات المطبقة على السلوك المهني والشخصي للموظفين والوكلاء لضمان التزامهم بالقوانين والقواعد وقواعد السلوك التي تحكم ممارسة الشركة لأعمالها باعتبارها شركة خاضعة للرقابة والتنظيم.

ويتحمل كل مدير في الشركة مسؤولية التحقق من قيام أعضاء فريقه بقراءة محتويات الدليل، وفهمها، والإلمام بها إلماماً تاماً. ومن الضروري التأكيد على أن هذا الدليل ليس دليلاً للإجراءات المتبعة، بل يتضمن التوجيهات والإرشادات والسياسات فحسب. أما الإجراءات المفصَّلة، فتوضع عادة من قبل الأقسام التشغيلية المختلفة في الشركة، وتخضع لإشراف المديرين الذين يتحملون مسؤولية التحقق من معرفة موظفيهم بمكان العثور على هذه المعلومات.

١-٣-٢ محتوى دليل الالتزام

يسعى "دليل الالتزام" إلى تقديم نظرة شاملة عالية المستوى للقواعد والأنظمة التي تتبناها الهيئات التنظيمية الحاكمة لأعمال الشركة. ومن المهم للشركات التي تمارس نشاطها في الأسواق الدولية أن توثق بوضوح كيف تؤثر المتطلبات التنظيمية المتباينة أو المتداخلة في عمليات التشغيل وكادر الموظفين. ويزود "دليل الالتزام" الموظفين بالمعلومات المطلوبة للالتزام بالقواعد والأنظمة المطبقة على أنشطتهم. وقد يشمل ذلك القوانين ذات الصلة في الدول التي تشتغل فيها الشركة مباشرة، أو البلدان التي يقيم فيها عملاؤها. ولا شك أن الجهل بالقوانين أو القواعد ذات الصلة لن يوفر الحماية للشركة أو موظفيها في حال وقوع مخالفات.

وفي العادة، تسعى وظيفة تسعى إدارة مراقبة الالتزام لاستطلاع آراء الموظفين طالبةً منهم التعليق على "دليل الالتزام" بهدف تحديثه بانتظام. ومن المهم أن يكون الدليل بمنزلة وثيقة "حية" دائمة التطور، تُراجع باستمرار وتُحدّث عند الضرورة على أساس تغيّرات الظروف والخبرات واستطلاع آراء الموظفين. ويجب على وظيفة مراقبة الالتزام إطلاع العاملين جميعهم على التطورات المهمة التي تنشأ من التغييرات التنظيمية والخبرة في مختلف أقسام الشركة. وتوفّر شركات عديدة اليوم دليل التزام على الإنترنت يكون مزودًا بمحركات بحث وروابط إلكترونية لتوفير الوصول السريع إلى وحدات التعلم على الإنترنت والمواقع الإلكترونية للهيئات التنظيمية ذات الصلة.

وللاطلاع على نموذج لصفحة المحتويات في دليل الالتزام، انظر الملحق (١).

١-٣-٣ إبلاغ الموظفين بالوضع الرسمي لوظيفة مراقبة الالتزام

ينبغي أن تتمتع وظيفة مراقبة الالتزام بوضع قانوني رسمي ضمن الشركة لمنحها المكانة والسلطة والاستقلالية المناسبة. ويمكن أن ترد تفاصيل ذلك كله في سياسة التزام الشركة أو في أي وثيقة رسمية أخرى. ويجب تبليغ جميع الموظفين بالوثيقة، إما إلكترونيًا عبر موقع الشركة على الإنترنت أو بوسائل أخرى. ويجب أن تكون سياسة الالتزام جزءاً من دورات تعريف الموظفين الجدد بالعمل والدورات التدريبية الأخرى ذات الصلة.

فيما يتعلق بوظيفة مراقبة الالتزام، يجب أن يوضح دليل الالتزام ما يأتي:

- دورها ومسؤولياتها.
- الإجراءات الضرورية لضمان استقلاليتها.
- علاقتها مع أقسام إدارة المخاطر الأخرى ضمن الشركة ومع قسم التدقيق الداخلي.
- كيفية توزيع مسؤوليات الالتزام على الأقسام، في الحالات التي تنجز فيها وظيفة مراقبة الالتزام بواسطة موظفين في أقسام مختلفة.
- حقها في الوصول إلى المعلومات الضرورية لأداء مسؤولياتها، وواجب الموظفين في الاستجابة والتعاون لتزويدها بهذه المعلومات.
- حقها في إجراء تحقيقات وتحريات عن المخالفات المحتملة لسياسة الالتزام وتعيين خبراء من خارج الشركة لأداء هذه المهمة إن لزم الأمر.
- حقها في التعبير بحرية عن النتائج التي توصلت إليها والإفصاح عنها أمام الإدارة العليا، بالإضافة إلى مجلس الإدارة أو لجنة منبثقة عنه إذا دعت الضرورة.
- التزاماتها برفع التقارير الرسمية إلى الإدارة العليا للشركة.
- حقها في الاتصال المباشر بمجلس الإدارة أو بلجنة منبثقة عنه.

٤-١ وظيفة مراقبة الالتزام الفاعلة

هدف التعلّم	
٤-١-٢	فهم كيف تضيف وظيفة مراقبة الالتزام الفاعلة قيمة للشركة
٥-١-٢	معرفة كيفية إعداد برامج مراقبة فاعلة وتنفيذها

كما هو مذكور في المقطع (١-١-١)، تختلف طريقة تنظيم إدارة الالتزام بحسب الشركة، ففي الشركات الأصغر ربما تكون مجرد موظف واحد، أو جزءاً من إدارة المخاطر، أما في الشركات الأكبر فيمكن أن تتوزّع بشكل لا مركزي على وحدات المؤسسة، وقد تكون إدارة مركزية واحدة.

ولضمان فاعليتها، يجب على وظيفة مراقبة الالتزام العمل بشكل مستقل، وامتلاك موارد كافية، وأن تكون مسؤولة عن:

١. الإشراف والتقييم المنتظمين لكفاءة وفاعلية الإجراءات والتدابير المعمول بها، ومعالجة أي قصور.
٢. تقديم المشورة والمساعدة للموظفين المعنيين بالتزامات الشركة المُحددة بموجب المتطلبات التنظيمية القانونية.

وقد تتضمّن مهام إدارة الالتزام أدوارًا قانونية مُحددة (كأن يتولّى موظف معين دور **مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال** MLRO)، كذلك التنسيق مع الهيئات الخارجية ذات الصلة، بما في ذلك الهيئات التنظيمية وواضعي المعايير والخبراء الخارجيين، كما قد تشمل المسؤولية عن ضمان تقديم التغذية التنظيمية وعمليات التسجيل ذات الصلة، كالعمل مع قسم تمويل الشركات والتوقيع على كفاية حسابات رأس المال، أو الترتيب لتقديم تقارير منتظمة عن المعاملات والشكاوى و**أصول العملاء** وأموالهم.

تعزز وظيفة مراقبة الالتزام الفاعلة من قيمة الشركة؛ إذ تضمن التزام الشركة بالمسار التنظيمي الصحيح، وتشكّل قبلة يقصدها العاملون في الشركة من جميع المستويات طلباً للنصح والمشورة. كذلك تسهم مثل هذه الوظيفة في الابتكار، وتطوير الأعمال، وغير ذلك من المشروعات. وبالتالي فإنها تعتبر داعمة للأعمال، لا وحدة نمطية جامدة تعوق سير الشركة وتقدمها نحو الأمام.

تحتاج إدارة مراقبة الالتزام إلى تبنّي منهجية استباقية عند ممارسة مسؤولياتها المزدوجة: أي مراقبة الالتزام في الشركة من جهة، وتقديم المشورة إلى الإدارة العليا من جهة ثانية. وعندما تدار وظيفة مراقبة الالتزام إدارة رشيدة، يمكنها أن تضيف ميزة تنافسية هائلة للشركة، وتساعدها على بناء سمعة طيبة وجذب المستثمرين. وتتمثل الأغراض الرئيسة لها فيما يأتي:

- طمأنة مجلس الإدارة والإدارة العليا بأن الشركة تمارس نشاطها بأسلوب يلتزم بالقوانين والقواعد المرعية، وذلك عبر إعداد التقارير المنتظمة، والتقارير الظرفية، وغير ذلك من المعلومات الإدارية.
- تقديم المعلومات والمعرفة والنصح والمشورة لمجلس الإدارة، والإدارة العليا، وكادر الموظفين، عن قوانين وقواعد ومعايير الالتزام، بما يساعدهم على أداء مسؤولياتهم المتعلقة بالالتزام، خصوصًا في أوقات التغييرات التنظيمية الكبيرة أو عندما تتوسّع الشركة في مناطق ومنتجات جديدة.
- تحديد الممارسات الجيدة والسيئة، وتوثيقها.
- تقديم إفادات رأي عن الثغرات في أنظمة الرقابة والالتزام، وتقديم توصيات لإدخال تحسينات عليها، واتخاذ الإجراءات العلاجية عند الضرورة.
- توفير التحليلات والإنذار المبكر عن التغيرات التنظيمية التي قد تؤثر في الشركة، والتحقق من إطلاع مجلس الإدارة والمديرين على هذه التغييرات.
- بناء علاقة جيدة وصريحة مع الهيئات التنظيمية ذات الصلة بالشركة للتحقق من أن لديها فهماً متعمقًا لعمل الشركة، والمخاطر ذات الصلة، وآليات السيطرة على هذه المخاطر؛ وتسهيل تطوير الأعمال حين يكون من المطلوب الحصول على ترخيص أو رخصة جديدة، وحل المشكلات عند الضرورة.
- دعم المجالات التشغيلية عند إعداد/مراجعة إجراءاتها وسياساتها، لضمان دمج المتطلبات التنظيمية بشكل صحيح في المادة المُقدمة، وأن يكون خط الدفاع الأول (انظر المقطع ٢-١-٣) مُجهزًا بشكل أفضل لمنع ظهور المشاكل من البداية، وليقدّم فريق إدارة الالتزام مشاركة قيّمة قبل نشاط المراقبة في المستقبل.

- المشاركة في المناقشات والمشاورات المتعلقة بالتشريعات أو القواعد التنظيمية المقترحة التي تدعو إليها الهيئات التنظيمية، وتنسيق استجابة الشركة لها - عند الحاجة- للتحقق من أن الأنظمة والقوانين التي تضعها الهيئات التنظيمية تحقق أهدافها المرجوة لكنها في الوقت نفسه تراعي المضامين العملية لهذه الأنظمة بالنسبة إلى الشركات؛ وقد تستجيب الشركة بالتواصل مع الهيئة التنظيمية مباشرة، أو عن طريق الجمعيات المهنية التي تمثّل العاملين في القطاع.

وبينما تحظى هذه الأمور بقيمة كبيرة عند تنفيذها بنجاح، فإنه من الضروري أن تستمر وظيفة مراقبة الالتزام في توفير برنامج شامل للمراقبة والرصد والتحقق من فهم مخاطر الالتزام. ولذلك، يجب أن تتوفر لمسؤول المطابقة والالتزام الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

١-٤-١ تحديد مخاطر الالتزام وقياسها وتقييمها

تعمل وظيفة الالتزام بشكل استباقي على تحديد مخاطر الالتزام المرتبطة بأعمال الشركة، وتوثيقها، وتقييمها. وقد يشمل ذلك تطوير منتجات وممارسات جديدة لدى الشركة، أو اقتراح أنواع جديدة من الأعمال أو العلاقات مع العملاء، أو تغييرات جوهرية في طبيعة مثل هذه العلاقات. فإذا وجدت في الشركة -على سبيل المثال- لجنة للمنتجات الجديدة، أو لجنة للعمليات التشغيلية، أو لجنة لإدارة المخاطر، يجب أن تتضمن هذه اللجان ممثلين عن كادر مراقبة الالتزام.

ويجب أن تتضمن مهام وظيفة مراقب الالتزام القدرة على قياس مخاطر الالتزام (كاستخدام مؤشرات الأداء، على سبيل المثال)، واستعمال نتائج هذه القياسات لدعم الإجراءات المستخدمة في تقييم مخاطر الالتزام. يمكن استخدام التقنية الحديثة كأداة لتطوير مؤشرات الأداء عبر جمع/تصنيف البيانات التي قد تكون مؤشراً على مشاكل محتملة تتعلق بالالتزام (على سبيل المثال: زيادة في عدد شكاوى العملاء، أو اتجاهات سائدة في المخالفات، أو نشاط مشبوه فيما يتعلق بالتداول أو الدفعات المالية).

ويجب على وظيفة مراقب الالتزام تقييم ملاءمة الإجراءات والتوجيهات المتعلقة بالالتزام في الشركة، والتحري عن أي عيب أو عجز أو قصور دون التأثير على سير العمل، وصياغة مقترحات لإدخال تعديلات عليها إذا اقتضت الضرورة.

١-٤-٢ المراقبة والاختبار والإبلاغ

يجب على وظيفة مراقبة الالتزام أن تراقب الالتزام في الشركة وتختبر كفاءته عبر إجراء ما يكفي من الاختبارات النموذجية للالتزام بالقوانين والقواعد. ثم يُرفع تقرير بنتائج الاختبارات إلى رئيس إدارة الالتزام وفقًا لإجراءات إدارة المخاطر الداخلية المتبعة في الشركة. ويعدّ تحديد الجوانب التي تحتاج إلى المراقبة والرصد جزءًا من تطوير "برنامج مراقبة الالتزام".

يقوم رئيس إدارة الالتزام بإبلاغ الإدارة العليا عن الشؤون المتعلقة بالالتزام على نحو منتظم. وتضم تقاريره ما يأتي: تقييماً لمخاطر الالتزام خلال المدة التي يشملها التقرير (بما في ذلك أي تغييرات في وصف وتحليل مخاطر الالتزام، استناداً إلى المؤشرات ذات الصلة، مثل مؤشرات الأداء)؛ وتلخيصاً لأي مخالفات أو مشاكل تم اكتشافها، والإجراءات التصحيحية الموصى بها لمعالجتها؛ وتقريرًا عن الإجراءات التصحيحية المتخذة. وتتوافق صيغة التقرير مع تقييم وتحليل مخاطر الالتزام في الشركة وأنشطتها المتعلقة بهذه المخاطر.

١-٥ برنامج مراقبة الالتزام

هدف التعلّم	
٢-٢-١٠	فهم الغرض من برنامج مراقبة الالتزام: قائم على المخاطر؛ الإبلاغ عن النتائج؛ تخطيط البرنامج
٢-٢-١١	فهم الاعتبارات الأساسية في تطوير برنامج مراقبة الالتزام
٢-٢-١٢	فهم كيفية تطبيق برنامج فعّال لمراقبة الالتزام: "أوراق العمل"؛ محاضر الاجتماعات مع الإدارة العليا؛ استجابات الإدارة؛ الخطط الرامية للتخفيف من حِدَّة المخاطر

يفصّل برنامج مراقبة الالتزام مسؤوليات وظيفة مراقبة الالتزام وأنشطتها المخطط لها، مثل تنفيذ ومراجعة السياسات والإجراءات، وتقييم مخاطر الالتزام، واختبار التزام الموظفين، وتثقيفهم حول الشؤون المتعلقة بالالتزام. ويتولى رئيس إدارة الالتزام -أو من يقوم مقامه- مسؤولية التحقق من التغطية المناسبة لمختلف الأعمال بهذه البرامج والتنسيق بين وظائف إدارة المخاطر كافة.

يتمثل الغرض من برنامج مراقبة الالتزام في توفير مراجعة مستقلة للعمليات التشغيلية التي تؤديها الشركة، مع التركيز على عنصرين اثنين:

١. التأكد من المهمات التشغيلية وما إذا كانت تؤدَّى بالتوافق مع الإجراءات التشغيلية.
٢. التأكد من أن تلك الإجراءات التشغيلية تعكس باستمرار المتطلبات التنظيمية الحالية.

ومن غير المناسب عمليًا لوظيفة مراقبة الالتزام مراجعة كل بند من العمل قيد المعالجة – تكلفة دعم مثل هذا الإشراف غير مجدية اقتصاديًا - ولذلك يجب على وظيفة مراقبة الالتزام ابتكار أسلوب ملائم يوفر لها قدراً كافياً من الرقابة للتأكد من إحكام السيطرة على المخاطر المحتملة على نحو مناسب. ومن ثم يجب أن يكون برنامج مراقبة الالتزام قائماً على المخاطر. ويشمل البرنامج مراجعة عمليات التوثيق وبنود العمل المكتملة واختبارها، من أجل استخلاص النتائج ووضع التوصيات الضرورية لإدخال التحسينات. وبشكل عام، تُستخدم "أوراق عمل" محددة، تفصّل نماذج (وحدات قياس "بارامترات") الاختبارات التي يجب إجراؤها، من أجل التأكد من تحقّق هدف كل مراجعة رقابية. كذلك توفر أوراق العمل المكتملة سجل أدلة واضحًا يثبت حدوث المراجعة المنجزة ويتضمن البنود المحددة التي أدت إلى النتائج المستخلصة.

وفي حين ينبغي أن تكون هذه الجهود المبذولة لضمان الالتزام مستقلةً عن العمليات التشغيلية، فإن من المهم للإدارة العليا المسؤولة عن القسم التشغيلي المعني فهم النتائج التي توصل إليها فريق الالتزام وأن توافق على الإجراء التصحيحي المقترح. ويعدّ إبلاغ كبار المسؤولين في الشركة رسميًا خطوة شائعة لضمان اطّلاع جميع أقسام الشركة على أنواع القضايا والمشكلات التي جرى تحديدها والاجراءات التي اتّخذت لحلّها. في البرامج الأوسع نطاقًا، تنتج وظيفة مراقبة الالتزام خطة لتخفيف المخاطر من أجل تزويد مجلس الإدارة بنظرة شاملة تبين كيف أدى تركيز فريق الالتزام في المجالات التشغيلية الأخرى إلى تحسين إدارة الشركة للمخاطر.

ومع أن الشركات تضع برامجها بطرق مختلفة، فإنها تتبع ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة ١: جمع المعلومات

تُجمع المعلومات حول الأحداث التي يحتمل أن تؤثر سلباً في الشركة –مثل الأخطاء التي قد تظهر في الأنشطة التي تؤديها الشركة عند تسليم منتجاتها وخدماتها. وهذه قد تشمل:

- مدفوعات لم تدفع بالموعد المحدد.
- نشاطاً مشبوهاً لم يبلَّغ عنه.
- حالة فشل في استكمال التسويات (تسليم الأصول أو النقد).
- التنفيذ المتأخر لأوامر العملاء.
- التأخر في التعامل مع الشكاوى أو المخالفات، أو معالجتها بطرق غير صحيحة.
- تقديم مشورة استثمارية غير مناسبة للعملاء.

المرحلة ٢: حساب النقاط

تُمنح الأحداث المحددة في المرحلة (١) نقاطاً مختلفة بحسب الأثر المالي، معدل تكرار التعرض لها، ومدى احتمال وقوعها. ومن الضروري عند وضع طريقة حساب النقاط تحديد ما إذا كانت النقاط في كل مقياس سوف تقاس باستخدام قيم منفصلة (مثلًا: قيمة نقدية بالجنيه الاسترليني أو تكرار الحدوث بالأيام) أو قيم نسبية.

الأثر المالي

يعكس الأثر المالي حجم التكلفة المالية المُحتملة حال تحقّق حدث سلبي ما، وعادةً ما يُسجّل وفقًا لمجموعة من مقاييس الأثر النسبي (مثلاً، مقياس من الأعلى إلى الأدنى)، ولهذا الحساب فوائد عدة لأن التكاليف الفعلية أو المتوقَّعة تتفاوت وفقًا لما يأتي:

- الطبيعة الدقيقة للحادثة (مقابل تصنيفها المحدَّد في المرحلة ١)
- المجال أو النشاط المحدد الذي أدى إلى وقوع الحادثة
- القيم الدقيقة، إذا كانت الحادثة تتعلق بالمعاملات المالية الاستثمارية.

بالمثل، يصعب توقّع الأثر المالي المحتمل لأي مخالفة تنظيمية بصورة دقيقة. ومن العوامل التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار في هذه الحالة:

- تكاليف التحري والتحقيق (يمكن أن تشمل مراجعة يجريها طرف من خارج الشركة)
- تكاليف تعويض العملاء المتضررين
- تكاليف قانونية للدفاع عن الشركة ضد إجراءات الهيئة التنظيمية
- غرامات محتملة تفرضها الهيئة التنظيمية.

أخيراً، يجب إضافة الأثر المالي المستقبلي من جراء خسارة سمعة الشركة نتيجة الحادثة، لكن يكاد يكون مستحيلاً تحديد قيمة محددة أو حجم معين لهذا الأثر.

وكثيرًا ما يقدم رئيس الإدارة المالية للشركة، أو المدير التنفيذي المالي، أو المراقب المالي، يد المساعدة عند حساب نقاط كل حادثة وفقًا لكل مجال؛ إذ يساهمون بخبراتهم حول مستوى التكاليف السابقة، ويعرضون تقييماً مدروساً للأثر المحتمل للحادثة في حال وقوعها.

حساب معدل تكرار التعرض للمخاطر

المقصود بالتعرض للمخاطر هو تكرار (عدد مرات) حدوث النشاط الذي يمكن أن يسبّب الحادثة السلبية أو المخالفة. ومن الممكن تنفيذ ذلك بطرائق عديدة، مثلًا، باستخدام "جدول تحويل" يوفر قيمة تُقارب عدد مرات الحدوث المتوقعة/المثبتة بالأدلة في سنة واحدة. وباعتبار أن عدد أيام العمل الرسمي في السنة يقارب ٢٥٠ يوماً، يمكن تبني القيمة ٢٥٠ للدلالة على حادثة "يومية"، بينما يمكن تبنّي قيمة ٥٠ للدلالة على واقعة أسبوعية، وقيمة ١ تعني سنويًا، فيما تعني قيمة ٠,١ الاحتمالية شديدة الضآلة والندرة.

وعند تحديد هذه القيم، يجب على الشركة أن تضمن التوازن المناسب لنموذج الحساب (للحد من منح بعض أنواع الحوادث أهمية لا تتناسب مع حجمها في الوقت الذي لا تظهر في الجدول أنواع أخرى من الحوادث المسببة للقلق). على سبيل المثال، تحتاج مرتبة "الزمن الحقيقي" إلى موازنة ما يأتي:

- قد تحدث بعض الأنشطة مرتين في يوم العمل (مثلًا: تجميع بنود العمل في مجموعات، أو تسلّم طرود بريدية)، فتحصل على قيمة ٥٠٠.
- وضع رقم يفوق ٥٠٠ يزيد احتمال أن يؤثر ذلك سلباً في النموذج.

وبينما تعد هذه الحسابات عملية على الأغلب، فإن من الضروري التأكد من أن نموذج الحساب لا يبالغ في أهمية الحادثة أو يقلّل من شأنها، عن طريق وصفها بأنها "تحدث أحيانًا، لكن لها أثراً مالياً كبيراً للغاية"، أو "حوادث بالزمن الحقيقي ليس لها سوى أثر مالي طفيف". وقد يكون من المناسب استخدام "فئة إضافية لأرجحية الاحتمال"، أو استخدام "عدد مرات الحدث" بدلاً من "التكرار" بالنسبة إلى بعض الأنشطة.

أرجحية الاحتمال

بعد ذلك، يجب تحديد احتمال وقوع الحادثة السلبية فعلًا، مع الأخذ في الاعتبار مدى صرامة الإجراءات التي تم إتخاذها وأنظمة الرقابة المستخدمة ضمن المجال. ويمكن التعبير عن ذلك بأنه "احتمال تحقق المخاطر"، أو عامل "PORC"، أي احتمال وقوع حادثة ما في سنة محددة في ظل الأنظمة والضوابط الرقابية القائمة. على سبيل المثال:

منخفض	-	٣٠٪>
متوسط	-	٣٠٪-٧٠٪
مرتفع	-	٧٠٪ <

ويجب توخي الحذر الشديد عند استخدام النسبة ٠٪ (حادثة مستحيلة) أو النسبة ١٠٠٪ (حادثة محتومة)؛ فبعض نماذج الحساب مصممة بحيث لا تعترف بمثل هذه النسب، بينما يسمح غيرها باستخدامها في ظروف معينة. ويعتمد التقييم الأولي على دراسة إدارات وظائف الالتزام والتدقيق الداخلي والعمليات التشغيلية للنتائج المستخلصة من التحريات أو التقييمات الماضية والحديثة، وتكرار المخالفات والشكاوى، ومدى استخدام عمليات المعالجة اليدوية. وتعدّ الاتجاهات السائدة والنسب المستخلصة أكثر أهمية من الأرقام المطلقة، التي يجب بالتأكيد مراجعتها بانتظام في حال وقوع أي حادثة.

المرحلة ٣: تطبيق عوامل المخاطر الأخرى

تمثل المتغيرات المذكورة آنفًا المخاطر التي تحددها الشركة. لكن قد يحتاج مسؤول المطابقة والالتزام إلى استخدام متغيرات إضافية لتحديد الموضوعات التي يجب أن تحظى بالأولوية في برنامج مراقبة الالتزام. ويمكن أن يتأثر تحديد هذه الأولويات بمتغيرات عدة منها:

- **العوامل المثيرة للقلق** – ما الأمور التي تقلق مسؤول المطابقة والالتزام حاليًا بشأن المسائل التي تثير اهتمام الصناعة/الهيئة التنظيمية: هل تقوم الهيئة التنظيمية حالياً بمراجعة موضوعاتية لتوقيت السوق أو الرعاية والاهتمام المُوجّهين لأصول العميل ونقوده؟
- **المنظور** – يعتمد جمع المعلومات غالبًا على التجارب الماضية حين وقعت الحوادث السلبية، لذلك فإنه من المناسب هنا التفكير بالحجم المستقبلي للأعمال، واقتراح مجالات جديدة، فضلًا عن آثار ذلك على العمليات التشغيلية الجارية حالياً.
- **المدة الزمنية منذ الاختبار الأخير** – قد تعتبر بعض الأنشطة ذات مستوى منخفض من المخاطر، ربما لأنها لا تؤثر كثيراً في الشركة، أو لأن أنظمة الرقابة تعدّ قوية وصارمة لدرجة أنه من المستبعد أن يرتفع النشاط إلى قمة اللائحة بشكل طبيعي نتيجة عوامل المخاطر التي أخذت بالاعتبار إلى الآن. في مثل هذه الحالات، فإن تقييم المخاطر يتم بالاستناد إلى المدة الزمنية التي انقضت منذ مراجعة النشاط آخر مرة (أي أن الأرجحية تزداد كلما طالت المدة) ويعني ذلك أن النشاط سوف يرتفع إلى قمة اللائحة في نهاية المطاف وسيضاف إلى جدول المراقبة.

وتفضِّل بعض الشركات استخدام خطة تكون ثابتة عند نقطة زمنية محددة في السنة، ثم اتباع تلك الخطة على مدار اثني عشر شهرًا. أما المنهجية الأكثر ديناميكية، فتستهدف استكمال مراجعة الأنشطة كلها على مدار ثمانية عشر شهرًا مثلًا، مع إجراء تقييم للمخاطر كل ثلاثة أشهر بحيث يتركز العمل في كل تقييم على الأنشطة الأكثر إلحاحًا؛ إذ يتيح لها ذلك أن تدمج أي حادثة، أو مخاوف تنظيمية مثلًا، بصورة استباقية في البرنامج.

٦-١ دمج المتطلبات التنظيمية

هدف التعلّم

٦-١-٢ فهم كيف يجب دمج المتطلبات التنظيمية في الأنظمة التشغيلية والسياسات والإجراءات المتبعة

من الضروري للشركة ضمان أن تحقق العمليات والإجراءات التشغيلية التي تستخدمها النتائج المستهدفة من التنظيم. ومن المهم أيضاً أن تضع الشركة أنظمة للرقابة لضمان تنفيذ العمليات والإجراءات –بما فيها التغييرات المرتبطة بأنظمة تقنيات المعلومات – على أساس فهم عميق وسليم لتلك المتطلبات التنظيمية. ومن ثمّ، يجب دمج المتطلبات التنظيمية ضمن العمليات التشغيلية في الشركة.

إن الدمج الناجح للمتطلبات التنظيمية، مع الحفاظ على أنظمة وإجراءات وضوابط ملتزمة بالقوانين، يتطلبان جهداً كبيراً وتنسيقاً من الشركة بأكملها والأشخاص الذين يشكّلون مجلس الإدارة، والإدارة العليا، وكادر الموظفين في الشركة.

وكما هو الحال مع معظم الجوانب المتعلقة بالالتزام، يبدأ الدمج من قمة الإدارة العليا في الشركة، ويعتمد اعتمادًا شديدًا على الثقافة السائدة فيها. ويجب على مجلس الإدارة والمديرين الأفراد التفكير بما إذا كان لديهم الترتيبات الملائمة وأجهزة الرقابة المناسبة لضمان دمج المتطلبات التنظيمية في العمليات، وتعزيز أسس الالتزام في روح الشركة. وعليهم إجراء مراجعة دورية للسياسات والإجراءات المتعلقة بالحوكمة على أعلى المستويات.

لضمان ملائمة ضوابط المنظمة، تجب مراعاة العوامل التالية:

- **الموارد البشرية** – الهدف هو وضع برنامج توظيف مناسب والتعاقد مع الأشخاص الذين يتمتعون بالمهارات والمعارف والخبرات المناسبة المرتبطة بمجال عمل الشركة. وهذا يشمل تحديد التفاصيل المتعلقة بالكفاءات والمؤهلات والخبرات المطلوبة، واختبار المرشحين للوظائف للتحقق من امتلاكهم المهارات والمعارف المناسبة.
- **توزيع المسؤوليات** – تعدّ كتابة توصيف واضح للوظيفة دليلاً مفيداً يسترشد به الأفراد، ويجب أن يشمل هذا الوصف -على أعلى مستوى- مسؤولياتهم التنظيمية. وربما يضم أيضًا مسؤولية المديرين عن تدريب موظفيهم على منع الجرائم المالية، وأمن المعلومات، والتعامل العادل مع العملاء.
- **التدريب** – يجب وضع برامج تدريبية شاملة، تضم دورات تعريف للموظفين الجدد بالعمل، والتدريب العملي أثناء العمل، وجلسات متخصصة حول المجالات التنظيمية، وإلزام الموظفين باستكمال ساعات محددة من التطوير المهني المستمر (CPD)، واجتياز الاختبارات المهنية المناسبة، مع إمكانية الوصول إلى المعلومات أو النشرات الإخبارية المتعلقة بالمستجدات التنظيمية التي تصدرها وظيفة مراقبة الالتزام، والمستجدات على مستوى القطاع. ويجب تحديد حد أدنى لساعات التطوير المهني المستمر التي يجب أن ينجزها الموظف. كذلك يجب إجراء تقييمات تدريبية دورية وتحليل للاحتياجات باستخدام المعلومات الواردة في تقارير التقييمات الدورية للموظفين أو المراجعات الخاصة بالتطور الشخصي لكل منهم.
- **الإجراءات** – يجب إعداد إجراءات كتابية تشمل مجالات أعمال الشركة كافة، وتوفر التوجيه والإرشاد للموظفين حول كيفية أداء الأنشطة ودمج عمليات الالتزام فيها. في بعض الشركات، تفصَّل الإجراءات والعمليات المتعلقة بالأنظمة القانونية والقواعد ذات الصلة. ويجب مراجعة هذه الإجراءات دوريًا والمصادقة على أنها تلتزم بالمتطلبات التنظيمية من قبل الإدارة المعنية. ومن ثم يجب على وظيفة مراقبة الالتزام أخذ عينات من هذه الإجراءات والتحقق منها كجزء من مهامها الرقابية لضمان اتباع عملية المصادقة والتحقق. بينما تتَّبع وظيفة مراقبة الالتزام إجراءات خاصة بأنشطتها.
- **الأنظمة** – عند تصميم الأنظمة التشغيلية، يجب أن تراعي هذه الأنظمة جميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة. ويجب توثيقها في متطلبات الشركة، أو متطلبات النظام، أو الوثائق المتعلقة بالمواصفات، كذلك يجب إضافتها كجزء من نظام صارم وبرامج اختبارات المستخدِمين. وبينما يجب على العاملين في مجالات الأعمال المختلفة تحديد متطلباتهم الخاصة، كثيرًا ما تُستدعى وظيفة مراقبة الالتزام لتقديم المشورة والنصح والتوجيه حول الإجراءات الجديدة والتغييرات المهمة في القواعد التنظيمية. مرة أخرى، يجب ضم الفاعلية التنظيمية للأنظمة وأجهزة الرقابة إلى فحص العينات التي يجريها موظفو مراقبة الالتزام أثناء أداء مهامهم الرقابية.

٧-١ اللوائح والسياسات الداخلية والإجراءات

هدف التعلّم

٧-١-٢ معرفة الفارق بين اللوائح والإجراءات والسياسات الداخلية للشركات

تعد اللوائح والسياسات والإجراءات الداخلية جميعها مهمة لحوكمة الشركات، مع أن لكل منها غرضًا مختلفًا وأصلًا متميزًا. توضع اللوائح من قبل الحكومات والهيئات التنظيمية لتقديم الحد الأدنى من القواعد والأنظمة الواضحة التي يمكن للشركات أن تشتغل وفقًا لها. وقد تكون المناهج التنظيمية مستندة إلى القواعد أو معتمدة على المبادئ. أما السياسات الداخلية، فتوضع ضمن كل شركة لتوجيه الموظفين والإدارة وإرشادهم فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية التي يجب التقيد بها لتحقيق الالتزام بالتنظيم، كما تتضمن تفاصيل العمليات الرئيسة التي يجب اتباعها، علماً أن أبعاد السياسات تتجاوز القواعد التنظيمية، وتشمل -مثلًا- قواعد السلوك الداخلية التي تضم متطلبات أكثر صرامة مما هو منصوص عليه في القواعد التنظيمية التي تضعها الحكومات والهيئات التنظيمية. أما الإجراءات فتوفّر إرشادات مفصّلة حول الخطوات الإجرائية التي يجب أن تتخذها الإدارة والموظفون.

تعبِّر الإجراءات والسياسات الداخلية عن تفسير الشركة للوائح. وربما توفر اللوائح نوعًا من المرونة، بحيث يتسنى للشركات المختلفة تبنّي مقاربات متباينة. ومن الضروري أيضاً أن تشارك وظيفة مراقبة الالتزام في مراجعة السياسات للتحقق من صلاحية التفسير والتزامه بالقوانين. وفي بعض الحالات، قد تستعين الشركة بمستشارين أو خبراء قانونيين من خارجها للتحقق من ذلك.

ومع أن اللوائح والسياسات الداخلية والإجراءات تخدم أهدافًا محددة، فمن الممكن أن ينشأ تضارب بين هذه البنود -لا سيّما فيما يتعلق بالأعمال الدولية؛ فقد ينشأ تعارض بين اللوائح المحلية في إحدى الدول وبين السياسات الداخلية للشركة وإجراءاتها التي وضعها المقر الرئيسي. ومن المهم تحديد حالات التعارض هذه، والتحقق من الالتزام بالمتطلبات التنظيمية عند محاولة التوفيق بين الاثنين.

٨-١ المضامين التنظيمية لإستراتيجيات الشركات

هدف التعلّم	
٨-١-٢	فهم المضامين التنظيمية المحتملة لإستراتيجيات الشركات: الإسناد الخارجي والإشراف الرقابي؛ متطلبات كفاية رأس المال؛ تعديل التراخيص؛ الإطار الرقابي

٨-١-١ الإسناد الخارجي والإشراف الرقابي

تتخذ شركات كثيرة قرارًا إستراتيجيًا بالتركيز على أنشطة جوهرية معينة، والتعاقد مع مورّدين متخصّصين من خارج الشركة (الإسناد الخارجي) لإنجاز الأنشطة ووظائف الدعم الأخرى. فعلى سبيل المثال، ربما يقرر مدير الأصول العالمي الذي يدير صناديق استثمار مشتركة التركيز على إدارة المحافظ الاستثمارية، ويتعاقد في الوقت نفسه مع شركات أخرى تتولى إنجاز جميع الأنشطة المتعلقة بحسابات الصناديق، والتسعير، وحفظ سجلات المستثمرين.

وعلى وجه العموم، تجيز القواعد التنظيمية للشركات أن تتعاقد مع شركات أخرى لإنجاز المهمات المرتبطة بالأنشطة الخاضعة للرقابة والتنظيم – على الرغم من أن الشركة المتعاقدة مع مزود الخدمة تتحمل المسؤولية التنظيمية عن المهمات المنجزة عبر الإسناد الخارجي. وهذا يعني إمكانية اتخاذ إجراءات رقابية أو قانونية بحق الشركة إذا فشل مزوّد الخدمة الذي تعاقدت معه الشركة في الالتزام بالقوانين التنظيمية عند أداء المهمة المتعاقَد عليها. وعند التعاقد الخارجي لأداء مهمة جوهرية، تحتاج الشركة -في الحالة النموذجية- إلى استشارة هيئتها التنظيمية مسبقًا. في بعض دول العالم، من الضروري الحصول على موافقة الهيئة التنظيمية قبل الإسناد الخارجي، وفي بعض الحالات قد لا يجيز التنظيم للشركة الإسناد الخارجي بالنسبة إلى بعض المهمات المحددة، أو قد تطبَّق قيود على التعاقد مع الشركات في بعض المناطق الجغرافية بهدف حماية المستثمرين.

وتتوقع الهيئة التنظيمية من الشركة التي تستخدم الإسناد الخارجي أن تقوم بما يأتي:

- اتخاذ الإجراءات الضرورية للتحري وجمع معلومات كافية عن مزوِّد الخدمة الذي تعاقدت معه.
- أن تتوفر لديها الخبرات والمعارف اللازمة للإشراف على مزود الخدمة، والتحقق من التزام الخدمة التي يقدمها بالقوانين التنظيمية، والتأكد من توفر المعلومات ذات الصلة للشركة والهيئة التنظيمية على حد سواء.
- وجود عقد مكتوب مع مزوِّد الخدمة إلى جانب اتفاقية واضحة حول مستوى الخدمة ووضع مؤشرات أساسية للأداء.
- الموافقة على خطط مزوِّد الخدمة المتعلقة بالقدرة على الاستمرار في أداء وظائفه الرئيسية في حالات الكوارث والتعافي بعدها، بما في ذلك الاختبار الدوري لمرافق الدعم ذات الصلة.

وتوجد قائمة أكثر تفصيلًا بالبنود التي يجب مراعاتها عند التعاقد الخارجي مع مزوّدي الخدمات في الملحق (٢) في نهاية الكتاب.

أصدرت الهيئة المصرفية الأوروبية (European Banking Authority EBA) توجيهات إرشادية حول الإسناد الخارجي دخلت حيِّز التنفيذ في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩. وتتضمَّن هذه التوجيهات بنودًا محددة لأطر الحوكمة فيما يتعلَّق بالأنشطة التي تسندها المؤسسات المالية إلى جهات خارجية، إلى جانب العمليات والتوقعات الرقابية ذات الصلة. وتنصُّ هذه التوجيهات بوضوح على أن إدارة المؤسسة المالية تبقى مسؤولةً عن جميع أنشطتها، بما فيها تلك المُسندة إلى الجهة الخارجية.

يجب أن تتوفر لدى المؤسسة المالية موارد كافية لتقديم الدعم اللازم للقيام بمسؤولياتها والتأكُّد من أدائها، بما في ذلك مراقبة جميع المخاطر، وإدارة ترتيبات التعاقد مع الجهات الخارجية. وينبغي ألا تبالغ بالإسناد الخارجي بحيث تصبح مجرد "غطاء" وتفقد الأسباب اللازمة للحفاظ على ترخيصها. وعلى مزوِّد الخدمة المتعاقد مع المؤسسة المالية الالتزام بلوائح الاتحاد الأوروبي وقواعده في حال كان يقدِّم خدماته لمؤسسة مالية مقرُّها في الاتحاد الأوروبي، حتى إذا كان مقرُّه يقع خارج الاتحاد.

ويشبه ذلك المعمول به في مناطق أخرى كسنغافورة وسويسرا وهونغ كونغ وأستراليا.

١-٨-٢ متطلبات كفاية رأس المال

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تعزيز المتطلبات والمعايير المتعلقة برأس المال التي تضعها الهيئات التنظيمية في مختلف أرجاء العالم. وقد ازداد بشكل كبير تعقيد النماذج التي يجب أن تستخدمها الشركات في حساب كفاية رأس المال (مثلًا: المستوى التحوطي المناسب لمقدار رأس المال الذي يجب على الشركة الاحتفاظ به). ومن الأمثلة على المناهج الدولية لكفاية رأس المال: اتفاقيات بازل ٢ و٣ المعنية بالمصارف التي وضعها بنك التسويات الدولية (Bank for International Settlements BIS)، و"التوجيه المتعلق بالملاءة المالية (٢)" من توجيهات الاتحاد الأوروبي الهادف إلى تحقيق الانسجام والتوافق بين متطلبات رأس المال في قطاع التأمين عبر أنحاء الاتحاد الأوروبي برمته.

وفي المعتاد، تنصّ القواعد التنظيمية والمعايير على كيفية تحديد المستويات المناسبة من كفاية رأس المال بالنسبة إلى مختلف أنواع الشركات، وتعكس المستوياتِ المتباينةَ للمخاطر التي تمثلها الشركة أو الأصول. ومن الشائع استخدام المنهجين الآتيين:

- استخدام معادلة قياسية (موحَّدة) لحساب الحد الأدنى من متطلبات رأس المال. وربما تتأرجح متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحسب تقييم المخاطر المرتبطة بأصول الشركة. وبتعبير بسيط، هذا يعني أن متطلبات رأس المال تزداد كلما ازدادت المخاطر.
- استخدام النماذج الداخلية التي أعدتها المؤسسات المالية لتحديد المخاطر على نحو يعكس تقييم المخاطر والملاءة المالية الخاص بها. من المفترض أن توفِّر هذه النماذج الداخلية صورة أفضل عن استعداد الشركة لتحمل المخاطر مقارنةً بالمعادلة القياسية. وقد يكون الرقم الناتج أقل من مطلب كفاية رأس المال الناتج عند استخدام المعادلة القياسية، لكنه قد يكون أعلى أيضًا. ومن الضروري الحصول على مصادقة الهيئة التنظيمية على النموذج وأن يبقى خاضعًا لحوكمة صارمة.

ومن المهم أن تدمج الشركات متطلبات الإبلاغ التنظيمية المتعلقة بكفاية رأس المال الخاصة بها ضمن إستراتيجيتها وعملياتها التشغيلية الإجمالية. فعلى سبيل المثال، يختلف تقييم المخاطر لدى مصرف يقدِّم الخدمات المصرفية للأفراد اختلافًا كبيراً عن تقييم المخاطر في مصرف آخر يقدّم الخدمات المصرفية الاستثمارية. كذلك تؤثّر التركيبة الناتجة عن الدمج بين طبيعة الأعمال التي اختارتها الشركة ومدى استعدادها للمخاطرة -على النحو الذي يحدِّده مجلس الإدارة- تأثيراً كبيراً في متطلبات كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية إجمالًا.

لذلك كله، يجب على الخطط الرامية إلى تغيير إستراتيجية أعمال الشركة أن تأخذ في الاعتبار أي مضامين وتداعيات لهذا التغيير على متطلبات كفاية رأس مال في الشركة. فقد يبدو النشاط التوسعي للشركة مربحاً، لكن هذه الربحية قد تتآكل إذا اضطرت الشركة على أثر هذا النشاط إلى زيادة مستوى رأسمالها المطلوب بموجب معايير كفاية رأس المال.

١-٨-٣ تغيير الترخيص (VOP)

من الطرق التي تستخدمها الهيئات التنظيمية للسيطرة على المخاطر التي تهدد أهدافها حصر عدد الأنشطة الخاضعة للرقابة والتنظيم التي يجوز للشركة القيام بها. ويجب على الشركة التحقق من حصولها على التراخيص المناسبة للأعمال التي تقوم بها، وعليها أيضًا التأكد من أنها لا تملك تراخيص تزيد على حاجتها. فكلما اتسع نطاق التراخيص، ازدادت الالتزامات التنظيمية، وربما زادت متطلبات كفاية رأس المال بالنسبة إلى الشركة.

مع ذلك، فالتخطيط للمستقبل على المدى الطويل عاملٌ جوهريّ لأغراض تطوير الأعمال والمضامين التنظيمية. ومن الضروري إشراك وظيفة مراقبة الالتزام في مرحلة مبكرة إذا كانت الشركة تخطط للدخول في مجالات جديدة من الأعمال، إما على صعيد توسيع الأنشطة الجارية أو التنويع بالدخول إلى مجالات جديدة كليًا، سيكون من الضروري إشراك وظيفة مراقبة الالتزام في مرحلة مبكرة من العملية. وفي كثير من دول العالم، تعرف العملية اللازمة لتعديل الترخيص الممنوح للشركة باسم "تغيير الترخيص" [بالإنجليزية: variation of permission أو VOP].

ومن المتعارف عليه أن الشركة تبلغ الهيئة التنظيمية في مرحلة مبكرة عن خططها، وتُراجعها للتحقق من المتطلبات اللازمة لتغيير التراخيص المعتمدة الممنوحة لها. وبالنسبة إلى التغييرات البسيطة، لا يحتاج طلب الموافقة عادةً سوى إلى الحد الأدنى من الوثائق المطلوبة. في هذه الحال، لا تتطلب عملية الموافقة في هذه الحالة سوى مدة زمنية قصيرة في العادة، قد لا تتجاوز ٢ إلى ٨ أسابيع.

أما بالنسبة إلى التعديلات الرئيسة، كالتخطيط للدخول في مجال جديد كليًا للأعمال، فيجب على الشركة تقديم مزيد من الأدلة، تتضمن شرحاً شاملاً ومفصلاً عن خبرة الشركة ودرايتها بالنشاط الجديد، وتقييمات المخاطر التي أجرتها، وخطة العمل المفصلة. وفي مثل هذه الحالات، يمكن أن يتطلب الحصول على موافقة الهيئة التنظيمية وقتًا طويلًا، وقد يصل إلى سنة كاملة.

وقد تضع الهيئات التنظيمية هدفاً لمستوى الخدمة التي تقدمها عند دراسة الطلبات المصمَّمة بحيث تمنح الهيئة التنظيمية وقتًا كافيًا لاستكمال هذه الدراسة.

١-٨-٤ الإطار الرقابي

من العناصر الأساسية لإستراتيجية الشركة فهم المخاطر الرئيسة التي يمكن أن تواجهها والسبل اللازمة لإدارة تلك المخاطر، إذ يمكن للشركة إما التخفيف من حدة المخاطر، أو الحد منها، أو قبولها. ويعدّ تقييم المخاطر المرتبطة بأي تغيير في إستراتيجية الشركة، إلى جانب فهم الحاجة إلى إدارة هذه المخاطر والسيطرة عليها، عاملاً حيوياً لضمان استعداد الشركة لتوسيع نطاق أعمالها أو تبني تغيير آخر في إستراتيجيتها العامة. وبينما يمكن للتغيير أن يكون عاملاً إيجابيًا في تحقيق نمو الشركة، فإن من واجب مسؤول المطابقة والالتزام التحقق من فهم الإدارة للعواقب التنظيمية الناجمة عن التغيير وإعداد الخطط المناسبة.

١-٨-٥ إعداد تقارير الالتزام

هدف التعلّم	
٢-١-٩	معرفة كيفية إعداد تقرير التزام فعّال للإدارة
٢-١-١٠	معرفة المعلومات الأساسية التي يجب إتاحتها لمسؤولي المطابقة والالتزام

لا توجد صيغة جاهزة ومحددة لتقارير الالتزام، وتتخذ الشركات منهجيات مختلفة في هذا السياق؛ إذ يفضِّل بعضها الأساليب السردية، بينما قد يستعمل غيرهم قوالب وصيغًا نموذجية معروفة للشركة لضمان اتساق مختلف المراجعات التي تجرى (مثل النموذج المعروض في نهاية الكتاب).

وبغض النظر عن الصيغة المستخدمة، يجب أخذ الجوانب الآتية بعين الاعتبار:

- **خطوات تمهيدية**
  - صفحة العنوان والالتزام بأسلوب/معايير الشركة.
  - تصميم صيغة نموذجية تلبي احتياجات الشركة.
  - المقدمة وصفحات المحتويات.

- **محتوى التقرير، ومعاييره، والأشخاص ذوي الصلة**
  - الغرض من مراجعة (المراقبة) والتقرير.
  - تقارير الالتزام الخاصة بكل مشروع – الملخص والأهداف.
  - الأشخاص ذوي الصلة.
  - أي نقاط جديرة بالذكر.

- **صفحات مهمة**
  - المحتويات: المجالات التي أُخذت في الاعتبار وخضعت للمراجعة.
  - ملخص تنفيذي.
  - النتائج التي توصل إليها التقرير والتوصيات.

- **حق الرد**
  - دمج استجابات وردود الإدارة.

- **إصدار التقرير وإدارة النسخ المختلفة منه**
  - تسجيل التقرير، والاحتفاظ به، ومراجعته.

الوصول إلى المعلومات والموظفين

يجب أن تتوفر لوظيفة مراقبة الالتزام إمكانية التواصل -بمبادرة ذاتية- مع أي موظف والحصول على أي سجلات أو ملفات ضرورية لتمكين أعضاء الفريق من القيام بواجباتهم. ومن الضروري أن تؤدي مسؤولياتها باستقلالية في جميع أقسام وإدارات الشركة التي تواجه مخاطر الالتزام. كما يجب أن يكون لها الحق في إجراء تحريات عن المخالفات المحتملة لسياسة الالتزام وطلب المساعدة من المتخصصين في الشركة (كوظيفة التدقيق القانوني أو الداخلي مثلًا) أو الاستعانة بخبراء مختصين من خارج الشركة لأداء هذه المهمة إن دعت الحاجة.

كذلك يجب أن تتمتع وظيفة مراقبة الالتزام بحرية إبلاغ الإدارة العليا عن المخالفات المحتملة التي كشفت عنها في أثناء تحرياتها، من دون أن تخشى التعرض لأي رد فعل عدائي أو استياء من قبل الإدارة أو سواها من الموظفين. وبالرغم من أن وظيفة مراقبة الالتزام ترفع تقاريرها عادة إلى الإدارة العليا، إلا أنها ينبغي أن تكون قادرة على الوصول المباشر إلى مجلس الإدارة أو لجنة منبثقة عنه -متجاوزة بذلك التسلسل الإداري المعتاد- عند الضرورة. إضافة إلى ذلك كله، قد يكون من المفيد لمجلس الإدارة أو لجنة منبثقة عنه الاجتماع مع رئيس دائرة الالتزام مرة في السنة على الأقل؛ لأن من شأن ذلك أن يساعد المجلس أو اللجنة على تقييم مدى نجاح الشركة في إدارة مخاطر الالتزام بطريقة فاعلة. وفي الشركات الكبيرة، تحظى وظيفة مراقبة الالتزام بتمثيل مباشر في مجلس الإدارة؛ إذ يتم تعيين عضو مجلس إدارة مسؤول عن الالتزام يؤدي أيضًا دور كبير مسؤولي المطابقة والالتزام في الشركة والشركات التابعة لها.

يمكن تقسيم نماذج أنواع السجلات التي يُتاح لوظيفة مراقبة الالتزام الاطلاع عليها عادة لأغراض المراقبة إلى ثلاث فئات رئيسة:

- أساسية
- دورية
- غير جوهرية.

السجلات الأساسية

- نماذج طلبات/أوامر العملاء
- سجلات اختبارات مدى ملاءمة المشورة لوضع العميل وتناسبها مع مستوى معرفته وخبرته
- الملاحظات على العقود
- سجلات المعاملات المالية
- تسجيلات المكالمات الهاتفية
- المراسلات مع العملاء (الكتابية والإلكترونية)
- الحسابات – العملاء والمصارف
- أصول العميل وأمواله النقدية في حسابات الشركة، ووثائق التفويض من العملاء
- المواد التسويقية
- الشكاوى وسجلات مخالفات القواعد التنظيمية
- تقارير الأنشطة المشبوهة (SARs)
- وثائق "مَحكمة الحماية" المختصة بالشؤون المالية
- أوامر المحاكم
- شهادات الزواج
- وثائق وصايا التركات
- التوكيلات
- شهادات الوفاة
- الوثائق المتعلقة بمكافحة غسل الأموال
- صور الوثائق الأصلية

- إيصالات الضرائب
- التقارير الرسمية المتعلقة بالضرائب
- السياسات
- الإجراءات
- سجلات المبيعات وتوزيع البضائع
- مقاصة الشيكات
- تقارير تقييم المخاطر
- تقارير الرقابة

السجلات الدورية

- النشرات الإعلامية ووثائق النظام الداخلي للشركة
- سجلات الموظفين المتعلقة بالتوظيف، اختبارات "الملاءمة واللياقة"، ورسائل التوصية، والتحقق من الجدارة الائتمانية للأفراد
- التدريب والتطوير المهني المستمر
- القوائم والبيانات المقدمة إلى العملاء
- التقارير والحسابات
- المواقع الإلكترونية.

سجلات غير جوهرية

- فواتير الموردين
- حسابات الإدارة – التوقعات/التنبؤات
- الاتفاقيات مع المستشارين/العملاء.

٢- الالتزام التنظيمي ومخاطر عدم الالتزام

٢-١ مسؤوليات الإدارة والموظفين ومساءلتهم

هدف التعلّم
٢-١-١ فهم مسؤوليات الإدارة والموظفين ومساءلتهم فيما يتعلق بالالتزام بالقواعد التنظيمية

تتوقع الهيئات التنظيمية من الإدارة التنفيذية للشركة التحقق من أن تكون مسؤوليتهم عن إدارة الشركة واضحة لا غموض فيها. وحين يتعلق الأمر بالنشاط اليومي "المعتاد"، يقع على عاتق جميع موظفي الشركة وإدارتها معاً ضمان التزامها المستمر بالقواعد التنظيمية.

عند تنفيذ العمليات التشغيلية، يجب أن تحرص الشركة على اتباع الإجراءات المنصوص عليها لضمان تحقيق النتائج المرجوة. وإذا كان لدى الموظفين أي مخاوف او استفسارات تجاه دقة تلك الإجراءات وصحتها، فيجب إبلاغ الإدارة بذلك لكي تنظر في الأمر. وعلى الموظفين والإدارة التحقق من حصول كل فرد في الشركة على التدريب المستمر والملائم لدوره، وضمان تلبية متطلبات التدريب المفروضة من قبل الهيئة التنظيمية (مثل متطلبات التدريب على مكافحة غسل الأموال). وفي حين أن الشركات تجعل هذه الأمور في كثير من الأوقات جزءًا من قواعد السلوك الخاصة بالشركة، بحيث تتمكن من اتخاذ إجراءات تأديبية بحق الموظفين المخالفين كلما دعت الحاجة، فإن من المهم إدراك أن مخالفة هذه القواعد يمكن أن تثير مخاوف تنظيمية بالإضافة إلى مشكلات في قسم الموارد البشرية. وقواعد السلوك الخاصة بالشركة هي وثيقة تتضمن توقعات الشركة حول تصرفات الموظفين والإدارة فيما يتعلق بالتداول في الأسهم، والتعامل مع العملاء والموردين، وأمور أخرى متنوعة.

٢-١-١ فهم الآليات المستخدمة لمراقبة التزام الشركة بالقواعد التنظيمية والإجراءات والسياسات الداخلية

هدف التعلّم
٢-٢-١ فهم الآليات المستخدمة لمراقبة ما إذا كانت الشركة تلتزم بالقواعد التنظيمية والإجراءات والسياسات الداخلية

فيما يأتي أبرز الطرق المستخدمة لمراقبة الالتزام في الشركة:

- إجراء مقابلات شخصية مع المعنيين من موظفين، ومديرين، وأعضاء مجلس إدارة، خصوصًا عند حدوث مشكلة او تفاقمها.
- رصد وملاحظة العمليات في أثناء تنفيذها ومشاهدة الأدلة التي تثبت تنفيذ الضوابط.
- فحص عينات من المعاملات المالية، إما في مكانها الطبيعي (حيث تحدث فعلاً) أو عبر المراجعة المكتبية فيما بعد، باستخدام الأدوات الإحصائية. ومن المفيد على نحو خاص أن تتوفر للموظفين المختصين بمراقبة الالتزام نسخ "للقراءة فقط" (أي من دون إمكانية تعديل المحتويات) من المستندات ذات الصلة، بحيث يتسنى لهم الحصول على العينات اللازمة من دون حاجة إلى طلبها من موظّفي العمليات التشغيلية.
- مراجعة التقارير السابقة، وتقارير المدققين وغيرها من المعلومات الإدارية المفتاحية مثل مؤشرات الأداء الأساسية، ، والاتجاهات العامة للمخالفات والشكاوى.
- مراجعة تقارير المعاملات المحددة التي أنتجها النظام بهدف استخدامها من قبل وظيفة مراقبة الالتزام، كمراجعة التقارير الاستثنائية وما تبعها من استجابات.

وعلى سبيل المثال، في حالة ملاحظة وظيفة مراقبة الالتزام لاتجاه ما يخص أنواعاً معينة من عمليات غسيل الأموال، يمكنها بدء مشروع لفحص عمليات التداول المشابهة. في البداية، ولتحديد ما إذا كان هذا النمط شاذًا أم مؤشرًا لاتجاه أوسع، تبدأ بفحص تفصيلي لعينة من عمليات التداول من وحدة أعمال مشابهة. وفي حال تأكّدها من النمط ضمن مجموعة فرعية من العينة، توسّع وظيفة مراقبة الالتزام نطاق فحوصات الالتزام إلى عدد أكبر من العمليات، وتشمل بجهودها مراجعة عمليات الرقابة وإجراء مقابلات مع الموظفين والإدارة.

٢-١-٢ مخاطر عدم الالتزام

هدف التعلّم
٢-٢-٣ فهم المخاطر المرتبطة بعدم الالتزام بالنسبة إلى الشركات وقطاع الخدمات المالية

من المتعارف عليه أن ما من شركة قادرة على الالتزام التام بالمتطلبات التنظيمية كلها دائمًا وأبدًا؛ فالعمليات اليدوية عرضة للوقوع في الخطأ، والبشر ليسوا معصومين عن الأخطاء، كذلك يمكن للعمليات الآلية كليًا أن تصبح عرضة لعدم الالتزام حين تظهر المشكلات. على الرغم من أن أي شركة قد تشهد بين الحين والآخر مخالفة للقواعد التنظيمية، فإن من المهم أن تدرك أهمية هذه المخالفات والعواقب المحتملة التي قد تنتج عنها. في نهاية المطاف، في حال المخالفات الجسيمة، تملك الهيئة التنظيمية سلطة معاقبة الشركة بالإضافة إلى إدارتها التنفيذية في حال فشلها بالالتزام بالمعايير المُتوقعة. ولذلك فإن من المهم للشركة التمييز بين حالات الفشل الفردية وبين تلك التي تشير إلى وجود خلل شامل في بنية النظام برمته.

من الأمثلة على المخالفات الفردية أن تسيء الشركة تنفيذ معاملة مالية محددة بسبب خطأ بشري، بحيث يتأخر تنفيذ المعاملة المالية ويتلقى المستثمر سعراً أسوأ لصفقته. ومن المهم هنا أن تصحح الشركة مثل هذه الأخطاء، وأن تتحرى عن السبب الأساسي الكامن وراءها للتأكد من أن الخطأ البشري لم يكن ناتجاً عن سوء خطط العمل المتبعة أو الإجراءات الكتابية. ويجب على الشركة أن تعالج على جناح السرعة الأسباب الجذرية -إن وجدت- لمنع استمرار المخالفات، آخذةً بالاعتبار أن بعض المخالفات أسوأ من بعضها الآخر، فليست كل المخالفات مثل بعضها بعضاً من حيث المخاطر والأثر. على سبيل المثال، لانتهاك تنظيمات لوائح غسيل الأموال أو مبادئ المعاملة العادلة للعملاء أثرٌ أعلى من الحالات المتفرقة من أخطاء تسجيل الصفقات.

يتمثل أبرز المخاطر الرئيسة التي تواجهها الشركة في قرار الهيئة التنظيمية باتخاذ إجراءات بحقها إذا شعرت بالقلق إزاء مستوى المخالفات أو نوعها أو وتيرة تكرارها، أو إذا رأت أن الشركة فشلت في التصدي للأسباب الجذرية للمشكلة. وحين تعتقد الهيئة التنظيمية أن عملاء الشركة معرضون للمخاطر، أو تعتبر أن الشركة لا تستجيب بالشكل المناسب لتوقعاتها، فربما تفرض عليها غرامة مالية. وغالبًا ما تنشر الهيئات التنظيمية قراراتها المتعلقة بهذه الغرامات علناً، ما يهدد بتقويض ثقة العملاء بالشركة. وفي بعض الحالات، قد تتخذ الهيئة التنظيمية إجراءاتٍ بحق الإدارة العليا للشركة؛ أي أولئك الأفراد المسؤولين شخصيًا -برأي الهيئة التنظيمية- عن التحقق من حسن إدارة الشركة.

بعيدًا عن التكلفة المحددة للإجراءات التنظيمية المتخذة، من المرجح أن تتحمل الشركة نفقات إضافية كبيرة لإدارة فترة التحقيقات والتحريات التنظيمية. وكثيرًا ما تستعين الشركات الخاضعة لتحقيقات تنظيمية بخبراء من خارج الشركة لمساعدتها في التحقيقات والدفاع عن قضيتها –ولكل ذلك تداعيات تؤثر في ربحيتها.

في حالات الضرورة القصوى، تتمتع الهيئة التنظيمية بسلطة سحب الترخيص، ما يمنع الشركة أو الأفراد عملياً من الاستمرار في العمل؛ إذ يجب على الهيئة التنظيمية ضمان الحفاظ على الثقة بالقطاع المالي ككل، وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات صارمة بحق المخالفين الذين أخفقوا في الالتزام بالمعايير المطلوبة، علماً أن إلغاء تراخيص الشركات نادر الحدوث. على سبيل المثال، فرضت هيئة التنظيم التحوّطي PRA في يناير ٢٠٢٤ غرامة شخصية بمقدار ١١٨,٨٠٨ جنيه إسترليني على السيد هنتر، الرئيس التنفيذي لمصرف وايلاندز لانتهاكه ثلاث قواعد سلوك، كما لم يعد مسموحًا له بالعمل في الخدمات المالية في المملكة المتحدة. وفي ديسمبر ٢٠٠٠، أصدر مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة إخطارًا بإنهاء أعمال بنك بانكومر Bancomer S.A لإدانته بجريمة غسيل الأموال على أراضيها.

٢-١-٣ استقلالية وظيفة مراقبة الالتزام

هدف التعلّم	
٢-٢-٤	فهم المبدأ الخامس من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية المتعلق باستقلالية وظيفة مراقبة الالتزام ومساءلة الإدارة العليا
٢-٢-٥	فهم العلاقة بين قسم مراقبة الالتزام وأقسام الشركة الأخرى، بما فيها "خطوط الدفاع الثلاثة"

ينص المبدأ الخامس من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) المتعلّق بالالتزام ووظيفة مراقبة الالتزام في المصارف على ضرورة أن تكون وظيفة مراقبة الالتزام مستقلة.

ومفهوم الاستقلالية لا يعني أن وظيفة مراقبة الالتزام لا تستطيع العمل بشكل وثيق مع الإدارة والموظفين في مختلف وحدات الشركة، بل على العكس من ذلك، إن إقامة علاقة تعاون وثيقة بين وظيفة مراقبة الالتزام ووحدات الشركة الأخرى من شأنها أن تساعد على تحديد مخاطر الالتزام وإدارتها في مرحلة مبكرة.

ينطوي مفهوم الاستقلالية على أربعة عناصر وثيقة الصلة:

- يجب أن يكون هناك تمثيل رسمي لوظيفة مراقبة الالتزام داخل الشركة
- يجب تعيين رئيس لقسم مراقبة الالتزام أو مسؤول عن المطابقة والالتزام على مستوى المجموعة
- يجب ألا تؤدي مسؤولياته ضمن الشركة إلى تعارض في المصالح
- يجب أن تتاح له حرية الوصول إلى المعلومات والموظفين.

قد تَضعف استقلالية مدير قسم مراقبة الالتزام أو أي موظف آخر في وظيفة مراقبة الالتزام إذا وُضع في موقع يحدث فيه تعارض حقيقي أو محتمل بين مسؤولياته المتعلقة بالالتزام ومسؤولياته الأخرى. ولذلك تفضِّل لجنة بازل للرقابة المصرفية أن تقتصر مسؤولية موظف الالتزام على الأمور المتعلقة بالالتزام وحدها. لكن اللجنة تدرك أن ذلك قد لا يكون مطلباً عملياً في المصارف الصغيرة، أو وحدات الشركات الصغيرة، أو الشركات التابعة المحلية. لذلك من الممكن أن يؤدي موظفو مراقبة الالتزام في هذه الحالات مهمات لا تتعلق بالالتزام، بشرط تجنب احتمال تعارض المصالح. كذلك يمكن لاستقلالية المسؤولين عن وظيفة مراقبة الالتزام أن تضعف إذا كانت مكافآتهم أو أتعابهم مرتبطة بالأداء المالي لنوع النشاط الذي يمارسون مسؤولياتهم المتعلقة بالالتزام فيه. لكن المكافآت المتعلقة بالأداء المالي للمصرف ككل يجب أن تكون مقبولة عموماً.

تطبّقُ معظم الشركات نهج خطوط الدفاع الثلاثة أو أي تنويع مقبول منها:

- خط الدفاع الأول هو الرقابة التشغيلية، مثل "رقابة الجودة" التي تُطبق على المُعاملات المُدخَلة على أنظمة الشركة لتقليل مخاطر أخطاء المعالجة. ونظرًا إلى طبيعة الأنشطة التشغيلية، عادًة ما تُجرى فحوصات الخط الأول هذه بعد فترة قصيرة من النشاط التشغيلي الأول، لتجنّب سيناريوهات هذه المشكلة. وهكذا فإن الخط الأول هو أصحاب الأعمال ومُنفّذي العمليات.
- يدعم خط الدفاع الثاني قدرة الإدارة على المساعدة في ضمان فاعلية إدارة المخاطر والضوابط. الأمر الذي يتم عادةً من خلال وظيفة مراقبة الالتزام، حيث يتيح برنامج الالتزام المُناقش أعلاه إجراء مراجعة على أساس العيّنة للمهام التشغيلية المُنفّذة للتحقّق من سلامة الأداء الفعلي، وللتبصّر فيما إذا كان من الممكن القيام بأي تحسينات لتأمين العمليات التشغيلية ضد المخاطر بشكل أفضل.
- يقدّم خط الدفاع الثالث تأكيدًا للإدارة العليا ومجلس الإدارة أن جهود الخطين الأول والثاني تتماشى مع التوقعات، وهو دور إدارة التدقيق الداخلي في الشركة بشكل عام.

تعدّ خطوط الدفاع الثلاثة متكاملة، ويؤدي كل واحد منها مسؤولياته الرقابية بشكل مستقل عن الاثنين الآخرين. وربما يتقلص تكرار المراجعة والتدقيق مع الارتقاء من خط دفاعي إلى آخر، لكن عمق التحليل النقدي يزداد للتحقق من أنّ عمليات الشركة تخفف المخاطر إلى المستوى الأمثل (نظرًا إلى القيود على الميزانيات وغيرها من القيود المؤسسية).

لا شك أن خطوط الدفاع الثلاثة تشكّل هيكلاً مؤسسياً وتشغيلياً واضحاً ومتسقاً، يتضمن سلطات اتخاذ القرار، والإبلاغ، والروابط الوظيفية، والفصل بين واجبات محددة بوضوح تتميز بالشفافية، والانسجام، والاكتمال، والتحرر من تعارض المصالح.

٢-١-٤ دور وظيفة مراقبة الالتزام في التدريب والحفاظ على الكفاءة

هدف التعلّم	
٢-٢-٦	فهم دور وظيفة مراقبة الالتزام في التدريب والحفاظ على الكفاءة ونشر الوعي: تثقيف الموظفين بالقضايا المتعلقة بالالتزام؛ إنشاء نقطة اتصال للرد على تساؤلات الموظفين عن الالتزام؛ تزويد الموظفين بدليل إرشادي كتابي

يظهر دور وظيفة مراقبة الالتزام في التدريب غالباً في ثلاثة مجالات رئيسة:

١. تثقيف الموظفين حول القضايا المتعلقة بالالتزام.
٢. القيام بإنشاء نقطة اتصال للرد على تساؤلات الموظفين حول الالتزام.
٣. تزويد الموظفين بدليل إرشادي كتابي.

تثقيف الموظفين وتوعيتهم بقضايا الالتزام

يمكن تثقيف الموظفين بالأمور المتعلقة بالالتزام عبر عدد من الطرق المختلفة، وذلك بحسب حجم الشركة والمنهج الذي تتبعه في أداء أعمالها.

فإن وجد في الشركة قسم للتعليم والتطوير مسؤول عن توفير التدريب، يتحمل موظفوه مسؤولية تنظيم دورات لتعريف الموظفين الجدد بالعمل بالإضافة إلى دورات تنظيمية دورية، كالدورات المتعلقة بمنع الجرائم المالية. ويتمثل دور وظيفة مراقبة الالتزام هنا في مراجعة المواد التدريبية وتقديم النصح والمشورة حول تحديثها لتشمل أي تغييرات مستجدة في القواعد التنظيمية.

قد تحتاج وظيفة مراقبة الالتزام إلى إعداد ورش عمل أو دورات تدريب خاصة حول مجالات معينة في التنظيم، مثل تشريعات مكافحة الرشوة أو تنظيم منتَج جديد. ويمكن أن ينظم أفرادها جلسات جماعية أو فردية لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين الذين توافق على تعيينهم الهيئة التنظيمية؛ بحيث تشرح هذه الدورات مسؤوليات الإدارة العليا فيما يتعلق بالالتزام.

إنشاء نقطة اتصال

إن تخصيص مكتب دعم فني/خط مساعدة هاتفي خاص بالالتزام يمكن أن يجسد أداة تثقيفية ثمينة؛ إذ يوفر وسيلة للرد على التساؤلات اليومية المتعلقة بالأعمال عندما لا يتمكن المسؤولين من الإجابة عن استفسارات الموظفين. كذلك يمكن أن يسلّط الضوء على أي مجال من المجالات في الشركة وأي أنشطة تفتقر إلى المعرفة وتحتاج إلى مزيد من التدريب الرسمي أو التوجيه. ومن المفيد أيضاً إنشاء صفحة على موقع الشركة الإلكتروني تتضمن دليلاً إرشادياً توفّره وظيفة مراقبة الالتزام ويضم إجابات عن مجموعة من "الأسئلة المتكررة" (FAQ).

تزويد الموظفين بإرشادات كتابية

يجب على قسم مراقبة الالتزام أن يفهم القواعد التنظيمية المحددة والمطبقة على الشركة، مع أن معظم أقسام الشركة تحتاج ببساطة إلى التحقق من بقاء العمل الذي تتولاه منسجمًا مع المتطلبات التنظيمية. ومن ثم، يحتاج فريق مراقبة الالتزام إلى توفير سلسلة من الوثائق والتقارير عن آخر المستجدات لدعم أقسام الشركة الأخرى، ومساعدتها في الحفاظ على المعايير الضرورية، والتحقق من توفر إرشادات ومعايير دقيقة وصائبة لأي مشروعات تستهدف تطبيق التغييرات التنظيمية.

ويجب على وظيفة مراقبة الالتزام دوماً الردّ على التساؤلات المتعلقة بأنشطة الشركة اليومية المعتادة. وللحفاظ على مستوى مرتفع من الكفاءة في العمل، وتجنب وقوع أي مشاكل، يجب على فريق مراقبة الالتزام النظر بشكل دوري فيما إذا كانت الأسئلة المتعلقة بالأنشطة اليومية المعتادة التي تلقاها تثير أي مخاوف تتعلق بالالتزام في جزء معين من نشاط الشركة. ومرة أخرى، يعدّ الحفاظ على علاقات شفافة وداعمة مع أقسام الشركة كلها عاملًا مهماً في مساعدة وظيفة مراقبة الالتزام على تحديد المخاوف المحتملة التي تستدعي القلق.

استناداً إلى الأنشطة المحددة التي تؤديها الشركة، قد تتبنّى وظيفة مراقبة الالتزام "منهجية داخلية" رسميةً لكيفية تفسير بعض القواعد التنظيمية أو تطبيقها. وأي تغيير في تلك القواعد سوف يستدعي من وظيفة مراقبة الالتزام تحديث المواد التي تنشرها وإبلاغ أقسام الشركة المتأثرة بالنتائج المترتبة عليها. وقد توفر وظيفة مراقبة الالتزام بين الحين والآخر معلومات لموظفي الشركة عن آخر المستجدات لإيجاز المواضيع التنظيمية أو بعض الأمور المحددة التي تهمّ الشركة، وتكون هذه بمنزلة "دعوة إلى العمل" لتحفيز الشركة على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتضمن التزامها المستمر بالقوانين التنظيمية المتعلقة بهذه المستجدات.

بالنسبة إلى الشركات التي تضم أقساماً أصغر حجمًا لمراقبة الالتزام، يمكن الحصول على هذه المواد عبر المشاركة في المناسبات والأنشطة التي تحدث على مستوى القطاع أو المناقشات في الروابط والجمعيات المهنية. وخلاصة الموضوع أنه يجب على وظيفة مراقبة الالتزام أن تضمن توفير التوجيه والإرشاد للموظفين فيما يتعلق بالالتزامات والواجبات التنظيمية.

تجري وظيفة مراقبة الالتزام، في إطار برنامجها الرقابي، مراجعة لسياسات التدريب والكفاءة والأهلية التي تتبعها الشركة، وتختبر حفظ السجلات المتعلقة بالموظفين الذين يؤدون أدوارًا معتمدة أو رقابية، وذلك لضمان استكمال خطط التدريب والتطوير الشخصي المستمر، والتأكد من أن المشرف أو المدير أجرى -كلما كان ذلك ممكنًا- تقييمًا للأفراد للتحقق من كفاءتهم وأهليتهم لتولي الأدوار المنوطة بكل منهم.

٢-١-٥ حالات عدم التزام الأفراد

هدف التعلّم	
٢-٢-٧	فهم آليات مراقبة التزام الفرد بالقواعد التنظيمية والإجراءات والسياسات الداخلية
٢-٢-٨	فهم مجموعة النتائج المحتملة لمعالجة عدم التزام الفرد في الشركة: أنشطة التدريب والتطوير؛ الإجراءات التأديبية الداخلية؛ العقوبات التنظيمية الخارجية؛ السبل القانونية

يتحمل المديرون وأعضاء مجلس الإدارة في الشركة مسؤولية إدارة الأنشطة اليومية للموظفين ومراجعة أي قضايا تنبثق من أداء الأفراد. ويجب تصميم عمليات التحقق من الجودة وضمان الجودة لتحديد حالات عدم الالتزام. فإذا كان الأمر خطيراً، قد يصبح من الضروري للإدارة إشراك قسم الموارد البشرية أو الشؤون الداخلية، بالإضافة إلى وظيفة مراقبة الالتزام أيضاً إن كانت المسألة تتعلق بالقواعد التنظيمية.

توفر اللائحة الآتية نماذج لأساليب مراقبة التزام الفرد بالقواعد التنظيمية والإجراءات والسياسات الداخلية:

- **التقييم المنتظم للأداء من قبل المدير المسؤول عن الفرد** – قد يحدث ذلك بأساليب عديدة تتراوح بين الاتصال اليومي وتقديم الدعم/المشورة من قبل أولئك الذين يقومون بأدوار إشرافية أو إدارية أو تنفيذية، وبين إجراء مراجعات دورية رسمية. وقد تُجرى هذه المراجعات الدورية كل شهر، أو كل ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر، أو مرة في السنة. وفي العادة، ينطوي التقييم الدوري للأداء على إجراء مقابلة شخصية مع الموظف وتوثيق المواضيع التي نوقشت أثناءها في سجلات مكتوبة.
- **عمليات التحقق من الجودة وضمان الجودة** – قد تتخذ شكل عمليات يدوية بواسطة شخص خبير آخر، وتتراوح بين التحقق من كل نشاط وبند من بنود العمل (أي التحقق من نسبة ١٠٠٪ من عمل الأفراد) وبين فحص عينة تمثل نسبة ١٠٪ مثلًا.
- **تقارير الأخطاء والحالات الاستثنائية** – يمكن استخدام التقارير الإلكترونية الآلية لتحديد مواقع عدم الالتزام. فعلى سبيل المثال، إذا أخفق مدير استثمار في التزام حدود الاستثمار والاقتراض، يمكن أن يولّد النظام الإلكتروني في الشركة تقريراً تلقائياً (آلياً) للتنبيه على المخالفة وموعد وقوعها.
- **الاختبار على أساس دوري** – على سبيل المثال، قد توفر الشركة تدريبًا منتظمًا (سنويًا مثلًا) وتدريبًا تنشيطيًا لإطلاع الموظفين على المستجدات المتعلقة بالموضوعات التنظيمية والسياسات الداخلية. وكثيرًا ما تشمل هذه الجلسات اختبارات للأفراد للتأكد من أن معارفهم المتعلقة بالالتزام كافية وملائمة.
- **الشهادة الذاتية من الأفراد** – قد تطالب الشركة الأفراد بتوقيع إقرار بشكل دوري (سنويًا مثلًا) بأنهم قرؤوا سياسات الشركة وإجراءاتها وفهموها. ومن الأمثلة على ذلك إقرار الموظف بأنه قرأ وفهم السياسات والإجراءات المتعلقة بحماية بيانات العميل أو الحفاظ على خصوصيتها.
- **سجلات التدقيق** – من المهم أن تحتفظ الشركة بسجلات كافية لإثبات التزامها بالقوانين التنظيمية. وقد تستخدم هذه السجلات –الورقية أو الإلكترونية-لإثبات التزام الأفراد والشركة على السواء. وفي حالة الاشتباه بنشاط إجرامي، قد يصبح من الضروري إجراء تدقيق رسمي في السجلات.

قد تنطوي النتائج المحتملة على ما يأتي:

- **أنشطة التدريب والتطوير** – قد تضم بعض التدريب على يد موظف خبير أو إعفاء الفرد مؤقتًا من مهامه بينما يخضع لإعادة تدريب على عمليات الالتزام.
- **إجراءات تأديبية داخلية** – قد يكون من الضروري اتخاذ إجراءات تأديبية داخلية مناسبة بحق الموظف إذا أهمل التصرف أو كرر سلوك عدم الالتزام. وربما يشمل ذلك توجيه تنبيه شفهي أو كتابي وتسجيله في ملفه الشخصي. وإذا أصر الفرد على سلوكه هذا، قد يكون من الضروري وقفه عن العمل مؤقتاً و/أو نهائياً.
- **عقوبات تنظيمية خارجية** – في بعض المجالات قد يضطر فريق مراقبة الالتزام إلى إعلام الهيئة التنظيمية- تذكَّرْ مبدأ العلاقة الشفافة مع الهيئة التنظيمية! قد تتخذ الهيئة إجراءات بحق الموظف، لا سيما إذا بلغت المخالفة حد التلاعب الخطر بالسوق؛ علاوة على أن المخاطر تحدق بالشركة إذا فشلت في إعداد أنظمة رقابة مناسبة أو السيطرة على ما يجري. وقد تفرض الهيئة حظراً أو غرامة مالية على الموظف، بالإضافة إلى أي إجراء يُتخذ بحق الشركة.
- **سبل قانونية** – إذا كانت مخالفة القواعد التنظيمية تتعلق بغسل الأموال، أو التداول بناء على معلومات داخلية، أو الرشوة مثلًا، فقد تتخذ الهيئة التنظيمية إجراء قانونيًا ضد أي مخالفات ترتكب. ولا شك أن الفرد الذي يدان بجريمة جنائية قد يواجه عقوبات شديدة، وقد لا تقتصر على الغرامة المالية، بل يمكن أن تصل حد الحكم بالسجن.

٦-١-٢ تطوير الأعمال

هدف التعلّم	
٩-٢-٢	فهم الدور الذي تؤديه وظيفة مراقبة الالتزام في تطوير الأعمال الجديدة؛ جمع المعلومات والتحري؛ تقييم المخاطر؛ مدى التنظيم والموافقة على المنتَج؛ تسليط الضوء على التغييرات الجوهرية في طبيعة العلاقات القائمة؛ تقييم المخاطر المحتملة التي تهدد سمعة الشركة والإبلاغ عنها

هنالك خمسة جوانب أساسية للدور الذي تؤديه وظيفة مراقبة الالتزام في تطوير الأعمال الجديدة، وهي:

- جمع المعلومات والتحري
- تقييم المخاطر
- تقييم مدى التأثر بالتنظيم
- تسليط الضوء على التغييرات الجوهرية في طبيعة العلاقات القائمة
- تقييم المخاطر المحتملة التي تهدد سمعة الشركة والإبلاغ عنها.

أينما يوجد قسم مستقل لمراقبة الالتزام، يميل الفريق إلى التأكيد على تقديم المشورة للشركة. وقد ازداد دور وظيفة مراقبة الالتزام في الموافقة على المنتجات الجديدة بشكل كبير بمرور السنين، وأصبحت له أهمية حاسمة في عملية تطوير المنتَج. هذا هو المجال الذي يمكن فيه لفريق مراقبة الالتزام أن يضيف قيمة في مرحلة مبكرة من عملية الموافقة على المنتج، ومن ثم المساعدة في تجنب حدوث انتهاكات محتملة للوائح التنظيمية في المراحل اللاحقة. ومن الشائع في الشركات الكبيرة وجود توجيهات إرشادية مكتوبة لمبادرات المنتجات الجديدة، بحيث يُدمج الالتزام في العملية.

وفقاً للعلاقة بين وظيفة مراقبة الالتزام ووظائف إدارة المخاطر في الشركة، فإن فريق مراقبة الالتزام إما سيؤدي مهمة جمع المعلومات والتحري المتعلقة بأي منتج جديد أو خدمة جديدة ترغب الشركة في تقديمها، أو سيشارك في أداء هذه المهمة. وتتركز بؤرة اهتمام فريق مراقبة الالتزام على ضمان الفهم الصحيح للجوانب التنظيمية المتعلقة بالخدمة الجديدة وتحديد الآثار المحتملة للخدمة الجديدة على التراخيص التنظيمية أو متطلبات كفاية رأس المال في الشركة. وفي مرحلة لاحقة، سوف يحتاج فريق مراقبة الالتزام إلى التحقق من الاتصالات التسويقية والوثائق التي يجب تقديمها إلى الهيئة التنظيمية فيما يتعلق بالخدمة الجديدة، وقد يراجع الاستعداد التشغيلي ومخرجات اختبار النظام حين يكون التغيير مهمًا وضروريًا.

سوف يعاين تقييم المخاطر الأوسع نطاقًا الذي تجريه الشركة المخاطر التشغيلية لتقديم خدمة دقيقة وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بالمنتج الجديد، ويدرس احتمال إلحاق أي ضرر بسمعة الشركة في حال ظهور أي مشكلات. كذلك ستحتاج الشركة إلى ضمان وجود علاقات سليمة وجاهزة لدعم النشاط المتوسع مع الأطراف من خارجها (كالشركاء والعملاء والموردين مثلًا) –على صعيد الحجم، والقدرة، والتعقيد.

٣- إدارة العلاقات التنظيمية

٣-١ العلاقة مع الهيئة التنظيمية

هدف التعلّم	
٣-١-٢	فهم العلاقة بين الشركة والهيئة التنظيمية
٣-١-٢	فهم الأهمية الإستراتيجية الناتجة عن العلاقة الفعّالة مع الهيئة التنظيمية بالنسبة إلى الشركة: التعبير عن الآراء؛ المشاركة في المشاورات؛ الاستجابة لمقترحات الهيئة التنظيمية؛ تقديم الاعتراضات والطلبات؛ الحصول على توجيه فعّال

٣-١-١ كيف تدير الهيئات التنظيمية العلاقة مع الشركات المرخص لها

كمبدأ عام، تشرف الهيئات التنظيمية على المؤسسات حسب المخاطر التي تمثلها على أهداف تلك الهيئات. وهكذا فإنها تقيّم المخاطر بحسب تأثيرها (حجم الآثار الناتجة عن هذه المخاطر بالنسبة إلى العملاء والسوق إذا وقعت) واحتمال حدوثها (احتمال وقوع المشكلة المحددة).

بحسب المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو)، إنّ مراقبة سلوك وسطاء السوق عبر التفتيش والرقابة المستمرة تساعد على ضمان الالتزام بمعايير رفيعة المستوى وحماية المستثمرين. وتعد هذه البرامج الوقائية ضرورة مكمّلة لبرامج التحري والفحص وتطبيق القانون. وتعتمد طبيعة ومدى العلاقة الرقابية مع الشركة على حجم المخاطر المحتملة التي تمثلها الشركة برأي الهيئة التنظيمية. وربما تأخذ الهيئة بعين الاعتبار المخاطر التي تمثلها تلك الشركة بالمقارنة مع عدة شركات في القطاع (لتحديد نقطة مقارنة مرجعية) أو حتى السوق ككل. وقد تُستخدم أساليب أو أطرُ مختلفة لتقييم تلك المخاطر، لكن عمومًا يجري التركيز إما على الشركة بمفردها أو كجزء من قطاع/صناعة معينة.

ويتوقف المستوى الأساسي لكثافة عمليات التدقيق والرقابة التنظيمية على النقاط التي منحتها الهيئة للشركة (أو مجموعة الشركات) استناداً إلى تقييم الهيئة لدرجة تأثير المخاطر واحتمال حدوثها، ما يساعد -بدوره- على توضيح طبيعة العلاقة التي تربط الهيئة التنظيمية بشركة محددة.

الشركات ذات التأثير المتوسط والمرتفع

في الشركات ذات التأثير المتوسط والمرتفع، ربما تنسق الشركة العمل مع الهيئة عبر مدير مسؤول عن تنسيق العلاقة، ينفّذ عملية تقييم منتظمة للمخاطر ويضع برنامجًا للحد منها يتناسب مع المخاطر التي حددها. أما الحجم الدقيق للعمل الذي يتولاه ونوع هذا العمل فسوف يعتمدان على حجم الشركة وتصنيف المخاطر التي تمثلها.

تقوم الهيئات التنظيمية بصورة منتظمة بتحليل التقارير الرسمية المالية وغيرها للشركة، وتتحقق من الالتزام بمتطلبات التنبيه والإبلاغ. وربما يقوم الفريق الرقابي بمتابعة المخالفات للقواعد وغيرها من مؤشرات المخاطر جنباً إلى جنب مع وظيفة مراقبة الالتزام في الشركة.

أما بالنسبة إلى الشركات ذات التأثير المرتفع فمن المرجح أن تطبق الهيئة التنظيمية عليها نظام مراقبة أشد صرامة. وهذا النظام عبارة عن جدول مخطط ومستمر من الزيارات المنتظمة إلى الشركة للاجتماع بأعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين. إضافة إلى ذلك كله، ربما تصمم الهيئة التنظيمية للشركات ذات التأثير المرتفع والشامل بطبيعتها برامج عمل دائمة لتقييم أبرز المخاطر بالنسبة إلى الجانب التحوطي والسلوكي من الشركة.

وقد تعمل الهيئة التنظيمية على تطبيق مركزية الرقابة على جميع الشركات المرتبطة ضمن المجموعة الواحدة في فريق واحد كلما أمكنها ذلك (مثلًا: إذا اعتقدت أن في المجموعة هيكلاً إدارياً و/أو رقابياً مدمجاً)، لتنتج برنامجاً مشتركًا لتقييم المخاطر وإدارتها يغطي جميع الشركات في المجموعة.

الشركات ذات التأثير المنخفض

إذا اعتبرت الهيئة أن الشركة -وفق التقييم الذي أجرته- ذات تأثير منخفض، فقد لا تخضعها لبرنامج محدد لتقييم المخاطر أو الحد منها. وتراقب الهيئة هذه الشركات عبر مزيج من الأدوات الرقابية يشمل حداً أدنى من الرقابة على التقارير الرسمية المالية وغيرها للشركة، واتخاذ خطوات مناسبة استجابةً للمخاطر التي حددتها استناداً إلى هذه المعلومات، وإجراء تقييمات موضوعية لمراقبة معايير الالتزام في القطاع، والعمل كجزء من المراجعات على مستوى القطاع كله.

ولا تشكل غالبية الشركات الصغيرة المفردة سوى مخاطر منخفضة لأهداف الهيئة التنظيمية، ما يعني في الممارسة العملية أنها لا تخضع -خلافًا للشركات الكبيرة- لتقييم منتظم للمخاطر، ولا تحتاج إلى إرسال التقارير التنظيمية بمعدل التكرار نفسه. ومن المستبعد أن يوجد فيها مدير مسؤول عن تنسيق العلاقة فحسب.

لكن الشركات الصغيرة مجتمعة تمثّل مخاطر لأهداف الهيئة التنظيمية. ولذا فإن الهيئة التنظيمية قد تجمع معلومات من مصادر متنوعة، وتحلل البيانات لتحديد المخاطر الجماعية؛ وعند الضرورة قد تخضع المسألة لمزيد من التحري (مثلًا باستخدام استبيانات أو زيارات ميدانية للشركة المستهدفة)؛ ثم تنشر نتائج الأبحاث التي توصلت إليها ليطّلع عليها العاملون في الصناعة. والهدف منذ ذلك تغيير سلوك الشركات الصغيرة بطريقة تحسِّن المعايير المستخدمة في أنحاء الصناعة كلها.

٣-١-٢ بناء العلاقة

من الأدوار الأساسية لموظفي فريق الالتزام بناء علاقة جيدة مع الهيئة التنظيمية. والعلاقة الفعالة هي التي تبنى على الثقة المتبادلة وتمكّن من إجراء حوار صريح وبنّاء. وفي الحقيقة، من المبادئ المتعارف عليها ضرورة أن تتعامل الشركة مع هيئتها التنظيمية بطريقة شفافة وتعاونية، وأن تفصح للهيئة التنظيمية بطريقة مناسبة عن المعلومات كافة التي تتوقع منطقيًا أن تبلغها به. ومن الجوانب المهمة للعلاقة الجيدة قدرة وظيفة مراقبة الالتزام في الشركة على استشارة الهيئة التنظيمية حول القضايا التي تنشأ في الشركة ومناقشة حلول لها، أو ربما استشارة الهيئة حول خطط تطوير الأعمال. وعلى نحو مشابه، قد تسعى الهيئة التنظيمية إلى استطلاع آراء الشركات بصورة رسمية أو غير رسمية حول قضية تنظيمية ربما تؤثر في القطاع أو الصناعة.

إن الحصول على توجيه فعال في مرحلة مبكرة يمكن أن يحظى -بلا شك- بأهمية إستراتيجية للشركة ويوفر قدرًا كبيرًا من الجهد والوقت. والعلاقة البنّاءة مع الهيئة التنظيمية تعزّز فرصة إجراء مثل هذا الحوار.

ويمنح ما يعرف باسم "أوراق تشاورية" التي تصدرها الهيئات التنظيمية الفرصة للشركة لتعبّر عن رأيها رسميًا في اللوائح التنظيمية المرتقبة قبل إقرارها. وتتيح للشركة أيضًا أن تزوّد الهيئة التنظيمية بمعلومات عن المضامين العملية للمقترحات المطروحة للتشاور. ومن الشائع أن تتحمل الهيئات التنظيمية مسؤولية التأكد من فهمها لتأثير التنظيم في الأعمال، وإجراء تحليل تكلفة وعائد في بعض الحالات للتأكد من ملائمة المقترحات.

ويمكن للاتحادات المهنية أن تقوم بجمع استجابات المؤسسات للأوراق التشاورية ومقارنتها، ومن ثم تحلّل الرأي السائد في القطاع وتقدّمه للهيئة التنظيمية. وبهذه الطريقة، تستطيع الشركات التعليق على المقترحات دون ذكر اسم الشركة. لكن يجوز للشركات أيضاً أن تختار الردّ على الهيئة بصورة مباشرة أو عبر جمعية معنية. وعند إعداد هذه الردود، جرت العادة على ذكر التفاصيل المتعلقة بالشركة، وموقعها في القطاع، ومصلحتها في المشاورات الجارية قبل الإجابة عن النقاط المحددة الواردة في الورقة التشاورية التي أصدرتها الهيئة التنظيمية.

٣-١-٣ طلبات التراخيص

يتطلب الحصول على الترخيص في العادة تقديم طلب رسمي إلى الهيئة التنظيمية. وفيما يأتي بعض الأمثلة على أنواع المعلومات المختلفة المطلوبة، التي تنطبق في هذه الحالة على شركات الوساطة المالية للأفراد:

- الهيكل التنظيمي الوظيفي
- معلومات عن خطة الأعمال
- إجراءات مراقبة الالتزام
- تفاصيل عن المستشارين المتخصصين في الشركة
- بيان افتتاحي للمركز المالي (ما يُعرف أيضًا بالميزانية العمومية)
- الميزانية العمومية المتوقعة في نهاية العام، بعد ١٢ شهرًا من التداول أو التداول في السنة الأولى
- قائمة الدخل الشهرية (ما يُعرف أيضًا بحساب الربح والخسارة) للسنوات الأولى من التداول
- التدفق النقدي الشهري المتوقع
- نسخة من أحدث الحسابات السنوية (إذا جرى التداول سابقًا)
- سعر تأمين التعويض المهني

٣-١-٤ الاعتراضات

إذا اتخذت الهيئة التنظيمية قرارًا رسميًا برفض طلب الترخيص أو شرعت في تنفيذ القانون بحق الشركة، فسوف تمنح هذه الشركة عادة حق الاستئناف. وقد يكون الاعتراض كتابياً أو شفهيًا، ويقدَّم في العادة إلى أشخاص قد يكونون مستقلين لكن تعيّنهم الهيئة التنظيمية بغرض الاستماع لمثل هذه الاعتراضات.

٣-١-٥ الزيارات التنظيمية

هدف التعلّم	
٣-٣-٢	فهم ما يجب فعله إذا كانت شركتك هدفًا لزيارة تنظيمية أو زيارة لتنفيذ القانون: الزيارات المجدولة؛ الزيارات المفاجئة ("Dawn Raid")

تُعتبر الزيارات التي تقوم بها الهيئة التنظيمية أداةً هامة للإشراف المُنتظم. إذ تضمن هذه الزيارات التزام الشركة بمتطلبات ومعايير النظام القانوني طوال الوقت. وقد تكون زيارات مُجدولة أو غير مُجدولة، كما قد تكون بحضور مُمثلين عنها ميدانيًا لإجراء مقابلات مع الإدارة العليا ومراجعة الملفات. وتستمر الزيارات عادةً لبضعة أيام.

الزيارة المجدولة

ينبغي للشركات متوسطة الحجم، إضافة إلى مجموعة مختارة من الشركات الأخرى، أن تتوقع زيارات مجدولة من قبل هيئتها التنظيمية:

- بصورة دورية لإجراء تقييمات للمخاطر و/أو
- كجزء من عمليات البحث والتحري الموضوعي، التي تشمل عددًا من الشركات في الصناعة أو القطاع.

ويمكن للشركات الأكبر حجماً أن تتلقى زيارات من الهيئات التنظيمية للأسباب ذاتها، لكن هذه الهيئات قد تحضر أيضًا اجتماعات دورية في الشركة لمناقشة مجالات محددة من نشاطها، وللمحافظة على قنوات اتصال مع الإدارة العليا لمناقشة إستراتيجية الشركة وخططها المستقبلية. وفي جميع الزيارات الدورية السابقة، تتلقى الشركة إشعاراً مسبقًا بالزيارة، وربما يترافق ذلك بطلب للحصول على معلومات تتيح للهيئة التنظيمية إجراء بعض التحليلات المكتبية والتحضير للزيارة. كذلك يمكن للشركات -في سياق بناء العلاقة مع الهيئة التنظيمية- أن تبادر إلى دعوة الهيئة التنظيمية إلى مقرها لإطلاعها على آخر المستجدات المتعلقة بالتطورات في الشركة، أو البنية المؤسسية، أو لعرض خططها المستقبلية لمدة زمنية محددة.

في هذه الحالات جميعها، من المفيد أن تتعاون أقسام الشركة كافة ذات الصلة المستهدفة بالزيارة. وتستطيع الشركة عبر التخطيط المناسب أن تجعل الزيارة تتم بطريقة سلسة: إعداد الأجندة مسبقًا، وحجز غرف الاجتماعات، واتخاذ الترتيبات المناسبة للتحقق من توفر الوقت لدى أعضاء مجلس الإدارة للحضور في الأوقات المحددة، وتحضير الوجبات الخفيفة والمرطبات، وتعيين شخص لتدوين الملاحظات في أثناء الاجتماع (أو الاجتماعات).

الزيارة المفاجئة ("Dawn Raid")

قد تقوم الهيئة التنظيمية بزيارة مفاجئة إلى المؤسسات التي تخضع لتحقيق مفتوح ربما يشمل جريمة جنائية، مثل التداول بناء على معلومات داخلية أو غسل الأموال. وتعمل الدول في شتى أرجاء العالم على إضافة تحديات إضافية للشركات عبر سنّ قوانين جديدة أو تشديد القيود على تنفيذ القوانين السارية. ومع تعزيز القوانين الوطنية، وتعاون الهيئات التنظيمية الدولية في التحقيقات المهمة، يزداد احتمال حدوث الزيارات المفاجئة (تسمى بالإنجليزية "Dawn Raid" وتعني حرفياً "غارة الفجر").

إجراءات الزيارة المفاجئة

قد تحدث الزيارة المفاجئة عند الفجر فعلاً، لكنها تنفذ عادة في بداية يوم العمل. وكثيرًا ما تستهدف الهيئة عدة مكاتب مختلفة للمؤسسة ومنازل كبار المسؤولين فيها بصورة متزامنة.

في العادة، تحمل الهيئة التنظيمية التي تسعى إلى دخول مقر الشركة بحثاً عن الأدلة مذكرة تفتيش قانونية تخولها القيام بذلك. ولذلك يرافق "الغارة" عادة رجال الشرطة. وعلى الشركة التحقق من أن مذكرة التفتيش قانونية، والتأكد من أن فريق التفتيش لا يتجاوز الصلاحيات الممنوحة له في المذكرة.

ويجب أن تتضمن مذكرة التفتيش النقاط الآتية:

- تاريخ صدورها
- ما السلطة القانونية التي أصدرتها
- ما الهيئة التنظيمية التي مُنحت لها
- المواقع التي ستخضع للتفتيش
- نوع الأدوات أو المواد أو الأشخاص المستهدفين.

لكن الطبيعة الدقيقة لمذكرات التفتيش تختلف من دولة لأخرى، ومن حيث الأساس القانوني الذي تصدر بناء عليه.

عندما يدخل المفتشون إلى مبنى الشركة، فإنهم يشرعون في البحث والتدقيق في الوثائق والسجلات والحواسيب.

وغالباً ما يضم الفريق خبيرًا واحدًا على الأقل متخصصًا في العلوم الجنائية الرقمية. ويحقّ للمفتشين أخذ نسخ من أي معلومات ذات صلة. فإذا لم تكن المعلومات متاحة وجاهزة، يجوز لهم أن يطلبوا من الشركة جمعها. كذلك قد يكون بحوزتهم أمرٌ بالتفتيش والمصادرة، وفي هذه الحالة يستطيعون أخذ أقراص تخزين البيانات الصلبة والوثائق الأصلية. وتجوز مصادرة الوثائق أو المعلومات كلها التي تشملها شروط مذكرة التفتيش، لكن قد يجوز للشرطة مصادرة مواد أخرى (مثلًا: أدلة الإدانة التي تقدم دليلًا مباشرًا على وقوع جرم جنائي) حتى إذا لم تُذكر في أمر التفتيش.

ولا يجب على الشركة تقديم الوثائق التي تتمتع بالحصانة القانونية، وتلك التي قد تؤدي إلى الإدانة الذاتية. ويجب طلب المشورة القانونية للتأكد من وجود أرضية قانونية معقولة للاعتقاد بوجود الحصانة. وعلى المفتشين الاحتفاظ بسجل لجميع الوثائق التي نسخوها ثم الطلب من أحد المسؤولين التوقيع على السجل قبل أن يغادروا، كما يجب الحصول على نسخة منه والاحتفاظ بها في سجلات الشركة.

وتسمح مذكرة التفتيش للمفتشين أيضًا بمقابلة الأفراد. ويمكن أن يشكّل الامتناع عن التعاون في أي جانب من جوانب "الزيارة المفاجئة" جريمةً جنائية يعاقَب مرتكبها بالسجن.

وقد يوافق المفتشون على الانتظار لحين وصول الممثلين القانونيين للشركة قبل الشروع في البحث، لكنهم ليسوا ملزمين بذلك.

التحضير المسبق

من الممارسات الجيدة للشركات أن تنصح موظفيها حول احتمال حدوث "غارات الفجر"، وإطلاعهم على هذا الإجراء وسبل التأكد من نطاق المعلومات التي يجب عليهم تقديمها. ومن المهم أن يفهم الموظفون نطاق المعلومات التي ينبغي عليهم تقديمها للمفتشين. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يدرك الموظفون التبعات والعواقب القانونية المترتبة عليهم في حال عدم التعاون مع المفتشين، ومحاولتهم **تنبيه** أي أشخاص آخرين يحتمل تورطهم. ويجب أن تتوفر لدى الشركات إجراءات محددة يتبعها الموظفون الذين يشغلون مناصب عليا في حالة وقوع "الغارة"، بما في ذلك الجهات التي يجب تنبيهها.

كذلك يجب أن تتوفر لدى المؤسسات إجراءات حول كيفية تخزين المعلومات وما إذا كان ينبغي فصل ملفي المشورة القانونية والاتصالات أحدهما عن الآخر. ومن المستحسن فصلهما دومًا؛ إذ يتيح ذلك للشركة أن تتجنب الكشف عن المعلومات التي تتمتع بالحصانة القانونية دون قصد في حال وقعت "الغارة". إضافة إلى ذلك كله، من الحكمة أن تحتفظ الشركة بنسخ عن المعلومات الحساسة لدى محاميها. فإذا طلب منها تسليمها، تستطيع عندئذ إبلاغ المفتشين بأنها في مأمن، وأن المحامين سيتولون الاحتفاظ بها بمقتضى أمر من المحكمة.

ومن الضروري أن تأخذ الشركات في الاعتبار ما إذا كانت مصادرة أقراص تخزين البيانات الصلبة الفردية ستقف حائلاً دون استمرار العمليات التشغيلية، أو هل تحتفظ بالمعلومات الجوهرية كلها في وحدات تخزين مركزية. كذلك يجب عليها التفكير بالطريقة التي ينبغي أن تستجيب بها لاستفسارات وسائل الإعلام، وتحديد السبيل الأمثل لإطلاع المستثمرين على ما حدث. ولا بد من تبني سياسات داخلية واضحة تحدد طرق استجابة الشركة إذا استهدفت التحقيقات أنشطة موظف أو مدير محدد.

قائمة بالأمور العامة التي يجب التحقق منها في حال حدوث "الغارة"

إذا وقعت "غارة" تفتيشية على ممتلكاتك، سواء استهدفت أماكن العمل أو السكن، من المهم اتباع الخطوات الآتية:

- التحقق من أن مذكرة تفتيش قد صدرت لتفتيش أماكن العمل/السكن المستهدفة، وأنها موقَّعة ومؤرخة ومختومة، ولا تزال سارية المفعول – إذ تتوفر فترة من الوقت للمفتشين للقيام بواجبهم. ويجب التأكد من أن أسماء المفتشين الحاضرين جميعاً واردة في المذكرة. ويجب منع أي شخص آخر يحاول الدخول ما لم يرد اسمه فيها.
- يجب إبلاغ المفتشين بأنك ستتصل بمستشارك القانوني وستطلب منه الحضور.
- من الضروري التأكد من بنود مذكرة التفتيش وشروطها ومدى المعلومات التي يجب تقديمها، بالإضافة إلى إطلاع الموظفين على محتوى المذكرة والشروط الواردة فيها. تذكَّرْ أنك غير ملزم بالكشف عن الاستشارات القانونية التي تتمتع بالحصانة، وأن من حقك حجب الوثائق التي تتضمن معلومات لا علاقة لها بأمر التفتيش.
- التعاون مع المفتشين من خلال إتاحة الوصول إلى الوثائق والمعلومات ذات الصلة، ونصح الموظفين المعنيين بالتعاون.
- يجب عدم تنبيه الأشخاص غير الحاضرين وإبلاغهم بالمداهمة، لا سيما عند الاعتقاد بتورطهم المحتمل، كذلك يجب أن تنصح الموظفين الآخرين فيما يتعلق بالمخاطر نفسها. ومن الضروري الرجوع إلى المفتشين قبل تبليغ المكاتب أو المديرين الآخرين.
- يجب الاحتفاظ بقائمة تضم جميع الوثائق التي نُسخت أو قدِّمت أو طُلبت، والأسئلة التي طُرحت والإجابات التي قدِّمت. كذلك يتعين على المفتشين تقديم لائحة بالوثائق التي أخذوها. ويجب مقارنة اللائحتين قبل التوقيع على قبول سجل التفتيش الذي يضم الوثائق التي نُسخت أو أُخذت.
- كتابة تقرير حول "الغارة".

٣-١-٦ المخالفات

هدف التعلّم	
٢-٣-٤	فهم ما ينبغي فعله إذا وقعت مخالفة تنظيمية
٢-٣-٥	معرفة أنواع المعلومات التي يجب نشرها، ولمن يجب نشرها، في حال حدوث مخالفة تنظيمية

عندما يحدث أي انتهاك تنظيمي، يجب على الشركة أولاً تقييم مدى خطورته، لأن خطورته سوف تحدّد ما يتوجب فعله. إذ يجب تقييم كل انتهاك واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكراره. علماً أن بعض الانتهاكات لا تتطلب إبلاغًا فوريًا للجهات التنظيمية.

من الضروري تسجيل المخالفات التنظيمية البسيطة في سجل للمخالفات، كذلك يجب الاحتفاظ بسجل للقرارات المتعلقة بالمخالفات وغيرها من الإجراءات المتخذة. ويجب مراجعة المخالفة من قبل المدير المناسب للتأكد من أن جميع الإجراءات ذات الصلة قد اتخذت، بما فيها الإجراءات المتخذة لدفع التعويضات أو تصحيح أوضاع العملاء كلما كان ذلك مناسبًا.

وسوف يساعد تحليل المخالفات على تحديد الاتجاهات السائدة في هذا السياق، ويزود أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين بالمعلومات اللازمة لمراقبة نشاط الشركة، وتحديد الإجراءات المطلوبة للتعامل معها، والتفكير بالإجراءات الوقائية لمنع وقوعها في المستقبل. كذلك يجب تنبيه أي عميل تأثر بالمخالفة، وتقديم شرح له عن الإجراءات المتخذة.

إذا كانت المخالفة مخالفةً واجبة الإبلاغ، فيجب إبلاغ الجهات التنظيمية عادةً خلال ٢٤ ساعة من رصدها، وهذا النوع من المخالفات الواجب الإبلاغ عنه مذكور صراحةً في اللوائح التنظيمية. وقد تطلب الهيئة التنظيمية تقريرًا عن الواقعة وتفسيرًا لطريقة اكتشاف المخالفة، ومعلومات عما إذا تعرض المستثمرون للمخاطر، وما الإجراء التصحيحي المتخذ. كذلك قد ترغب في فهم هل المخالفة حادثة فردية أم دليل على وجود مشكلة نظامية متكررة. ومن المهم أن يعلم أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين المعنيون بالمخالفة واجبة التبليغ للهيئة التنظيمية، وأن يتأكدوا من أن المعلومات المقدمة للهيئة التنظيمية تعكس أبعاد المشكلة بدقة، وأن الإجراء المناسب قد اتُخذ لتصحيح الوضع (ومنع تكراره)، وما إذا كانت هناك أنشطة أخرى قيد التنفيذ.

٣-١-٧ المعلومات السرية

هدف التعلّم	
٢-٣-٦	معرفة المعلومات التي يمكن نشرها، وتلك التي يجب أن تبقى سرية في حال الاشتباه بوقوع جريمة مالية أو اكتشافها
٢-٣-٧	معرفة أنواع المعلومات التي يجب أن تبقى سرية في الظروف العادية

في حال الاشتباه بوقوع جريمة مالية أو اكتشافها، يجب على الشخص الذي يكتشف المعلومات إبلاغ الأمر إلى مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب (money laundering reporting officer MLRO) في الشركة، أو إبلاغ الشرطة. فإذا انتهت مراجعة مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى الاشتباه بوقوع مخالفة، يجب أن يقدِّم تقريراً يسمى "تقرير النشاط المشبوه" إلى وكالة تنفيذ القانون ذات الصلة، علماً أن الامتناع عن الإبلاغ عن الحالات المشتبه بها يعد جريمة جنائية.

إذا خضع أحد العملاء للتحقيق، لا تكشف وكالة إنفاذ القانون عادةً عن مصدر التقرير الأولي، بالرغم من أن للعميل الحق في الاطلاع على الأوراق/التقارير ذات الصلة إن طُلب ذلك. وحين يكتب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب "تقرير النشاط المشبوه"، فإنه لا يضيف أسماء الموظفين الأفراد باعتبارهم جزءًا من العملية. ويجب على الموظفين الامتناع عن إبلاغ العميل بأن تقريراً يُكتب عنه؛ إذ يعد ذلك بمنزلة تنبيه مخالف للقانون، وقد يتعرض الموظف للسجن أو الغرامة إذا أدين بهذه التهمة.

ويجوز للموظف إطلاع المدير المسؤول عنه على مخاوفه إزاء معاملات مالية محددة أو نشاط معين طلباً للمشورة أو التوجيه. لكن يجب -مع ذلك- تسجيل حالة الاشتباه وإشعار مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب بذلك.

وإذا أراد أي موظف التبليغ عن حالة الاشتباه، فيمكنه -مثلاً- ذكر المعلومات الآتية:

١. **موجز الحادثة**: ملخص رفيع المستوى للواقعة، كأن يفشل العميل في اجتياز أسئلة التحقق من الهوية على الهاتف. وقد تتطلب هذه الأسئلة من العميل أن يذكر حروفاً معينة من كلمة السر، أو الإجابة عن أسئلة محددة كان قد زوّد الشركة بإجابات عنها في السابق (مثلًا: ذكر اسم عائلة الأم قبل الزواج)، أو التحقق من تاريخ الولادة.

٢. **تفاصيل الحادثة**: تفاصيل عن القضية، تشمل الإشارة إلى التواريخ والمبالغ المالية، كلما كان ذلك مناسبًا. ومن الأمثلة على ذلك:

> *"اتصل العميل في التاريخ الموافق ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، ونجح في الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بالاسم، والعنوان، وتاريخ الميلاد، لكنه بدا صغير السن، بينما يُظهر الحساب على النظام أن صاحبه في الثمانينيات من عمره. تلقيت المكالمة عبر خط الهاتف المخصص للاستعلام عن تقييم الاستثمارات، وقد أراد المتصل الاستعلام عن تقييم استثمار محدد؛ بالإضافة إلى ذلك، سأل المتصل عن السبل الممكنة لبيع الاستثمار بسرعة وإرسال العوائد إلى طرف ثالث. أبلغت العميل أنني لم أستطع العثور على الحساب المذكور بالاستناد إلى المعلومات التي قدَّمها، وأن عليه تقديم طلب خطي".*

٣. **أسباب إثارة الشبهة**: شرح للأسباب التي جعلت الموظف يشتبه بالقضية، مثل: "بدا من صوت المتصل أنه ليس لشخص في العقد الثامن، وكان مهتماً بصورة واضحة ببيع الاستثمار بسرعة، وأراد إرسال العوائد إلى طرف ثالث".

ويرسَل "تقرير النشاط المشبوه" إلى الهيئة التنظيمية و/أو قسم الشرطة المختص في التعامل مع الجرائم المالية.

وفقاً للممارسات السائدة عموماً، من واجب الشركة المرخَّص لها الحفاظ على سرية جميع المعلومات المتعلقة بالعملاء، بما فيها تفاصيل استثماراتهم أو حساباتهم المصرفية. وتخضع أي بيانات شخصية أيضًا لقوانين حماية البيانات أو قوانين السرية/حماية الخصوصية ذات الصلة، لذلك فإنّ الإبلاغ عن نشاط مشبوه ينطوي على مشاركة معلومات سرية مع الهيئة التنظيمية، لكن ذلك لا يشكل مخالفة لالتزام الشركة بالحفاظ على سرية معلومات العميل أو قوانين حماية البيانات/الخصوصية في مثل هذه الظروف.

ولا يجوز الكشف عن هذه المعلومات إلا إذا كان ذلك ضرورياً لاستكمال تحقيق جنائي أو في حالة التهرب الضريبي، وقد يكون الكشف عن معلومات سرية رهناً بأمر قضائي مناسب صدر بحق الشركة.

أسئلة نهاية الفصل

فكّر بإجابة عن كل سؤال من الأسئلة الآتية، ثم راجع المقطع المناسب للتأكد من صحة الجواب.

١. **اذكر اثنتين من مسؤوليات وظيفة مراقبة الالتزام الفاعلة، بغض النظر عن هيكل المنظمة التي تعمل فيها.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-١-١

٢. **مَن المسؤول عن وضع سياسة التزام مكتوبة تضم المبادئ الأساسية التي يجب على الإدارة والموظفين اتباعها؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-١-٣

٣. **ما الغرض من دليل الالتزام؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٣-١

٤. **ما المراحل الثلاث الأساسية المتبعة في المنهج القائم على المخاطر لبرنامج مراقبة الالتزام؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥

٥. **ما الأساليب الأكثر شيوعاً المستخدمة لمراقبة التزام الشركة للقواعد التنظيمية والإجراءات والسياسات الداخلية؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-١-١

٦. **مَن الأشخاص الذين يوفر لهم موظفو الالتزام التدريب الفردي؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-١-٤

٧. **ما الدور الذي يمكن أن تؤديه وظيفة مراقبة الالتزام في تطوير الأعمال الجديدة؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-١-٦

٨. **ما العاملان اللذان تستخدمهما الهيئات التنظيمية لتقييم المخاطر؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٣-١-١

٩. **ما نوع المعلومات التي يمكن حجبها عن الهيئة التنظيمية عند تقديم المعلومات؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٣-١-٥

١٠. **يعدّ إبلاغ الموظفين للعميل بأن "تقرير نشاط مشبوه" يُكتب عنه بمثابة ماذا؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٣-١-٧

الفصل الثالث

إدارة مخاطر الجرائم المالية

١. غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعايير المطلوبة من الشركات ٨٣

٢. المضامين العملية ٩٦

٣. السياسات والإجراءات وأنظمة الرقابة المطلوبة من الشركات ١٠٦

يتضمن هذا الفصل قرابة ٢٠ سؤالاً من أصل ١٠٠ سؤال في الاختبار

١- غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعايير المطلوبة من الشركات

١-١ مفهوم غسل الأموال وتمويل الإرهاب

هدف التعلّم

١-١-٣ فهم مفهوم غسل الأموال وتمويل الإرهاب



يجب على شركات الخدمات المالية أن تتخذ خطوات محددة لخفض مخاطر استغلال خدماتها لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ومع أن هذين المجالين مترابطان، فإن القضايا والمخاطر التي تواجه الشركات مختلفة ومتباينة، ولذلك يجب أن تتوفر لدى الموظفين معلومات عن كلا الجانبين.

يرتبط غسيل الأموال بالمعاملات المالية الهادفة إلى تحويل الأموال الناتجة عن أنشطة إجرامية (أموال قذرة) إلى أموال تظهر كما لو كان قد حُصل عليها بطريقة مشروعة، ومن ثم يمكن استثمارها وإنفاقها بسهولة أكثر (أموال نظيفة).

ويمكن أن تتخذ عمليات غسل الأموال أشكالًا عديدة، منها:

- تحويل الأموال المتأتية من النشاط الإجرامي إلى أموال مشروعة
- التعامل مع العوائد الناتجة عن جرائم كالسرقة أو الاحتيال أو التهرب الضريبي
- التورط المباشر في/أو تسهيل غسل أموال أي ممتلكات أو عقارات ناتجة عن أعمال إجرامية
- استثمار المجرمين لعوائد جرائمهم في المجموعة الكاملة من المنتجات المالية المختلفة.

يتعلّق تمويل الإرهاب بالدعم المالي لمنظمات أو جماعات تسعى إلى تنفيذ أعمال إرهابية، كذلك يتعلق بالمعاملات المالية التي تنجز لنقل هذه الأموال عبر شتى أنحاء العالم لتمكين الإرهابيين من شنّ هجماتهم.

توجد أوجه تشابه بين غسيل الأموال وحركة الأرصدة الإرهابية، لأن لبعض الجماعات الإرهابية ارتباطات مع أنشطة إجرامية أخرى، فلا بد من وجود بعض التداخل بين تدابير مكافحة غسل الأموال والقواعد المصممة لمكافحة تمويل الأعمال الإرهابية. لكن أنشطة تمويل الإرهاب تختلف عن أنشطة غسل الأموال الأخرى من ناحيتين اثنتين هما:

١. على الرغم من أن تمويل الإرهاب قد يتطلب في المجمل أموالًا ضخمة، فإنّه ينطوي عادةً على استخدام مبالغ قليلة من المال، ما يجعل كشفها واقتفاء أثرها أكثر صعوبة.
٢. قد يكون مصدر الأرصدة المُموّلة للأنشطة الإرهابية مشروعًا، ما يجعل من الصعب تحديد متى تصبح هذه الأموال تمويلات إرهابية.

لكن المنظمات الإرهابية قد تتطلب موارد مالية كبيرة، وتستخدم عادة التقنيات الحديثة لإدارتها وتحويلها بين الدول المختلفة لقد أدت الطبيعة الدولية لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى تنسيق الجهود على المستوى الدولي لضمان تبني دول العالم تشريعات وعمليات تنظيمية تمكّنها من التعرف على المتورطين ومقاضاتهم. ومن الأمثلة على هذه الجهود:

- مجموعة العمل المالي (FATF)، التي أصدرت توصيات استهدفت وضع معايير الحد الأدنى للعمل في مختلف دول العالم لضمان الاتساق والانسجام بين الجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال على الصعيد الدولي، كذلك أصدر توصيات خاصة حول مكافحة تمويل الإرهاب.
- **توجيهات الاتحاد الأوروبي** التي استهدفت مكافحة غسل الأموال.
- المعايير الصادرة عن المنظمات الدولية لتشجيع الالتزام بالحرص الواجب عند جمع المعلومات والتحقق من هوية العملاء.
- العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمنع أفراد ومنظمات من دول معينة من الوصول إلى قطاع الخدمات المالية.
- التوجيهات الإرشادية الصادرة عن مجموعة فولفسبورغ (Wolfsberg Group) المصرفية فيما يتعلق بالخدمات المصرفية الخاصة، والبنوك المراسلة وغيرها.

٢-١ مراحل غسل الأموال

هدف التعلّم

٢-١-٣ معرفة مراحل عملية غسل الأموال: الإيداع النقدي؛ التمويه؛ الدمج

هناك ثلاث مراحل ضرورية لعملية غسل الأموال الناجحة:

- **الإيداع النقدي**: إدخال الأموال القذرة إلى النظام المالي. ويشمل ذلك في الحالة الاعتيادية إيداع نقد ناتج عن نشاط إجرامي في مصرف، أو حساب جمعية سكنية، أو مكتب صرافة، أو أي نوع آخر من المشروعات التي يمكن أن تقبل الدفع النقدي مثل الشركات في قطاع الترفيه، أو تحويل النقود إلى عملات رقمية.
- **التمويه** [بالإنجليزية: layering وتعني حرفياً: وضع الطبقات]: نقل الأموال من مكان لآخر ليصعب على السلطات ربط الأموال المودعة مع المستفيد النهائي منها. وقد يشمل ذلك أيضًا بيع وشراء العملات الأجنبية أو الأسهم أو السندات بوتيرة سريعة؛ أو الاستثمار في برامج الاستثمار المشترك؛ أو المنتجات الاستثمارية القائمة على التأمين؛ أو تحويل الأموال من دولة إلى أخرى.
- **الدمج**: في هذه المرحلة الختامية، يكون التمويه قد نجح، ويبدو المستفيد النهائي كأنه يمتلك أموالاً مشروعة (بدلاً من الأموال المشبوهة)، ويقال هنا إنّ الأموال أصبحت "مدمجة" في النظام المالي المشروع.

الأثر على شركات الخدمات المالية

تؤثر كل مرحلة من هذه المراحل في شركات الخدمات المالية؛ ففي مرحلة "الإيداع"، يدخل الأشخاص القائمين على غسل الأموال السيولة النقدية إلى النظام المالي. وهذا يتطلب بدوره استخدام النقود المتوفرة بأيدي الأشخاص القائمين على غسل الأموال لشراء الأصول أو الامتيازات. وفي السنوات الأخيرة، أثار استخدام العملة الإلكترونية (بيتكوين مثلًا) اهتمامًا كبيرًا فيما يتعلق بدور التقنية الحديثة في الإخلال باستقرار السوق، لكن من الضروري النظر إلى تأثيرها هذا في ضوء الاعتبارات المتعلقة بغسل الأموال. فأي معاملة يستخدمها أحدهم لتحويل العملة الحقيقية (الورقية أو المعدنية) إلى عملة إلكترونية يمكن أن تجسّد مثالًا على الإيداع النقدي (المرحلة الأولى من غسل الأموال).

وتمثل مرحلة "**التمويه**" أعظم المخاطر على الإطلاق بالنسبة إلى معظم شركات الخدمات المالية؛ لأن أي معاملة تنطوي على استبدال أحد الأصول بأصل آخر، أو تغيير الملكية المسجلة للأصل، يمكن أن يمثل خطوة من خطوات التمويه. وبما أنّ عملية التمويه ترمي إلى إخفاء المصدر الأصلي والمتلقي النهائي للأموال المشبوهة، فكثيرًا ما تكون العمليات طويلة الأجل ودقيقة التفاصيل –لكن كل خطوة فردية منها تصمم لتبدو بريئة، كأنها جزء من النشاط المعتاد لمستثمر يدير شؤونه المالية. لهذا السبب، اكتسبت القدرة على تقييم الاتجاهات السلوكية السائدة في إدارة نشاط الحسابات أهمية متزايدة.فالشركة التي تعالج آلاف المعاملات المالية –التي تبدو كل منها معاملة عادية- تستثمر في أنظمة وإجراءات مصمَّمة للبحث عن أنماط أو أنساق متسلسلة ضمن بيانات المعاملات المالية، كأن يغيِّر المستثمر تفاصيل حسابه المصرفي أو عنوانه ثم يسترد استثماره بعد مدة وجيزة فقط. وفي حالات كثيرة، قد تكون مثل هذه المعاملات حقيقية بالفعل –لكن يتعين على الشركة أخذ أسباب الحيطة والحذر اللازمة.

أما مرحلة "**الدمج**"، فقد يكون من الأصعب إثباتها، لأن الأموال التي غُسلت ربما تبقى فعلًا في النظام المالي؛ إذ تتحقق أهداف الأشخاص القائمين على غسل الأموال بمجرد أن تصبح الشركات أو وكالات إنفاذ القانون عاجزة عن التعرف على المصدر غير المشروع للمال. وفي بعض الحالات، قد تشهد مرحلة الدمج قيام المجرم بسحب الأموال من حساب مصرفي، بينما تبقى الأموال في حالات أخرى مستثمرة في مشروع أو استثمار طويل الأجل. ويتمثل هدف الشركات هنا في التحقق من وجود سجلات كافية تجعل من الأصعب على المجرم بلوغ مرحلة الدمج هذه.

٣-١ دور الوكالات الدولية

هدف التعلّم	
٣-١-٣	معرفة دور الوكالات الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (United Nations Office on Drugs and Crime)؛ صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)؛ البنك الدولي
٣-١-٤	معرفة دور "مجموعة العمل المالي" (FATF) في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ الدول التي تعاني ثغرات وعيوبًا إستراتيجية؛ التحدي الناتج عن الفوارق بين الدول

على المستوى العالمي، يعمل عدد من الهيئات الدولية بنشاط لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، لكن لكل واحدة منها نطاق تركيز مُحدد بحسب اختصاصها.

٣-١-١ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

كُلّف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة والإرهاب. وكانت الدول الأعضاء قد عقدت العزم في "إعلان الألفية"، الصادر عن الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، على تكثيف الجهود المبذولة لمحاربة الجرائم العابرة للحدود بأبعادها كافة، ومضاعفة المساعي الرامية لتنفيذ الالتزام بمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، واتخاذ تدابير منسقة ضد الإرهاب الدولي، وقد حُدّدت مهامه بما يلي:

> *تقوم "وحدة إنفاذ القانون ومكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال" ضمن "مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة" بمسؤولية تنفيذ ما يسمى "البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، وعوائد الجرائم، وتمويل الإرهاب"، الذي أنشئ في عام ١٩٩٧ استجابةً للتفويض الذي مُنح لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بموجب "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية" التي اعتُمدت في عام ١٩٨٨. وقد تعزَّز التفويض الممنوح لهذه الوحدة في عام ١٩٩٨ بصدور "الإعلان السياسي" وتبنّي تدابير مكافحة غسل الأموال من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الخاصة العشرين؛ إذ وسعت نطاق التفويض ليشمل جميع الجرائم الخطيرة، وليس الجرائم المتعلقة بالمخدرات فحسب.*
>
> *ويتمثل الهدف العام للبرنامج العالمي المذكور في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطبيق التدابير المصممة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومساعدتها على تمييز العوائد غير المشروعة وضبطها ومصادرتها، بمقتضى وثائق الأمم المتحدة وغيرها من المعايير المقبولة عالميًا، وذلك عبر توفير المساعدة التقنية المناسبة وذات الصلة عند الطلب.*

١-٣-٢ صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)

لَخَّصَ صندوق النقد الدولي (IMF) علاقة عمله بمسائل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب كما يلي:

> *يُعدُّ صندوق النقد الدولي، بصفته مؤسسة تعاونية تكاد عضويتها تشمل دول العالم كلها، منبراً طبيعياً لمشاركة المعلومات، وتطوير منهجيات مشتركة للقضايا، وتعزيز السياسات والمعايير المراد تنفيذها –وكلها أمور حاسمة الأهمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إضافة إلى ذلك كله، فإن خبرة الصندوق الواسعة في إجراء تقييمات للقطاع المالي، وتقديم المساعدة التقنية للعاملين فيه، وممارسة الرصد والمراقبة على الأنظمة الاقتصادية للدول الأعضاء، أثبتت فائدتها لا سيما في تقييم مدى امتثال الدول المختلفة للمعيار الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي تطوير برامج تعينها على التصدي للمساوئ والعيوب المحددة.*

في عام ٢٠٠٦، أكد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المبدأ العام القائل إنّ كل عملية تقييم تجري بموجب "برنامج تقييم القطاع المالي"[١] (Financial Sector Assessment Program) ومبادرة "المركز المالي الخارجي"[٢] (Offshore Financial Center) ينبغي أن تتضمن تقييمًا كاملًا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد أسهم صندوق النقد الدولي إسهامًا جوهريًا في هذا المجال، وذلك عبر التعاون مع فريق FATF والهيئات الإقليمية التي أنشئت على نمطه، وإجراء تقييمات لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب إلى جانب تقييمات الأقران (أي مراجعة أداء أي عضو من قبل عضو آخر يعمل في المجال نفسه) التي يجريها فريق FATF والهيئات الإقليمية التي أنشئت على نمطه لتقييم مدى التزام أعضائها بتوصيات FATF الأربعين (FATF 40) (انظر المقطع ١-٣-٤)، وتوفير المساعدة التقنية، والإسهام في الأبحاث وتطوير السياسات.

في عام ٢٠٠٩، أُسِّسَ صندوق استئماني مدعوم من المانحين لخمس سنوات، لتقديم المساعدات الفنية في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ثم مُدِّد عام ٢٠١٤ لخمسة أعوام أخرى. وعبر فترة الأعوام العشرة التي عمل خلالها، مُوّل بأكثر من ٢٥ مليون دولار من عدة بلدان مختلفة، شملت كندا وفرنسا واليابان وكوريا والكويت ولوكسمبورغ وهولندا والمملكة المتحدة، وأكمل خلالها عدة مشاريع ناجحة.

في عام ٢٠١٨، تبنّى صندوق النقد إستراتيجية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، تضمّنت تحديد المجالات الناشئة في مجال مكافحة غسيل الأموال/تمويل الإرهاب، منها: منتجات التقنية المالية، والبنوك المراسلة، وغسيل المعاملات. وفي ظلّ الطلب المتزايد على تنمية القدرات والمشورة المتعلّقة بالنزاهة، وضع صندوق النقد الدولي هدفًا له هو إجراء تقييم أو اثنين على الأقل سنويًا في المستقبل، وكجزء من الإستراتيجية، يشارك موظّفو الصندوق منذ عام ٢٠٢٠ في التقييمات المتعلّقة بمكافحة غسيل الأموال/تمويل الإرهاب التي تجريها الجهات الأخرى المعنيّة بالتقييم، مثل الهيئات الإقليمية من نوع مجموعة العمل المالي FATF. كما أجرى الصندوق في عام ٢٠٢٣ مراجعة لإستراتيجيته المذكورة، ووجد أنه منذ عام ٢٠١٨ زادت تغطية النزاهة المالية في جميع مسارات العمل. وجُمعت مجموعة واسعة من البيانات الكمّية والنوعية واستُخدمت لتوجيه عمل الصندوق مع البلدان الأعضاء فيه، وقد أثبت دمج إستراتيجية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في التقييمات الشاملة للدول فائدته، وتقرّر الاستمرار بالعمل بها حتى المراجعة التالية خلال خمس سنوات. ومن الآن فصاعدًا، سيُوجّه اهتمام أكبر لتقييم وتخفيف الآثار الاقتصادية الكلية، ولفهم أفضل لطبيعة وشدة مخاطر النزاهة المالية، وستُجرى المراجعة التالية لإستراتيجية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عام ٢٠٢٨.

١-٣-٣ البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي من مكوّنين رئيسَين: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). وتشترك المؤسستان في دعم الدول النامية، بينما تقدم المؤسسة الدولية للتنمية منحًا ومساعدات للدول الأفقر على الإطلاق.

ومع انفتاح الأسواق الناشئة وأنظمتها المالية، شهدت تحرّكات أموال غير متوقعة دخولًا وخروجًا، الأمر الذي مثّل عنصر جذب لممارسي غسيل الأموال، كونها تسهّل إخفاء أي نشاط غير مشروع[٣]. لو تُرِكت هذه الأسواق دون رقابة أو قيود، فسوف يقوض ذلك في نهاية المطاف مصداقية القطاع المالي الرسمي. وعلى الرغم من أن هذه هي الحال في أي بلد، فإن الضرر الذي سيلحق بالقطاع المالي

١ برنامج أنشئ في عام ١٩٩٩، وهو عبارة عن تحليل شامل وعميق للقطاع المالي في الدولة، يشمل تحليل قدرة القطاع المالي على الصمود في وجه الصدمات، وجودة الإطار التنظيمي والرقابي، والقدرة على إدارة الأزمات المالية وحلها. واستناداً إلى نتائج التحليل، تصدر عن البرنامج توصيات مصممة خصيصاً لتناسب الظروف السائدة في تلك الدولة.

٢ المركز المالي الخارجي هو الدولة التي تقدم خدمات مالية لغير المقيمين على نطاق لا يتناسب مع حجم اقتصادها المحلي. ومن الأمثلة على المراكز المالية الخارجية (بحسب صندوق النقد الدولي): قبرص وسنغافورة.

٣ https://www.sanctionscanner.com/blog/negative-effects-of-money-laundering-on-the-economy-132#:~:text=As%20emerging%20markets%20open%20up,capital%20flows%20and%20exchange%20rates.

والاقتصاد ككل سيكون أكبر في البلدان الناشئة والنامية، لتقليله الثقة فيها ومن ثم إعاقته نموها؛ لذلك يشجع البنك الدولي (في عملياته المتعلقة بالقطاع المالي) اتخاذ تدابير لمكافحة تدفق الأموال غير المشروعة إلى الأنظمة المالية لدول العالم، ويرتّب لتقديم المساعدة الخارجية. وبهذا، يدرك البنك الدولي أن الإجراءات المتخذة لمكافحة أنشطة غسيل الأموال واكتشافها لا يمكن أن تركز على المصارف وحدها، فالإجراءات الفاعلة ينبغي أن تستهدف أيضاً قطاعات الأوراق المالية، والتأمين، والصرف الأجنبي.

وقد أطلقت مجموعة البنك الدولي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مبادرة "استرداد الأصول المنهوبة" (Stolen Asset Recovery Initiative) بغرض دعم الجهود الدولية الهادفة للقضاء على الملاذات الآمنة (مثل جزر برمودا وجزر كايمان) للأموال المتأتية من الفساد. وتعمل المبادرة بالتعاون مع الدول النامية والمراكز المالية على مكافحة غسل الأموال الناتجة من الفساد وتسهيل إعادة الأصول المنهوبة إلى الدول التي نُهبت منها بطريقة أكثر تنظيماً وفي الوقت المناسب. إذ قدّر المنتدى الاقتصادي العالمي تكلفة الفساد على البلدان النامية بحوالي ١,٢٦ تريليون دولار أمريكي بسبب الرشاوى واختلاس الأموال وغيرهما من ممارسات الفساد.

١-٣-٤ مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force)

مجموعة العمل المالي (FATF) هي منظمة دولية مؤلفة من حكومات عديدة، هدفها تطوير السياسات الوطنية والدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والترويج لهذه السياسات ونشرها. لذلك يعد الفريق هيئة معنية بوضع السياسات الهادفة إلى بناء الإرادة السياسية الضرورية لإجراء إصلاحات تشريعية وتنظيمية في هذه المجالات. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ٢٠٠ دولة تشارك في صياغة التوصيات الأربعين[٤] الصادرة عن الفريق وتنفيذها.

وتضع التوصيات الأربعون لمجموعة العمل المالي، بشأن غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، معيارًا دوليًا يمكن إنفاذه من خلال القوانين واللوائح الوطنية. وتخضع هذه التوصيات للمراجعة والتحديث بشكل مستمر، كما حدث بالتعديلات الأخيرة في أكتوبر ٢٠٢٣.

تراقب مجموعة العمل المالي التقدم الذي يحرزه أعضاؤها في تنفيذ التدابير الضرورية، وتراجع التقنيات والإجراءات المصممة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشجع دول العالم على تبني الإجراءات المناسبة عالميًا. وتتعاون المجموعة عند أداء هذه الأنشطة مع الهيئات الدولية الأخرى المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، تهتم مجموعة العمل المالي (FATF)بما يلي:

- تضع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وتوفر الإرشادات والتوجيهات المتعلقة بأفضل الممارسات، بما في ذلك تطبيق منهج قائم على المخاطر.
- تقيّم مدى الالتزام بمعاييرها وتراقبها؛ وتوفر قائمة بالدول غير المتعاونة لكي تستخدمها الدول الأخرى لمساعدتها على تنفيذ التوصية رقم ٢١ (انظر الفقرة اللاحقة).
- تجري دراسات للأساليب والاتجاهات السائدة والتقنيات المستخدمة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تستجيب للتهديدات الجديدة والطارئة، مثل تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

مثال: التوصية ٢١ لمجموعة العمل المالي

التدابير التي تُتخذ بحق الدول التي لا تلتزم، كلياً أو جزئياً، بتوصيات مجموعة العمل المالي:

على المؤسسات المالية أن تولي اهتماماً خاصاً لعلاقات العمل والمعاملات مع الأشخاص (بمن فيهم الشركات والمؤسسات المالية الأخرى) من الدول التي لا تطبق -كلياً أو جزئياً- توصيات مجموعة العمل المالي. فإذا لم يكن لهذه المعاملات غرض قانوني أو اقتصادي واضح، فيجب التحري عن خلفية العملية والغرض منها قدر الإمكان، وتوثيق النتائج بشكل مكتوب لمساعدة السلطات المختصة. وفي حالة استمرار الدولة المعنية في عدم تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي، أو تطبيقها بدرجة غير كافية، فينبغي للدول الأعضاء أن تكون قادرة على اتخاذ إجراءات مضادة مناسبة.

٤ https://www.fatf-gafi.org/en/the-fatf/who-we-are.html#:~:text=In%20total%2C%20more%20than%20200

نشرت مجموعة العمل المالي دليلاً عن تمويل مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويشير مصطلح تمويل الانتشار (Proliferation financing) إلى أي فعل يشمل تقديم الأموال أو الخدمات المالية التي تُستخدم -كليًا أو جزئيًا- في تصنيع الأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية، أو شراء هذه الأسلحة، أو امتلاكها، أو تطويرها، أو تصديرها، أو نقلها، أو استعمالها، بالإضافة إلى وسائل نقلها وتسليمها والمواد المتعلقة بها (بما في ذلك التقنيات والمواد ذات الاستخدام المزدوج التي تُستخدم لأغراض غير مشروعة).

بما أن هذا التعريف يشير إلى "فعل" التمويل، فإنه لا يشمل العلم به أو النية أو الإهمال. لكن حين تصدر الدولة تشريعات تحدد بالتفصيل مسؤوليات المؤسسات المالية أو جرمًا جنائيًا محتملًا لتمويل الانتشار، فسوف تطبق المبادئ القانونية الحاكمة لهذين التشريعين في تلك الدولة، بما في ذلك أدوار العلم أو النية أو الإهمال.

٤-١ الجرائم المالية الأصلية

هدف التعلّم
٣-١-٥ فهم دور الجرائم المالية الأصلية: الاحتيال؛ الاختلاس؛ الرشوة؛ الفساد

وفقًا للمادة ٢٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (United Nations Convention Against Crime)، يشكل "غسل العوائد الناتجة عن الجرائم" مخالفة جنائية، عندما يُرتكب عمدًا.

إذ تجرم المادة ٢٣:

١. *أ. نقل ملكية الممتلكات، مع العلم بأنها عوائد إجرامية، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرائم الأصلية على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته*

ب. إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات، أو مصدرها، أو مكانها، أو كيفية التخلص منها، أو حركتها، أو ملكيتها، أو إخفاء أو تمويه الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأن تلك الممتلكات هي عوائد إجرامية.

٢. *واستناداً إلى المفاهيم الأساسية لنظامها القانوني:*
أ. شراء الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع العلم -في وقت تسلُّمها- بأنها عوائد إجرامية
ب. المشاركة في ارتكاب أي فعل تجرّمه هذه المادة، أو التعاون أو التآمر على ارتكابه، والشروع في ارتكابه والمساعدة والتشجيع على ذلك وتسهيله وتقديم المشورة بشأنه.

والمقصود بالجرائم الأصلية هي التي ينتج عن ارتكابها متحصلات من مصادر غسل الأموال. ويمثل الاحتيال والاختلاس مثالين لهذا النوع من الجرائم المالية، كما نصفها بالتفصيل أدناه:

الاحتيال

الاحتيال هو الحصول على شيء ذي قيمة باستخدام وسائل مخادعة. وقد يتم الحصول على ذلك الشيء على شكل بضائع أو خدمات. وهذا يعني ضمنًا أن الاحتيال يمكن أن يشمل مجموعة كبيرة من الأنشطة غير المشروعة، مثل الاحتيال على بطاقات الائتمان/الخصم، حيث يشتري المجرمون بضائع وخدمات باستخدام معلومات البطاقة المسروقة أو المُستنسخة، ما يمكن أن يمرّ دون ملاحظة لفترة طويلة إذا لم يكن حامل البطاقة مواظبًا على مراجعة سجلات معاملاته. وتحلّل المؤسسات المالية اتجاهات الإنفاق لتتمكّن من اكتشاف المعاملات الاحتيالية المُحتملة قبل اكتمالها.

ويمكن أن تنطوي المعاملات الكبيرة أيضًا على عملية احتيال –كما يحدث حين يعمد أحد الطرفين إلى تحريف البيانات أو الحقائق الواردة في العقد.

أما "الاحتيال في الأوراق المالية" فهو نوع محدد من أنواع الاحتيال، يقع حين يعمد المحتال إلى تشجيع المستثمرين على الدخول في صفقات استثمارية بناء على بيانات غير صحيحة عن الأوراق المالية المتداولة.

الاختلاس

الاختلاس هو استخدام أسلوب الخداع والتحايل للاستيلاء على أصول أو إخفائها من قبل شخص أو أكثر بعد أن وضعت هذه الأصول في عهدتهم. والاختلاس نوع من أنواع الاحتيال المالي. ومن الأمثلة على ذلك قيام موظف أو أمين صندوق مسؤول عن مبالغ مالية ضخمة باختلاس المال من جهة عمله، أو قيام محام بالاختلاس من الحسابات المؤتمن عليها لعملائه، أو اختلاس مستشار مالي من أموال المستثمرين، أو اختلاس أحد الزوجين أموال الزوج أو الشريك المدني الآخر. وقد يكون الاختلاس هامشياً أي لا يستهدف سوى مبالغ صغيرة من المال، أو ضخماً ينطوي على اختلاس مبالغ كبيرة باستخدام حيل ومكائد معقدة.

في أغلب الأحوال، يتم الاختلاس بطرق متعمدة، و/أو منسقة، و/أو منهجية، مع النية المبيتة لإخفاء النشاط عن الأشخاص الآخرين؛ لأنه يجري عادة من دون علمهم أو موافقتهم. وكثيرًا ما ينطوي الاختلاس على قيام الشخص المؤتمن على الأموال باختلاس نسبة ضئيلة أو جزء صغير منها فقط، في محاولة لتقليص مخاطر اكتشاف فعلته. فإذا نجح في ذلك، يمكن أن يستمر بالاختلاس سنوات عدة (أو حتى لعقود من السنين) من دون أن يفتضح أمره. ولا يدرك الضحية غالبًا أن المختلس خدعه وأنه خسر أمواله أو مدخراته إلا عندما يحتاج إليها أو يطلب استعمالها.

الرشوة

الرشوة شكل من أشكال الفساد، وتعني تقديم المال أو شيء آخر ذي قيمة، بقصد التأثير في سلوك المتلقي. وتشكّل الرشوة جريمة في القانون، وقد عرَّفها قاموس بلاك للمصطلحات القانونية بأنها:

"عرض، أو تقديم، أو تلقي، أو التماس شيء ذي قيمة للتأثير في أفعال مسؤول أو شخص آخر يتولى وظيفة حكومية أو قانونية."

الرشوة هي المنفعة التي تُمنح للمتلقي بهدف التأثير في سلوكه. وربما تكون على شكل نقود، أو بضاعة، أو حق للقيام بفعل ما، أو عقارات، أو ترقية، أو امتياز، أو مكافأة، أو حق أفضلية، أو مجرد وعد أو تعهُّد بالحث والإقناع أو التأثير في الفعل، أو التصويت، أو التأثير على شخص مسؤول أو شخص يشغل وظيفة حكومية.

الفساد

ينطوي الفساد على سوء استخدام السلطة، وقد يتراوح بين رشوة كبار المسؤولين الأجانب لضمان نوع من المحاباة والفعل التفضيلي من حكومة أجنبية، وبين ما يسمى "دفعات تسهيلية" يزعم أنها دُفعت لضمان أن يؤدي موظفو الحكومة بعض واجباتهم الوزارية أو الوظيفية. ويمكن للفساد أيضًا أن يحدث ضمن الشركات المالية، حيث يستخدم كبار المسؤولين أو المديرون التنفيذيون -مثلًا- مناصبهم للحصول على رشاوى لمنح العقود للجهات التي تقدم تلك الرشاوى.

٥-١ الشركات المالية والجرائم

هدف التعلّم

٦-١-٣ فهم كيف يمكن استغلال شركات الخدمات المالية لارتكاب الجرائم المالية: مخطط بونزي؛ غرف المرجل (شركات المضاربات الوهمية)؛ غسل الأموال؛ الصناديق الخارجية؛ ملكية الانتفاع؛ الجريمة الإلكترونية

عندما يقرِّر المستثمر الاستثمار في منتجات قطاع الخدمات المالية، فإنه يقبل بالتعرض لدرجة معينة من المخاطر. لكن حين لا تصمَّم المنتجات أو الخدمات بهدف تحقيق المنفعة الكاملة للمستثمر، فإن هذا المستثمر سوف يتعرض لمخاطر تكبد خسائر تفوق توقعاته. في بعض الحالات، قد تقدم شركة مجردة من المبادئ الأخلاقية أو شخص عديم الضمير منتَجًا مصممًا لتحقيق مصلحته/مصلحتها الذاتية بدلاً من توفير فرصة شفافة ونزيهة لتحقيق العوائد الاستثمارية.

مخطط بونزي

يستخدم تعبير "مخطط بونزي" أو "سلسلة بونزي" [بالإنجليزية: Ponzi Scheme] لوصف منتج من منتجات الخدمات المالية يزعم صاحبه أنه سيحقق للمستثمر معدلات مرتفعة جداً من العوائد ولكنها لن تتوافق مع العوائد الفعلية للأنشطة الاستثمارية المتبعة. ويسد المحتال العجز بين العوائد الناتجة والعوائد التي وعد المستثمرين بها باستخدام أموال مستثمرين جدد ممن أغراهم المخطط وجذبتهم شعبيته والمبالغ الكبيرة التي حصل عليها المستثمرون الآخرون قبلهم. وتعدّ فضيحة مادوف الاستثمارية، التي اكتُشفت أواخر عام ٢٠٠٨، إحدى أشهر مخططات بونزي في التاريخ الحديث؛ حيث استُخدمت الاستثمارات الجديدة لدفع عوائد عالية للمستثمرين الحاليين، وقُدّر حجم الاحتيال فيها بما يزيد عن ٦٥ مليار دولار أمريكي.

من الممكن أن تنجح مخططات بونزي لمدة زمنية قصيرة –بشرط تلقي أموال جديدة كافية لتغطية العوائد المدفوعة للمستثمرين الأقدم. لكن هذه الأموال لا توظف من أجل أي غرض استثماري بل تُدفع لقدامى المستثمرين، وبالتالي يراكم المخطط دينًا كبيرًا لعملائه غير قابل للسداد.

وفي مرحلة ما هنا، تصبح التدفقات النقدية الجديدة عاجزة عن سد الأرباح المزيفة، وينهار مخطط بونزي –ليلحق خسائر بأولئك المستثمرين الذين انضموا إلى المشروع -لسوء الحظ- متأخرين جدًا. لذلك يجب على العاملين في قطاع الخدمات المالية –لا سيما أصحاب المنتجات الناجحة والرائدة في السوق- الانتباه لدوافعهم؛ إذ ربما يتحول منتَج استثماري نزيه إلى جزء من مخطط بونزي الاحتيالي إذا أصبح منتجوه معتمدين بالأساس على سمعته العالية، أو العوائد التي سيحققها، وضحّوا بالنزاهة والاستقامة للحفاظ على معدلات أداء مرتفعة بغض النظر عن ظروف السوق الراهنة.

وهكذا يجب على شركات الخدمات المالية الحذر من أي منتجات تعرضها وتوفر مستوى من العوائد يبدو أعلى بكثير من المعدل السائد في السوق، كذلك يجب عليها التأكد من ألّا تصبح الشركة مضيفاً لمخطط من مخططات بونزي الاحتيالية. وعلى نحو مشابه، يتعين على الشركات التي تتصرف باسم عملائها أن تلتزم بإجراءات صارمة للتحري عن المعلومات المتعلقة بأي منتجات توصي بها أو تدعمها لخفض مخاطر تحول عملائها إلى ضحايا مخططات بونزي. وهناك عدد من العلامات التحذيرية التي يجب الانتباه إليها، مثل: المنهجيات الاستثمارية التي لا يمكن للمخطط الاستثماري تفسيرها، أو تقديم معدلات عالية/مضمونة من العوائد مقابل التعرض لمستويات منخفضة من المخاطر الاستثمارية.

غرفة المرجل (شركات المضاربات الوهمية)

تنطوي عمليات الاحتيال المعروفة بالإنجليزية باسم "Boiler Rooms" وتعني حرفيًا: غرف المرجل (شركات المضاربات الوهمية)، على بيع المحتالين للعملاء الأفراد أوراقاً مالية مبالغاً في قيمتها - إن لم تكن بلا قيمة على الإطلاق- عن طريق حملة بيع مكثفة عبر الإنترنت أو أنظمة الرسائل القصيرة أو الاتصال الهاتفي أو البريد المباشر. ولا يأخذ هؤلاء في الاعتبار مدى ملاءمة هذه المنتجات للعملاء ولا احتياجاتهم، وإنما صُمِّمت أساليب البيع التكتيكية لحثهم على اتخاذ قرار متسرّع بشراء الأوراق المالية المعروضة، من دون الكشف عن الحقائق الجوهرية المتعلقة بالجهة المصدرة (ومن هنا أتت التسمية -"غرفة المرجل"- لتدل على أساليب البيع تحت ضغط مرتفع). ومن التقنيات الحديثة المستخدمة في هذه العمليات استخدام لوحات الإعلانات على الإنترنت للترويج لأوراق مالية معينة وإغراء المشترين.

غسل الأموال

كما أوضحنا في المقطع ١-٢، من المحتمل أن تُستخدم الشركات المالية أداةً لغسل الأموال، لا سيما في المرحلتين الأولى والثانية من العملية. فالمصارف تعتبر من المؤسسات التي يحتمل أن تتلقى الأموال النقدية، أي في مرحلة الإيداع النقدي. وقد تُستخدم شركات أخرى، كتلك التي تدير صناديق الاستثمار أو شركات الوساطة، في مرحلة التمويه، حين يحاول المجرمون التمويه على أصول أموالهم المشبوهة عبر إخفائها تحت طبقات من المعاملات بين الإيداع النقدي الأصلي والتسلم النهائي للأموال "المشروعة" الناتجة من بيع أي استثمارات. ثم تُستخدم هذه الأموال بعد غسلها للاستثمار في أعمال مشروعة ربما تشمل أو لا تشمل الشركات المالية.

من الأمثلة على الغرامات المالية المتعلقة بغسل الأموال ما يأتي:

- **يوليو ٢٠٢٣** - فرض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي غرامة ١٨٦ مليون دولار على دويتشه بنك لفشله في معالجة مشاكل غسيل الأموال والقصورات الأخرى بدرجة كافية.
- **ديسمبر ٢٠٢١** - فرضت هيئة مراقبة السلوك المالي (FCA) في المملكة المتحدة غرامة قدرها ٦٤ مليون جنيه إسترليني على مصرف إتش إس بي سي (HSBC) لعدم التزامه بعملية مكافحة غسل الأموال.
- **يونيو ٢٠٢٠** - فرضت هيئة مراقبة السلوك المالي (FCA) في المملكة المتحدة غرامة بقيمة ٣٧ مليون جنيه إسترليني على مصرف Commerzbank AG لعدم التزامه بتطبيق ضوابط وأنظمة مكافحة غسل الأموال.
- **أبريل ٢٠١٩** - فرضت هيئة مراقبة السلوك المالي (FCA) في المملكة المتحدة غرامة قدرها ١٠٢ مليون جنيه استرليني على مصرف ستاندرد تشارترد Standard Chartered Bank لعدم التزامه بتطبيق ضوابط مكافحة غسل الأموال في أحد أقسام المصرف الذي يختص بالأعمال المصرفية للشركات وأيضاً لدى فروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى ذلك، توصل المصرف إلى تسوية بقيمة ١,١ مليار دولار أمريكي مع وزارة الخزانة الأمريكية مقابل ارتكاب بعض المخالفات.

ويرتبط غسيل الأموال بالجريمة السيبرانية (انظر أدناه) ارتباطًا وثيقًا، حيث يستغل ممارسو غسيل الأموال[٥] التطورات التكنولوجية السريعة في القطاع المالي كفرص لتسهيل أنشطتهم.

الصناديق الخارجية

الصندوق في الجوهر هو اتفاق تُمنح بموجبه الأصول من شخص (المانح أو المؤسس) إلى شخص آخر (المستفيد)، مع وجود طرف ثالث يدير الأموال في الصندوق لمصلحة المستفيد إلى أن تصبح الأصول جميعها ملكاً للمستفيد. والصندوق الخارجي [بالإنجليزية: offshore trust] عبارة عن صندوق يقع مقره في دولة مختلفة –من أجل الاستفادة من مزايا النظام الضريبي هناك في العادة، أو غير ذلك من المزايا. وتجدر الإشارة إلى أن التداول في الصندوق الخارجي لا يشكل جرمًا ولا تلميحًا إلى وجود خطأ أو سلوك غير سليم.

في معظم الحالات، تكون هويات الأطراف المعنية والعلاقات فيما بينها واضحة، لكن في بعض الأحيان قد يؤسَّس الصندوق من دون الإعلان عن هوية المستفيدين. وتعرف هذه النماذج باسم "الهياكل اليتيمة"، وقد تُستخدم هذه النماذج لتمويه سلسلة الملكية لبعض الأصول –إما لأن الأصول جاءت من مصادر مشبوهة أو لأن المستفيد يحاول التهرب من الضرائب.

يستخدم المجرمون الصناديق الخارجية والشركات والصناديق والمؤسسات المالية، التي تقع مقراتها في بعض المراكز المالية، لإخفاء مصادر أو ملاك الأرصدة. ومع التركيز الكبير على مكافحة الجرائم المالية، تُنشأ أنظمة ملكية الانتفاع (beneficial ownership) بهدف رفع مستوى الشفافية وتقليص مساحات إخفاء الهوية. على سبيل المثال، يمثل سجل الائتمان (Trust Register) مبادرة بريطانية تتطلّب تسجيل الصناديق الاستئمانية الخارجية الملزمة بدفع الضرائب البريطانية، وحتى بعض الصناديق غير البريطانية. وأيّ قائم على صندوق يفشل في تسجيل صندوقه ضمن الإطار الزمني المطلوب، أو يتأخر في التسجيل، يمكن أن يُلزم شخصيًا بغرامة ٥٠٠٠ جنيه إسترليني عن كل مخالفة.

إذ كان من السهل سابقًا، مثلاً، استخدام الصناديق الاستئمانية الخارجية في مرحلة التمويه من عملية غسيل الأموال عبر نقل الأموال بين حسابات مختلفة، وتقسيم العوائد إلى مجموعة من المبالغ المختلفة، واستخدام حسابات مصرفية بأسماء رقمية (أي عبارة عن أرقام) و/أو شركات خارجية تخفي هوية مالكيها إما وراء صناديق خارجية أو تحت اسم **وكيل معيَّن** أو وراء أسهم لحاملها؛ لكن التسجيل الإلزامي للصناديق الاستئمانية اليوم يجعل هذه المحاولات أصعب بكثير.

مع أنه يجوز للأشخاص استخدام الصناديق الخارجية لتخطيط الضرائب، أي تقليص الالتزام الضريبي للفرد أو الأسرة لأدنى حدوده الممكنة ضمن إطار الأنظمة الضريبية في بلد الإقامة والمركز الخارجي، فإن مثل هذه الصناديق قد تُستخدم أيضًا لأغراض التهرب الضريبي. وبينما يُعد التجنب الضريبي قانونيًا ومشروعًا، فإن التهرب الضريبي يشكل جريمة، وأي اشتباه به يكون واجب التبليغ كحال أي جريمة مالية. انظر المقطع ١-٧ عن التهرب الضريبي والتجنب الضريبي.

٥ https://www.europol.europa.eu/cms/sites/default/files/documents/The%20Other%20Side%20of%20the%20Coin%20-%20Analysis%20of%20Financial%20and%20Economic%20Crime%20(EN).pdf

ملكية الانتفاع

المالك المستفيد -وفقًا لتعريف مجموعة العمل المالي (FATF)- هو أي شخص طبيعي (أو مجموعة من الأشخاص) يكون المالك النهائي أو المتحكّم في أصول العميل، أو تُنفَّذ أي عملية أو عمل نيابة عنه. ويشمل تعريف المالك المستفيد الأشخاص الذين يملكون سيطرة فعلية تامة على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني. وفي سبيل ضمان عدم استغلال الشركة لارتكاب الجرائم المالية، من المهم معرفة هوية المستفيد الفعلي (المالك المستفيد) من المعاملة. ولا شك أن عمليات "اعرف عميلك" تؤدي دورًا مهمًا في تحديد هيكل ملكية العميل والمستفيد الفعلي النهائي منها. وتُعدّ معرفة المالك المستفيد عاملًا مهماً في ضمان قدرة المؤسسات المالية على اكتشاف حالات وجود أشخاص بارزين سياسيًا (PEP) ضمنهم، سواءً كان العميل خاضعًا لعقوبات أو قد يعرّض المؤسسة بأي شكل لمخاطر مرتفعة. حيث إن عدم معرفة المالك المستفيد النهائي قد يمكّن الجناة من إخفاء تورّطهم في أي مخالفة، ومن ثم أنشطتهم الإجرامية، بما قد يجعل المؤسسة المالية وسيلة لتسهيل النشاط الإجرامي.

وتحدّد قاعدة الإجراءات المناسبة للتحقق من هوية العميل (CDD) الإجراءات الخاصة بالتحقّق من مطابقة الهوية الفعلية للعملاء لما يقولون عن أنفسهم، ويشمل ذلك تأسيس وصياغة المؤسسات المالية لإجراءات مكتوبة ومُصمّمة بشكل معقول، مع الالتزام المستمر بها، لتحديد والتحقّق من هوية المالكين المستفيدين من عملاء الكيانات القانونية، مع مراعاة بعض الاستثناءات والإعفاءات الضرورية؛ ويجب أن تمكّن هذه الإجراءات المؤسسات من تحديد الملاك المستفيدين الحقيقيين من كل عميل يفتح حسابًا جديدًا، إلا إذا استُثني العميل أو أُعفي الحساب من ذلك.

الجريمة السيبرانية والأصول المشفّرة

يُقصد بالجريمة الإلكترونية استخدامُ أجهزة الكمبيوتر لأغراض غير قانونية مثل الاحتيال، والاتجار بالبشر، وانتحال الشخصية، وانتهاك الخصوصية. فمع الانتشار الواسع لاستخدام الكمبيوتر، ازدادت الجرائم الإلكترونية عالمياً حيث يسعى المجرمون إلى استغلال نقاط ضعف البشر أو الثغرات الأمنية في البرمجيات لسرقة المال أو البيانات أو كلمات المرور. ومن أكثر الجرائم الإلكترونية شيوعًا ما يأتي:

- **القرصنة الإلكترونية (Hacking)** – بما في ذلك قرصنة الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي وكلمات المرور.
- **التصيد الاحتيالي (Phishing)** – إرسال رسائل إلكترونية مزيفة في محاولة للحصول على تفاصيل شخصية ومعلومات الأمان في حساب الشخص المستهدف.
- **التصيد الاحتيالي الصوتي (Vishing)** – محاولة متصلين محتالين الحصول على تفاصيل تعريفية لاستخدامها في ارتكاب جريمة أخرى.
- **البرمجيات الخبيثة (Malicious software)** – بما في ذلك برامج الابتزاز الإلكترونية.
- **هجمات "الحرمان الموزّع من الخدمات" (Distributed denial of service attacks DDoS)** – مهاجمة موقع إلكتروني ومنع المستخدمين من الوصول إليه.

يتفاوت حجم هذه الجرائم وتعقيدها تفاوتًا كبيرًا، ويمكن أن تتراوح من إرسال بريد إلكتروني يتضمَّن رابطًا إلكترونيًا يدَّعي مرسلُه أنه صادر عن بنك أملًا في أن ينقر المتلقّي على الرابط ويترك للمجرم تفاصيل حسابه المصرفي، إلى البرمجيات الخبيثة التي تهاجم أجهزة الكمبيوتر وتسخِّر طاقتها لاستخراج العملات الرقمية من دون إذن صاحب الجهاز، فالجريمة السيبرانية تصبح متطورة أكثر فأكثر.

تنتشر الجرائم الإلكترونية عبر أنحاء العالم، وتنفَّذ غالبًا عن طريق البريد الإلكتروني. وقد قُدِّرت تكلفتها السنوية في عام ٢٠١٩ بما يزيد عن ٣,٥ مليار دولار، والتي ارتفعت إلى أكثر من ٥ مليارات دولار في عام ٢٠٢٣، مع أكثر من ٨ مليارات سجلات مُخترقة[٦]. وكان سبب الارتفاع ما بين عاميّ ٢٠١٩ و٢٠٢٣ جزئيّاً هو التعرّض المتزايد للمخاطر بفعل الانتقال إلى العمل من المنزل في أثناء تفشّي جائحة كوفيد-١٩.

على الرغم من أنَّ كثيرًا من دول العالم قد حدَّثت قوانينها لتشمل أنواعًا مختلفة من الجرائم الإلكترونية، لم تشدِّد غالبية الدول حتى الآن العقوبات الجنائية المفروضة على مرتكبي هذه الجرائم بما يتناسب مع خطورتها. ففي المملكة المتحدة مثلًا، بلغ معدّل الإدانة بجرائم القرصنة الإلكترونية بين عاميّ ٢٠٠٨ و٢٠١٨ ما يقرب من ٩٠٪ من الاتهامات، لكن كانت العقوبات في حالات الإدانة منخفضة ولم تتجاوز الإفراج المشروط أو الخدمة المجتمعية[٧].

وغالبًا ما تتضمّن الجرائم السيبرانية، خصوصًا برمجية الفدية، أصولاً مُشفرة، وهي تمثيل رقمي يمكن نقله أو تخزينه او تداوله إلكترونيًا، ما يشمل العملات المُشفرة والرموز غير القابلة للاستبدال. وتجدر الإشارة، في سياق الجريمة المالية، إلى أن هذه الأصول المشفرة غالبًا ما تُستخدم لأغراض غير مشروعة، لافتقارها إلى التنظيم.

٦ https://www.itgovernance.co.uk/blog/list-of-data-breaches-and-cyber-attacks-in-2023#:~:text=According%20to%20our%20research%2C%20there,total%20to%20over%205%20billion.

٧ https://www.theregister.com/2019/05/29/computer_misuse_act_prosecutions_analysis/#:~:text=Analysis%20Nearly%2090%20per%20cent,by%20The%20Register%20has%20revealed.

٦-١ تحريف القوائم المالية

هدف التعلّم
٣-١-٧ فهم كيف يسهم تواطؤ شركة أو ممثلين عنها في انتشار الجرائم المالية: تحريف القوائم المالية؛ احتيال الشركات

يعرَّف التحريف بأنه فارق بين القيمة أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح فيما يخص أحد البنود الواردة في القوائم المالية وما المطلوب ليكون البند متوافقًا مع إطار الإبلاغ المالي المناسب.

ومن ثم، قد ينشأ التحريف الجوهري في القوائم المالية عن أسباب تتعلق بما يأتي:

١. مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المختارة، أو
٢. تطبيق السياسات المحاسبية المختارة، أو
٣. مدى ملاءمة وكفاية عمليات الإفصاح عن الوضع المالي في القوائم المالية.

ويمكن أن تنتج التحريفات في القوائم المالية إما عن احتيال أو خطأ. والفارق يكمن في أن الاحتيال متعمد ومقصود.

وربما يمكن اكتشاف الأخطاء بواسطة المدققين الماليين، ويمكن اكتشاف الاحتيال الذي مارسه موظف واحد –بشرط توفر الأدوات الرقابية اللازمة.

والأهداف التقليدية للاحتيال في القوائم المالية هي:

- **إدارة الأرباح** – حين يوجد ضغط لتلبية توقعات السوق، أو خفض الضرائب إلى الحد الأدنى، أو تضخيم الأرباح لتأمين التمويل المصرفي.
- **اختلاس الأصول** – مثلًا: اختلاس الفواتير عن طريق حسابات الديون برسم التحصيل، وتحويل الديون المعدومة إلى الحسابات المصرفية الشخصية.
- **الدفع لسلع لا تُستلم** – تقديم الدفعات المالية إلى باعة وهميين، أو تلقي رشى.
- **استخدام أصول الشخصية الاعتبارية** - للمصلحة الشخصية، كأن تقدم ضمانًا لقرض مثلاً.

وعندما تتواطأ الشركة أو عدة أفراد، يكون اكتشاف التلاعب ببيانات المراكز المالية أكثر صعوبة، فمن الصعب اكتشاف الاحتيال عندما يتواطأ عليه موظفان أو أكثر، بل ويكون الأمر أعقد عندما تكون الإدارة متورطة في الاحتيال.

الاحتيال هو استخدام أساليب الخداع والتدليس للحصول على سلع أو خدمات، ويعدّ جرمًا جنائيًا في كثير من الأنظمة القانونية. وبما أن الاحتيال عمل غير مشروع، فإن أي أموال تُكتسب نتيجة الاحتيال تمثل عوائد جريمة مالية.

احتيال الشركات

الاحتيال هو استخدام أساليب الخداع والتدليس للحصول على سلع أو خدمات، ويعد جرمًا جنائيًا في كثير من الأنظمة القانونية. وبما أن الاحتيال عمل غير مشروع، فإن أي أموال تُكتسب نتيجة الاحتيال تمثل عوائد جريمة مالية.

يحدث احتيال الشركات عندما تقوم مؤسسة بتبنّي وسائل خادعة ومضللة كجزء من إدارتها لأعمالها. وقد رأينا في موضع سابق أن الشركة التي تتبع مخطط بونزي الاحتيالي (انظر المقطع ١-٥) سوف تكذب على عملائها حول الاستثمار الذي وضعت فيه أموالهم. لكن هناك أنواعًا أخرى من الاحتيال ربما تلجأ إليها الشركة.

كثيرًا ما يكون مسك دفاتر الشركة مفتاح الممارسات الاحتيالية فيها؛ فقد يُساء استخدام أموال مستثمر أو أصوله (مثلًا: تحويلها إلى الشركة لدعم قوائم مركزها المالي)، أو ربما تُختلس الأموال على يد موظف عديم الأخلاق. وقد تزيف حسابات الشركة المالية (لخداع حتى المدققين الماليين، بحيث تظل الحقيقة مستترة) لكي يبقى سعر سهم الشركة مرتفعًا بالاعتماد على معلومات غير صحيحة أذيعت في السوق، وقد يشمل ذلك خداع المدقق الخارجي، بحيث يظل الاحتيال مخفيًا.

وقد شهد القرن الحالي بعضًا من حالات الاحتيال البارزة التي تورطت فيها الشركات، فظهرت الحاجة إلى انتباه جميع المشاركين في السوق والحذر من أي شركة يبدو أنها تحقق مستويات غير عادية من الأرباح مقارنة بالمؤسسات المشابهة. ونوجز فيما يأتي بعض الأمثلة على هذه الحالات:

- **شركة إنرون إنرجي (Enron Energy)** – انهارت شركة الطاقة الأمريكية هذه عام ٢٠٠١ في ضوء مخالفات محاسبية متعددة ارتُكبت من أجل الحفاظ على سعر مرتفع وزائف للسهم. وأدين اثنان من كبار المديرين التنفيذيين في الشركة (كينيث لاي Kenneth Lay وجيفري سكيلينغ Jeffrey Skilling) بتهم متعددة –شملت التآمر، والاحتيال في الأسهم، وتحريف القوائم المالية، وتداول المطلع على المعلومات الداخلية؛ فقد باع كل منهما كميات كبيرة من الأسهم التي يملكها في الشركة خلال الفترة القصيرة التي سبقت افتضاح الاحتيال في الحسابات. وخضعت شركة التدقيق المالي آرثر أندرسون Arthur Anderson لتحقيق مكثف بسبب دورها في الفضيحة. وصدرت إدانة للشركة بتهمة عرقلة سير العدالة (فيما يتعلق بتدمير وتقطيع الوثائق المتصلة بشركة إنرون)، منعتها من ممارسة أعمالها، ليتمّ بعدها حل الشركة (بالرغم من أن الإدانة الجنائية أُسقطت عام ٢٠٠٥).

- **مصرف ليمان براذرز (Lehman Brothers Holdings Inc.)** – رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة، أشهر إفلاسه في سبتمبر ٢٠٠٨، وطلب الحماية بموجب الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس. إذ تكبدت الشركة خسائر فادحة بسبب أزمة القروض العقارية الرديئة، وبسبب مستوى الرفع المالي الذي تبيّن فيما بعد أنه قد دُمج في منتجات الرهن العقاري هذه. وفي أعقاب ذلك، واجه المسؤولون التنفيذيون مساءلة حول الأرباح التي حققوها خلال فترة انهيار الشركة. ووجه المدعون العامون في الولاية إصبع الاتهام إلى مدققي الحسابات في الشركة بسبب عدم دقة الحسابات المالية التي صادقوا عليها، لكن لم تصدر أي إدانات ذات شأن بحق أي منهم.

- **مصرف غولدمان ساكس (Goldman Sachs)** – في عام ٢٠١٠، اتهمت هيئة الأوراق المالية والبورصات (Securities and Exchange Commission) مصرف غولدمان ساكس بالاحتيال في الأوراق المالية المتعلقة بالقروض العقارية، فقد ابتكر غولدمان محفظة من الاستثمارات المدعومة بالقروض العقارية وباع أسهمًا في تلك المحفظة إلى عدد من المستثمرين. لكن المصرف لم يفصح لهؤلاء المستثمرين عن قيام أحد أبرز عملائه - وهو جون بولسون John Paulson- بالمشاركة في هيكلة هذه المحفظة، ومن ثم المراهنة على أن قيمة المحفظة سوف تنخفض بدلًا من أن ترتفع. وهكذا أغرى غولدمان ساكس المستثمرين الذين كانوا يخسرون أموالهم لمصلحة بولسون، من دون أن يكشف لهم عن أن للمصرف مصلحة على جانبي الورقة المالية.

- **مجموعة ستاينهوف الدولية (Steinhoff International)** - شركة دولية قابضة لبيع الأثاث المنزلي والسلع المنزلية بالتجزئة، بالغت في أرباحها لمدة ثمانية أعوام (٢٠٠٩-٢٠١٧) بمجموع قدره ٧,٤ مليار دولار. نفَّذت عملية الاحتيال المحاسبي هذه مجموعةٌ صغيرة من كبار المديرين في الشركة بالتعاون مع أفراد من خارجها عن طريق الدخول في صفقات أدَّت إلى المبالغة في أرباح المجموعة وقيم أصولها مبالغةً كبيرةً. بالرغم من أن الشركة أفصحت عن وجود مخالفات محاسبية للمرة الأولى في عام ٢٠١٧، لم يُكشف عن عملية الاحتيال المحاسبي حتى عام ٢٠١٩. واتُخذت إجراءات قانونية ضد أربعة مديرين تنفيذيين في ألمانيا، وصودرت أصول الرئيس التنفيذي للشركة، كما رُفع عدد من الدعاوى المدنية ضد مجموعة ستاينهوف الدولية في ألمانيا وجنوب أفريقيا وهولندا. ثم صُفيّت المجموعة في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣.

- **باتيسيري فاليري (Patisserie Valerie)** – شركة لبيع المعجنات والحلويات مقرُّها في المملكة المتحدة، أفصحت عن مخالفات محاسبية ضخمة قالت إنها قد تنطوي على عملية احتيال، وأعلنت عن حاجتها إلى دفعة تمويل فورية بقيمة ٢٠ مليون جنيه إسترليني لكي تستمر في عملها. أُقيل الرئيس التنفيذي المالي للشركة، واعتُقل للاشتباه بتورطه في عملية الاحتيال بعد أن تبيَّن قيامه سرًّا بفتح تسهيلات للسحب على المكشوف بلغ مجموع قيمتها ١٠ مليون جنيه إسترليني تقريبًا. وقد انخفضت القيمة السوقية للشركة من ٤٤٦ مليون جنيه إلى ٦٨ مليون جنيه إسترليني في غضون أسبوعين فقط. وغُرّمت شركة محاسبة غرانت ثورنتون Grant Thornton بمبلغ ٢,٣ مليون جنيه إسترليني، بسبب فشلها في عمليات التدقيق الخاصة بالشركة. في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣، مثل المدير المالي السابق للشركة أمام المحكمة بتهمة الاحتيال، وحُدّد موعد المحاكمة في ربيع عام ٢٠٢٦. وقد استأنفت باتيسيري فاليري نشاطها، وأصبح لديها ٢٣ متجرًا بحلول عام ٢٠٢٣.

- **وايرکارد (Wirecard AG)** – بنك ألماني كان يملك ترخيصًا كاملًا ويقدِّم خدمات الدفع، أعلن إفلاسه في يونيو ٢٠٢٠ بعد الإفصاح عن ضياع ما يقارب ١,٩ مليار يورو. فقدت الشركة معظم هذه الأموال نتيجةَ مخالفات محاسبية في قائمة الميزانية العمومية ومبالغة في الأرباح، وقيل إنَّ هذه الممارسات كانت قد بدأت منذ عام ٢٠٠٨. وفي نوفمبر ٢٠٢٠، بيعت أصول وحدة أعماله الرئيسة لبنك سانتاندير.

ولا تظهر هذه الحالات مقدار الحجم المحتمل للاحتيال الذي يمكن أن تمارسه الشركات فحسب، بل كيف يمكن أن يؤثر اكتشافها في المشاركين الآخرين في السوق أيضاً. من هنا كان مهماً أن تتحقق الشركات من أن هياكل الحوكمة التي تستخدمها محكمة وصارمة إلى درجة تكفي لحمايتها من الوقوع ضحية للاحتيال.

١-٧ التهرب الضريبي والتجنب الضريبي

هدف التعلّم
٣-١-٨ معرفة مفهوم تيسير عملية التهرب الضريبي والتجنب الضريبي

يُعد التجنب الضريبي بمثابة استخدام للطرق المشروعة لخفض قيمة الضرائب المفروضة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحصول على خصومات ضريبية مسموح بها، وإعفاءات وامتيازات ضريبية. يُعتبر التجنب الضريبي قانونياً ويشمل بعض الجوانب مثل نقل ملكية الأصول بين الزوجين، أو زيادة الإسهامات في صناديق التقاعد بهدف خفض مستوى الدخل الذي يظل خاضعًا لضريبة الدخل. وهكذا تتوفر إمكانية التجنب الضريبي بفضل التعقيد في بنية النظام الضريبي، نظرًا إلى أن مثل هذا التعقيد يمكن أن يسمح للأفراد بتحديد ثغرات قانونية وإعفاءات يمكن عبرها تجنب الالتزام الضريبي على بعض الأموال.

ومن جهة أخرى، يعتبر التهرب الضريبي نشاطاً غير قانوني إذ يتعمد الفرد أو الشركة أو المؤسسة عدم دفع جزء من الالتزامات الضريبية المستحقة أو جميعها. ومن الأمثلة على ذلك عدم دفع ضريبة الدخل، أو ضريبة القيمة المضافة بالنسبة إلى العاملين الذين يتقاضون أجورهم نقداً. كذلك يحدث التهرب الضريبي أيضًا عندما لا يتم الإفصاح بصورة صحيحة عن الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الاستثمارات التي تعد أساسية لحساب الضرائب المستحقة.

وعلى الرغم من وضوح الفارق بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، إلا إنه توجد منطقة رمادية بينهما يُشار إليها بالإنجليزية باسم Tax-aggressive strategies وتعني حرفياً "إستراتيجيات التخطيط الضريبي العدائي". وتلتزم معظم الدول المتقدمة بتطبيق ما يُعرف باسم القوانين العامة لمكافحة التجنب الضريبي (general anti-avoidance rules) أو يشار إليها اختصاراً بالإنجليزية (GAAR) والتي تمنع التخطيط الضريبي العدائي الذي يهدف إلى التجنب الضريبي، وتهدف هذه القواعد إلى ردع دافعي الضرائب عن استغلال الترتيبات الهادفة للتجنب الضريبي، بما فيها ترتيبات الضرائب الدولية، وهي لا تحظر عرض منتجات أو خدمات محددة، لكنها تشمل ضمانات وقائية لضمان عدم استغلال أي مسلك شرعي ومقبول لذلك الغرض.

١-٨ الجريمة المزدوجة وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة

هدف التعلّم
٣-١-٩ معرفة مفاهيم الجريمة المزدوجة، وتسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة

يمثل قانون تسليم المجرمين مزيجاً ناتجاً عن دمج القوانين الدولية والمحلية لوضع بنية هيكلية تسمح بمحاكمة الفرد في دولة أخرى غير الدولة التي يعيش فيها. وعلى وجه العموم، لا يطبق قانون تسليم المجرمين إلا في ظروف "الجريمة المزدوجة"، المعروفة أيضًا باسم "الإجرام المضاعف"، أي حين يتعلق الادعاء بفعل يشكل جريمة في الدولة التي تحتجز المشتبه فيه والدولة التي تطالِب بتسليمه أو نقله إليها لمحاكمته. وبعبارة أخرى، يجب أن تكون الجريمة في الدولة المُطالبة بالمُشتبه به جريمة كذلك في الدولة التي تسلمه.

ويمكن أن تنطوي حالات تسليم المجرمين على تركيبة من الدبلوماسية والحجج القانونية، كذلك يمكن أن تثير جدلًا واسعاً. ومثلاً القضية المعروفة باسم "ثلاثي ناتويست" [بالإنجليزية: The NatWest Three]، (والمعروفة أيضًا بقضية ثلاثي إنرون)، وقضية غاري ماكينون (Gary McKinnon). وثلاثي ناتويست هم ثلاثة رجال أعمال سُلّموا إلى ولاية تكساس بتهم الاحتيال كجزء من فضيحة شركة الطاقة الأمريكية "إنرون"، فيما اتُّهم غاري ماكينون، وهو مسؤول أنظمة أسكتلندي، باختراق آلاف من أجهزة الكمبيوتر الحكومية عام ٢٠٠٢. وقد أثارت القضيتان أسئلة عن التوازنات السياسية ضمن ترتيبات تبادل تسليم المجرمين بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ووفقًا لاتفاقية مكافحة الرشوة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation for Economic Co-operation and Development)، يجب على كل دولة أن توفر إلى مساعدة قانونية سريعة وفعالة للدول الأخرى لإجراء التحقيقات والإجراءات الجنائية التي تتخذها دولة ما. وتدخل هذه المساعدة المشتركة في مواجهة الجرائم ضمن نطاق الاتفاقية، ومثلها الإجراءات غير الجنائية التي اتخذتها الدولة ضمن نطاق الاتفاقية ضد شخص قانوني (اعتباري). ويجب على الدولة المطلوب منها المساعدة أن تبلغ الدولة التي طلبت المساعدة، بأي معلومات أو وثائق إضافية ضرورية لدعم طلب المساعدة دون أي تأخير، وأن تُعلمها بوضع هذا الطلب ونتيجته إذا لزم الأمر.

وحين تقدم دولة مساعدة قانونية متبادلة مشروطة بوجود جريمة مزدوجة، يعتبر هذا الشرط مستوفيًا إذا كانت الجريمة التي طلبت المساعدة من أجلها تندرج ضمن نطاق اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولا يحق للدولة رفض طلب المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بالجرائم المندرجة ضمن نطاق الاتفاقية بذريعة المحافظة على سرية المعلومات المصرفية.

٢- المضامين العملية

هدف التعلّم	
١-٢-٣	فهم كيف يمكن أن تؤثر قضايا الجرائم المالية الخارجية في الشركة: على صعيد السمعة؛ التأثير الشمولي؛ مخاطر الطرف النظير؛ تقييمات السوق غير الموثوقة
٢-٢-٣	فهم كيف يمكن أن تؤثر الجرائم المالية تأثيرًا مباشرًا في الشركة: سرقة البيانات؛ سرقة الأصول

١-٢ تأثير الجرائم المالية في الشركات

يمكن للجريمة المالية أن تؤثر في الشركة عبر طرق متنوعة. فإذا افتضحت جريمة محددة، فإن أي شركة مرتبطة بها ارتباطًا مباشرًا تواجه مخاطر الإضرار بسمعتها. فقد يصبح اسم الشركة الذي كان يحظى بالاحترام مرادفًا للاحتيال والغش أو الحوكمة الضعيفة، ما يقلل من قدرة الشركة على استقطاب مزيد من العملاء والمحافظة على أعمالها الحالية. كذلك قد تتأثر سمعة الشركة إذا فرضت الهيئة التنظيمية عليها عقوبة علنية –كالغرامة التنظيمية أو التوبيخ. على سبيل المثال، إذا غرمت الهيئة التنظيمية شركة بسبب الفشل في تلبية معايير وقواعد مكافحة غسل الأموال، قد يرغب بعض العملاء في نقل معاملاتهم إلى شركة أخرى تحظى باحترام أكبر.

وقد تتأثر الشركات أيضًا بحوادث تجري في أجزاء أخرى من القطاع –حتى إذا لم ترتبط مباشرة بتلك الحوادث. فالجرائم المالية تمثل مخاطر شاملة للقطاع: مخاطر انهيار نظام مالي برمته أو سوق برمتها، مقارنة بالمخاطر المرتبطة بأي مؤسسة مفردة، أو مجموعة، أو مكون من مكونات النظام. ويمكن أن تؤدي مثل هذه المخاطر إلى زعزعة استقرار النظام المالي مع احتمال تفاقم الوضع بالنسبة إلى شركة مفردة نتيجة فعل ارتكبه وسطاء ماليون آخرون، أو امتناعهم عن اتخاذ إجراء ضروري. وبسبب الاعتماد المتبادل بين العناصر أو الأنشطة في نظام أو سوق محدد، يمكن لفشل شركة مفردة أو مجموعة من الشركات أن يؤدي إلى فشل متسلسل، ما قد يسبب إفلاس أو تدهور النظام أو السوق بأكملها.

ليست مخططات مادوف بونزي الاحتيالية سوى مثال على هذه الجرائم التي تسبب خسائر ضخمة للسوق. لقد سبّبت الأعمال غير المشروعة في مصرف ليمان براذرز أزمةً ماليةً عالميةً استدعت دعماً غير مسبوق من الحكومات التي اضطرت للتدخل لحماية النظام المصرفي بأكمله من الانهيار. وقد كان أثر الأزمة المالية العالمية على سمعة المؤسسات المالية والثقة بها كبيرًا، ولا يزال ملحوظًا، رغم ما أُجري من إصلاحات تنظيمية كبيرة.

ويتطلب السوق من المشاركين تبادل الثقة فيما بينهم –حتى وإن بنيت على التزامات تنظيمية وخوف من العقاب. ويسمى احتمال عجز الشركة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه أخرى "مخاطر الطرف النظير"، أو "مخاطر التخلف عن الوفاء بالالتزامات". وبينما يندر ألا تلتزم الشركة بتعهداتها في الصفقات المالية، فإن مخاطر مثل هذا الفشل تزداد إلى حد بعيد حين تشكل الجريمة المالية عاملًا مسهمًا في ذلك. فقد يكون عجز الطرف النظير عن تلبية تعهداته ناتجاً عن جريمة مالية، مثل الاحتيال، والتلاعب بالسوق، وتحريف القوائم المالية.

قد تواجه الشركات أيضًا تقييمات غير موثوقة للسوق ربما تؤدي إلى المبالغة في (أو بخس) قيمة الأوراق المالية نتيجة التلاعب بالسوق وتحريف البيانات. على سبيل المثال، تقديم معلومات مغلوطة عن استثمار ما يجعل قيمته تبدو أعلى أو أقل مما هي عليه في الواقع. ونشرت هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة FCA إشعارًا في ديسمبر ٢٠٢٢ بقرار ضد ثلاثة من متداولي السندات الذين اتُهموا بوضع أوامر تداول كبيرة مُضللة لعقود آجلة لم يكونوا ينوون تنفيذها، ما أعطى انطباعًا مُضللاً عن العرض والطلب عليها.

٢-٢ آثار الجريمة المالية على المستهلكين

من العواقب السلبية للتطور السريع في الاتصالات الإلكترونية قابلية البيانات للنقل بكميات كبيرة، وذلك باستخدام الإنترنت أو أجهزة تخزين البيانات الصغيرة الحجم. ويستهدف المجرمون الذين لديهم مهارات تقنية وفنية متطورة وأكثر تعقيداً شركاتِ الخدمات المالية لسرقة بيانات العملاء التي تحتفظ بها، مثل معلوماتهم الشخصية وأسمائهم وعناوينهم وتفاصيل حساباتهم البنكية وكلمات السر التي تخوّل الولوج إليها.

فالبيانات التي تحتفظ بها الشركة عن عملائها تجتذب من يحاولون -مثلًا- الاحتيال عبر الاستيلاء على تفاصيل الحساب المصرفي أو عبر البطاقات الائتمانية.

وهنالك طرق عدة يمكن أن يستهدف المجرمون بواسطتها الشركات المالية بغرض سرقة البيانات، منها:

- دسّ موظفين في الشركات ليقوموا بتنزيل البيانات على أجهزة ذاكرة المعلومات الإلكترونية ونقلها خارج الشركة
- سرقة أجهزة الحاسب الآلي والحواسيب المحمولة وملفات البيانات على شريط تسجيل أو قرص صلب
- قرصنة الأنظمة، واختراق أنظمة الحماية، واستخدام برامج حاسوبية لتسجيل البيانات وجمعها
- الهندسة الاجتماعية، عبر خداع العاملين في مراكز الاتصالات لدفعهم إلى تقديم المعلومات من دون قصد.

بعد أن يحصل المجرمون على تفاصيل العميل الشخصية، بما فيها الحسابات المصرفية والاستثمارات، يصبح بإمكانهم محاولة سرقة أصوله؛ إذ يمكنهم عندئذ الاستيلاء على حسابات ضحاياهم، منتحلين شخصية العميل لطلب تغيير تفاصيل العنوان أو الحساب المصرفي. وإذا نجح المجرم في انتحال شخصية العميل الأصلي، فسوف يصدر أوامر ببيع الأصول، وإرسال العوائد إلى عنوان أو حساب مصرفي يسيطر عليه، غالبًا ما يكون بدوره حسابًا مصرفيًا مفتوحًا بطريقة احتيالية، لضمان أن يطابق اسم صاحب الحساب الاسم المكتوب على شيك الاسترداد. ثم يسحب النقود ويفر هاربًا بالغنيمة تاركاً الشركة المالية وحدها في مواجهة عميل غاضب، وربما تضطر- بحسب الظروف- إلى تعويض العميل وإعادة حسابه إلى وضعه السابق.

ويمكن أن تتعرض الشركات لسرقة الأصول أيضًا. وربما يكون ذلك نتيجة الاستيلاء على تفاصيل حساب العميل، أو غيره من الأنشطة الاحتيالية التي قد تكون داخلية أو خارجية بالنسبة إلى الشركة، مثل تزوير نقل ملكية الأصول أو تزوير أوامر البيع. وربما يشمل ذلك تحويل العوائد إلى حسابات مصرفية يفتحها المحتال خصيصًا لغرض غسل العوائد. وفي بعض الحالات، قد تكون المبالغ ضخمة للغاية. وفيما يأتي أبرز تأثيرات مثل هذه السرقات:

- انخفاض الأرباح وتعرّض الاستقرار المالي للشركة لمخاطر محتملة
- إلحاق الضرر بسمعة الشركة، ربما نتيجة اتخاذ إجراء رقابي أو غيره من الإجراءات التنظيمية بحقها، مثل الغرامات المالية
- زيادة التكاليف بسبب الحاجة إلى تخصيص موارد للتحقيق في السرقة، وجمع الأدلة الجنائية بواسطة شركات خبيرة أو مختصة، واتخاذ إجراءات علاجية إذا اقتضت الضرورة، مثل بناء أنظمة وأدوات رقابية جديدة.
- زيادة تكاليف التأمين بسبب تعديل الأقساط اعتمادًا على السجل التأميني للشركة ومطالباتها بتغطية الخسائر أو التعويض عنها، أو لمجرد الحاجة إلى طلب غطاء تأميني إضافي لتغطية مخاطر لم تكن معروفة في السابق.

٣-٢ مسؤوليات الشركات عن منع الجرائم المالية

هدف التعلّم	
٣-٢-٣	فهم مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين فيما يتعلق بمبادرات مكافحة غسل الأموال، ومكافحة الجرائم المالية (combating financial crime)، ومكافحة الفساد (anti-corruption)

يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين في الإدارة العليا للشركات المالية المرخَّص لها ما يأتي:

- التعرف على المخاطر وإدارتها بفاعلية ضمن شركاتهم، وهذا يشمل ضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، وغسل الأموال، والجريمة المالية، والفساد.
- تعيين **موظف مكلّف** مسؤول خصيصاً عن تلقي تقارير النشاط المشبوه والتعامل مع الكشف عن المخالفات.
- تعيين موظف مسؤول عن الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديد مسؤولياته.
- التأكد من أن مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمتلك موارد كافية لتكريس جهده لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب.
- فهم المسؤولية الشخصية المحتملة في حال عدم الوفاء بالالتزامات القانونية.

وبناء على ذلك كله، يجب على أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين (الإدارة العليا) في الشركة التحقق من أن السياسات والإجراءات المقررة تشمل أنظمة وأدوات رقابية تتميز بالخاصيتين الآتيتين:

١. تمكّن الشركة من التعرف على مخاطر غسل الأموال وتقييمها ومراقبتها وإدارتها.
٢. تكون شاملة وتتناسب مع طبيعة أنشطتها وحجم هذه الأنشطة ومدى تعقيدها.

١-٣-٢ مكافحة غسل الأموال (Anti-Money Laundering)

يشكّل الامتثال لقواعد مكافحة غسل الأموال -من جوانب عديدة- جزءًا لا يتجزأ من مجموع متطلبات الالتزام في القطاع المنظم. وتأمل الهيئات التنظيمية من الإدارة العليا أن تكون على دراية تامة بكافة تفاصيل نشاط الالتزام ضمن المؤسسة وأن تكون مسؤولة عنه. ويتجسد ذلك عبر قدرة الإدارة العليا على توفير الأدلة على وجود أنظمة وأدوات رقابية كافية وملائمة مطبّقة في الشركة، وتخضع للاختبار لإثبات فاعليتها. ومن الواضح أن متطلبات الالتزام العامة هذه تنطبق أيضًا على مكافحة غسل الأموال والمبادرات المتعلقة بها. وفي الحقيقة، هنالك وفرة من الأمثلة على مصارف تعرضت لغرامات من الهيئات التنظيمية بسبب الفشل في تلبية هذه المتطلبات.

ومن المتوقع عمومًا أن تتبنّى الإدارة العليا سياسة لمكافحة غسل الأموال تفصّل الآليات التي تتبعها المؤسسة لضمان الالتزام بالأنظمة القانونية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وتوضح إطار الإبلاغ الذي يشمل مختلف جوانب مسؤولية/ومساءلة الموظفين والإدارة. كذلك يجب أن تعكس أنظمة المعلومات الداخلية كيفية تطبيق المنهج القائم على المخاطر وكيفية دمجها مع أنظمة مراقبة العملاء ومعايير الإشراف على المعاملات المالية، وحفظ السجلات، والإبلاغ عن المخالفات.

٢-٣-٢ مكافحة الجرائم المالية

ركزت الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المالية بؤرة الاهتمام على عدد من الأهداف في سبيل:

- الحد من الجرائم المالية وردع استغلال الأنظمة المالية.
- ضمان أن تضع الشركات سياسات وإجراءات ملائمة ومصممة لتقلص إلى أقصى حد مخاطر استخدام أعمال الشركة كوسيلة لغسل الأموال وارتكاب الجرائم المالية الأخرى.
- زيادة وعي العملاء بقضايا الجرائم المالية.
- الإسهام في محاربة الجرائم على نطاق أوسع وأشد فاعلية عبر التعاون الدولي.
- تشجيع منهجية متوازنة ومشتركة لمكافحة غسل الأموال والاحتيال عبر وضع المعايير وتوفير الإرشاد والتوجيه.
- تحسين الاستخدام الفعال لموارد الهيئات التنظيمية عبر عمليات تقييم المخاطر.
- تحسين التنسيق مع الوكالات الشريكة.

وتأمل الهيئات التنظيمية من الشركات إدراك مخاطر الجرائم المالية، وتبني إجراءات مناسبة لمنع وقوعها واكتشافها ورصدها ومراقبتها، وتوفير الموارد الكافية للقيام بذلك كله –كذلك تأمل:

- من الجمعيات المهنية التعاون الوثيق فيما بينها وتوفير القيادة الفاعلة لإدارة مخاطر الاحتيال.
- ومن كبار المديرين في الشركات قبول حقيقة أن الاحتيال تهديد داهم يحتاج إلى الإدارة بأسلوب إستراتيجي وفعال.
- وبذل جهد أكبر للحد من مخاطر وحجم الاحتيال والعثور على طرق أفضل للتصدي له.
- وتحسين الثقافات المؤسسية وتطوير مشاركة المعلومات.

ويعني ذلك أن الهيئات التنظيمية سوف تبحث، باستخدام منهجاً قائماً على المخاطر، عن أدلة على وجود:

- ثقافة لمكافحة الاحتيال راسخة في الشركة، مع قيام الإدارة العليا بدور ريادي في ذلك.
- وتوزيع واضح للمسؤوليات لإدارة المخاطر يوميًا.
- وتدريب كاف للعاملين.
- وإجراءات "**اعرف عميلك**" تتسم بالصرامة، وآليات تستخدمها الشركة لتحديد السلوك الإجرامي المحتمل.
- ومعلومات الإدارة عن الاحتيال وكيف حصلت عليها وكيف استخدمتها.

وسوف تبحث الهيئة التنظيمية عن "خطوات منطقية" للانتباه والحذر من مخاطر الاحتيال والتصدي لها عبر التمكن من تحديد المسائل الآتية ثم الإبلاغ عنها:

- مَن المسؤول عن إدارة مخاطر الاحتيال؟
- كم عدد حالات الاحتيال التي تعرضت لها الشركة مؤخرًا؟
- ما الخسائر الناجمة عن الاحتيال؟
- ما الترتيبات الملائمة **للإبلاغ عن الفساد وسوء السلوك**؟ وما مدى نجاحها؟
- ما حجم الجهد المبذول لمنع الاحتيال واكتشافه؟
- كيف ترصد الشركة فاعلية أنظمة وأدوات مراقبة الاحتيال؟
- ما المعلومات المتعلقة بالاحتيال التي تُرفع إلى مجلس الإدارة أو الإدارة العليا؟

تؤدي الهيئات التنظيمية دوراً مهماً بوصفها الحارس الأمين على العاملين في مجالات الأعمال الخاضعة للرقابة والتنظيم (منح الترخيص للشركات والأفراد الذين يسعون لشغل **الوظائف التي تخضع للرقابة**)، إضافة إلى دورها الآخر الذي يتمثل في ضمان تلبية معايير وممارسات السلوك المتوقعة.

لذلك، تراقب الهيئات التنظيمية الشركاتِ والأفرادَ للتأكد من الإدارة المناسبة للمخاطر والإبلاغ عن النشاط الاحتيالي، وأن الأعمال تخضع لأنظمة وأدوات رقابة للتحقق من تلبية مختلف المتطلبات القانونية والتشريعية. وهذا يشمل معاينة أنظمة تقنية المعلومات والأنظمة اليدوية، وفصل الواجبات والوظائف ضمن الشركة، ودور التدقيق الداخلي، وتقييم المخاطر، وبرامج المراقبة وتقليص المخاطر، والسياسات والتدابير الموثَّقة، والثقافات المؤسسية، وجمع المعلومات الداخلية واستخدامها، والإصلاحات المتخذة في أعقاب اكتشاف عمليات الاحتيال.

٢-٣-٣ مبادرات مكافحة الفساد

يلحق الفسادُ والرشوةُ الضررَ بالأعمال، ويشكّلان عائقين كبيرين أمام نمو الاستثمارات. يمكن الحدُّ من الفساد عن طريق تطوير إجراءات وسياسات ونظم لمكافحته. ولكي تكون برامج مكافحة الفساد فاعلة، يجب على المنظمات الالتزام بالبرنامج على كافة المستويات بدءًا من مجلس الإدارة ومرورًا بكبار المديرين وانتهاءً بالمستويات الأدنى في هيكل المنظمة. وينبغي عليها أيضًا وضعُ خطط وسياسات لمكافحة الفساد والالتزام بها، على أن تكون المراقبة الدورية للبرنامج جزءًا لا يتجزأ من الخطة. في عام ٢٠١٤، أطلقت الأمم المتحدة دعوة إلى العمل لمكافحة الفساد، وحثَّت الحكومات على وضع تدابير للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بوصفهما رُكنين أساسيين لبناء اقتصاد عالمي مستدام وأكثر شمولًا، وتضمَّن ذلك مبادرات لمكافحة الفساد في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UN Sustainable Development Goals). والهدف الأسمى الكامن خلف كافة أهداف التنمية هو "عدم ترك أحد متخلفًا عن الركب"، ولتحقيق هذه الغاية، حُدّد ١٧ هدفًا شملت القضاء على الفقر والجوع والحد من اللامساواة وتحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وتتقاطع مكافحة الفساد مع العديد من هذه الأهداف.

٤-٢ الكشف عن حالات غسل الأموال

هدف التعلّم	
٥-٢-٣	فهم مضامين ومقتضيات استخدام المنهج القائم على المخاطر للكشف عن حالات غسل الأموال

يمكن لأنواع عديدة من المعاملات المالية أن تخفي نشاط غسل الأموال –لا سيما أن مرحلة التمويه تضم مجموعة من المعاملات العادية الهادفة إلى التشويش على عمليات التدقيق ومنع اقتفاء أثر العملية. ولا شك أن تطبيق مجموعة كاملة من عمليات التدقيق والتحقق من مكافحة غسل الأموال على كل معاملة مالية سوف يكلّف القطاع تكاليف باهظة. من ناحية أخرى، ونظرًا لأهمية الثقة بالنسبة إلى قطاع الخدمات المالية، فإن من المهم أيضًا أن تظهر الشركة الثقة بعملائها –بدلًا من إجراء تحقيقات شخصية تطفلية في هوية العميل عند إنجاز معاملات ذات قيمة زهيدة. ومن أجل موازنة هذه المعادلة الصعبة، تشير توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) إلى أن المنهج المرتكز على المخاطر للتعرف على أنشطة غسل الأموال يعد منهجاً مقبولًا.

عند تبني منهجاً قائماً على المخاطر، يجب على السلطات المختصة والمؤسسات المالية أن تقرر أولًا ماهية الأنشطة التي يرجح أن تخفي وراءها محاولات لغسل الأموال، إضافة إلى آليات الكشف عن الطبيعة المشبوهة لمثل هذه المعاملات.

على سبيل المثال، تعتبر الهيئات التنظيمية أن الشركات التي تقبل الأوراق النقدية من العملاء مرتفعة المخاطر عمومًا؛ لأنها توفّر وسيلة لإدخال "الأموال المشبوهة" إلى النظام المالي. في حالات أخرى، يمكن تطبيق الحد الأدنى المبدئي لقيمة العملات، بحيث تقتصر إجراءات الشركة على تدقيق محدود ما دامت قيمة المعاملة من دون هذا الحد. وربما تقرّر الهيئة التنظيمية أن بعض أنواع المنتجات الادخارية والاستثمارية تكون منخفضة المخاطر بطبيعتها على صعيد احتمال استخدامها في نشاط غسل الأموال (مثلًا: برنامج التقاعد الذي يمنع المستثمر من سحب أمواله في الأجل القصير من من دون دفع رسم ضريبي). وفي بعض الحالات، ربما تجيز الهيئة للشركة أن تقبل شهادة من شركة منظَّمة أخرى –تؤكد أن الشركة الأولى استكملت التدقيق في هوية العميل بالنسبة إلى عميل مشترك.

وتدرك الهيئات التنظيمية احتمال أن مثل هذه الآليات تعني أن بعض المخالفات قد تمر من دون أن تُحدد أو تُكتشف، لكن برغم ذلك يجب أن توفر القدرة على ضبط محاولات التلاعب البارزة، ولذلك يتعين على كل شركة ضمان توفير التدريب الكافي لموظفيها للتعرف على أي نشاط مشبوه من المحتمل حدوثه.

٥-٢ منع جرائم غسل الأموال

هدف التعلّم	
٤-٢-٣	فهم دور مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب (أو من يحل محله) فيما يتعلق بالجرائم المالية
٦-٢-٣	معرفة الإجراءات التي يمكن للشركات تبنّيها للحد من احتمال وقوع الجرائم المالية

يجب على الشركات تطوير وتنفيذ مجموعة من التدابير ذات الصلة بنوع الأعمال التجارية التي تمارسها، والكافية لتوفير رقابة مرتكزة على المخاطر تحول من دون وقوع نشاط الجريمة المالية المحتمل والمؤثر في هذه الأعمال. عادة ما تكون بعض هذه التدابير هيكلية (مثلًا: ضمان تلقي جميع الموظفين المعنيين تدريبًا كافيًا لفهم الطرق التي قد تؤثر عبرها الجرائم المالية في الشركة)، بينما تطبَّق إجراءات أخرى عند معالجة معاملات محددة.

ويتعين على الشركة إجراء تقييم منتظم لكفاية الأنظمة والأدوات الرقابية المستخدمة لضمان استمرارها في الالتزام بالقواعد التنظيمية والمتطلبات القانونية ذات الصلة. وعند تحديد مخاطر غسل الأموال التي تواجهها وتقرير طبيعة هذه الأنظمة والأدوات الرقابية، يجب عليها أن تأخذ بالاعتبار مجموعة من العوامل، منها:

- عملائها ومنتجاتها وأنشطتها
- قنواتها التوزيعية
- مدى تعقيد معاملاتها المالية وحجم هذه المعاملات
- عملياتها وأنظمتها
- بيئتها التشغيلية.

يجب أن تشمل الأنظمة والأدوات الرقابية ما يأتي:

- التدريب المناسب للموظفين فيما يتعلق بغسل الأموال، مع تدريب مُحدث باستمرار بحسب مستوى المخاطر في المؤسسة، وعادةً ما تطلب الشركات المُعرّضة بدرجة أعلى لمخاطر غسيل الأموال من موظفيها إجراء تدريب تنشيطي لتجديد المعارف والمهارات مرة سنويًا على الأقل، فيما تطلبه الشركات ذات المخاطر الأقل في العادة مرة كل عامين.
- التوفير المناسب للمعلومات لمجلس الإدارة والإدارة العليا، بما فيها تقرير سنوي على أقل تقدير يقدمه مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو غيره من كبار المديرين التنفيذيين المسؤولين، حول تشغيل تلك الأنظمة والأدوات الرقابية وفاعليتها.
- التوثيق المناسب لسياسات إدارة المخاطر، وتقييم المخاطر المتعلقة بغسل الأموال والجرائم المالية الأخرى، مثل توثيق تطبيقها لتلك السياسات.
- تدابير مناسبة للتحقق من أن الشركة تأخذ في الاعتبار مخاطر غسل الأموال وغيرها من الجرائم المالية في عمليات التشغيل اليومية، بما في ذلك الأمور المتعلقة بما يأتي:
  - تطوير المنتجات الجديدة
  - ضم العملاء الجدد
  - التغييرات في هوية عمل الشركة

يتعين على الشركة أن تعهد إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة أو مسؤول إداري كبير (قد يكون هو نفسه مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب) مسؤولية عامة ضمن الشركة عن وضع أنظمة وأدوات رقابية فعالة لمكافحة غسل الأموال والإشراف على تطبيقها.

١-٥-٢ مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب (Money Laundering Reporting Officer)

يتولى مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب المسؤولية عن الإشراف على التزام الشركة بقواعد الهيئة التنظيمية المتعلقة بالأنظمة والرقابة على غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ فدوره هو أن يكون متنبّهًا لأي نشاط مشبوه ضمن أعمال المؤسسة قد يكون ذا صلة بالجرائم سالفة الذكر، والإبلاغ عنها إذا لزم الأمر. ويجب على الشركة أن تضمن لمسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب مستوىً محدداً من السلطة والاستقلالية ضمن الشركة، إلى جانب القدرة على الوصول إلى الموارد والمعلومات الكافية لتمكينه من القيام بواجباته. وهذا المنصب من المناصب العليا، ويسمى أحيانًا "الموظف المكلّف" بمعالجة تقارير الأنشطة المشبوهة، ويجب على صاحب المنصب أن يقدم تقاريره إلى أعلى المستويات الإدارية في المؤسسة وأن يكون له الأولوية في الاطلاع على كافة فئات الأعمال التجارية بالمؤسسة -على سبيل المثال- في سياق دولي، وعادةً ما يكون مسؤولاً عن الآتي:

- تلقي تقارير عن أي نشاط مشبوه لأي موظف في الشركة.
- دراسة التقارير كلها وتقييمها لتحديد ما إذا كان يوجد فعلاً -أو على ما يبدو- أي دليل على غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه أو معاملة مشتبه بها لوكالة إنفاذ القانون المناسبة عبر استكمال "تقرير النشاط المشبوه" (Suspicious Activity Report) وتقديمه لها.
- طلب موافقة وكالة إنفاذ القانون المعنية على الاستمرار في أي معاملات مالية أبلغ عنها، والتأكد من عدم المضي في أي معاملات غير قانونية.

قد تقرر الشركة أن تكلف مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمسؤولية أداء مهمات أخرى يجب إنجازها للتأكد من التزام الشركة بالقواعد التنظيمية المتعلقة بغسل الأموال. على سبيل المثال، يمكن أن يقوم هذا الشخص بالمسؤوليات الآتية:

- وضع وتشغيل أدوات وإجراءات رقابية لمنع جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إجراء تقييمات لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- حفظ السجلات.
- تدريب الموظفين على منع جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦-٢ كيف يمكن للأفراد حماية أنفسهم

هدف التعلّم
٣-٢-٧ معرفة التدابير التي يمكن للأفراد تبنيها للحد من احتمال وقوعهم ضحية للجرائم المالية

يمكن أن يتخذ المستثمرون أنفسهم عددًا من الإجراءات لتقليص احتمال وقوعهم ضحية للجريمة المالية. فعليهم مثلًا:

- حفظ معلوماتهم الشخصية آمنة، وإذا أرادوا التخلص من التقارير المالية/كشوفات الحسابات المصرفية فيتعين استخدام آلة تمزيق الورق لقصها إلى قطع صغيرة قبل التخلص منها.
- حفظ البطاقات المصرفية في مكان آمن.
- حفظ الوثائق في مأمن.
- حفظ كلمات السر وأرقام التعريف الشخصية (الرقم السري المستخدم للدخول إلى النظام) في مكان آمن.
- التحقق من مؤهلات أي مستشار مالي ورخصته القانونية.
- أن يكونوا على دراية بعمليات الاحتيال المختلفة كالتصيّد الاحتيالي وأنظمة الاتصال والمراسلة النصية الاحتيالية.
- تذكر أن أي استثمار ذي عائد يفوق التوقعات المنطقية هو استثمار مشبوه على الأرجح.

تميل رسائل البريد الإلكتروني الاحتيالية، على سبيل المثال، إلى أن تأتي من مؤسسات معروفة كمصلحة الضرائب أو أحد البنوك، تُفيد المستلم بحاجته إلى التحقّق بشكل عاجل من بياناته الشخصية عبر الرابط المُرفق بها، والذي ينقل المستلم إلى موقع ويب احتيالي يحصل المجرمون من خلاله على جميع المعلومات اللازمة لاختراق حساب الشخص المُستهدف.

٧-٢ التحقق من قوائم العقوبات المالية والأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر (PEPs)

هدف التعلّم
٨-٢-٣ فهم التبرير المنطقي وراء ضرورة التحقق من قوائم العقوبات المالية

١-٧-٢ التحقق من قوائم العقوبات المالية

حين يُعتبر فرد، أو شركة، أو مؤسسة، أو حتى حكومة مخالِفاً للقانون، يجوز أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ضد تلك المخالفة. ويعدّ استخدام العقوبات المالية من الوسائل المتوفرة لاتخاذ مثل هذه الإجراءات. ويمكن أن يتراوح نطاق العقوبات من عقوبات مالية وتجارية شاملة إلى تدابير أضيق استهدافًا، كحظر الحصول على الأسلحة أو حظر السفر أو القيود المالية والدبلوماسية.

وتحظر العقوبات المالية استخدام وحركة الأموال المتعلقة بأفراد أو مؤسسات معينة يعتبرها المجتمع الدولي غير قانونية (بسبب الضلوع في الجرائم أو الإرهاب عادة). بهذه الطريقة، يجب ألّا يُسمح للأفراد الذين ارتكبوا الأفعال المخالفة للقانون بالاستفادة من هذه الأفعال ماليًا –وهذا يقلص نظريًا الدافع المحفز لارتكاب تلك المخالفات.

وتحتفظ منظمات مثل الأمم المتحدة، وبالمثل الحكومات، بقائمة عقوبات؛ وعلى شركات الخدمات المالية السعي لتقليص مخاطر تقديم خدمات للعملاء الخاضعين للعقوبات المالية إلى أقصى حد ممكن. وفي بعض الدول (مثل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة)، تُفرض عقوبات قانونية على الشركات أو الأفراد إذا تبين أنهم خالفوا العقوبات المالية. وبغض النظر عن أي عقوبات قانونية، فإن عدم القدرة على التعرف على هذه الحالات يعرّض الشركة لمخاطر تشويه السمعة. على سبيل المثال، إذا انتشرت أخبار عن دعم شركة ما للإرهاب بطريقة غير مباشرة، فإن هذا قد يؤدي إلى امتناع بعض الناس عن التعامل معها.

يجب أن تكون لدى الشركات إجراءات خاصة لإدارة مخاطر ممارسة الأعمال التجارية مع الأفراد والكيانات المُدرجة على قوائم العقوبات، بشكل مباشر أو غير مباشر. وتقدم بعض الدول قائمة مُوحدة تشمل عادة أسماء جميع الأشخاص والكيانات الخاضعة لعقوبات بموجب قواعد الأمم المتحدة، وكذلك، على سبيل المثال، بموجب أنظمة عقوبات الاتحاد الأوروبي ذات التأثير على البلد المعني. ويجب على الشركات أن تراعي فحص عملائها ومعاملاتها بشكل دوري و/أو مستمر، لأن أسماء البلدان والأفراد والمجموعات في قوائم العقوبات قد تتغيّر بمرور الوقت، مع إضافة أسماء إلى القائمة وإزالة أخرى منها.

لا تتضمن الأطر الدولية للعقوبات المالية وصفاً محدداً للعمليات التي يجب على الشركة أن تتبناها للتقيد بالتزاماتها القانونية. والقصد من التوجيهات الإرشادية الواردة أدناه هو إعطاء القارئ فكرة عن أنواع أدوات الرقابة والعمليات التي قد تتبناها الشركات لتمكينها من التقيد بالتزاماتها المتعلقة بالعقوبات المالية بأسلوب فعال ومتناسب.

وسوف يتأثر مدى عملية التدقيق هذه وتعقيدها بأنشطة الشركة وأعمالها، وتبعًا لمواصفات وضعها العام. لكن يجب أن تشمل عملية التدقيق العناصر الآتية:

- يجب أن تسلط الضوء على الأسماء المشابهة لأي أسماء واردة في القائمة الموحدة والأسماء التي صدرت إجراءات بحق أصحابها بموجب قوانين معينة مثل قانون مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة.
- يجب مراجعة الأسماء المتشابهة بواسطة موظفين تلقوا التدريب المناسب.
- حين يتم التأكد من التطابق، يجب اتخاذ إجراءات مناسبة لتجميد الحساب.
- يجب الإبلاغ عن حالات التطابق في الأسماء بأسرع وقت ممكن لوكالة إنفاذ القانون أو الإدارة الحكومية المعنية.
- يجب على الشركة الاحتفاظ بسجل يوثق عمليات التحقق من حالات التشابه المحتمل والتطابق.

وتستخدم شركات عديدة برامج حاسوبية لتدقيق المعلومات المتعلقة بالعملاء تلقائياً يقدمها مزود خدمات تجاري، بينما تعتمد أخرى على التدقيق اليدوي للمعلومات. ولكي تقرر الشركة ما إذا كانت تحتاج إلى استخدام برنامج تدقيق حاسوبي وما نوع البرنامج المناسب، يجب أن تأخذ بالاعتبار طبيعة أعمالها وحجمها ونوع المخاطر التي تواجهها. ومن أبرز العناصر المهمة في نظام تدقيق المعلومات مدى قدرته على تسليط الضوء على التشابهات المحتملة في الأسماء بشكل واضح وبارز. وعلى الشركة توثيق الأسباب الموجبة لاختيار أسلوب التدقيق الذي قررت استخدامه.

عندما تستخدم الشركة برنامجًا آلياً من البرامج المتوفرة في السوق، يجب عليها أن تفهم قدراته وأوجه قصوره، كذلك يجب التحقق من أنه مناسب لمتطلبات أعمالها، والمتطلبات المتعلقة ببياناتها، ومدى قدرتها على تحمل المخاطر. كذلك يتعين على الشركة رصد ومراقبة الفاعلية المستمرة للأنظمة الآلية المستخدمة. وفي حال استخدام برنامج حاسوبي للتدقيق الآلي، يجب على الشركة التأكد من أن لديها ترتيبات كافية ومناسبة للتعامل مع الحالات الطارئة في حال تعطل البرنامج، ومن الضروري التحقق دورياً من أن البرنامج يعمل وفقاً للمستوى المطلوب.

ومن المهم أن تأخذ الشركة في الحسبان استخدام تقنية متقدمة توفّر ما يسمى "التطابق الضبابي"، والذي يمثل تعبيراً يستخدم لوصف حالات التطابق الجزئي أو المحتمل في الأسماء؛ فبعض الحلول البرمجية تظهِر التشابهات المحتملة حتى عندما تكون البيانات –سواء في القوائم الرسمية أو في السجلات الداخلية للشركة- ناقصة أو مفقودة أو تتضمن أخطاء في التهجئة. وكثيراً ما تُصمم هذه البرامج بحيث تستطيع أن تتجاوز الفوارق اللغوية والاختلافات بين الدول في التهجئة، وصيغة كتابة تواريخ الميلاد، وغيرها من البيانات المشابهة. ويضم البرنامج المتطور تشكيلة متنوعة من الوضعيات، التي تتيح لمستخدمه تطبيق درجات متنوعة من "الضبابية" في عملية المطابقة، بما يتناسب مع تقييم المخاطر المعرضة لها الشركة. وقد غُرّمت شركة باي بال (Paypal) في مارس ٢٠١٥ بمبلغ ٧,٧ مليون دولار بعد أن اكتشفت وزارة الخزانة الأمريكية أنها فشلت في فحص ومنع معاملات لمستخدمين من بلدان خاضعة لعقوبات (إيران وكوبا والسودان).

إن وجود عدد مفرط من حالات التطابق الإيجابي الخاطئة الناتجة عن المطابقة ومعالجة هذه الأخطاء قد يؤثران تأثيرًا سلبيًا في كفاءة عملية المعالجة هذه. لذلك يجب على الشركات أن تأخذ بالاعتبار مستوى التدخل البشري المناسب لتقييم النتائج وتحديد أيّها قد تشكل نتائج إيجابية خاطئة.

ويتعين على الشركة التحقق من المعلومات المتعلقة بجميع العملاء الذين تقيم معهم علاقات عمل بأسرع وقت ممكن من تاريخ بدء العلاقة. وعلى الشركات أن تدرك المخاطر المرتبطة بتدقيق معلومات العميل بعد إقامة علاقة العمل و/أو توفير الخدمات له، أي أنها قد تخالف التزاماتها التنظيمية إذا تعاملت مع طرف تبيّن فيما بعد أنه خاضع للعقوبات المالية؛ إذ يجب أن تكون على دراية بالقيود المطلقة المتضمنة في نظام العقوبات المالية. وأي تأخير في إجراء التدقيق يعني مخاطرة الشركة بانتهاك القانون.

كما ذكرنا في المقطع ١-٣-٥، يجب على الشركة تطبيق إجراءات تحقّق من هوية العميل مشددة (EDD) بما يتناسب مع مستوى التأثر بالمخاطر في أي حالة يمكن بطبيعتها أن تفاقم مخاطر وقوع الشركة ضحية لعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وفي مثل هذه الحالات، ربما تستنتج الشركة -ضمن منهجها القائم على المخاطر- أن الأدلة القياسية لإثبات هوية العميل غير كافية لإثبات هوية عميل محدد في ضوء مخاطر وقوع نشاط غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وأن من الضروري الحصول على معلومات إضافية عن هذا العميل. وتنطبق إجراءات التحقّق من هوية العميل المشددة، على سبيل المثال، في حالات المستهلك غير المتواجد بشكل مادي أو **الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر**.

لذلك، قد تحتاج الشركة، كجزء من المنهج القائم على المخاطر، إلى الحصول على معلومات كافية عن ظروف عملائها وأنشطتهم التجارية، لسببين رئيسين:

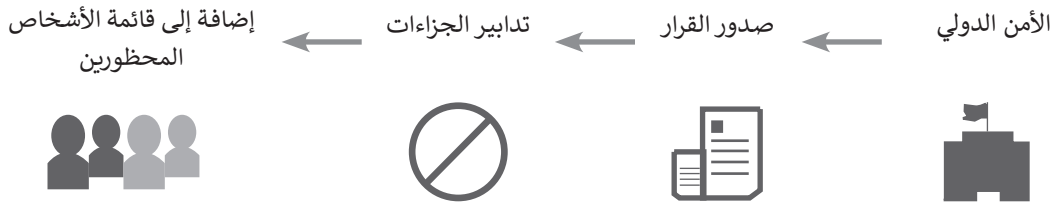
- توفير المعلومات اللازمة لاستكمال عملية تقييم المخاطر، ومن ثم إدارة مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب المتعلقة بالعميل بفاعلية وكفاءة.
- توفير أساس لمراقبة نشاط العميل ومعاملاته المالية، وبالتالي زيادة احتمال الكشف عن حالات استخدام منتجات الشركة وخدماتها لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢-٧-٢ عقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (Office of Foreign Asset Control)

يتبع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) وزارة الخزانة الأمريكية، ويعمل بموجب سلطات الطوارئ الوطنية الرئاسية، إضافة إلى السلطة التي منحها له التشريع المحدد الذي أنشئ بموجبه. ويتمتع بالحق في فرض الرقابة على المعاملات المالية وتجميد الأصول وفقًا للقانون الأمريكي. وفضلًا عن ذلك كله، يتولى المكتب إدارة (وتطبيق) العقوبات الاقتصادية والتجارية، التي يعتمد كثير منها على قرارات مجلس الأمن الدولي وغيرها من قرارات المنظمات الدولية. ويقوم بمسؤولية إدارة قائمة "الأشخاص المحظورون" التي تضم أسماء أفراد ومنظمات يحظر على المواطنين الأمريكيين والحاصلين على إقامة دائمة في الولايات المتحدة التعامل وعقد الصفقات التجارية معهم، بغض النظر عن أماكن تواجدهم في العالم. كما يدير وينفذ العقوبات الاقتصادية والتجارية التي يستند كثير منها على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC)[٨] وغيرها من المنظمات الدولية.

وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[٩]، تبدأ عملية فرض العقوبات (الجزاءات) من قبل الأمم المتحدة في الحالة النمطية بوقوع حدث يثير قلق مجلس الأمن. وفي مرحلة مبكرة، يمكن أن تكون معرفة أن مجلس الأمن قد يفرض عقوبات كافية لمنع تصعيد النزاع أو تطوره؛ إذ تعدّ الجزاءات حلاً أخيراً يُفرض في حالات متنوعة، منها مكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

يمكن تصوير عملية فرض الجزاءات على النحو الآتي[١٠]:



٨ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٠٢٢. من: https://www.un.org/securitycouncil/ (تاريخ آخر وصول: ديسمبر ٢٠٢٢).
٩ الأمم المتحدةو ٢٠٢٢. ميثاق الأمم المتحدة. الفصل السابع: فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان. من: https://www.un.org/en/about-us/un-charter/chapter-7 (تاريخ آخر وصول: ديسمبر ٢٠٢٢).
١٠ المصدر: https://news.un.org/en/story/2016/05/528382-un-sanctions-what-they-are-how-they-work-and-who-uses-them

تُفرض الجزاءات بقرار من مجلس الأمن الدولي يوضع بموجبه نظام للجزاءات وقائمة بالجزاءات المفروضة. وقد تتغير أسماء الدول والأفراد والجماعات على قائمة الجزاءات بمرور الزمن؛ إذ تضاف أسماء جديدة أو تحذف أخرى.

وتمثل "لجان الجزاءات" أجهزة تابعة للمجلس، وتتألف من جميع الأعضاء الخمسة عشر. أما دور لجان الجزاءات فهو تنفيذ أنظمة العقوبات المحددة، ومتابعتها، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن بعض منها. وهي تجتمع بانتظام لدراسة التقارير المقدمة من فرق الخبراء وللاجتماع مع الدول الأعضاء، وممثلي الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية. ويجب مراعاة حقوق الإنسان عند تنفيذ الجزاءات.

ويمكن أن يتفاوت مدى الجزاءات من عقوبات مالية وتجارية شاملة إلى إجراءات أكثر تركيزًا على أهداف معينة، مثل حظر توريد الأسلحة، أو حظر السفر، أو القيود المالية أو الدبلوماسية.

تدابير الجزاءات



حظر على مواد وسلع ومعدات وتقنيات مرتبطة بالصواريخ الباليستية وغيرها من برامج أسلحة الدمار الشامل | حظر السلع مثل الماس | حظر تصدير السلع الكمالية | حظر الأسلحة | تجميد الأصول | حظر السفر

٣-٧-٢ الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر

هدف التعلّم
٣-٢-٩ فهم الغرض من التدقيق في معلومات الأفراد: المنهج القائم على المخاطر؛ الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر

الأشخاص البارزون سياسيّاً ممثلو المخاطر (PEPs) هم أفراد ذوو مكانة أو منصب سياسي عال حاليًا أو سابقًا، ويمكن أن يشكل هؤلاء الأشخاص مخاطر أعلى على الشركات على صعيد غسل الأموال نظرًا إلى أن موقعهم يجعلهم معرضين للفساد. وتمتد هذه المخاطر أيضًا لتشمل أقاربهم من الدرجة الأولى ومعارفهم المقرَّبين. في الحقيقة، لا يجرّم وضع الشخص السياسي ممثل المخاطر بحد ذاته الأفرادَ أو المؤسساتِ، لكنه يضع العميل، أو المالك المستفيد، في فئة أعلى من فئات المخاطر. ويمكن تعريف الشخص البارز سياسياً بأنه:

> *"شخص توكل أو أوكلت إليه في أي وقت من السنة السابقة، أو إلى أحد شركائه المقربين منه أو أقاربه من الدرجة الأولى، وظائف حكومية (عامة) مرموقة."*

يفصل التوجيه الرابع رقم EC/٧٠/٢٠٠٦ الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن الإجراءات التنفيذية لتحديد تعريف الأشخاص السياسين ممثلي المخاطر ومن ثم يوفر تعريفًا للمناصب التي تشكل وظائف حكومية مرموقة. ويشمل ذلك التعريف الفئات الآتية:

١. رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات، والوزراء، ومعاوني الوزراء
٢. أعضاء المجالس البرلمانية
٣. القضاة من أعضاء المحاكم العليا، أو المحاكم الدستورية، أو غيرها من الهيئات القضائية العليا التي لا تخضع قراراتها للاستئناف عمومًا، إلا في الظروف الاستثنائية
٤. أعضاء دواوين المحاسبة أو مجالس إدارات المصارف المركزية
٥. السفراءَ والقائمين بالأعمال وكبار ضباط القوات المسلحة
٦. أعضاء المجالس الإدارية أو الرقابية في المشروعات والشركات التي تملكها الدولة.

وقد تعزَّز هذا التعريف في التوجيه الرابع من توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة غسل الأموال، وبقي مستخدَمًا في الإصدارات التالية من التوجيه، وامتد ليشمل الجهات الحاكمة في الأحزاب السياسية، إضافة إلى المدراء، ونواب المدراء ، وأعضاء مجلس الإدارة أو ما يعادلها من وظائف في المؤسسات الدولية. كما يتضمن تعريف الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أفراد العائلة ذوي صلة القرابة المباشرة (الأزواج والزوجات، والأبناء وأزواجهم أو زوجاتهم، والآباء) والأشخاص (المعارف) المقربين. وفي هذا السياق، يتمثل الأشخاص المقربين فيما يلي:

- الأشخاص الطبيعيون الذين لديهم ملكية انتفاع مشتركة لبعض الكيانات القانونية أو الاتفاقات القانونية، أو أي صلة عمل مباشرة مع الأشخاص السياسين ممثلي المخاطر.
- الأشخاص الطبيعيون ممن لديهم ملكية انتفاع حصرية لإحدى الكيانات القانونية أو الاتفاقات القانونية التي تم إعدادها فعلياً لمصلحة الأشخاص السياسين ممثلي المخاطر.

ويستثني التعريف، من الفئات الست من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر، المسؤولين من أصحاب المناصب المتوسطة والصغيرة. كما أن المناصب الحكومية التشريعية/القضائية المُشار إلها في الفئات الخمس الأولى قد تشمل مناصب على المستوى الوطني أو المحلي (مثل الاتحاد الأوروبي).

ويجب على الشركات اتخاذ منهج قائم على المخاطر عند التعامل مع الأشخاص السياسين ممثلي المخاطر، وعليها أن تقوم بالخطوات الأربع الآتية:

- تبنّي إجراءات مناسبة ترتكز على المخاطر لتحديد ما إذا كان العميل من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أم لا.
- الحصول على الموافقة المناسبة من الإدارة العليا لتأسيس علاقة عمل مع مثل هذا العميل.
- اتخاذ التدابير الكافية للتثبت من مصدر الثروة ومصدر الأموال المستثمرة في العلاقة التجارية أو المعاملات التي تجري بين الحين والآخر.
- إجراء مراقبة مستمرة ومشدَّدة لعلاقة العمل هذه.

٣- السياسات والإجراءات وأنظمة الرقابة المطلوبة من الشركات

هدف التعلّم
٣-٣-١ فهم المخاطر الناجمة عن العملاء والمنتجات وأنظمة التسليم التي تواجهها الشركة

٣-١ المخاطر التي تواجهها الشركة

تتعرض الشركات أيضًا -كحال الأفراد- لمخاطر الجرائم المالية حين تقدم الخدمات المالية للعملاء.

وينشأ جزء من هذه المخاطر من عملاء الشركة: هل يتصفون بالأمانة، أم يسعون إلى خداع الشركة لتحقيق نتائج ومكاسب إجرامية؟ وهنالك مخاطر أخرى تتأتى من المنتجات المختلفة التي تعرضها الشركة: فالمنتجات مثل حسابات الادخار الفردية (Individual Savings Accounts) أو التقاعدية تتيح للأفراد فرصة الاستفادة من مزايا ضريبية عدة، وعلى الشركة توخي الحذر من مخاطر استغلالها في التهرب الضريبي. كذلك يمكن لأنظمة التسليم التي اختارتها الشركة لتقديم خدماتها أن تؤثر في مخاطر الجرائم المالية التي تديرها؛ على سبيل المثال، من المهم أن تكون الشركة على ثقة بأن أي أوامر تتلقاها تأتي من العميل الفعلي نفسه (وليس من مجرم يحاول انتحال شخصية العميل للاستيلاء على تفاصيل الحساب وملكية الأصول). وتتفاوت الآليات التي يمكن أن تستخدمها الشركة من أجل التحقق من هوية العميل بتفاوت قنوات الاتصال: الاتصال الهاتفي يتيح طرح أسئلة التعريف الشخصي؛ والمواد المكتوبة يجب أن تتضمن جميع المعلومات الضرورية؛ والاتصالات الإلكترونية تحظى عادة بالحماية عبر اسم المستخدم وكلمة السر.

يجب أن تكون الشركة على دراية بمجالات المخاطر هذه وأن تفهم كيف تنطبق هذه العناصر المختلفة على نموذجها التجاري. وفي هذا السياق، يتعين على الإدارة العليا أن تطرح على نفسها عددًا من الأسئلة، منها على سبيل المثال:

- ما المخاطر التي يمثلها عملاء الشركة؟
  - هل ينطبق على العميل تعريف الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر؟ وهل تقدر الشركة على توفير الرقابة الإضافية المطلوبة على حسابات مثل هؤلاء الأشخاص؟
  - هل يقيم العميل في دولة تصنَّف ضمن فئة المخاطر المرتفعة، أو يمارس النشاط عبرها؟ وهل الشركة مجهزة ومستعدة للقيام بإجراءات التحقّق من هويّة العميل المشددة اللازمة؟
  - هل يقع نشاط العميل ضمن قطاع يضعه ضمن تصنيف مرتفع من مخاطر التعرض للجريمة المالية أو الفساد؟ ما من شركة ترغب بطبيعة الحال في الارتباط بعميل من المحتمل تورطه في ارتكاب جرائم مالية أو تسهيلها –سواء من منظور العلاقات العامة، وبسبب المضامين العملية والتداعيات الناجمة عن اكتشاف أن "أموالاً مشبوهة" مرت عبر المنتجات المالية للشركة باعتبارها معاملات مالية في السوق.
- ما المخاطر التي يمثّلها سلوك العميل؟
  - هل وضعت الشركة أنظمة رقابة مناسبة على الأنماط والاتجاهات العامة للتداول، لتحديد ما إذا كان العميل يجري تداولات غير عادية يمكن أن تثير الشبهة؟
  - كيف تردّ الشركة على العميل إذا طرح أسئلة عن مستويات السرية فيما يتعلق بمعاملة مالية –أو طلب اتخاذ إجراءات إضافية لحماية السرية والخصوصية؟
  - هل يسعى العميل إلى تحويل أصوله أو نقوده إلى الشركة بطريقة يصعب فيها التحقق من أصل ثروته أو مصدر أمواله؟
  - إذا لم يكن العميل فردًا، فهل يكون مشغل الحساب مستعدًا لتوفير المعلومات ذات الصلة عن المالكين والمتحكمين الأصليين في الأصول؟
- ما المخاطر التي تمثلها الطريقة التي أصبح العميل عبرها عميلًا؟
  - هل تمكنت الشركة من استكمال مراجعة إجراءات التحقّق من هويّة العميل الضرورية؟
  - إذا أتى العميل إلى الشركة عبر وسيط مالي، هل تثق الشركة بإجراءات التحقّق من هويّة العميل التي قدمها ذلك الوسيط؟
  - هل تم قبول طلب العميل بعد اتصالات عن بعد فحسب، أو جرت مقابلته شخصيًا؟
- ما المخاطر التي تمثلها المنتجات/الخدمات التي يستخدمها العميل؟
  - هل يسمح المنتَج بإرسال الدفعات المالية إلى أطراف ثالثة؟
  - هل يمكن استخدام المنتَج من أجل تسهيل تحويل أصول غير ملائمة عبر الشركة؟
  - هل يشمل المنتَج أي خصائص أخرى يمكن أن تتيح الفرصة لاستغلاله في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب؟

يجب على الشركة بالطبع أن تأخذ بالاعتبار هذه العوامل كلها وتقارنها بتوقعاتها المعتادة لنوع الأعمال التي تؤديها والعملاء الذين تنوي خدمتهم.

٣-٢ فهم أنظمة الرقابة

هدف التعلّم	
٣-٢-١	فهم أنظمة الرقابة التي يجب أن تتوفر لدى الشركة لخفض مخاطر وقوعها ضحية عمليات احتيال، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، بما في ذلك توفير برامج للتدريب

تتعرض الشركات لمخاطر وقوع أعمالها ضحية للاحتيال أو استخدامها من قبل شخص يسعى لغسل الأموال أو دعم منظمات إرهابية. لذلك، يجب على الشركة تحديد المواضع التي تكمن فيها هذه المخاطر بصورة رئيسة: ما أنواع العمليات والمنتجات والعملاء الأكثر عرضة لمخاطر استغلالها بهذه الطريقة؟ وبعد تحديد المخاطر وتقييمها، يجب على الإدارة العليا في الشركة أن تتأكد من توفر أنظمة الرقابة المناسبة التي صممت ونفِّذت لتخفيف هذه المخاطر.

فيما يتعلق بالاحتيال، يتعين على الشركة إدراك إمكانية حدوث عمليات احتيال داخلية وخارجية. ويتعلق الاحتيال الداخلي بأفعال اتخذت ضمن الشركة: موظف يستغل منصبه للإثراء على حساب الشركة أو موظفيها. ومن الأمثلة على أنظمة الرقابة التي يمكن أن تخفف مخاطر حدوث احتيال داخلي: ضوابط مراقبة الجودة (للتأكد من دقة المعالجة)، وفصل الواجبات (للتأكد من مرور العمل عبر إدارات وأقسام منفصلة قبل استكمال عملية الدفع).

وفيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، تنطوي إدارة المخاطر وخفضها على ما يأتي:

- إجراءات التحقق من هوية العميل
- جمع معلومات إضافية عن العميل
- مراقبة المعاملات والنشاط، لتحديد ما إذا كانت هناك أسباب معقولة لمعرفة/ أو الاشتباه بحدوث عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

يشمل الإطار الرقابي عادةً قرارات تتعلق بالتحقق من الهوية وما إذا كان يجب إجراء التحقق إلكترونيًا، والحد الذي يمكن أن تصل إليه الشركة في استخدام إجراءات التحقق من هوية العميل التي نفذتها شركات أخرى. ويجب على الشركات أن تقرر إلى أي مدى يجب المضي في إجراءات التحقق من هوية عملائها بالاستناد إلى درجة المخاطر التي يمثلونها بالنسبة إلى الشركة، ويتوقف ذلك على نوع العميل، أو علاقة العمل، أو المنتَج، أو المعاملة المالية.

ومن أجل تحديد أنظمة الرقابة الأكثر ملاءمة للشركة والأوثق صلة بعملها، يجب على الإدارة العليا تحديد نوعية الإجراءات التي يمكن للشركة تبنيها (وإلى أي مدى يمكن تبنيها) لإدارة هذه التهديدات/المخاطر وتخفيف حدتها بطريقة فعالة وميسورة التكلفة، وتتناسب مع مستوى رغبة الشركة في المخاطرة.

ومن الأمثلة على الإجراءات الرقابية ما يأتي:

- استخدام برنامج للتعرف على هوية العميل ينوِّع الإجراءات المتعلقة بالعملاء بما يتناسب مع مستوى المخاطر المحتملة التي يمثلونها على صعيد غسل الأموال/تمويل الإرهاب.
- وضع معايير محددة للحكم على جودة الأدلة المقبولة –سواء كانت وثائقية أو إلكترونية أو توكيدات من أطراف ثالثة.
- الحصول على معلومات إضافية عن العميل، كلما كان ذلك مناسبًا للمخاطر المحتملة (بناء على تقييم المخاطر) التي يمثلها على صعيد غسل الأموال/تمويل الإرهاب.
- رصد ومراقبة معاملات العميل وأنشطته.

إنّ إدارة المخاطر على وجه العموم عملية متواصلة ومستمرة، ويجب أن تطبق على أساس ديناميكي. وليس تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب عملية تنفَّذ مرة واحدة. لذلك، يجب على الشركات التأكد من أن عمليات إدارة المخاطر التي تنفذها لإدارة مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب تخضع لمراجعة منتظمة. وبناء على ذلك، يجب على الشركة تحديث تقييماتها للمخاطر باستمرار. وقد لا تحتاج إلى إجراء تقييم رسمي كل سنة في معظم الحالات، لكن التقييم السنوي يظل ملائمًا للأعمال التجارية الديناميكية والمتنامية. ومن الأفضل للشركة مراجعة تقييمها سنويًا على أقل تقدير، حتى إن قررت عدم وجود حالة تستدعي ذلك. وعلى الشركات ضم تفاصيل التقييم، وأي تغييرات ناتجة عنه، إلى التقرير السنوي الصادر عن مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣-٣ التدريب الفاعل

هدف التعلّم	
٣-٣-٢	فهم أنظمة الرقابة التي تستطيع الشركة استخدامها لخفض مخاطر وقوعها ضحية عمليات احتيال، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، بما في ذلك توفير برنامج للتدريب

من المهم أن تدرِّب الشركات موظفيها على استخدام أنظمة الرقابة على الاحتيال وغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، كي يتمكن هؤلاء من تمييز الحالات المشبوهة، ومعرفة كيفية تصعيد هذا الاشتباه.

من أبرز المعايير التي يجب أن تتوفر في برنامج التدريب ما يأتي:

- فهم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة، والمخاطر التي صمِّمت لتقليصها (مثلًا: أنظمة الرقابة التي تستهدف منع الاحتيال الداخلي)
- مسؤوليات الموظفين وفقًا لترتيبات الشركة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما فيها المسؤولية عن:
  - الحصول على أدلة كافية للتعرف على الهوية.
  - التعرف على حالات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب والإبلاغ عنها أو عن الاشتباه بها.
- تحديد هوية "الموظف المكلف" الذي يتسلم تقارير النشاط المشبوه، ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعرفة مسؤوليات كل منهما.
- التأثير المحتمل لأي انتهاك لذلك القانون، سواء على الشركة، وموظفيها شخصيًا، وعملائها.
- محتوى وتكرار جلسات التدريب بما يعكس تقييم مخاطر منتجات وخدمات الشركة، والدور المحدد للفرد.
- تقييم مناسب عند نهاية جلسة التدريب للتأكد من فاعليتها.

إضافة إلى ذلك، يجب توفير تدريب منتظم ومناسب لمجموعة مختارة من الموظفين أو للموظفين ذوي الصلة لكي يدركوا ما يأتي:

- ماهية النشاط الاحتيالي المحتمل.
- القانون الجنائي المتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- القواعد التنظيمية أو الإرشادات التي أصدرتها الهيئة التنظيمية.

ومن المفيد أن يعرض البرنامج للموظفين أمثلة توضيحية تبيّن نوعية الظروف غير العادية، التي قد تمنحهم في ظروف معينة سببًا معقولًا للاشتباه.

وقد تشمل البرامج التدريبية أيضًا المكونات الآتية:

- أمثلة على النشاط الاحتيالي –سواء لحالات اكتشفت في الشركة نفسها سابقًا، أو حالات مشابهة من شركات أخرى.
- طبيعة النشاط الإرهابي وتمويل الإرهاب؛ لكي ينتبه الموظفون لمعاملات العملاء أو أنشطتهم التي قد تتصل بالإرهاب.
- الاتجاهات السائدة والسلوكيات والممارسات المتغيرة للمتورطين في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣-٤ نظام الإبلاغ الفعال عن النشاط المشبوه أو المعاملات المالية المشبوهة

هدف التعلّم
٣-٣-٣ معرفة المعايير الضرورية للنظام الفعّال للإبلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة

يجب أن يتوفر في الشركة نظام مناسب للإبلاغ، بحيث:

- يتعين على جميع الموظفين رفع تقرير داخلي عند علمهم، أو اشتباههم (أو عند وجود أسباب منطقية لعلمهم أو اشتباههم) بأن شخصاً آخر متورطٌ في غسل الأموال، أو بوجود أموال أو ممتلكات إرهابية.
- يجب على "الموظف المكلف" المسؤول عن تسلم تقارير النشاط المشبوه دراسة التقارير الداخلية كلها.
- يجب على "الموظف المكلف" المسؤول عن تسلم تقارير النشاط المشبوه إرسال تقرير خارجي إلى وكالة إنفاذ القانون المعنيّة بأسرع وقت ممكن، إذا ارتأى وجود علم أو اشتباه (أو سبب منطقي للعلم أو الاشتباه) بأن شخصاً آخر متورط في غسل الأموال، أو بوجود أموال أو ممتلكات إرهابية.
- يجب على الشركة السعي للحصول على موافقة وكالة إنفاذ القانون قبل متابعة الإجراءات المتعلقة بالمعاملة المالية المشبوهة أو الدخول في أي ترتيبات.
- يجب على الشركة تجميد أموال العميل إذا تبين أنه على قائمة العقوبات على موقع الحكومة الإلكتروني، التي تضم المشتبه بضلوعهم في الإرهاب، أو الأفراد أو الكيانات الخاضعة للعقوبات، وتقديم تقرير خارجي إلى السلطة المعنية في الدولة حيث يقع مقر الشركة.

ويجب على الشركات الاحتفاظ بسجلات تفصيلية، فيما يتعلق بنشاط المعاملات المشبوهة –سواء بوصفها جزءاً من نظام الإبلاغ، أو على شكل سجلات منفصلة. ويجب أن تشمل عملية حفظ السجلات هذه ما يأتي:

- تفاصيل عن أي إفصاح متعلق بالتحريات والتحقيقات في أي قضية.
- الأسباب الموجبة لتقديم -أو عدم تقديم- تقرير النشاط المشبوه (Suspicious Activity Report) أو تقرير المعاملة المشبوهة (Suspicious Transaction Report).
- أي اتصالات أجرتها الشركة مع السلطات، أو تلقتها منها، بما فيها وكالة إنفاذ القانون المعنية، فيما يتعلق بتقرير النشاط المشبوه أو تقرير المعاملة المشبوهة.
- عند الاقتضاء، تفاصيل عن الحاجة إلى موافقة مسبقة يجب أن تتلقاها الشركة من وكالة إنفاذ القانون المعنية، قبل الإفراج عن عوائد المعاملة –إلى جانب تفاصيل عن أي موافقة حصلت عليها.

يجب على الموظف المكلف المسؤول عن تسلم تقارير الأنشطة المشبوهة أن يبلغ عن السلوكيات المشبوهة، حتى وإن لم تجر أي معاملة مالية فعلياً. وأي إجراءات مطلوبة يجب أن تخضع لمراجعة منتظمة.

إنّ قيام أي شخص، عقب الإفصاح عن النشاط المشبوه للموظف المسؤول عن تقارير النشاط المشبوه أو وكالة إنفاذ القانون، بقول أو فعل أي شيء من شأنه أن يحذِّر شخصاً آخر من أن بلاغًا قد قُدم ضدّه، أو يلحق الضرر بالتحقيق، يمثّل جرمًا جنائيًا.

أسئلة نهاية الفصل

أجب عن كل سؤال من الأسئلة الآتية، ثم راجع المقطع المناسب للتأكد من صحة الجواب.

١. **ما المراحل الثلاث لعملية غسل الأموال؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٢

٢. **ما هدف مجموعة العمل المالي (FATF)؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٣-٤

٣. **اذكر مثالين عن الجرائم المالية الأصلية.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٤

٤. **كيف يعمل مخطط بونزي؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥

٥. **ما أنواع الجرائم الإلكترونية الأكثر شيوعًا؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥

٦. **صف كيف تنشأ التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٦

٧. **ما الفرق بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٧

٨. **اشرح مفهوم الجريمة المزدوجة.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٨

٩. **ما التأثيرات المباشرة للجرائم المالية؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٢

١٠. **اذكر ثلاثة من مسؤوليات الإدارة العليا للشركة فيما يتعلق بالجرائم المالية.**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٣

١١. **ما العوامل التي يجب على الشركة أن تأخذها بالاعتبار عند تقييم مدى كفاية أنظمتها وأدواتها الرقابية لمكافحة الجرائم المالية؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٥

١٢. **كيف يمكن للأفراد حماية أنفسهم من الجرائم المالية؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٦

١٣. **متى يجب على الشركة تطبيق إجراءات التحقّق من هويّة العميل المشددة (EDD)؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٧-١

١٤. **عدد أنواع جزاءات الأمم المتحدة.**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٧-٢

١٥. **من أين يستمد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) سلطاته؟**

مرجع الإجابة: المقطع ٢-٧-٢

١٦. **ما الذي تتضمنه قائمة "الأشخاص المحظورون"؟**

مرجع الإجابة: المقطع ٢-٧-٢

١٧. **ما العوامل التي يجب أن تأخذها الشركة بعين الاعتبار عند تطبيق منهج قائم على المخاطر لاكتشاف جرائم غسيل الأموال؟**

مرجع الإجابة: المقطع ٢-٥

١٨. **ما أنظمة الرقابة التي يجب استخدامها من أجل خفض مخاطر غسل الأموال التي تواجهها الشركة؟**

مرجع الإجابة: المقطع ٣-٢

١٩. **اذكر ثلاثة أمثلة لمحتوى برنامج التدريب المتعلق باكتشاف ومكافحة الاحتيال، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب.**

مرجع الإجابة: المقطع ٣-٣

٢٠. **ما الإجراء الذي يجب اتخاذه إذا تبين للشركة أن اسم أحد عملائها على قائمة العقوبات؟**

مرجع الإجابة: المقطع ٣-٤

الفصل الرابع

الأخلاق والأمانة والنزاهة

١.	الأخلاق	١١٥
٢.	نزاهة السوق	١٢٤
٣.	السلوك النزيه	١٣٢
٤.	التعامل العادل	١٣٥
٥.	الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	١٤١

يتضمن هذا الفصل قرابة ١٩ سؤالاً من أصل ١٠٠ سؤال من أسئلة الاختبار

١- الأخلاق



هدف التعلّم

١-١-٤ فهم علاقة المبادئ الأخلاقية بقطاع الخدمات المالية: المعايير التنظيمية؛ قواعد السلوك المهني؛ قواعد السلوك الداخلية

١-١ علاقة المعايير الأخلاقية بالقطاع المالي

تعتقد الهيئات التنظيمية أنها ملزمة بأن تأخذ بالاعتبار/ وتحكم على أخلاقيات المؤسسات التي تخضع لتنظيمها. والحكم على السلوكيات لا يقتصر على مجرد وضع القواعد التنظيمية على أمل أن تمتثل لها المؤسسات؛ فمجرد امتلاك ثقافة الالتزام في المؤسسة ليس كافيًا. المطلوب هو ثقافة أخلاقية في الشركة تجسد القيم التي ترتكز عليها البنية التنظيمية كلها –قيم تؤدي إلى توفير حماية مناسبة لمستهلكي الخدمات المالية، ومعلومات ملائمة للعملاء، وسلوك في الأسواق يحافظ على ثقة العامة بها، ويمكّن من محاربة الجريمة المالية بكفاءة وفعالية.

وتكشف الوقائع التاريخية أن كثيرًا من الشركات البريطانية العاملة في شتى الصناعات تأسست في الأصل لتعبر عن معتقدات مؤسسيها؛ ومن الأمثلة التي شاع الاستشهاد بها من الحقبة الصناعية شركة كادبري Cadbury وشركة كويكر أوتس Quaker Oats اللتان نشأتا من حركة الكويكرز الدينية. وهنالك أمثلة مشابهة في القطاع المالي. فقد نشأ كل من مصرف لويدز Lloyds ومصرف باركليز Barclays أيضاً من حركة الكويكرز. وأسست جمعية هاليفاكس التعاونية السكنية Halifax Building Society لمساعدة طبقات المجتمع العاملة متوسطة الدخل على شراء المنازل السكنية. وبمرور الوقت، دخل أشخاص آخرون إلى هذه الأسواق –حرص كثير منهم على مجرد تقديم خدمة جيدة، وجني عائد معقول على رأس المال، بدلًا من المسعى المباشر وراء أهداف أيديولوجية – واستبدل المؤسسون الأصليون للشركات. ولذلك، مع تطور السوق ونضج المنافسة، ربما أصبحت الدوافع الأولية للمشاركين أقل وضوحاً –لا سيما إذا بدأت تظهر في السوق نماذج عن التلاعب بالسوق.

وبينما يمكن القول إن القطاع المالي الغربي ابتعد قليلًا عن الجذور الأيديولوجية لبعض الشركات المؤسِّسة، فإنه ما يزال متمسّكاً بقواعد أخلاقية تتضمّن أخلاقيات الأعمال ومدونة للممارسات المهنية ومدونة لسلوك الموظفين. في المقابل، حافظت الصناعة المالية الإسلامية على ركيزتها الأخلاقية الوطيدة. إذ يقدم **القرآن** التوجيه الأخلاقي الحاكم للملكية والثروة، ويأمر بالإحسان والصدقة، ويحدد دورَ تحقيق الثروة. كذلك تشرف هيئات الرقابة الشرعية (SSBs) على تنظيم المعايير التي يرتكز إليها التمويل الإسلامي. ولذلك، يجب أن يسهم النظام المالي الإسلامي في تحقيق الأهداف الاجتماعية-الاقتصادية الرئيسة للمجتمع الإسلامي.

بالمقابل، مع ازدياد الوعي بالنشاط في السوق وعمليات الاستثمار، سعى بعض المستثمرين إلى خدمات تعبِّر عن قيمهم الأخلاقية –لا سيما الموقف تجاه التدخين، وصناعة الأسلحة، والقضايا البيئية. لذلك، يهتم التمويل الأخلاقي بالقرارات الاستثمارية المرتكزة على عوامل بيئية و/أو اجتماعية و/أو أخلاقية.

ومن الأمثلة على التمويل الأخلاقي استثمار الأموال في شركة ملتزمة بالمبادئ الأخلاقية تعيد استثمارها في مؤسسات تفيد البيئة أو الناس على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي، مثل مشروعات الزراعة العضوية وقضايا حقوق الإنسان.

١-٢ المعايير التنظيمية

تفضّل غالبية الهيئات التنظيمية مجموعة من المعايير والمبادئ التي تتوقع من الشركات وكبار المسؤولين في هذه الشركات الالتزام بها. وهذه قد تشمل:

- **النزاهة** – يجب على الشركة ممارسة أعمالها باستقامة وأمانة.
- **مصالح العملاء** – يجب على الشركة أن ترعى مصالح عملائها على أكمل وجه وتتعامل معهم بإنصاف وعدالة؛ وأن تزودهم بمعلومات واضحة ومناسبة وغير مضللة؛ وأن تنصحهم بما هو مناسب لهم.
- **السلوك في السوق** – يتعين على الشركة التقيد بالمعايير المناسبة للسلوك في السوق.
- **أصول العميل** – يجب على الشركة توفير حماية كافية لأصول العملاء حين تكون مسؤولة عنها.

وتستهدف الهيئات التنظيمية، عبر وضع هذه المعايير والمبادئ للشركات وكبار المسؤولين فيها، ضمان أن تلبي الثقافة وإدارة التشغيل في الشركة المتطلبات المتضمنة في روح القواعد التنظيمية إضافة إلى نصها.

١-٣ قواعد السلوك المهني

بالنسبة إلى أي قطاع تمثل الثقة فيه ركناً أساسياً، من الضروري أن تتوفر معايير واضحة للسلوك والممارسة بالإضافة إلى وسائل تطبيقها. ولهذا السبب انتشرت الهيئات المهنية في مجالات الصحة والثروة، أو بعبارة أخرى، في المجالات التي يكون المستهلك فيها أشد تأثرًا بأداء الشركة ولديه توقعات أعلى من نظرائه في كثير من المجالات الأخرى.

وكثيرًا ما يُستخدم تعبيرا "قواعد السلوك الأخلاقي" و "قواعد السلوك (المهني)" بالمعنى نفسه. لكن استخدام تعبير الأخلاق يتضمن التقيد بمعايير السلوك والأخلاق الشخصية، وليس مجرد الالتزام بالقواعد والتوجيهات المتعلقة بالتعاملات المهنية. ومن المناسب أكثر وصف هذا الأخير بأنه التزام بـ "**قواعد السلوك**". فإذا رأت الشركة أن من الضروري توفير توجيهات أكثر تحديداً وتفصيلاً حول معايير الممارسة المهنية في بعض النواحي، يمكن تفصيل مثل هذه المعايير في وثيقة معنونة بالشكل المناسب، أو في مجموعة من المعايير التنظيمية. ونعرض تالياً أمثلة على قواعد السلوك المهني.

حدّدت هيئة الرقابة المالية (FCA)، على سبيل المثال، ست نتائج للعملاء، انظر المقطع ١-٣.

١-٣-١ قواعد السلوك الخاصة بالمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI)

يلتزم المهنيون العاملون في قطاع الأوراق المالية والاستثمار بواجبات مهمة تجاه عملائهم، والسوق، والقطاع، والمجتمع عمومًا. وحين يفصّل القانون أو القاعدة التنظيمية هذه الواجبات، يجب على المهني الالتزام للمتطلبات دومًا بأسلوب مفتوح وشفاف.

يجب على أعضاء المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار تلبية المعايير المفصلة ضمن مبادئ المعهد. وتعرف هذه المبادئ أيضًا باسم "مبادئ اللورد جورج"، إقرارًا بفضل الإسهام الذي قدمه "اللورد جورج" الراحل في صياغة معايير الأمانة والاستقامة. وهي تلزم الأعضاء بالتصرف بطريقة تتجاوز مجرد الالتزام، وبدعم القيم الأخلاقية التي يرتكز عليها المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار.

نعرض هذه المبادئ في الجدول التالي، مع إضافة عمود يشير إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بتطبيق المبدأ المعني. لكن يجب التنويه إلى أن هذه القائمة ليست شاملة، وأنه يمكن للمبادئ في بعض الحالات أن تنطبق على أكثر من واحد من أصحاب المصلحة.

المبادئ	أصحاب المصلحة
المساءلة الشخصية - السعي إلى الالتزام بأعلى مستويات المعايير الشخصية والمهنية في جميع الأوقات، والتصرف بنزاهة وصدق وتطبيق المهارات اللازمة والاجتهاد والعناية الواجبة لتجنب أي أفعال، قد تضر بسمعة مؤسستك أو هيئتك المهنية أو مهنة الخدمات المالية، سواء بشكل شخصي أو في بيئة العمل عن بُعد أو بيئة العمل الرقمية.	الذات، العملاء، الهيئات التنظيمية، زملاء العمل، المشاركون في الأسواق، المؤسسة، المهنة، المجتمع
التركيز على العميل - وضع مصالح العملاء في المقام الأول من خلال معاملتهم بإنصاف، والتصرف كوكيل أمين على مصالحهم، من دون السعي أبدًا للحصول على ميزة أو تحقيق مصلحة شخصية من المعلومات السرية التي تحصل عليها واستخدام بيانات العملاء فقط لغرض محدد.	العملاء
تعارض المصالح - الحذر من أي تعارض في المصالح الشخصية أو غيرها من أشكال تعارض المصالح وإدارته بشكل فعال وعادل، والامتثال للتشريعات واللوائح قدر الإمكان، والحرص على التعاون مع جميع الهيئات التنظيمية التي تخضع لها، ومعارضة السلوك غير القانوني أو السلوك غير الأخلاقي والإبلاغ عنه.	العملاء، المشاركون في السوق، الهيئات التنظيمية
احترام المشاركين في السوق - معاملة جميع الأطراف النظيرة وشركاء الأعمال باحترام ومراعاة المعايير المناسبة لنزاهة السوق والممارسات الجيدة والسلوك والسرية المطلوبة للحفاظ على أعلى مستوى من الثقة المتبادلة.	العملاء، المشاركون في السوق
التطوير المهني - السعي المستمر لتحقيق التميز المهني، والالتزام بالتطوير المهني المستمر وتعزيز تطوير الآخرين ودعمهم.	المهنة، العملاء، الزملاء
إدراك القدرات - رفض التصرف في أي مسألة لست مؤهلاً أو تملك الكفاءة اللازمة للقيام بها إلا في حالة التمكن من الحصول على المشورة أو المساعدة اللازمة لتنفيذ العمل بطريقة مهنية، مع مراعاة طبيعة الصلاحيات الفردية الممنوحة لك من العملاء والأطراف النظيرة.	العملاء، المهنة، المشاركون في السوق
احترام الآخرين والبيئة - معاملة الجميع بإنصاف واحترام، ودعم منح الفرص للجميع، واحتضان التنوع والشمول والتأكد من مراعاة التأثير البيئي لعملك.	المجتمع، زملاء العمل، العملاء، الهيئات التنظيمية المشاركون في السوق، المهنة، الهيئات المهنية
التحدث والاستماع – أن تكون فعالاً في التحدث وتشجيع الآخرين على القيام بذلك من خلال الاستماع، وتعزيز بيئة آمنة للجميع وإدراك المسؤوليات التي تتحملها تجاه الجماعات التي تعمل فيها.	المجتمع، زملاء العمل

قد يتعارض الانتهاك الجوهري لقواعد السلوك (المهني) مع استمرار العضوية في المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار، وربما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات تأديبية بحق المخالِف.

ويشجع المعهد الأعضاء الذين يجدون أنفسهم في موقع يتطلب منهم التصرف بطريقة تتعارض مع هذه المبادئ على:

١. مناقشة مخاوفهم مع المدير المباشر في الشركة.
٢. طلب المشورة من قسم الالتزام الداخلي في الشركة.
٣. طلب المشورة من المديرين غير التنفيذيين أو لجنة التدقيق في الشركة.
٤. في حالة العجز عن التصدي للمخاوف، وبعد استنفاد جميع القنوات الداخلية، يمكن التواصل مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار طلبًا للمشورة (البريد الإلكتروني: principles@cisi.org).

١-٣-٢ معهد المحللين الماليين المعتمدين (Chartered Financial Analyst) – قواعد السلوك الأخلاقي ومعايير السلوك المهني

من المعاهد المهنية ذات الامتداد العالمي معهد المحللين الماليين المعتمدين (CFA) الذي يتبع أعضاؤه قواعد السلوك الأخلاقي ومعايير السلوك المهني التي وُضعت في ستينيات القرن الماضي وما زالت تخضع للمراجعة والتحديث المستمرين كلما دعت الحاجة. وتشجع هذه القواعد والمعايير أعضاء المعهد على الالتزام بقيم الاستقامة والأمانة، وتعد نموذجًا للحكم على أخلاقيات المهنيين العاملين في مجال الاستثمار في العالم، بغض النظر عن الوظيفة، أو الفوارق الثقافية، أو القوانين والأنظمة المحلية.

وتشمل قواعد السلوك الأخلاقي لمعهد المحللين الماليين المعتمدين متطلبات توجب على الأعضاء والمرشحين للعضوية الالتزام بما يأتي:

- التصرف بأمانة، وكفاءة، ودأب، واحترام، وبأسلوب أخلاقي مع جميع أصحاب المصلحة، كالعملاء وغيرهم في المهنة.
- منح المهنة أولوية على مصالحهم الخاصة.
- اتخاذ القرار المهني المستقلز
- تشجيع الآخرين على التصرف بمهنية وبأسلوب أخلاقي.
- تعزيز القواعد الحاكمة للأسواق المالية.
- التطوير المهني المستمر.

ويمكن الحصول على تفاصيل كاملة للقواعد والمعايير من موقع المعهد على الإنترنت[١].

١-٤ قواعد السلوك الداخلية

تبنت شركات عديدة في قطاع الخدمات المالية قواعد داخلية خاصة بها للسلوك المهني والأخلاق، وتشجع الموظفين والعملاء على الالتزام بها. وقد تعبر مثل هذه القواعد عن هدف الالتزام بالسلوك الأخلاقي السليم إضافة إلى الالتزام التنظيمي. وعادةً ما تُنشر قواعد السلوك الداخلية على موقع الشبكة الداخلية للخدمات المالية.

مثال

قواعد السلوك

باعتبار أننا من الرواد في الصناعة، نرغب في تقديم نموذج يحتذى به في السوق عندما يتعلق الأمر بالقيم الأخلاقية والمعايير المهنية. وتوفر مدونة قواعد السلوك خاصتنا منهجًا واضحًا للسلوك المتوقع من جميع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين؛ إذ لا يمكن الحفاظ على سمعتنا وتعزيز التزامنا بالاستقامة، والتعامل العادل، وقبول المخاطرة المحسوبة إلا بالاشتغال ضمن هذا الإطار.

ورؤيتنا هي أن نصبح المصرف الذي يحظى بأكبر قدر من الإعجاب في العالم. وإستراتيجيتنا التي تركز على العميل وكفاية رأس المال مصممة للمساعدة على تحقيق هذا الطموح، وتتعزز بمبادئنا التي تستهدف أن نكون الشريك المبادِر والمبدئي لعملائنا.

قيمنا الأخلاقية

- **النزاهة** – السمعة القائمة على الاستقامة والأمانة عامل جوهري في نجاحنا على المدى البعيد.
- **المسؤولية** – نتحمل مسؤولية أفعالنا ونحترم التزاماتنا تجاه أصحاب المصلحة.
- **الاحترام** - نعامل موظفينا باحترام وإنصاف.
- **الالتزام** – نسعى إلى الحفاظ على ثقافة رقابة والتزام يحتذى بها.
- **السرية والخصوصية** – نحافظ على سرية وخصوصية المعلومات التي ينبغي أن تبقى كذلك ولا نكشف عن أي معلومات ليست للنشر إلا عندما نطالب بذلك بموجب القانون.
- **الثقة** – نلتزم التصرف بأسلوب أخلاقي ومهني.

١ www.cfainstitute.org

معاييرنا المهنية

- **الخدمة والامتياز** – نحن ملتزمون بأن نكون شريكًا مبادِرًا، يلتزم بأسمى المبادئ، ويعوَّل عليه لعملائنا.
- **ثقافة المخاطرة** – يعتمد عملنا التجاري على قبول المخاطرة بطريقة محسوبة ومنضبطة وذكية.
- **الشفافية** – نسعى إلى حوار بنّاء وشفاف ومفتوح مع أصحاب المصلحة.
- **التزام القوانين والقواعد التنظيمية** – نأمل من أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الالتزام بجميع القوانين والأنظمة والسياسات المطبقة.
- **الاستدامة** – نمارس أعمالنا وفق نظرة بعيدة المدى لدعم الاستدامة البيئية والاجتماعية.
- **الالتزام** – نقدر جهود موظفينا إلى حد كبير ونسعى لإيجاد بيئة عمل مصممة لاجتذاب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها.

١-٥ تطبيق المنهج الأخلاقي

هدف التعلّم	
٤-١-٢	فهم تأثير نتائج تطبيق منهج أخلاقي على بيئة المؤسسة أو الفريق: المصلحة الذاتية؛ المسؤوليات الائتمانية؛ دور الوكيل؛ دور أصحاب المصلحة؛ دور المجموعة أو الفريق
٤-١-٣	فهم الميزة التي يتفوق بها السلوك الأخلاقي وعملية صنع القرار الأخلاقي على الالتزام المرتكز على القواعد

١-٥-١ المصلحة الذاتية

تشير المصلحة الذاتية عمومًا إلى التركيز على احتياجات أو رغبات (مصالح) الذات. وبالتالي، يمكن أن تعني:

- الفردانية: فلسفة تشدد على قيمة الذوات الفردية.
- الأنا النفسي: الرأي القائل إن البشر يستحثهم دافع المصلحة الذاتية دائمًا وأبدًا.
- الأنا الأخلاقي: الموقف الأخلاقي الذي يؤكد إنّ الفرد لا بد أن يفعل ما يصب في مصلحته الذاتية.
- مذهب اللذة: مذهب أخلاقي يقدم الحجة على أن اللذة هي الخير الجوهري الوحيد.
- الأبيقورية: منظومة فلسفية تتعلق بمذهب اللذة.
- المصلحة الذاتية المدروسة: فلسفة تنص على أن الفعل الذي يعزز مصلحة الآخر يخدم أيضًا مصلحة الذات.
- المصلحة الذاتية غير المباشرة: أي وضع تتماشى فيه مصلحة الآخر مع مصلحة الذات، ومن ثم فإن خدمة إحداهما تؤدي إلى خدمة الأخرى.

يعني المنهج الأخلاقي التزام جادة الصواب وضمان التعامل مع العملاء بإنصاف وعدالة، تأتي احتياجات العميل قبل المصلحة الذاتية للفرد أو مصلحة الفريق أو الشركة. وتترسخ ثقافة الشركة وموقفها تجاه المبادئ الأخلاقية بسلوك مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. لذلك، إذا بدا أن أحد كبار المسؤولين الإداريين يتجاهل الأنظمة أو يتجاوزها لمصلحة الشركة أو الذات، فمن المرجح أن يحذو الموظفون الصغار حذوه.

١-٥-٢ مسؤوليات العلاقات الائتمانية

التعبير الإنكليزي *fiduciary duty* (= الواجب الائتماني) مشتق من الكلمة اللاتينية *fiduciarius* التي تعني "(مودع) في العهدة أو الأمانة"، وهي مشتقة من كلمتي *fide* و *fiducia* بمعنى "الثقة". والواجب الائتماني هو علاقة قانونية أو أخلاقية قائمة على الثقة أو الائتمان فيما يتعلق بإدارة الأموال أو الممتلكات بين طرفين (أو أكثر)، يتمثلان غالبًا في الوكيل (أو المؤتمَن) والأصيل. ويقيم المؤتمن (شركة لإدارة أموال العملاء أو قسم لإدارة أموال العملاء في مصرف مثلًا) علاقة ائتمانية أو يتصرف بصفة وكيل مؤتمن عن الأصيل (شخص ائتمن أمواله لديه لاستثمارها).

في العلاقة الائتمانية، يضع الأصيل ثقته -بِنيّة صادقة- في الوكيل ويعتمد عليه، طالباً مساعدته أو مشورته أو حمايته في بعض الأمور. وعلى الوكيل المؤتمن التصرف على الدوام بما يحقق الفائدة للأصيل ويخدم مصلحته حصراً. أما توظيف وتدريب موظفي الشركة الذين يتولون تقديم هذه الخدمات، فيمثلان سمة أساسية من مطلب الكفاءة الأخلاقية.

١-٥-٣ دور الوكيل (الاستثماري)

يلتمس المستثمرون غالبًا نصيحة الوكلاء، مثل المستشارين الماليين المستقلين، عند شراء المنتجات والخدمات المالية. وربما يكون الوكيل:

- مستشارًا ماليًا مستقلًا: أي أنه مستقل تمامًا عن أي بنك أو مدير حسابات أو شركة تأمين، كي يعطي العميل نصيحة غير منحازة، وعادة ما يتقاضى أتعابًا أو عمولة عن هذه النصيحة، بموافقة العميل.
- وكيلًا مرتبطًا بجهة ما: يبيع المنتجات من مُزوّد واحد فحسب.

وكثيرًا ما يرتب الوكيل عملية الشراء نيابة عن العميل إما بصورة غير مباشرة عبر سوق للأوراق المالية أو مباشرة من مزوِّد المنتَج. وهكذا يعتمد العميل على أمانة الوكيل وموثوقيته لتزويده بأفضل النصائح وضمان ملاءمة أي استثمار يوصي به لاحتياجاته.

حتى بعد أن حظرت قواعد "مراجعة التسويق للأفراد" (RDR)، التي وضعتها الهيئة التنظيمية في المملكة المتحدة أنواعًا عديدة من العمولات، ظل بعض مزوّدي المنتجات يقدمون إلى الوكيل عمولات حين يبيع منتجاتهم إلى عملائه. ومن منظور أخلاقي، هناك مخاطر تكمن في تعرض الوكيل لضغوط إعطاء الأولوية لمنتجات المزوّد الذي يدفع أعلى عمولة بدلًا من اختيار المنتَج الأنسب للعميل. وتسعى الهيئات التنظيمية إلى منع حدوث مثل هذه الحالات، وتطالب بالشفافية والإفصاح عن العمولة المقبوضة. ويفرض "**التوجيه المتعلق بأسواق الأدوات المالية ٢**" من توجيهات الاتحاد الأوروبي (MiFID II) حظرًا مشابهًا على دفع العمولات ضمن الاتحاد الأوروبي. ويتمثل أحد الآثار السلبية الأخرى لدفع العمولات في احتمال تنافس مزودي المنتجات عبر عرض مستويات أعلى من العمولات، ما لم تقم الهيئات التنظيمية بتثبيت معدلات العمولة.

ويعتمد الوكيل المرتبط بمنتجات مزود واحد على الراتب و/أو تلقي العمولة أو العلاوة على المبيعات. وفي هذه الحالات، يصبح الوكيل -بلا شك- وكيل مزوِّد المنتَج لا وكيل المستثمر. ولضمان التزام هؤلاء الوكلاء بالنزاهة والوضوح وعدم التضليل، يجب عليهم أن يخبروا المستثمر بوضعهم المرتبط بمزود المنتَج الذي يعملون لحسابه وبأن مشورتهم محدودة بمجموعة المنتجات والخدمات التي يعرضها هذا المزوِّد، وليس المجموعة الكاملة من المنتجات المتوفرة في السوق.

١-٥-٤ دور أصحاب المصلحة والمجموعات والفِرَق العاملة في الشركة

الشركة عبارة عن مزيج يضم مجموعات وفِرقًا تعمل معاً لتحقيق أهداف محددة، تدعمها مجموعة من أصحاب المصلحة الذين تخضع لمساءلتهم. ويمثل بعض من أصحاب المصلحة هؤلاء الإدارة التنفيذية في الشركة؛ وبعضهم الآخر ليسوا منها (مثل المساهمين). ويتفاوت دور أصحاب المصلحة ويتنوع، كحال تطبيق قواعد السلوك. على سبيل المثال، يتمثل القصد من قواعد السلوك التي وضعها المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار في توفير التوجيه للأعضاء فيما يتعلق بالتزاماتهم السلوكية عند التعامل مع أصحاب المصلحة المشاركين في نشاط الخدمات المالية.

ويعني ذلك، على مستوى الشركة والمؤسسة، العمل وفقًا لقواعد السلوك في السوق، والتعامل بنزاهة وأمانة وصدق مع المشاركين الآخرين فيها، وعدم السعي للحصول على أفضلية غير عادلة عليهم وعلى السوق. وينبغي رعاية المنافسة وتعزيزها، لكن قواعد السلوك ومعاييره تمكّن الأسواق من العمل بسلاسة، إلى جانب الأنظمة الرقابية الفعلية التي توفر التوجيه والإرشاد للعناصر التقنية لعمل السوق. وتضطلع الشركات بمسؤولية أخلاقية عن التحقق من التزام عملائها بالإطار التنظيمي والمسؤوليات القانونية.

ولأصحاب المصلحة من خارج الشركة (المساهمون في الشركة، والدائنون، والحكومات المحلية والوطنية مثلًا) دور في مساءلة الإدارة التنفيذية حول تنفيذ المبادئ الأخلاقية التي تلتزم بها الشركة. وتلتزم المجموعات والفرق العاملة داخل المؤسسة -في معظم الحالات- بذلك التنفيذ، ويجب عليها القيام بمسؤوليتها أمام الشركة عن عملها اليومي الذي يجب أن يعكس الموقفَ الأخلاقي الذي تتبناه الشركة.

١-٥-٥ الميزة الناتجة عن السلوكيات الأخلاقية وعملية صنع القرار الأخلاقي

تتمثل الانتقادات الرئيسة الموجهة إلى الالتزام المستند إلى القواعد في أن القواعد تصبح قديمة يتجاوزها الزمن مع تطور السوق، ثم تزداد تعقيدًا وتفصيلًا، وتتحول الفجوات في هذه القواعد إلى ثغرات قانونية تستغلها الشركات التي تفتقد المبادئ الأخلاقية.

وإضافة إلى التحول باتجاه التنظيم المعتمد على المبادئ (تحديد الأهداف المراد تحقيقها، بدلًا من فرض وسائل تحقيقها)، ظهر التركيز مجدداً على أهمية الاستقامة المهنية؛ كما يظهر، على سبيل المثال، بشمول الأخلاقيات في متطلبات التطوّر المهني المستمر (CPD) الخاصة بالمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) ومعهد المحللين الماليين المعتمدين (CFA). فإذا تصرف المشاركون في القطاع بأسلوب أخلاقي، فسوف يتقلص الدافع إلى ارتكاب المخالفات، ما يؤدي إلى مزايا وفوائد متنوعة.

تزداد ثقة العملاء بالشركات والعاملين في القطاع إذا أيقنوا التزامهم بالمعايير الأخلاقية. وربما استطاعت الشركات تغيير طريقة إشرافها على بعض المهمات المعينة، ما يؤدي إلى تخفيض التكاليف المرتبطة بمراقبة النشاط وزيادة قيمة النتائج التي تتوصل إليها. وإذا تمكنت الشركات من إظهار قدرتها على العمل بالتوافق مع مثل هذه المعايير الأخلاقية، فيجب أن يمكّن هذا الهيئات التنظيمية بمرور الزمن من تقليص الجوانب التوجيهية للقواعد والمعايير التنظيمية، واثقةً من أن الشركات لن تسعى إلى استغلال مثل هذه الحريات الإضافية.

٦-٥-١ الإدارة العليا والمعايير الأخلاقية

هدف التعلّم

٤-١-٤ فهم أهمية دور الإدارة العليا في تطوير المعايير الأخلاقية والحفاظ عليها

يمكن وصف الثقافة، لكن يصعب تعريفها؛ إذ يتعذر فرضها على مؤسسة بمجرد وضعها في برنامج، بل يجب أن يدرك أهميتها (ويلتزم بها) الموظفون في الداخل، والأشخاص الذين يتصلون بالمؤسسة من خارجها.

تتمثل ثقافة الشركة -في مدلولها الأساسي- في سلوك الأفراد وفي طريقة إدارة الأعمال. ويتأثر الموظفون تأثرًا شديدًا بأسلوب الإدارة. وعند مواجهة مشكلة في العمل، يجب على المدير موازنة المتطلبات المشروعة المتمثلة في تحقيق أهداف الشركة مع المتطلبات الأخلاقية التي تدعو إلى التزام النزاهة والأمانة والاستقامة في طريقة تحقيقها.

فإذا أدرك الموظفون من قرارات مديريهم أن الثقافة السائدة تقوم على الثقة والأمانة والاستقامة والانفتاح، فسوف يشعرون عمومًا بالارتياح في العمل والفخر بالمؤسسة. ومن المرجح أن ينعكس ذلك في تعاملاتهم مع الآخرين.

ولكي تنجح أي ثقافة أخلاقية، يجب أن تظهر الاحترام لجميع الأشخاص والمؤسسات المتأثرة بها.

ويساعد المنهج الأخلاقي على خفض التأثيرات السلبية لسلوك الموظفين إلى الحد الأدنى، وتضمن في الوقت نفسه حفاظ الشركة والقطاع الذي تعمل فيه على المنافسة الشريفة، إضافة إلى السلوك المسؤول اجتماعيًا على المدى الطويل. وبتعبير أبسط، إنّ المبادئ الأخلاقية تضبط التكاليف التي لا يمكن ضبطها مباشرة أو ربما لا تكون معلومة. لكن وضع سياسة أخلاقية وغرس الحس الأخلاقي في الموظفين جميعًا مهمة جسيمة، والحكم على ما يمكن اعتباره أخلاقيًا بالفعل يمثل تحديًا كبيراً؛ خاصة في ظل بعض الضغوط التي قد تدفع الشركة إلى صياغة سياسة أخلاقية تخدم المصلحة الذاتية.

إن المحافظة على معايير أخلاقية ضرورة لا بد منها، وتتطلب من الإدارة بناء ثقافة قائمة على الأخلاق. ولا يمكن لمؤسسة أن تحافظ على معايير أخلاقية إلا إذا ارتأت الإدارة العليا وضع المبادئ الأخلاقية على قمة أولوياتها. وبناء عليه، تحتاج الإدارة إلى اعتناق مبادئ أخلاقية قوية مع تطبيق معايير صارمة على جميع العاملين دون استثناء: من أكبر مدير وعضو مجلس إدارة إلى أصغر موظف مبتدئ في الشركة. ولا يمكن لمؤسسة أخلاقية أن تقوي عزيمتها على التزام السلوك المسؤول إلا بتطوير موظفيها والارتقاء بهم إلى مستوى المهنيين الأخلاقيين، بحيث يتبع قادة المؤسسة، حاضرًا ومستقبلًا، مبادئ أخلاقية وطيدة الأركان ويساعدون شركتهم على النجاح على المدى الطويل، وستساعد برامج التدريب ومدونة أخلاق واضحة وتعزيز السلوك الإيجابي على خلق بيئة أخلاقية والحفاظ عليها.

ولأن المبادئ الأخلاقية تحاول التعامل مع المجهول، يصعب على الإدارة عزل السلوك اللاأخلاقي من جانب الفرد إلى أن تظهر عواقب القرارات وتبعاتها. وما يضاعف العقبات المعوّقة لذلك حقيقة أن السلوك اللاأخلاقي يحدث عادة دون علم الشركة، ولذلك تعتمد الأخلاق على الثقة. ومن أجل بناء الثقة، يمكن للإدارة اختبار الموظفين لإعدادهم للتعامل مع المواقف الأخلاقية بنجاح. ولا شك أن بناء الفرد المهني الأخلاقي يعتمد على قدرة الإدارة على التأثير في سلوك الموظفين بحيث يمكن لقادة المؤسسة بكل سهولة تمييز الأفراد الذين يجدون صعوبة في إدراك الفوائد الحقيقية لاتباع منهج أخلاقي ومن ثم توجيههم إلى السلوك القويم.

إن الحفاظ على الالتزام بالمعايير الأخلاقية جهد مستمر ومتواصل يتطلب تطويرًا مهنيًا وارتقاء بالقوة العاملة. ويمكن الحد من الانتهاكات الأخلاقية إلى الحد الأدنى عبر غرس إحساس قوي بالأخلاق في الموظفين حين يمارس قادة المؤسسة تأثيرًا في سلوك مرؤوسيهم. وتستطيع الإدارة إرساء معايير أخلاقية قوية في المؤسسة بإلزام الموظفين كلهم أن يأخذوا الاعتبارات الأخلاقية في الاعتبار عند اتخاذ القرارات، لكن يجب بناء ثقافة أخلاقية راسخة بأسلوب تدريجي وتراكمي بمرور الزمن.

للإدارة العليا دور هام في تطوير معايير أخلاقية راسخة والحفاظ عليها. في بعض دول العالم، أصبح من المألوف أن تقوم الشركات بتعيين مديرين مسؤولين عن الأخلاق للمساعدة على تنفيذ البرامج الأخلاقية المصممة لرفع مستوى المعايير الأخلاقية التي تتبعها الشركات المالية والتحقق من الحفاظ على هذه البرامج.

١-٥-٧ صنع القرار الأخلاقي والتدريب

هدف التعلّم	
٤-١-٥	معرفة كيف يمكن استخدام البرامج التدريبية لتشجيع عملية صنع القرار الأخلاقي

توصيات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو) لتطوير برنامج تدريب فعال على السلوك الأخلاقي

يحتاج برنامج التدريب الأخلاقي الفعال إلى أكثر من تعريف الموظفين بقواعد السلوك؛ إذ يجب أن يمنحهم مستوى أعلى من الثقة والارتياح عند اتخاذ القرارات التجارية التي تنطوي على تحديات أخلاقية. ويتعين أن تترافق المبادئ الإرشادية، والنماذج العملية لصنع القرار، والتدريب، مع قيادة مكرسة لصنع القرار الأخلاقي. فحين تكون هذه اللبنات الأساسية في موضعها الصحيح، سوف يتمكن المهنيون العاملون في قطاع الخدمات المالية من تطوير ثقافة متمحورة على سلوك أخلاقي يجب أن يصبح أحد مصادر قوتهم الرئيسة.

يتضمن برنامج التدريب الأخلاقي الفعال المكونات الآتية:

١. **منهجية أساسية للتدريب الناجح على السلوك الأخلاقي**
   أ. ساعدِ الموظفين على فهم القرار الأخلاقي.
   ب. زوِّدِ الموظفين بمجموعة من القواعد والتوقعات الأخلاقية.
   ج. حدِّد المجالات المثيرة للقلق في القطاع/المهنة.
   د. ساعد الموظفين على فهم الميول الأخلاقية الخاصة بهم.
   هـ. اعرضْ نظرة واقعية وعملية للتحديات الكامنة في القرارات الأخلاقية.
   و. انتقلْ إلى الممارسة العملية ثم طرح الأسئلة.

٢. **إستراتيجية مصممة للمتابعة بعد وضع القواعد الأخلاقية**
   أ. ساعد الموظفين على فهم القواعد الأخلاقية وفائدتها.
   ب. راجعِ البنود المتضمنة في مجموعة القواعد الأخلاقية مع التركيز على آلية تطبيق هذه البنود على مسؤوليات الموظفين وواجباتهم.
   ج. استعلمْ عن السلوكيات وعمليات صنع القرار التي تريد المؤسسة من موظفيها تطبيقها عند مواجهة تحديات أخلاقية.
   د. اطرح أسئلة حول حالات الغموض أو عدم اليقين الناتجة عن اللغة المستخدمة في مجموعة القواعد الأخلاقية والأمثلة الواردة فيها.
   هـ. انتقل إلى التدرب على المعايير الواردة في مجموعة القواعد بتطبيقها على تحديات أخلاقية "نمطية" تواجه الموظفين.
   و. استعلمْ عما تريد الشركة من الموظفين فعله عندما:
      - يواجهون حالات من عدم اليقين والتحدي الأخلاقي.
      - يلاحظون حالات من سوء السلوك الأخلاقي.
      - يشهدون ضغوطاً تمارس (على الذات أو الآخرين) لاتباع سلوك غير أخلاقي.

٣. نصائح عملية لتطوير برنامج شامل للتدريب على السلوك الأخلاقي

أ. ابدأ بقيم الشركة وقواعد السلوك الأخلاقي.
ب. أشرِك الإدارة التنفيذية وتأمين التمويل الكافي.
ج. طوِّر مجموعة متنوعة من المواد التعليمية.
د. فكّر بإستراتيجيات مبتكرة للتنفيذ.
هـ. اعرف متى يجب عدم استخدام التقنية الحديثة.
و. صمّم البرنامج بما يلائم عمليات التشغيل في المؤسسة.
ز. ادمج المفاهيم الأخلاقية الأساسية في جلسات التدريب.
ح. اجعل برامج التدريب عالمية ومحلية في آن معاً.
ط. قيّم البرنامج.
ي. ادرس إمكانية استخدام أمثلة عن حالات واقعية (دراسة حالة) من داخل القطاع وخارجه.
ك. ادرس إمكانية تدريب المدرِّب/عملية تعاقبية (أي تدريب الأفراد ليصبحوا فيما بعد مدربين لغيرهم).
ل. ادرس الحاجة إلى الاستعانة بمدربين من خارج الشركة.

٣

أخيرًا، لا بد من وضع آلية للمراجعة الدورية لبرامج قواعد السلوك الأخلاقي.

إيجاد ثقافة أخلاقية

يشدد الخبراء على أن هدف التدريب الأخلاقي يجب أن لا يقتصر على مجرد نشر المعرفة حول المعايير أو القانون بين الموظفين، بل إيجاد ثقافة أخلاقية يسترشدون فيها ببوصلة أخلاقية مشتركة تدمج المبادئ الكامنة وراء المعايير والقانون.

وفي سبيل تحقيق ذلك، تمتلك المؤسسة عدة خيارات، أكثرها تأثيرًا وفاعلية هي "المنهجية الثقافية القائمة على القيم". وتسعى هذه المنهجية إلى تحفيز الموظفين وحثهم على التطلع إلى تحقيق السلوك الأخلاقي، وتشجيعهم على مساءلة الإدارة في حالة عدم اليقين الأخلاقي، وإخضاعهم للمساءلة عن الانتهاكات الأخلاقية. فضلًا عن ذلك كله، تتطلب هذه المنهجية القائمة على القيم التزام الإدارة المخلص على المستويات كافة، بما في ذلك الانتباه المستمر للقضايا البارزة مثل معاملة الموظفين بإنصاف ونزاهة؛ ومكافأة السلوك الأخلاقي؛ ومراعاة مصالح أصحاب المصلحة من خارج الشركة؛ والتطابق بين الأقوال والأفعال.

ولإيجاد ثقافة أخلاقية، تحتاج المؤسسة إلى القيام بما يأتي:

- غرس الركائز الأساسية: إنشاء فريق مختص بمراقبة الالتزام الأخلاقي أو الالتزام التنظيمي، إلى جانب وضع لائحة بالمعايير الأخلاقية المهنية، تشكّل الدعامات الأساسية التي تبنى عليها الأجزاء الأخرى للثقافة الأخلاقية.
- تطوير سياسة معروفة لـ "برنامج المتابعة" بحيث لا تكتفي بمحاولة اكتشاف منتهكي القواعد الأخلاقية فحسب، بل تعمل على متابعة القضايا الأخلاقية التي يثيرها الموظفون. وهذا عامل أساسي، لأنه يساعد في توضيح التزام الشركة -لا سيما إدارتها- بثقافة أخلاقية.
- إدراك أن الإدارة الأخلاقية والفعالة توجد "مناخاً أخلاقياً" في الشركة، يتبيَّنه الموظفون ويستجيبون له. ويجب عدم تجاهل هذه الإدارة الأخلاقية أو التقليل من أهميتها، نظرًا إلى أن الموظفين يقتدون بالسلوك الأخلاقي لرؤسائهم ومديريهم. ومن ثم، سوف يلتزم الموظفون بالأخلاق التزاماً أكثر جدية وصرامة إذا أدركوا أن رؤساءهم ومديريهم يركزون انتباههم على السلوك الأخلاقي ويشجعونه.
- جعل المناقشات حول الأخلاق جزءًا من الأنشطة العادية اليومية. ويجب دمج هذه المناقشات الأخلاقية في نسيج ثقافة الشركة عبر جعلها (بالإضافة إلى الاهتمامات الأخلاقية) جزءًا من الثقافة السائدة.
- تطبيق نظام بسيط لمكافأة السلوك الأخلاقي، بحيث يظهر مصادقة الشركة على الثقافة الأخلاقية ويقدم نماذج عامة إضافية لتركيز الشركة على الأفعال الأخلاقية.
- تعزيز المعايير الأخلاقية على نحو منتظم ومتكرر.
- مراقبة/ومتابعة المخاوف التي تقلق الموظفين فيما يتعلق بالأخلاق. فهذا يوفر نظرة متعمقة حول كيفية ومدى إمكانية حدوث الانتهاكات الأخلاقية الحقيقية، وكيفية إدراك الموظفين للثقافة الأخلاقية داخل الشركة.

٢- نزاهة السوق

٢-١ الأسواق العادلة والمنظَّمة

هدف التعلّم	
٤-٢-١	فهم فوائد السوق العادلة والمنظَّمة
٤-٢-٢	فهم مضامين البيانات والسلوكيات والممارسات الزائفة والمضلّلة

تظهر أهداف التنظيم وفوائده عمومًا في المزايا الناتجة عن بناء أسواق عادلة ومنظَّمة (انظر الفصل الأول، المقطع ١-١). ومن هذه المزايا:

- ثقة المستثمرين بالاستثمار في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات الراغبة في جمع التمويل.
- تساعد هذه الأسواق على ترسيخ بيئة تشجع التنمية الاقتصادية وتحقيق الثروة.
- تتيح هذه الأسواق إمكانية تنقل رؤوس الأموال بين المشروعات المختلفة بأسعار عادلة وحد أدنى للتكاليف.
- تنجح هذه الأسواق في توفير السيولة النقدية عبر إتاحة تنقلات رؤوس الأموال بسرعة وسهولة، وتمكين المشترين والبائعين من العثور على الأطراف النظيرة الراغبة في تداول مجموعة واسعة من الأوراق المالية بأسعار مقبولة وبسرعة وكفاءة.
- طمأنة المستثمرين بأن إجراءات التسوية وتسليم البضائع ستتم وفقاً للمواعيد المحددة.
- تخضع الطريقة التي يتم بها التعامل مع/ ومقاصة التداولات في الأوراق المالية للرقابة، والأنظمة المتبعة تستهدف الحد من التقلبات في أسعار الأوراق المالية.
- تخصيص مورد مهم لكشف عمليات التلاعب بالسوق ومكافحتها.

تعتمد الأسواق الخاضعة للتنظيم والرقابة على توفر المعلومات الدقيقة والصحيحة. فقد تتأثر نزاهة السوق حين يقدِّم أحدُ الأطراف **معلوماتٍ مضلّلة** أو كاذبة سواء فيما يخصُّ الشؤون المالية أو غيرها (انظر الفصل الثالث، المقطع ١-٦). فقد يؤدي نشر قوائم مالية مضللة إلى المبالغة في قيم الأصول أو التقليل من قيمتها، ما يؤثر بدوره في أسعار الأسهم وأنشطة الاستحواذ أو الاندماج المحتملة.

لذلك، من الضروري أن تلتزم الشركة في سلوكها وممارساتها بنزاهة السوق. وحين تقدم الشركة معلومات كاذبة، أو تتصرف بطريقة غير لائقة، فإن ذلك يؤثر في العمليات التشغيلية في السوق. وعندما يُكشف هذا السلوك ويفتضح علناً، يمكن أن تهتز الثقة بالسوق والمشاركين فيها بشدة. ولذلك، تفرض الهيئات التنظيمية عقوبات شديدة رادعة على الشركات التي تنشر في الأسواق معلومات كاذبة أو مضللة.

٢-٢ المعلومات المؤثّرة في السعر

هدف التعلّم	
٤-٢-٣	فهم نوع المعلومات التي يمكن اعتبارها معلومات مؤثرة في السعر وغير علنية
٤-٢-٥	معرفة الأنشطة التي يمكن أن تشكل "التداول بناءً على معلومات داخلية"

يتسنّى لأعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من كبار الموظفين الوصول إلى أنواع متعددة من المعلومات المتعلقة بأداء الشركة (مثلًا: المواد المتعلقة بالميزانية والتوقعات المستقبلية، أو حسابات الشركة، أو تفاصيل العقود الجديدة التي تنوي إبرامها). وإذا أدرجت الشركة في البورصة، فقد تؤثر هذه المعلومات في سعر السهم، وتُعرف عندئذ بـ "المعلومات المؤثرة في السعر". وهكذا فإن محاولة المطلعين على معلومات الشركة الداخلية الاستفادة من معرفتهم هذه لتحقيق مصلحة شخصية لن تكون عملًا أخلاقيًا.

بذلك، يجب على الشركات المدرجة في البورصة وضع برامج رقابية وبروتوكولات للحد من قدرة الأشخاص المطلعين على المعلومات المؤثرة في السعر (بما في ذلك أعضاء أسرهم المباشرين وأقاربهم من الدرجة الأولى) على تداول الأسهم في الشركة في أوقات معينة من دورة أعمالها كالأشهر القليلة السابقة لإعلان حساباتها على سبيل المثال. كذلك تلزم الشركة إدارتها العليا أيضاً بالمحافظة على سرية المعلومات المؤثرة في السعر، بحيث لا يشارك هؤلاء الأفراد المعلومات مع أي شخص آخر يمكن أن يتداول في أسهم الشركة في ضوء المعلومات التي حصل عليها من الشخص المطلع على المعلومات الداخلية.

فإذا تداول أحد الأشخاص في أسهم الشركة اعتمادًا على معرفته بمعلومات سرية، أو نقل هذه **المعلومات الداخلية** إلى شخص آخر ليستفيد منها بذات الطريقة، يكون قد اقترف جرمًا جنائيًا في معظم الأنظمة القانونية يعاقب عليه بالحبس و/أو الغرامة المالية.

المعلومات الداخلية هي معلومات:

- تتعلق بأوراق مالية محددة أو بواحدة أو أكثر من الجهات المصدرة للأوراق المالية (أي ليست واسعة النطاق بحيث تنطبق على الأوراق المالية أو الجهات المصدرة للأوراق المالية عمومًا)، لكن يمكن أن تشمل معلومات عن السوق المحددة أو القطاع المعين حيث تنشط الجهة المصدرة.
- محددة أو دقيقة.
- لم تعلن على الملأ بعد.
- تؤثر في السعر (أي من المحتمل أن تؤثر تأثيرًا كبيراً في سعر أي أوراق مالية إذا تم الإعلان عنها للجمهور).

قد يبدو بعض من هذه المعايير ذاتياً (غير موضوعي)؛ فمثلاً: ما المقصود بكلمة محددة أو دقيقة؟ يقدم التشريع عمومًا بعض المساعدة في التفسير؛ فقد يضم -مثلاً- قائمة (غير شاملة) لما يعنيه "الإعلان على الملأ". وهكذا تصبح المعلومات معلنة على الملأ مثلًا إذا:

- نشرت وفقًا لقواعد سوق خاضعة للرقابة والتنظيم من أجل إبلاغ المستثمرين بها (كأن تعلن الشركة المدرجة في المملكة المتحدة عن إعلان ما عبر أحد مزودي خدمات المعلومات التنظيمية (RISs))، أو
- أضيفت إلى سجلات متاحة لاطلاع العموم (كأن يظهر اسم مستثمر جديد في سجل المساهمين في الشركة).

يرتكب الموظف جرم تداول **التداول بناء على معلومات داخلية** إذا:

- تداول بأوراق مالية يتأثر سعرها بالمعلومات عندما كانت لديه معلومات داخلية، أو
- شجع شخصاً آخر على تداول أوراق مالية يتأثر سعرها بالمعلومات عندما كانت لديه معلومات داخلية، أو
- أفصح عن معلومات داخلية، إلا إذا حدث ذلك في سياق الأداء المناسب للعمل، أو المنصب، أو المهنة.

ولكي تخضع معاملة (مثلًا: تملك (أو التخلص من) أوراق مالية يتأثر سعرها بالمعلومات الداخلية) للقانون المتعلق بالتداول بناء على المعلومات الداخلية، يجب أن تحدث في سوق خاضعة للرقابة والتنظيم، أو عن طريق وسيط محترف –وإلا فلا يطبق عليها القانون.

لا يرتكب جريمة التداول بناء على المعلومات الداخلية إلا شخص يمتلك معلومات داخلية عن الشركة؛ ولا يمكن أن ترتكبه شركة. لكن يمكن للفرد -عبر اتخاذ الترتيبات اللازمة للشركة للقيام بالتداول- أن يرتكب جرم تشجيعها على القيام بذلك. وربما يرتكب الفرد جرم تشجيع شخص آخر على التداول حتى إذا لم يحدث تداول فعلي (مع أن من المستبعد أن ينكشف الجرم إذا لم تنتج عنه عملية تداول).

٣-٢ الطرق التي يحصل بها الأفراد بصورة قانونية على معلومات مؤثرة في السعر وغير علنية

هدف التعلّم
٤-٢-٤ فهم الطرق التي يمكن بها أن يحصل الأفراد بصورة قانونية على معلومات مؤثرة في السعر وغير علنية

امتلاك الشخص معلومات خاصة مؤثرة على أسعار الأسهم ليس جريمة بحد ذاته، وهناك عديد من الحالات التي يكون فيها الفرد قادرًا على الوصول إلى معلومات خاصة مؤثرة على السعر.

٢-٣-١ صناع السوق

ما دام صانع السوق قادراً على أن يثبت أنه يتصرف بحسن نية في مسار عمله، فإنه لن يعتبر مذنباً بالتداول بناء على معلومات داخلية. ومن ثم، يمكن لصانع السوق (أو موظفيه) أن يحتفظ بمعلومات غير علنية تؤثر في السعر باعتباره مطلعًا على المعلومات الداخلية ويواصل صناعة سوق في تلك الأوراق المالية.

٢-٣-٢ معلومات السوق

لا يعد المطلع على المعلومات الداخلية مذنبًا بالتداول بناء على معلومات داخلية أو تشجيع الآخرين عليه إذا استطاع إثبات أن المعلومات التي يملكها هي "معلومات السوق"، وأن من المنطقي بالنسبة إليه التصرف كما تصرف على الرغم من امتلاك المعلومات حينئذ. وتشمل معلومات السوق مثلًا حقيقة أن الشركة تنظر في قرار بيع مجموعة معينة من الأوراق المالية، أو السعر المحتمل لإنجاز مثل هذه المعاملة.

٢-٣-٣ تحقيق استقرار السعر

تسمح القواعد والأنظمة للشركات عمومًا باستخدام مجموعة من السياسات الهادفة إلى "تحقيق استقرار" سعر الورقة المالية في السوق عندما تقوم الشركة بإصدار جديد، وذلك من أجل السيطرة على تقلبات الأسعار. وتعرف هذه بـ "قواعد **تحقيق استقرار السعر**"؛ وما دامت هذه القواعد متبعة، فلن يعتبر المشاركون مذنبين بجريمة التداول بناء على معلومات داخلية.

٢-٤ أنظمة الرقابة على نزاهة السوق (ومنها "حواجز المعلومات")

هدف التعلّم	
٢-٤-٦	فهم كيف يمكن لأنظمة الرقابة خفض مخاطر التعرض لإستراتيجيات وسلوكيات يمكن أن تضعف نزاهة السوق: حواجز المعلومات/"أسوار الصين"؛ قوائم المطّلعين على المعلومات الداخلية (بما في ذلك القوائم الخاضعة للمراقبة والقوائم المقيَّدة)؛ التداول للحساب الشخصي؛ الهدايا والترفيه؛ سياسات تعارض المصالح
٢-٤-٧	فهم أهمية الإبلاغ عن المخالفات لتحقيق نزاهة السوق

٢-٤-١ أسوار الصين (Chinese walls)

سور الصين أو حاجز المعلومات تعبير يطلق على الترتيبات التي تجريها الشركة لإدارة تعارض المصالح حيث يجب حجب المعلومات التي يملكها موظف في قسم من أقسام الشركة عن الموظفين الذين يعملون في قسم آخر (وإذا لم يكن ذلك ممكنًا، منعهم من استخدامها على أقل تقدير).

لا يوجد تشريع تنظيمي يلزم الشركة بتبني منهجية أسوار الصين وإعدادها؛ فهي مجرد مثال على كيفية إدارة تعارض المصالح. لكن الهيئة التنظيمية تطالب عادة بأن يستهدف السور، في حالة بنائه والحفاظ عليه، ما يأتي:

- حجب/أو منع استخدام المعلومات التي يحميها
- ولذلك الغرض، السماح للموظفين في قسم من أقسام الشركة بحجب المعلومات عن الموظفين في قسم آخر.

لا تحتاج الشركة إلى فعل ذلك كله إلا إذا كان واحد على الأقل من أقسامها تلك ينفذ أنشطة خاضعة للرقابة والتنظيم، أو نشاطاً آخر على صلة بنشاط خاضع للرقابة والتنظيم.

وحين تتبنى الشركة منهجية أسوار الصين أو حواجز المعلومات، يجب عليها تطبيقها بطريقة صحيحة –بما في ذلك اتخاذ خطوات منطقية لضمان بقاء هذه الترتيبات فعالة وخاضعة لمراقبة كافية.

مثال على أسوار الصين في عمليات التشغيل

حين تشيد شركة ذات منصة مشتركة "سور الصين" وتشغله، فإنها تسمح للأشخاص الموجودين على أحد جانبي السور (مثل العاملين في قسم تمويل الشركات) بحجب المعلومات عن الأشخاص على الجانب الآخر منه (مثل العاملين في قسم الأبحاث المتعلقة بالأسهم/صنع السوق)، لكن فقط إلى الحد الذي يكون فيه أحد القسمين ينفذ أنشطة خاضعة للرقابة والتنظيم، أو أنشطة تكميلية (داعمة للنشاط الأساسي للشركة)، أو خدمات تكميلية كما عرّفها التوجيه المتعلق بأسواق الأدوات المالية (ميفِد أو MiFID) من توجيهات الاتحاد الأوروبي.

ويظهر تأثير قاعدة "أسوار الصين" على النحو الآتي: إذا كان لدى القسم المختص بتمويل الشركات في الشركة خطط سوف تؤثر في تقييم أسهم الشركة، يجب ألّا يعلم قسم الأبحاث المتعلقة بالأسهم/صنع السوق على الجانب الآخر من السور بهذه الخطط؛ ومن ثم، فإن عدم قدرتهم على نقل هذه المعلومة إلى عملائهم لا يعد فشلًا في أداء الواجب تجاههم.

وهكذا لن تكون الشركة مذنبة بجرائم استغلال السوق، أو التلاعب بها، ولن تواجه دعوى قضائية حين يكون الفشل ناتجاً عن عمليات أسوار الصين.

٣

لكي تتمكن الشركة من إدارة تعارض المصالح، وضمان التعامل العادل والنزيه مع العملاء، تحتاج إلى تبني سياسات وإجراءات محددة، مثل: حواجز المعلومات (خطوط الإبلاغ)؛ وبنى هيكلية للأجور والمكافآت؛ والفصل بين الواجبات؛ وسياسة الاستقلالية. وتُوجب تنظيمات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة أن تكون هذه الإجراءات والتدابير:

- متناسبة مع حجم وأنشطة الشركة والمجموعة التي تنتمي إليها، ومع حجم وأهمية مخاطر إلحاق الضرر بمصالح العملاء.
- أن تضمن التزام الشركة بدرجة الاستقلالية المطلوبة، من خلال:
  - إجراءات فعالة لمنع أو مراقبة تبادل المعلومات إذا كان يمكن أن يضرّ بمصالح واحد أو أكثر من العملاء.
  - ضمان انفصال الأقسام التي تتصل مهامها الأساسية بالعمل نيابةً عن العملاء - حيث يمكن أن يحدث تضارب مصالح - عن بقية الأقسام الأخرى بالشركة.
  - تصميم المكافآت بصورة تضمن عدم تأثّرها بشكل غير ملائم بالأنشطة التي قد تسبّب تضارب مصالح مُحتملًا.
  - وضع تدابير لمنع أي شخص من، أو الحدّ من قدرته على، ممارسة تأثير غير مناسب على الطريقة التي ينفّذ بها الموظف المعني الخدمات أو الأنشطة.
  - وضع تدابير لمراقبة ومنع المشاركة المتزامنة أو المتتالية لنفس الشخص في خدمات منفصلة مما قد يعوق الإدارة السليمة لتضارب المصالح.

وإذا لم يضمن تبني أو ممارسة واحد أو أكثر من تلك التدابير والإجراءات المستوى المطلوب من الاستقلالية، يجب على الشركة تبني إجراءات وتدابير بديلة أو إضافية، حسبما هو ضروري ومناسب.

٢-٤-٢ قوائم المطلعين على المعلومات الداخلية (بما فيها القوائم الخاضعة للمراقبة والقوائم المقيدة)

يجب على الشركات والجهات المصدرة للأوراق المالية، سواء كانت خاضعة للرقابة والتنظيم أم لا، التي تتعامل مع معلومات داخلية أن تتبنّى أنظمة وأدوات رقابية فعالة لضمان السرية وتحد من مخاطر الكشف عن المعلومات الداخلية التي تملكها بطريقة غير مناسبة تتعارض مع أي نظام تفرضه الهيئة التنظيمية لمنع التلاعب بالسوق. وعلى القدر ذاته من الأهمية، يجب أن ترسخ الإدارة العليا في الشركات والجهات المصدرة -سواء كانت خاضعة للرقابة والتنظيم أم لا- (وأن تظهر أنها ترسخ) ثقافة قوية لمنع تسرب المعلومات الداخلية ضمن مؤسساتها. ويظهر الملحق (٦) بعض المبادئ والسياسات والإجراءات الضرورية للتعامل مع المعلومات الداخلية.

يتعين على الجهة المصدرة، وهي في العادة مصرف استثماري أو وسيط، التأكد من أن تقوم بنفسها ويقوم الأشخاص الذين يعملون باسمها أو لصالحها، بإعداد قائمة بالأشخاص العاملين معهم، سواء وفقًا لعقد عمل أو غيره، ممن يستطيعون الوصول إلى المعلومات الداخلية المتعلقة بالجهة المصدرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إما بانتظام أو بين الحين والآخر.

نشرت المفوضية الأوروبية، أثناء تطوير التوجيه المتعلق بالتلاعب بالسوق (MAR)، نموذجين يمكن استخدامهما لوضع قائمة بأسماء المطلعين على المعلومات الداخلية (نموذج لتسجيل أسماء المطلعين الدائمين، وآخر لتسجيل أسماء المطلعين المؤقتين على المعلومات الداخلية المتعلقة بقرار معين أو مدة زمنية محددة).

يتطلب النموذجان كلاهما تسجيل المعلومات الآتية لكل مطلع على المعلومات الداخلية كما حددت الجهة المصدرة:

- الاسم الأول
- اسم العائلة
- اسم العائلة عند الولادة (إذا كان مختلفًا)
- تاريخ الميلاد
- رقم الهوية الوطنية (إن وجد)
- أرقام الهاتف الشخصية
- العنوان الشخصي الكامل
- اسم الشركة وعنوانها (أي شركة مرتبطة بالمطلع على المعلومات)
- رقم هاتف العمل
- الوظيفة وسبب الاطلاع على المعلومات الداخلية
- تاريخ وتوقيت إضافة اسم الشخص إلى القائمة.

فضلًا عن ذلك كله، يجب أيضًا تسجيل تاريخ وتوقيت شطب المطلع المؤقت من قائمة المطلعين على المعلومات. ومن الجدير بالذكر أن تصميم قوائم المطلعين على المعلومات الداخلية قد يتفاوت بين دولة وأخرى. ويجب تحديث قائمة المطلعين على المعلومات الداخلية بسرعة ودقة، كذلك يجب أن تتضمن القائمة بوضوح تاريخ (وتوقيت) إنشائها وآخر تحديث لها. وفي حالة عدم تمكن الجهة المصدرة للأوراق المالية من ضمان سرية المعلومات الداخلية ذات الصلة، يجب أن تتوفر لديها إجراءات تمكّنها من الإفصاح عنها علنًا بواسطة أحد مزودي خدمات المعلومات التنظيمية بأسرع وقت ممكن.

تعد المعلومات المتعلقة بالاندماج أو الاستحواذ أو قرارات الشركات - مثل إصدار حقوق الاكتتاب، مثلاً - حساسة بلا شك قبل الإعلان عن التفاصيل. وفي أثناء هذه المدة الحساسة، تزداد مخاطر تداول المطلع على المعلومات الداخلية والتلاعب بالسوق زيادة كبيرة. إنّ إدراك المستثمرين في السوق أن بعض المشاركين في عرض اكتتاب يستغلون المعلومات الجوهرية و/أو يتداولون بقصد التأثير في سعر العرض و/أو تغيير مراكزهم الاستثمارية الخاصة، يمكن أن يلحق الضرر بعمليات التشغيل العادلة والفعالة للأسواق الخاضعة للرقابة والتنظيم ونزاهتها.

في أثناء المدة الزمنية الحساسة، يجب أن يطبّق المشاركون في العرض إجراءات مراجعة ورصد لعمليات التداول تُعرف عادة باسم "القوائم الخاضعة للمراقبة" (وتسمى أحيانًا "القوائم الرمادية")، تتيح تداول الأوراق المالية المدرجة في القائمة لكن في ظل الرقابة الصارمة من قبل قسم مراقبة الالتزام في الشركة، إضافة إلى القوائم المقيّدة، التي تقيد أو تحظر تداول الأوراق المالية الواردة في القائمة.

إنّ القائمة المقيّدة هي آلية تستخدمها شركة الخدمات المالية لتحديد الأوراق المالية التي يُحظر على الموظفين في الشركة تداولها (في ذلك الوقت). وتضيف الشركة أوراقًا مالية إلى قائمتها المقيّدة في أي مدة زمنية عندما تملك معلومات حساسة تتعلق بالأوراق المالية أو الجهة المصدرة لها. من الأمثلة على ذلك: مشاركة الشركة في معاملة مهمة للجهة المصدرة، تعد تفاصيلها سرية وقد تكون مؤثرة في السعر. ولأن إضافة الورقة المالية إلى القائمة المقيّدة تعني غالبًا انخراط الشركة والجهة المصدرة في عمل/معاملة، فإن من المهم ألا يعلم أحد من خارج مجالات تداول الشركة، أو من خارج الشركة، بمحتويات القائمة المقيّدة (أو تفاصيل الأوراق المالية المتضمنة فيها).

يؤدي قسم مراقبة الالتزام دورًا مهمًا في أثناء المدة الزمنية الحساسة. فحين يطّلع موظف في الشركة على معلومات جوهرية متعلقة بورقة مالية محددة، يجب أن يبلغ على الفور مسؤول المطابقة والالتزام، الذي يتعين عليه عندئذ اتخاذ قرار حول قيود التداول المناسبة -إن وجدت- في ظل الظروف السائدة. ويجب على مسؤول المطابقة والالتزام تحديداً أن يقرّر ما إذا كان يجب أن يضع الورقة المالية على القائمة الخاضعة للمراقبة أو القائمة المقيدة. وعليه أيضًا أن يأخذ بالاعتبار مدى ملاءمة أي قيود على التداول في سياق كون الشركة عضوًا في مجموعة مالية.

ويتعين على المشاركين في عروض الاكتتاب وضع ما يكفي من أدوات الرقابة الداخلية على التداولات التي يجريها المديرون، والموظفون، وغيرهم من الأشخاص المعنيين العاملين في الشركة.

ومن الأمثلة على القضايا التي يجب أن تنتبه لها وظيفة مراقبة الالتزام فيما يتعلق بالمعلومات الداخلية التي ربما تثير قلق الهيئات التنظيمية ما يأتي:

- توزيع القوائم المقيدة على جميع الموظفين العاملين في الشركة، بغض النظر عن وظائفهم. إذ يجب أن يقتصر التوزيع على أولئك الذين من الضروري أن يطلعوا عليها فقط.
- فشل الإدارة العليا/وظيفة مراقبة الالتزام في معرفة ما المعلومات التي أتيحت للاطلاع عليها في مؤتمرات "الجانب الخاص" من أسوار الصين (أي المطلعين على المعلومات الداخلية) التي تخضع لاتفاقيات عدم الإفصاح (NDAs). فمن الجيد أن يوقع موظف مراقبة الالتزام أو كبار المسؤولين الإداريين على اتفاقيات عدم الإفصاح، لكن تبقى معرفة ما الشركات التي شاركت في هذه المؤتمرات والمعلومات التي تمت مناقشتها فيها عاملاً حيوياً مهماً للمراقبة الاستباقية للتداول اللاحق.
- الفشل العام في تبني سياسات مكتبية واضحة؛ فهذا يترك الشركات ضعيفة ومعرضة لتسرب المعلومات الداخلية سواء إلى الموظفين الذين لا يحق لهم الاطلاع عليها والمتعاقدين مع الشركة من خارجها الذين تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى مكاتبها، لا سيما خارج أوقات الدوام الرسمي. وتأمل الهيئات التنظيمية من الشركات تبني أدوات رقابية مناسبة لحماية أمن المعلومات الداخلية.
- بالرغم من أن الشركة قد تستخدم أدوات رقابية على تقنية المعلومات، تشمل استخدام كلمات سر لحماية النظام وبرامج لحماية الملفات، فإن من الضروري النظر في إمكانية توسيع المدى الكامل لأنظمة مراقبة التلاعب بالسوق ليشمل المتعاقدين والموظفين على حد سواء؛ إذ ربما تتاح لبعض المتعاقدين مع الشركة من خارجها إمكانية الوصول إلى معلومات حساسة، من دون أن يخضعوا للقيود المفروضة على التداول للحساب الشخصي أو يتلقوا التدريب على منع التلاعب بالسوق.

٣-٤-٢ تداولات الحساب الشخصي

بالإضافة إلى الأنظمة الواردة سابقاً، التي تميل إلى التأثير في بعض الموظفين أو المديرين في حالات معينة أو فيما يتعلق باستثمارات محددة، تقوم شركات الخدمات المالية عادة بإعداد ترتيبات خاصة لتقليص مخاطر تعارض المصالح حين يتداول موظفوها في الاستثمارات لحسابهم الخاص. ووفقًا للتوجيه المتعلق بأسواق الأدوات المالية (MiFID)، تطبق هذه القواعد المتعلقة بـ "التداول للحساب الشخصي" على مجموعة من الأفراد يشار إليهم بمصطلح "الأشخاص ذوو الصلة". وبتعبير بسيط، يعني مصطلح "الشخص ذو الصلة" أي شخص يعمل لحساب الشركة بدءاً من أعضاء مجلس الإدارة، وأي واحد من **"الممثلين المعيَّنين"** للشركة، وصولًا إلى أي شخص طبيعي يشارك في تقديم الخدمات إلى الشركة –مثل مزوّد الخدمات المتعاقد مع الشركة - مثل متعهّدي الإسناد الخارجي (outsourcing)، كما قد يشمل الأقارب المباشرين للموظفين وشركاء حيواتهم.

ويمكن لتعارض المصالح أن يكون ذاتيًا، أي يعتمد على الدور المحدد الذي يؤديه أحد الأفراد، والمعلومات المحددة التي يملكها. لذلك، يتعين على كل شركة تصميم سياستها المتعلقة بالتداول للحساب الشخصي بما يناسب سياق أعمالها ونشاطها. وفي بعض الحالات، تتوقع الشركة من جميع الموظفين تطبيق السياسة بالطريقة نفسها؛ أما في بعضها الآخر فيتباين تطبيق السياسة المتعلقة بالتداول للحساب الشخصي بحسب موقع الموظف ضمن التسلسل الوظيفي في الشركة. والقصد من ذلك هو حماية الموظفين من توجيه الاتهام إليهم بأنهم يتصرفون بطريقة غير لائقة تحت ضغط تعارض المصالح، ولذلك فقد تفرض السياسة قيودًا على الأنواع الآتية من النشاط:

١. الدخول في معاملة مالية تتعارض مع "التوجيه المتعلق بالتلاعب بالسوق" من توجيهات الاتحاد الأوروبي (MAR)؛ أو تنطوي على سوء استخدام لمعلومات سرية أو إفصاح غير ملائم عنها؛ أو تتعارض مع واجبات الشركة تجاه أحد عملائها.
٢. تقديم نصيحة غير ملائمة أو حث أي شخص آخر على الدخول في أي معاملة (لو دخلها الموظف نفسه) تجعله يخالف البند السابق أو أي بند قانوني ذي صلة.
٣. الإفصاح عن أي معلومات أو رأي لأي شخص آخر إذا كان على علم - أو ينبغي أن يعلم- أن هذا الشخص من المحتمل أن يدخل في معاملة (لو دخلها الموظف نفسه) تجعله يخالف البندين السابقين أو أي بند قانوني ذي صلة أو أن يتهم بتشجيع شخص آخر على فعل ذلك.

ويجب أن تتوفر في الشركة سياسات واضحة متعلقة بالتداول للحساب الشخصي، ومن الضروري الحصول على موافقة وتوقيع مدير يملك سلطات وصلاحيات مناسبة على جميع طلبات التداول للحساب الشخصي. لكن من غير المناسب لكبار المديرين التوقيع بأنفسهم على طلبات التداول لحسابهم الشخصي. ويجب على الشركة الاحتفاظ بسجلات لجميع المعاملات المالية الشخصية التي أُبلغت بها، ولأي ترخيص أو حظر أصدرته بهذا الخصوص.

كذلك يجب إعداد الترتيبات بحيث تضمن اطلاع الموظفين المعنيين على القيود المفروضة على المعاملات الشخصية وإجراءات الشركة في هذا السياق، وبحيث تعلم الشركة من دون تأخير بأي معاملة شخصية، إما عبر إبلاغها بالمعاملة عند حدوثها، أو بواسطة إجراء آخر يمكّنها من التعرف عليها.

أما حين تلجأ الشركة إلى التعاقد مع مزودي خدمات من خارجها، فيجب أن تشمل الترتيبات شروطًا تلزم مزوّد الخدمة بالاحتفاظ بسجل للمعاملات الشخصية التي يدخلها أي شخص ذي صلة وبتقديمه -من دون تأخير- إلى الشركة عند الطلب.

ولا تنطبق القواعد المتعلقة بالتداول للحساب الشخصي على ما يأتي:

- المعاملات الشخصية التي تجري ضمن خدمة إدارة المحافظ بناء على تقديرات المدير، إذا لم يحدث تواصل مسبق بين مدير المحفظة الاستثمارية والشخص ذي الصلة (أو أي شخص آخر تنفذ المعاملة لصالحه) بشأن المعاملة، أو
- المعاملات الشخصية في الوحدات/الأسهم في فئات معينة من الصناديق، إذا لم يكن الشخص ذو الصلة (أو أي شخص آخر تنفذ المعاملة لصالحه) مشاركًا في إدارة الصندوق.

يجب على وظيفة مراقبة الالتزام أن تضمن ما يأتي:

- تذكير الموظفين بصورة دورية بقواعد الشركة المتعلقة بالتداول للحساب الشخصي، التي يجب أن تتاح لهم عن طريق دليل الالتزام أو كتيب الموظفين الإرشادي، أو التذكير بالبريد الإلكتروني المنتظم.
- تنظيم دورات تدريبية لتعريف الموظفين بهذه المعلومات وتذكيرهم بها، ضمن مجموعة برامج تنظيمية مؤلفة من جلسات تدريبية أو وحدات التعلم الإلكتروني على الإنترنت، مرة في السنة. ويجب تسجيل الحضور أو توثيق استكمال هذه الدورات بواسطة إدارة الموارد البشرية.

٢-٤-٤ الهدايا والمزايا العينية والترفيه

تحتاج الشركة إلى التأكد من عدم وقوع أي من أعضاء مجلس الإدارة، أو المديرين، أو الموظفين ضحية للإغراء بالتصرف غير اللائق.

لذا يجب عدم قبول الهدايا والمزايا العينية على الإطلاق إذا كانت ستثير الشبهة بأن قرار المتلقي يحتمل أن يتأثر بها. ويجب على الموظفين إبلاغ وظيفة مراقبة الالتزام عن جميع الهدايا والمزايا التي عُرضت عليهم في سياق عملهم، بواسطة استمارة لتوثيق الهدايا والمزايا مثلًا.

وكثيرًا ما يعتبر التخلف عن الإبلاغ عن هدية أو ميزة عينية مخالفة تستوجب الجزاء، وربما تشكل سببًا موجبًا للطرد من العمل. ومن الضروري مطالبة الموظفين بالاطلاع على سياسة الشركة والإلمام بها. ويتعين على الشركات حفظ سجل للهدايا والمزايا المتسلَّمة؛ ومن الطبيعي وضع مستوى للحد الأدنى لذلك والمطالبة بالحصول على موافقة مسبقة من قبل وظيفة مراقبة الالتزام إذا تجاوزت الكمية مستوى محدداً.

وبينما يعد الترفيه، مثل دعوة غداء أو حضور مناسبة رياضية (مسابقة للغولف مثلًا) من الممارسات الطبيعية جداً، والمقبولة عمومًا، فإن عددًا من الشركات في المملكة المتحدة تبدو في السنوات الأخيرة أقل استعدادًا للتساهل مع قبول موظفيها مثل هذه الدعوات. ويجب عدم قبول هدايا فاخرة، مثل الدعوة لقضاء العطلات، على الإطلاق. وعلى مسؤول المطابقة والالتزام أن يأخذ في الاعتبار منصب الموظف ومستواه الوظيفي أيضًا. فالموظف البسيط ربما يتأثر بهدية أقل قيمة بكثير مقارنة بتلك المقدمة إلى المدير التنفيذي مثلًا.

٢-٤-٥ سياسات إدارة تعارض المصالح

فيما يتعلق بنزاهة السوق، يتصل واحد من المجالات الأساسية التي يمكن أن ينشأ فيها تعارض المصالح بإنتاج ونشر الأبحاث والدراسات الاستثمارية حول الشركات المدرجة في البورصة وأوراقها المالية.

على وجه العموم، يجب على الشركة أن تسعى إلى ما يأتي:

- اتخاذ جميع الخطوات المعقولة لمنع حالات تعارض المصالح من التسبب بمخاطر جوهرية تلحق الضرر بمصالح العملاء.
- تطبيق سياسة مكتوبة وفعالة للتعرف على حالات تعارض المصالح وإدارتها.
- أن يُحدَّد -ضمن سياسة إدارة تعارض المصالح- مجموعة من الإجراءات والتدابير لضمان الاستقلالية المناسبة بالإضافة إلى مجموعة من الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها إذا ثبت أن هذه الإجراءات غير كافية.
- الإفصاح عن تعارض المصالح للعميل، إذا تبين أن الترتيبات المتخذة بموجب سياسة الشركة غير كافية لمنع المخاطر الجوهرية التي قد تلحق الضرر به.
- عند دراسة سياستها الخاصة فيما يتعلق بواجباتها تجاه عملائها، يجب أن تأخذ في الاعتبار أي ظروف، تعلم بها الشركة أو يجب أن تعلم بها، ربما تسبب تعارضًا نتيجة هيكل الأعضاء الآخرين في المجموعة وأعمالهم.

لذا يجب على الشركات أيضًا ضمان توفر ترتيبات مصممة لتلبية الشروط الآتية:

- يحظر على المحللين الماليين وغيرهم من الأشخاص ذوي الصلة الذين يعرفون التوقيت/المحتوى المرجح للأبحاث والدراسات الاستثمارية، التي لم تتوفر للعموم بعد أو متوفرة للعملاء ولا يمكن استنتاجها من المعلومات المتاحة، الدخول في معاملات مالية شخصية، أو التداول نيابة عن الآخرين، حتى يمنح متلقي أبحاث الاستثمار فرصة معقولة للتصرف وفقًا لها. وربما تطبق هنا بعض الاستثناءات، مثل تلقي أوامر من عميل يستخدم خدمات التنفيذ فقط ومن صانع سوق يتصرف بحسن نية.
- في الحالات غير المشمولة بما ذكر آنفًا، لا يمكن للشركة الدخول في معاملات مالية شخصية من دون موافقة مسبقة من قسم مراقبة الالتزام أو الشؤون القانونية، ولا يُسمح لها بذلك -حتى في هذه الحالة- إلا في الظروف الاستثنائية.
- يجب ألّا تقبل الشركة أو أي شخص مشارك في إنتاج الأبحاث والدراسات إغراءات من أصحاب المصلحة الجوهرية في مادة الأبحاث والدراسات وموضوعها.
- يجب ألّا تعِدَ الشركات الجهات المصدرة بتغطية بحثية محابية لها.
- يجب ألّا يسمح للجهات المصدرة، أو الأشخاص ذوي الصلة باستثناء المحللين الماليين، أو أي شخص آخر بمراجعة مسودات الأبحاث والدراسات الاستثمارية التي تتضمن توصية أو سعرًا مستهدفًا، إلّا للتأكد من التقيد بالتزامات الشركة القانونية.

ومن أدوات الرقابة الأساسية للتعامل مع تعارض المصالح هو ضمان الإفصاح المناسب، الذي يشمل ما يلي:

- إفصاح الشركة عن أي علاقات وظروف يمكن توقعها منطقيًا من شأنها أن تضعف موضوعية توصيات (نتائج) الأبحاث والدراسات.
- إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات المذكورة أعلاه لن يكون منصفاً فيما يتعلق بطول مدة توصيات الأبحاث والدراسات، يجب على الشركة -بدلاً من ذلك- أن تشير بوضوح في موقع بارز من التوصيات إلى المكان الذي تتوفر فيه للعموم إمكانية الوصول إلى الإفصاحات بصورة مباشرة وسهلة.
- الإفصاح عن وجود أي علاقة مساهمة مهمة بين الشركة (أو أي شركة مرتبطة بها) وبين الجهة المصدرة ذات الصلة (الشركة التي هي موضوع توصيات الأبحاث والدراسات الاستثمارية)، بما في ذلك على أقل تقدير:
  - تملُّك الشركة أو أي شركة مرتبطة بها لأسهم بنسبة تتجاوز ٥٪ من مجموع رأس المال المصدر.
  - تملُّك الجهة المصدرة ذات الصلة لأسهم بنسبة تتجاوز ٥٪ من مجموع رأس المال المصدر للشركة أو أي شركة مرتبطة بها.
- أي مصالح مالية أخرى للشركة أو أي شركة مرتبطة بها فيما يتعلق بالجهة المصدرة ذات الصلة تعتبر مهمة من منظور توصية الأبحاث والدراسات.
- إصدار بيان -إن أمكن- يذكر أن الشركة أو أي شركة مرتبطة بها طرف في أي اتفاق آخر حول قضايا ذات صلة فيما يتعلق بتوفير الخدمات المصرفية الاستثمارية.
- على وجه العموم، الترتيبات المؤسسية والإدارية الفعالة التي أعدت ضمن الشركة لمنع أو تجنب حدوث تعارض المصالح فيما يتعلق بتوصيات الأبحاث والدراسات، بما فيها حواجز المعلومات.

٦-٤-٢ الإبلاغ عن المخالفات

في معركتها مع التلاعب بالأسواق، تعتمد الهيئات التنظيمية بشكل متزايد على المبلّغين عن المخالفات، وهؤلاء هم الأشخاص (غالبًا موظفون) الذين يكشفون عن أي نوع من المعلومات أو السلوكيات أو الأنشطة التي تُعتبر غير قانونية أو غير أخلاقية أو غير سليمة داخل منظمة خاصة أو عامة. وتشجّع الهيئات التنظيمية والشركات الموظفين على التصريح وعدم السكوت عن الأخطاء، كما تحسّن درجة الحماية الممنوحة لهم، عبر التشريعات والأنظمة والإجراءات الداخلية.

في الولايات المتحدة على سبيل المثال، يحظى المبلّغون عن مخالفات في أسواق الأوراق المالية بحوافز وحماية بموجب قانون دود-فرانك لإصلاح وول ستريت وقانون حماية المستهلك (٢٠١٠).

وفي المملكة المتحدة، يوفّر قانون الإفصاح لأجل المصلحة العامة لعام ١٩٩٨ إطارًا للحماية القانونية للأفراد الذين يكشفون عن معلومات تفضح ممارسات غير سليمة أو أي أمور مشابهة، فيحمي المبلّغين من العقاب والفصل.

يجب على الشركات أن تضع ترتيبات مناسبة تسمح لموظفيها بإثارة المخاوف بشأن أي ممارسات غير قانونية مع مديريهم أو مع أحد كبار المديرين التنفيذيين أو مع إدارة مستقلة مثل إدارة الالتزام، وإذا شعروا بعدم الارتياح لإثارة المسألة داخل الشركة، فعلى الشركة إمدادهم بتفاصيل عن كيانات خارجية كمنظمات خدمات خاصة أو خيرية، وفي بعض الأحيان، توفر الهيئات التنظيمية نفسها خطّاً هاتفيًا ساخنًا أو عنوان بريد إلكتروني يمكن للموظفين الاتصال من خلاله.

ويجب أن تمتلك الشركات سياسة وإجراءات مكتوبة تُقدم للموظفين عند التحاقهم بالشركة، وكذلك بشكل دوري.

تمثل ترتيبات الإبلاغ عن المخالفات الفعالة مفتاحًا للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، كما تعكس ثقافة الشركات السليمة، فعدم معالجة السلوك غير القانوني وغير الأخلاقي قد يؤدي إلى فشل كبير للشركات وخسارة قيمتها، كما أن ترتيبات الإبلاغ الفعّالة ستساعد على الكشف عن ممارسات الرشوة والفساد والتهرّب الضريبي وغسيل الأموال وغيرها من قضايا تتعلّق بالحوكمة، ومن ثم منعها، ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى تحسين الأداء والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، بفضل زيادة الشفافية والإنصاف.

٣- السلوك النزيه

هدف التعلّم	
٤-٣-١	فهم معايير الالتزام بالسلوك المتوقعة بالنسبة إلى الشركات والأفراد: الصدق والمعاملة العادلة؛ التصرف وفقًا لمصلحة العملاء

٣-١ الصدق والمعاملة العادلة

من الصفات الأساسية للقطاع الناجح: السمعة الطيبة ونيل ثقة العامة. ومن أبرز العوامل المهمة للحفاظ على سمعة طيبة وثقة راسخة: التعامل مع المستثمرين والعملاء بصدق وأمانة وعدالة.

يجب على الشركة أن تأخذ باعتبارها مصالح عملائها، وتهتم بهم، وتعاملهم بعدالة وإنصاف. كذلك يجب أن تولي أعمالها ما تستحق من مهارة ورعاية ومثابرة؛ وأن تبذل قدراً معقولاً من العناية لتنظيم ومراقبة شؤونها بطريقة مسؤولة وفعالة مع توفير أنظمة إدارة المخاطر المناسبة؛ وأن تقدّم معلومات واضحة ونزيهة وغير مضلّلة لتلبية احتياجات العملاء؛ وأن تضمن ملاءمة نصائحها وقراراتها التقديرية لهم.

فيما يلي النتائج المتوقعة، التي وضعتها **هيئة الرقابة المالية** (FCA)، في مجال الخدمات المالية للأفراد، من تبنّي نهج التعامل العادل:

- **النتيجة ١** – يمكن للعميل أن يكون على ثقة بأنه يتعامل مع شركات تتبنّى مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للعملاء بوصفه عنصراً أساسياً في ثقافة الشركة.
- **النتيجة ٢** - المنتجات والخدمات التي تسوَّق وتباع في سوق الأفراد مصمَّمة لتلبية احتياجات مجموعات العملاء المحددة وموجَّهة لتحقيق هذا الهدف.
- **النتيجة ٣** – يزوَّد العميل بمعلومات واضحة ويبقى مطّلعاً بالقدر المناسب قبل، وعند، وبعد نقطة البيع.
- **النتيجة ٤** – عندما يتلقى العميل المشورة من الشركة، تكون هذه المشورة مناسبة لاحتياجاته وتأخذ في الاعتبار ظروفه.
- **النتيجة ٥** - تتوفر للعملاء منتجات على مستوى التوقعات التي أقنعتهم بها الشركة، والخدمات المرتبطة بها تلبي معيارًا مقبولًا ومطابقًا للتوقع الذي قادتهم إليه.
- **النتيجة ٦** – لا يواجه العملاء حواجز غير معقولة في مدة ما بعد البيع تفرضها الشركات على تغيير المنتج، أو استخدام مزوّد خدمات بديل، أو تقديم طلب تعويض، أو رفع شكوى.

تأمل الهيئات التنظيمية من الشركات أن تتمكن من إظهار التزامها بالتعامل مع عملائها بإنصاف وعدالة وتقديم نتائج نزيهة فيما يتصل بأعمالها. ومن الضروري أن تكون الشركة قادرة على:

- إظهار أن الإدارة العليا قد غرست ثقافة تساعد على:
  - فهم معنى المعاملة العادلة للعملاء
  - أن تنتظر من موظفيها في ظل هذه الثقافة تحقيق هذا الهدف على الدوام
  - أن تعثر بسرعة على (العدد القليل نسبيًا من) الأخطاء، ثم تصححها وتأخذ العبرة منها.
- قياس الأداء بصورة مناسبة ودقيقة حيال جميع القضايا المتعلقة بالنزاهة والعدالة في التعامل مع العميل والمتصلة جوهريًا بأعمالها، واتخاذ الخطوات المناسبة وفقاً للنتائج.
- تنفيذ التزاماتها بالمعاملة العادلة.
- التأكد من عدم وجود حالات إخفاق خطيرة – سواء اكتشفتها الشركة عبر معلومات الإدارة، أو علمت بها الهيئة التنظيمية مباشرة.

سوف تتخذ الهيئات التنظيمية بالاعتبار سجل الشركة في هذه المجالات حين تُجري تقييمات لمخاطر الشركة وأنظمتها الرقابية. ومن مصلحة الشركة أن تكون قادرة على أن تبرهن عن أنّ معاملة العملاء بعدالة وأمانة وصدق ليست مجرد أقوال فحسب، بل تلتزم بها في الأفعال والممارسة.

٢-٣ التصرف وفقًا لمصلحة العميل المُثلى

على نحو مشابه، تأمل الهيئات التنظيمية من الشركات والأفراد التصرف وفقًا لمصلحة العملاء. وحين ينشأ أي تعارض في المصالح، من المتوقع أن ينطلق الحل من تفضيل مصالح العميل.

كذلك تأمل من الشركات أيضًا التصرف وفقاً لمصلحة العميل فيما يتعلق بالمشورة الاستثمارية، وضمان ملاءمة هذه المشورة وأي توصيات تقدمها لاحتياجاته. فعليها مثلًا أن تتجنب أي انحياز في توصياتها ربما ينتج عن عمولة أو سواها من الأتعاب والتعويضات.

٣-٣ كيف تؤثر العدالة في الشركات؟

هدف التعلّم
٤-٣-٢ فهم كيف يؤثر مفهوم العدالة في شركات الخدمات المالية

يصعب تعريف العدالة لأنها تشمل تقييمًا ذاتياً (غير موضوعي) من أحد المشاركين في العلاقة فيما يخص المعاملة التي تلقاها من الآخر. وتختلف توقعات الأفراد فيما يتعلق بالعدالة باختلاف الأشخاص، ما يعقّد موقف الشركة التي تحاول تقييم ما إذا كانت إجراءاتها نزيهة وعادلة بالنسبة إلى عميل أو قطاع محدد من السوق.

في المملكة المتحدة، صبّت هيئة الرقابة المالية (FCA) التركيز على مبدأ "التعامل العادل مع العملاء" (FToC). وتوضح قواعد "المعاملة العادلة للعملاء" حقيقة أن العدالة هي "التناسب"؛ أي من الممكن في ظل ظروف معينة، من منظور الهيئة التنظيمية، أن تعامل الشركة عميلين بطريقتين مختلفتين، مع التأكد من أن كلًا منهما تلقى معاملة عادلة.

لذلك، يجب على الشركات التأكد من أن سياساتها تتم صياغتها بكلمات مختارة بعناية وتأخذ بالاعتبار جميع جوانب العدالة؛ لضمان إمكانية تطبيق السياسة بصورة متسقة وملائمة، وإظهار أنها جزء من منهج الشركة لممارسة أعمالها. وتشمل الجوانب الأخرى التي يمكن أن تأخذها الشركة بالاعتبار من منظور العدالة، ما يأتي:

- دمج المفهوم في إستراتيجية الشركة بحيث ينعكس في أي منتجات وخدمات جديدة.
- التقيد بمعايير الالتزام.
- ترسيخ العدالة بتدريب الموظفين، وقياس مدى التقيد بها عبر مراقبة الالتزام بالمعايير وغير ذلك من معلومات الإدارة.
- الحاجة إلى الشفافية والإفصاح المفصَّل للعملاء والأطراف النظيرة، وتوفير المعلومات الواضحة والنزيهة وغير المضللة.
- تقديم نصائح وتوصيات غير متحيزة تنطلق من مصالح المستثمرين.

٤-٣ المشورة المالية –المفاهيم والاعتبارات القانونية ذات الصلة

هدف التعلّم	
٤-٣-٣	فهم المفاهيم والاعتبارات القانونية المتصلة بالمشورة المالية

تخضع العلاقة بين المستشار والعميل للمفاهيم والاعتبارات القانونية الآتية:

- **قانون التعاقد والأهلية** –يعقد العميل عادة اتفاقًا مع المستشار لتقديم النصح والمشورة. وتتعلق الأهلية بقدرة العميل على إبرام العقد، وربما يتطلب القصَّر (الأطفال) وفاقدو الأهلية شخصًا لإبرام العقد باسمهم. ويكون هذا الشخص -في حالة الأطفال- شخصاً بالغاً مناسباً (أحد الأبوين أو الوصي)، بينما يعيَّن ممثل شخصي قانوني أو شخص آخر تعينه المحكمة المناسبة في حالة فاقد الأهلية.
- **قانون الوكالة** –يجوز أن ينوب المستشار عن العميل في أنشطة مثل شراء الاستثمارات وبيعها باسم العميل، أو تحصيل العائد. وحين يقوم المستشار بإصدار الأوامر، فإنه يصبح وكيلًا عن العميل، وقد تكون أفعاله ملزمة لهذا العميل.
- **الشخصية الاعتبارية** –الشخص الاعتباري له كيان مادي ويمتلك حقوقًا وعليه واجبات من ناحية، وله سلوكيات وقدرات -كالقدرة على التعاقد مثلًا- من ناحية ثانية. وتعدّ الشركات والمؤسسات الأخرى أيضًا شخصيات معنوية (اعتبارية) بنظر القانون، ولها حقوق وواجبات محددة. والهيئات ذات الصفة الاعتبارية هي كيانات قائمة بحد ذاتها بحكم خصائصها وقدراتها الخاصة، ولها حقوق وواجبات محددة، أما الهيئات التي لا تملك صفة اعتبارية فهي مجرد تجمعات من الأفراد حيث يتحمل أعضاء المجموعة شخصياً المسؤولية عن قراراتها.
- **ملكية الممتلكات** –حين تقدَّم المشورة المالية، تكون ملكية الأصول عادة باسم العميل، مع أن بعض الشركات الاستشارية تعرض أيضًا خدمات وصاية أو توكيل. وفي الحالة الأخيرة، يجوز تسجيل الأصول باسم وكيل معيَّن أو وصي.
- **الوكالة الرسمية** –يعين العميل فردًا أو أكثر للتصرف باسمه. وقد يستخدم الوكالة مثلًا حين يرغب في أن يتخذ شخص آخر قرارات نيابة عنه، إذا توقع عجزه عن القيام بها أو في حالات سفره إلى الخارج مدة من الزمن.
- **قانون الميراث** –قد يمثل هذا القانون أحد الاعتبارات المهمة حين يرغب العميل في توريث أصوله لورثته، أو إعالتهم.
- **الإعسار والإفلاس** –اعتبار مهم من حيث أن المشورة ربما تكون ضرورية لضمان ألّا يخالف العميل القوانين المتعلقة بالإعسار والإفلاس.
- **استخدام الصناديق** –ترتيب قانوني ينطوي على إدارة الأصول من قبل شخص أو أشخاص أو مؤسسة لصالح شخص آخر. ويشيع في بعض البلدان كوسيلة لتخطيط التركات استخدام الصناديق لتقليص أثر الضرائب، فيما تُستخدم في بلدان أخرى لضمان اتخاذ الاحتياطات الضرورية لإعالة أفراد الأسرة في حال وفاة المُعِيل، أو توفير الأموال للمُعَالين بطريقة خاضعة للرقابة.

٥-٣ مسؤوليات الإدارة العليا ومعلومات الإدارة وثقافة الشركة

هدف التعلّم	
٤-٣-٤	فهم الدور الذي تؤديه الإدارة العليا في الحفاظ على سلوك عادل: مسؤوليات الإدارة العليا؛ معلومات الإدارة؛ ثقافة الشركة

يجب أن تتوقع الإدارة التنفيذية للشركة أنها ستخضع للمساءلة فيما يتعلق بالحفاظ على السلوك العادل والتعامل النزيه مع العملاء، فهذا يشكّل جزءًا لا يتجزأ من التقييم الذي تجريه الهيئات التنظيمية للشركة. كذلك تحتاج أيضًا إلى إظهار أن معلومات إدارة الشركة تلاحظ القضايا التي ربما تكتشفها الهيئة التنظيمية في أثناء المراجعات الدورية لأعمال الشركة.

إنّ التوقعات الآتية تساعد الإدارة العليا على تحديد الحواجز التي تعوق دمج نتائج المعاملة العادلة للعملاء في ثقافة الشركة:

- الدور القيادي محوري –حيث توجد قيادة قوية لها رؤية واضحة لما يعنيه التعامل العادل مع العملاء بالنسبة إلى الشركة، يرجح ظهور ثقافة مصممة لتحقيق نتائج الإنصاف والعدالة عند التعامل مع العميل
- دمج السلوك العادل والمعاملة النزيهة في إستراتيجية الشركة أمر في غاية الأهمية –في أي تطورات في منتجات جديدة مهمة، أو أسواق مستهدفة، أو ترتيبات التعاقد مع مزودي الخدمات من خارج الشركة، نتوقع أن تمثل مضامين المعاملة العادلة للعملاء سمة تلقائية بارزة لهذه الإستراتيجيات. ونظرًا إلى أن ظروف السوق الراهنة تدفع الشركات إلى تعديل وجهتها الإستراتيجية، فإن على الإدارة العليا اعتبار المضامين بالنسبة إلى العملاء جزءًا لا يتجزأ من التخطيط الإستراتيجي
- صنع القرار على المستويات كافة سوف يؤثر أيضًا، فضلًا عن أن أدوات الرقابة -بما في ذلك معلومات الإدارة- مهمة أيضًا لتكون الإدارة العليا في الشركة على قناعة بأن العميل يعامل بعدالة وإنصاف
- قضايا الموظفين –التوظيف والتدريب والكفاءة –يمكن للشركات التأثير في تحقيق نتائج أكثر عدالة عبر توظيف أشخاص يتميزون بقيم ومهارات مناسبة، وتدريبهم بأسلوب فعال، وتقييم كفاءاتهم ومراقبتها.

٣

٤- النتائج المترتبة على العميل

هدف التعلّم	
٤-٤-١	فهم كيف تتأثر الشركة بالأنشطة المرتبطة بها التي لا تخص معاملاتها المالية: تصميم المنتج وتسويقه؛ الترويج/الدعاية المالية؛ تزويد العميل بالوثائق؛ العقود العادلة

٤-١ تصميم المنتج وتسويقه

في الحالات المعتادة، تمنح الهيئات التنظيمية التراخيصَ للشركات، وتنظّم عملها، وتضمن كفاءة الأشخاص الذي يديرونها وأهليتهم للقيام بذلك. وربما تنظم أيضًا تصميم المنتجات المالية وتسويقها، لا سيما المنتجات المصممة للمستثمرين الأفراد. أما مدى مشاركتها في التنظيم المفصل للمنتجات، فيتفاوت في أنحاء العالم، لكن حتَّت الأزمةُ المالية الهيئاتِ التنظيمية على إعادة تقييم منهجها وإجراء تغييرات في المجالات التي تراها مناسبة.

قد يشمل ما تهتم به الهيئات التنظيمية ما يلي:

- **الحوكمة والرقابة:**
  - انخراط مجلس الإدارة في ضمان تحقيق المنتجات نتائج صحيحة للعملاء
  - تحديد واضح للمسؤوليات المتعلقة بمراقبة حوكمة المنتَج
  - الدمج الفاعل للوظائف الرقابية، مثل وظيفة مراقبة الالتزام، في ترتيبات الإشراف والرقابة
  - سياسات وإجراءات تدعم تصميم منتجات ملائمة لاحتياجات سوق مستهدفة محددة
  - عملية تصميم تؤدي إلى التطابق الملائم بين المنتجات واحتياجات السوق المستهدفة
  - مراعاة واضحة لاستخدامات العميل أو احتياجاته التي لا يلبيها المنتَج.

- **السوق المستهدفة:**
  - سوق مستهدفة تكون معقولة على صعيد الحجم وأنواع المستهلكين والمواقع الجغرافية وغيرها.
  - منتجات مصممة لتلبي حاجات العميل –لا مجرد نسخ منتَج شركة منافسة.

- **التسويق والتوزيع:**
  - أدوات رقابية معدة ومجهزة لضمان أن تكون قنوات التوزيع وإستراتيجيته متوافقة مع السوق المستهدفة
  - نقل تفاصيل عن السوق المستهدفة، وسمات المنتَج المميزة، والمخاطر المرتبطة به بصدق ودقة إلى الموزّعين
  - تفاعلات واتصالات مع الموزعين من المرجح أن تؤدي إلى تحقيق نتائج التعامل العادل مع العميل
  - اتخاذ الشركة إجراءات للتعامل مع أي تنافر بين التوزيع/المبيعات الفعلية والسوق المستهدفة المقصودة.

٤-٢ الترويج/الدعاية المالية

يجب أن تضمن الشركات أن تكون الاتصالات المتعلقة بأعمال الاستثمار، بما فيها الترويج المالي، عادلة ومنصفة وواضحة وغير مضللة. ويجب أن تكون الطريقة المتبعة لتحقيق ذلك مناسبة ومتوافقة مع نوع النشاط وتأخذ في الاعتبار وسائل التواصل والرسائل المراد إيصالها. فعلى سبيل المثال، ربما لا تحتاج عمليات التواصل التي تستهدف العملاء المتخصصين إلى ضم جميع المعلومات كتلك التي تستهدف العملاء الأفراد.

من الطبيعي لوظيفة مراقبة الالتزام مراجعة عمليات الترويج والمصادقة عليها؛ أما الغرض من المراجعة فهو ضمان التزامها بالقواعد التنظيمية المتعلقة بالترويج المالي التي ربما تشمل أيضًا معايير الدعاية.

يجب على الشركات التحقق مما يأتي:

- توضيح أي مخاطر محتملة فيما يخص رأس مال العميل.
- أن يقدِّم أي عرض للأرباح المحتملة انطباعًا متوازنًا عن آفاق الاستثمار على المدى الطويل والمدى القصير.
- إطلاع العميل على أي رسوم معقّدة على المنتجات أو الخدمات ونقلها له بوضوح وإنصاف وبطريقة غير مضللة.
- تسمية الهيئة التنظيمية المسؤولة عن الشركة.

في بعض الحالات، ربما تَستعمل شركات أخرى (موزعون أو وسطاء مثلًا) المواد الترويجية للشركة عند بيع باقات المنتجات. وعلى أي شركة تعتمد على مواد ترويجية أنتجها طرف آخر القيام بما يأتي:

- أن تحرص على التحقق من أن شركة مرخَّص لها صادقت على خضوع المادة الترويجية للقواعد والأنظمة.
- أن تحرص على توجيه المادة الترويجية إلى الفئة المناسبة من الجمهور، والتي تستهدفها المادة الترويجية.
- أن تحرص على أن الترويج ما يزال -في حدود علم الشركة (أو ما يجب أن تعلم)- عادلًا وواضحًا وغير مضلل، ولم يتراجع عنه الطرف الآخر.
- أن تتحقق من أن المواد الترويجية تعطي انطباعًا عادلًا وواضحًا وغير مضلل عن المنتِج/مدير المنتَج.

٤-٣ تزويد العميل بالوثائق

سوف تحتاج الشركة الخاضعة للرقابة والتنظيم إلى تقديم وثائق متنوعة إلى عملائها. ويُحدَّد نوع هذه الوثائق بحسب الدور الذي تؤديه الشركة، وأنواع الأنشطة التي تقوم بها، وأنماط الأصول المعنية، وقد تشمل الوثائق الأساسية ما يلي:

- **معلومات المنتَج الأساسية**: تشمل نشرة الإصدار، وشروط وأحكام وتفاصيل إجراءات الشكوى والتعويض.
- **تقرير الملاءمة**: استناداً إلى تقييم احتياجات العميل وقدرته على تحمل المخاطر.
- **إشعار بالتنفيذ أو تأكيد المعاملة:** يظهر تفاصيل أي معاملة مالية منجزة (مثلًا: الأصول، السعر، عدد الأسهم).
- تفاصيل **حقوق الإلغاء أو التراجع** (إن توفرت): على سبيل المثال، حين يملك المستثمر الحق في تغيير رأيه والتراجع عن شراء المنتَج.
- **بيانات منتظمة**: تظهر مثلًا أي استثمارات إضافية وإعادة استثمار الدخل الناتج من الاستثمار.
- **شهادات ضريبية**: تتعلق بالدخل المكتسب/الموزَّع.
- **تقارير سنوية ومرحلية:** يصدرها مزوِّد المنتَج، بالإضافة إلى تقييمات دورية عند الحاجة أو الطلب.

٤-٤ العقود العادلة

يتعين على الشركات، قبل وقت كافٍ من التزام العملاء الأفراد بأي اتفاق يتعلق بالأعمال الاستثمارية أو الخدمات الإضافية، أو قبل تقديم تلك الخدمات، أيّهما أسبق، تزويد العميل بما يأتي:

- شروط مثل هذا الاتفاق.
- معلومات عن الشركة وخدماتها المتعلقة بذلك الاتفاق بما فيها الاتصالات المرخَّصة، وحالات تعارض المصالح، والترخيص الممنوح للشركة.

ويجب على الشركات عرض الاتفاق والمعلومات بوسيط ثابت أو عبر موقع إلكتروني، بحيث تلبي شروط الموقع الإلكتروني المعايير المطلوبة، وقد يشمل الوسيط الثابت مستندًا مطبوعًا أو مُرفقًا بالبريد الإلكتروني. كما يجوز للشركة عرض الاتفاق والمعلومات مباشرةً بمجرد التزام العميل بأي اتفاق من هذا القبيل، سواءً تم الاتفاق عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف أو أي نوع آخر من الاتصالات غير الشخصية (غير المباشرة أو غير الملموسة).

كذلك يجب على الشركة أن تنظم سجلًا يشمل الاتفاق بينها وبين العميل ويفصل الحقوق والواجبات المترتبة على الطرفين، إضافة إلى الشروط الأخرى التي ستوفر على أساسها الخدمات للعميل. ومن الضروري الاحتفاظ بالسجلات مدةً زمنيةً مناسبة، تكون في العادة الأطول بين الخيارات الثلاثة الآتية:

- خمس سنوات، أو
- مدة استمرار العلاقة مع العميل، أو
- لأجل غير محدود، في حالة السجل المتعلق بتحويلات ممتلكات العميل في صندوق التقاعد.

يذكر أن "قانون شروط العقد المجحفة لعام ١٩٧٧" هو قانون أقره البرلمان البريطاني لتنظيم العقود عبر تقييد عمل وقانونية بعض شروط العقد. وهو يشمل جميع أشكال العقود تقريبًا، ومن أهم وظائفه الحد من تطبيق التنصل من المسؤولية. وتتوسع بنود القانون لتضم شروط وملاحظات وإشعارات العقد الفعلية التي تعدّ جزءاً من التزام تعاقدي. ويجب ألا تقلّص الشركات من مسؤولياتها، باستخدام مصطلحات مثل "استبعاد" أو "مسؤولية محدودة"، إلا في حدود المعقولية وعدم الإضرار بالعميل.

٤-٥ الأهداف والقدرة على تحمل المخاطر لدى كل من العميل والطرف النظير

هدف التعلّم	
٤-٤-٢	فهم العوامل التي يجب مراعاتها قبل الدخول في معاملة مالية: أهداف العميل/الطرف النظير؛ قدرة العميل/الطرف النظير على تحمل المخاطر؛ الاستثمار ميسور التكلفة؛ ملاءمة الاستثمار لاحتياجات العميل
٤-٤-٣	فهم العوامل التي يجب أخذها في الحسبان عند نقطة البيع: معلومات واضحة؛ ملاءمة المشورة المالية للعميل

يتمثل هدف طرفي العقد في تنفيذ المعاملة بعد إنجازها والاتفاق عليها. وحين تنفَّذ المعاملة في سوق خاضعة للرقابة والتنظيم، سوف يطمئنّ العميل إلى حد معقول بأن الطرف النظير -صانع السوق مثلًا- قد لبّى الحد الأدنى من المتطلبات للقبول في عضوية البورصة أو السوق. يعاين الطرفُ النظير سجلَّ الوسيط ليتأكد من أن العميل سيدفع مقابل شراء الاستثمار أو يسلم الأوراق المالية إذ كان العميل يبيعها. على سبيل المثال، يمنح استخدام أنظمة التسليم مقابل الدفع (DvP) –حيث تّحوّل الأوراق المالية بمجرد إتمام الدفع- التي توفرها البورصات المعتمدة الطرفين كليهما الاطمئنان والثقة. وفي حالة المشتقات المتداولة في البورصة، يوجد عادة **طرف نظير مركزي** (central counterparty CCP) يقف خلف تسوية ومقاصة المعاملات المالية.

أما في حالة المعاملات المالية التي تنجز خارج البورصة فتوجد مخاطر أكبر بسبب احتمال تخلف الطرف النظير عن التسليم. ولا شك أن الصعوبات التي واجهت المتعاملين في **عقود مبادلة مخاطر الائتمان** والعجز عن تسليم الأصول محل العقد في الأوراق المالية القائمة على القروض العقارية الرديئة جسّدت خير مثال على فشل الأسواق في إدراك المخاطر التي كمنت في (وأدت إلى) انهيار مصرف ليمان براذرز، الذي كان طرفاً نظيراً مهماً لكثير من المتداولين.

ويتمثل دور وظيفة مراقبة الالتزام في التحقق من اتخاذ الإجراءات الضرورية للتأكد من هوية العميل عن طريق تقييمات "اعرف عميلك"، وللأطراف النظيرة في السوق. كذلك تشرك عملية "اعرف عميلك" الشركة أيضًا من حيث ضمان الفهم الكامل لمدى تقبل المخاطر لدى العميل. وتلّبية لذلك، عادةً ما تطلب الشركة من العميل استكمال استبيان لمساعدتها على تقييم مستوى المخاطر التي يرغب في تحمّلها، وبشكل عام، توجد ثلاث فئات من ناحية الموقف من المخاطر:

- **المجازف**: هو العميل المستعد للمجازفة ببعض أو كل استثماراته للحصول على عائد.
- **المحايد**: هو العميل المستعد لتحمّل بعض المخاطر.
- **المتجنّب**: هو العميل غير المستعد لتحمّل المخاطر.

ويمكن تقسيم كل فئة من السابقات إلى ثلاثة مستويات فرعية، منخفض ومتوسط ومرتفع، لضمان التصميم الدقيق لأنواع المنتجات والخدمات المناسبة لكل منها. كما يتغيّر ملف المخاطر الخاص بكل عميل بمرور الوقت تماشيًا مع تغيّرات عمره وظروفه، ومن ثم تجب مراجعته بشكل مُنتظم.

٦-٤ الاستثمار ميسور التكلفة/ ملاءمة الاستثمار للعميل

تقع على عاتق الشركة مسؤولية التحقق من أن تكون العقود المنجزة ضمن استطاعة العملاء ومتناسبة مع نوع المخاطر التي يتعرضون لها وقدرة كل منهم على تحمل المخاطر.

فمثلاً، لا يُعتبر المنتج الذي يتطلب استثمارًا شهريًا بمقدار ١٠٠٠ دولار مناسبًا لعميل دخله الشهري ٢٠٠٠ دولار، لأنه ليس من المُحتمل أن يستطيع معه تحمّل تكاليف معيشته الشهرية، وبالمثل، إذا صُنّف هذا العميل كمُجازف، لكنه يعتمد كليًا على دخل الاستثمار، فإنه لا يستطيع تحمّل الاستثمار في سندات رديئة عالية المخاطر.

وهكذا، الملاءمة والقدرة على تحمّل التكلفة يسيران جنبًا إلى جنب، فحيثما لا تكون تكاليف المنتج محتملة، فإنه لا يكون مناسبًا بالتأكيد.

بالإضافة إلى ذلك، تقع على عاتق الشركة مسؤولية ضمان ملاءمة العقود ومناسبتها لتحليل المخاطر الخاص بالعميل. وتوجد قواعد للملاءمة والمناسبة لضمان التزام الشركات التي تقدم خدمات المشورة أو إدارة الاستثمار بخطوات معقولة لضمان ملاءمة التوصيات الشخصية (أو قرارات التداول) لاحتياجات عملائها. وجدير بالذكر أن قواعد الملاءمة تنطبق على خدمات أوامر التنفيذ فحسب، وقواعد المناسبة على الشركات التي تقدّم توصيات شخصية تتصل باستثمارات مُصمّمة خصيصًا للعميل، أو عندما تدير استثمارات (خدمات استشارية وتقديرية).

حين تقدم الشركة توصيةً شخصيةً، أو تدير استثمارات العميل، يجب عليها أن تحصل على المعلومات الضرورية الآتية فيما يتعلق بالعميل:

- مدى معرفته وخبرته بالمجال الاستثماري المتصل بالنوع المحدد من الأعمال الاستثمارية الموصى بها.
- الوضع المالي.
- الأهداف الاستثمارية، ما يُمكّن الشركة من تقديم توصيات أو اتخاذ قرارات مناسبة لحاجات العميل.

ويتعين على الشركة تزويد المستثمر الفرد بتقرير عن ملاءمة الاستثمار لحاجاته إذا قدمت توصيات شخصية للعميل بأن:

- يستثمر في باقة من المنتجات الاستثمارية مثل الصندوق الجماعي أو برنامج للادخار مرتبط بصندوق جماعي أو شركة استثمارية.
- يبيع، أو يشتري، أو يتنازل عن، أو يحول، أو يلغي الحقوق المنوطة به وفقًا لبرنامج تقاعد شخصي، أو يعلّق المساهمات في الصندوق.
- يختار إجراء سحوبات من الدخل أو يشتري بوليصة تأمين سنوية قصيرة الأجل.
- ينقل مدخراته التقاعدية إلى برنامج آخر أو يختار عدم الاشتراك في/الانسحاب من برنامج التقاعد.
- يلغي أو يعدل بوليصة التأمين على الحياة.

ويشمل تقرير الملاءمة نظرة عامة على تحليل مخاطر العميل وظروفه الشخصية وأفقه الاستثماري ووضعه المالي الخاص، ويُشارك معه للتأكد من كماله ودقته.

٧-٤ العوامل السابقة على دخول الصفقة

تنشأ بعض الالتزامات قبل دخول الصفقة. على سبيل المثال، يجب توفير معلومات تأكيد التداول للمستثمر مما يتعلق بالصفقات الخاضعة للوائح ميفيد MiFID "توجيهات الاتحاد الأوروبي لأسواق الأدوات المالية"، التي يجب أن توفّر معلومات واضحة عن عملية التداول المُنفذة مع /أو لأجل العميل، وعندما تقدم الشركة استشارة مالية للعميل، يجب أن تقدم وثائق محددة تشرح فيها الاستشارة والآثار المترتبة عليها، فضلاً عن مبررات توضّح لماذا ترى الاستشارة صحيحة ومناسبة، وكثيرًا ما تكون هذه المادة طويلة، ليس فقط بسبب تعقيدات الجوانب المختلفة من عملية تقديم الاستشارة، بل كذلك لحرص الشركات على توضيح أساس مشورتها، لكل من المنظمين وأمناء المظالم.

ونظرًا إلى التداعيات المالية المحتملة والمضامين المتعلقة بالسمعة التي تتعرض لها الشركة التي تصبح موضع تحقيقات مطوّلة من قبل هيئة التحقيق في الشكاوى القانونية، تحرص الشركات التي تقدم المشورة للمستثمرين على ذكر الأسباب الكامنة وراء استبعاد بعض المقاربات أو فئات معينة من الأصول الاستثمارية من عملية التخطيط –وإلا فإن المستشار قد يواجه مزاعم في المستقبل بأنه لم يأخذ بالاعتبار جميع أنواع الأصول التي كان يجب مناقشتها.

٤-٨ العوامل المؤثرة ما بعد البيع

هدف التعلّم	
٤-٤-٤	فهم العوامل التي قد تؤثر في الشركة ما بعد البيع: التعامل مع الشكاوى وفقًا للمعايير الدولية؛ قنوات التصحيح؛ أداء المنتج الفعلي والمتوقع؛ حماية أموال العميل وأصوله؛ متطلبات الإبلاغ

٤-٨-١ التعامل مع الشكاوى بالتوافق مع المعايير الدولية

المنظمة الدولية للمعايير (آيزو هي منظمة مستقلة غير حكومية تطوّر معاير لضمان الجودة والأمان والكفاءة في المنتجات والخدمات والأنظمة. ويمثل معيار الآيزو ١٠٠٠٢ معيارًا عامًا لتوجيه الشركات لآليات التعامل مع شكاوى العملاء مع إتاحة الفرصة للشركة لنيل شهادة اعتماد لهذا المعيار. والذي يتوقف تبنّيه على المتطلبات التنظيمية المحلية.

يفصل المعيار آيزو ١٠٠٠٢ المبادئ الإرشادية (ومنها ما يتعلق بالاستجابة والموضوعية في التعامل مع الشكاوى) قبل أن يأخذ بالاعتبار المراحل العملية المختلفة للنظر في الشكاوى. ويوفر إطارًا يمكن أن تستخدمه الشركة للحكم على ما إذا كانت المنهجية التي تستخدمها للتعامل مع الشكاوى كافية فيما يتعلق بمراحل مثل:

- تلقي الشكوى
- الإقرار بالشكوى
- التحقيق في الشكوى
- الاستجابة للشكوى
- إغلاق ملف الشكوى.

٤-٨-٢ قنوات التصحيح

الاتصال بالشركة مباشرة

عندما تكون للعميل شكوى، تبدأ العملية العادية بالاتصال بالشركة أولًا للبحث عن حل. وفي العادة، تشجع الهيئات التنظيمية العميل على الاتصال بالشركة مباشرة بأسرع وقت ممكن. والمطلوب من الشركات الخاضعة للرقابة والتنظيم في الحالة القياسية التحقيق في الشكاوى بسرعة والرد على العميل خلال مدة مناسبة (ثمانية أسابيع مثلًا)، سواءً بنتيجة التحقيق أو بإعلام العميل بالحاجة إلى مزيد من المعلومات.

الاتصال بخدمة التحقيق في الشكاوى المالية

إذا لم يرض العميل عن استجابة الشركة، يمكنه الاتصال بخدمة التحقيق في الشكاوى القانونية لمساعدته. و تقدّم (عادةً) منظمة مثل خدمة أمين المظالم المالية (FOS) في بريطانيا خدمة مستقلة ومجانية للفصل في النزاعات بين شركات الخدمات المالية وعملائها.

سوف يطلب المحقق في الشكاوى من الشركة تفسير ما حدث، ثم يقرر هل يؤيد الشكوى. ويجب على العملاء عادة الاتصال بخدمة التحقيق في الشكاوى ضمن مدة زمنية محددة من تلقي الإجابة الأصلية من الشركة (ستة أشهر مثلًا). وفي المملكة المتحدة، يمكن أن تصل قيمة التعويضات التي يحكم بها المحقق في الشكاوى إلى حدود ٣٧٥ ألف جنيه إسترليني للشكاوى المُحالة إليه بعد ١ أبريل ٢٠٢٢، وتتعلّق بتصرفات وتجاوزات الشركات منذ ١ أبريل ٢٠١٩، وتصل إلى ١٥٠ ألف جنيه إسترليني للشكاوى قبل ذلك.

اتخاذ إجراء مدني عن طريق المحاكم

إذا بقي العميل غير راض، يمكن أن يلجأ كحلّ أخير إلى المحكمة. لكنه لا يستطيع عادة عرض شكواه أمام المحكمة إذا كانت الشكوى قد خضعت لبرنامج شكاوى معين أو كان العميل قد قبِل قرار المحقق في الشكاوى.

٤-٨-٣ الأداء المتوقع والفعلي للمنتَج

قد يتباين بالطبع الأداء المتوقع للاستثمار عن الأداء الفعلي، نتيجة حركة السوق، والظروف الاقتصادية، وأداء الشركات أو الصناديق. وحينما توفر الشركة نصائح مستمرة كجزء من خدمتها، يُفترض بها مراجعة أداء استثمارات العميل، وإجراء تقييمات دورية وتزويد العميل بمعلومات محدثة عما حققه الاستثمار من تقدم مقارنةً بأهدافه الاستثمارية الأصلية.

٤-٨-٤ حماية أصول العميل وأمواله

يجب على الشركات، حين تحفظ أصول العميل في عهدتها الآمنة، إعداد ترتيبات كافية لحماية حقوق ملكيته، ولاسيما إذا تعرضت الشركة لضائقة مالية أو إعسار، مع الامتناع عن استخدام الأصول المودعة التي يملكها في حساب الشركة الخاص، إلا في حالة موافقته على ذلك.

كذلك يجب على الشركات وضع ترتيبات مؤسسية كافية للتقليل من مخاطر خسارة أو تراجع قيمة الأصول الموجودة تحت وصايتها إلى أدنى حد ممكن. ومن الضروري أن تتخذ الخطوات الضرورية لضمان حفظ أموال العميل في حساب أو حسابات محددة بصورة منفصلة عن أي حسابات مستخدمة لحفظ الأموال العائدة إلى الشركة.

تنصّ القواعد والأنظمة الوطنية على كيفية تحقيق مثل هذا الفصل – لا سيما الإجراءات المطلوبة حين تتلقى الشركة أموال العميل. فعلى سبيل المثال، يجب على الشركات البريطانية التي تستخدم "منهجية عادية" للفصل أن تضع بسرعة أموال العميل التي تسلمتها في حساب (أو أكثر) منفصل تفتحه مع أي من المؤسسات الآتية (حسب ما تسمح به اللوائح):

- مصرف مركزي.
- مؤسسة مُرخص لها بالاحتفاظ بأموال العميل.
- مصرف مرخَّص له في دولة ثالثة.
- صندوق مرخص له من صناديق سوق النقد.

وفي المملكة المتحدة على سبيل المثال، يوجد عدد من العقوبات الشهيرة والغرامات الكبيرة، تصدر عن هيئة الرقابة المالية (FCA)، وإن كان أغلبها لم يُلحق خسارة فعلية بأي مستثمر. فهيئة مراقبة السلوك المالي تستجيب لفشل الشركة في إعداد/والحفاظ على عمليات وإجراءات تحقق الالتزام، ومدى التعرض للمخاطر الذي ينجم عندما تعاني هذه الأدوات الرقابية نقصًا أو قصورًا.

٤-٨-٥ متطلبات الإبلاغ

يجب تسجيل أي شكاوى بوضوح، كما يجب الإبلاغ عن المعلومات الأساسية إلى الهيئة التنظيمية بشكل دوري، بما في ذلك عدد الشكاوى وأنواعها، وما إذا كانت قد حُلّت خلال الفترة المُحددة تنظيميًا، ونسبة ما لم يُحلّ منها. كما يجب الاحتفاظ بالسجلات للفترة المنصوص عليها.

ويجب مراجعة التناسق بين أصول العملاء وأموالهم بشكل يومي، والإبلاغ عن أي تناقض إلى الهيئة التنظيمية فور اكتشافه، ويجب أن يتضمن التقرير توصيفًا لسبب التناقض والخطوات المُتخذة لحله.

٥- الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

هدف التعلّم	
٤-٥-١	معرفة ما المقصود بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٤-٥-٢	معرفة أهمّ المبادرات الدولية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات: فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلّقة بتغير المناخ (TCFD)؛ مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول (PRI) المدعومة من الأمم المتحدة؛ القواعد التنظيمية للإفصاحات المتعلقة بالتمويل المستدام (SFDR)
٤-٥-٣	فهم أهمية المبادرات المتعلقة بـ: المناخ؛ التمويل الأخضر؛ المسؤوليات الاجتماعية للشركات

على الرغم من أن المتخصصين في الصناعة والمستثمرين يستخدمون مصطلحات مثل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) والاستثمار المسؤول اجتماعيًا (SRI) والاستثمار الأخلاقي بشكل متبادل، فإنه توجد بعض الفروق الدقيقة الجديرة بالملاحظة. تشير الحوكمة (ESG) إلى تركيز الاستثمارات في العوامل البيئية والاجتماعية والشركات على أساس إمكاناتها الاستثمارية؛ أما الاستثمار المسؤول اجتماعيًا فيأخذ عوامل الحوكمة المذكورة بعين الاعتبار، لكنه مدفوع بالقيم الفردية للمستثمرين؛ فيما يشير الاستثمار الأخلاقي إلى إستراتيجية استثمارية تعتمد على المبادئ الأخلاقية للمستثمر أو مدير الصندوق، ويستبعد عادةً صناعات معينة.

ويشمل كلٌّ من هذه المصطلحات كيف يمكن أن يستخدم المستثمر سلطته بوصفه مساهمًا في الشركات التي يستثمر فيها، لتشجيعها على تبنّي سلوك بيئي واجتماعي أفضل. وتُعَدُّ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من مؤشرات الأداء غير المالية المستخدمة لقياس تأثير الشركة أو الاستثمار في المجتمع.

ومع زيادة الوعي بنشاط السوق وعمليات الاستثمار، بدأ المستثمرون في البحث عن خدمات تعكس قيمهم الأخلاقية الخاصة، مثل الموقف من التدخين والأسلحة والقضايا البيئية. لذلك يهتم التمويل الأخلاقي بأن تكون القرارات الاستثمارية مدعومة بـ، ومتوافقة مع، العوامل والجوانب البيئية والاجتماعية و/أو الأخلاقية.

مثال على ذلك التمويل الأخلاقي هي الأموال المُستثمرة لدى مقدم خدمات أخلاقي، وسيُعاد استثمارها في مؤسسات تفيد البيئة محليًا أو إقليميًا أو عالميًا، مثل مؤسسات الزراعة العضوية وقضايا حقوق الإنسان.

٥-١ المبادرات الدولية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

يوجد عدد من مبادرات الحوكمة الدولية تهدف لتعزيز وتحسين الاستثمارات في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بتغير المناخ (TCFD)

شكَّل مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board FSB) فريقَ العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلّقة بتغير المناخ (Taskforce on Climate-Related Financial Disclosures TCFD)[٢] في عام ٢٠١٧، وحدّثه في ٢٠٢١، بهدف وضع توصيات بشأن تحسين معايير الإفصاحات المالية المتعلّقة بالمناخ. والغرض من هذه الإفصاحات توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين لاتخاذ قرارات مدروسة في مجالات الاستثمار والائتمان والتأمين والتعهد بالتغطية، ومن ثم، تحسين فهمهم للاستثمارات التي تركّز على الأصول المرتبطة بالانبعاثات الكربونية في القطاع المالي من جهة، ومدى تعرض النظام المالي ككلّ للمخاطر الناتجة عن تغير المناخ من جهة أخرى. فالحصول على فهم أفضل للمضامين المالية المرتبطة بتغير المناخ من شأنه أن يمكّن المشاركين في السوق من التركيز على الاستثمار في الحلول والفرص ونماذج الأعمال المستدامة والقادرة على مواجهة تغير المناخ.

٢ الإفصاحات المالية المتعلقة بتغيير المناخ، ٢٠٢٢: https://www.fsb-tcfd.org.

أصدر الفريق توصياته حول إفصاحات الشركات وصنَّفها في أربعة محاور:

١. **الحوكمة**
   - وصف دور مجلس الإدارة في الإشراف على المخاطر والفرص المتعلّقة بتغير المناخ.
   - وصف دور الإدارة في تقييم الفرص والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ وفي إدارتها.

٢. **الإستراتيجية**
   - إيضاح الفرص والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ التي حدَّدتها المنظمة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.
   - إيضاح أثرَ الفرص والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ على أعمال المنظمة وإستراتيجيتها والتخطيط المالي فيها.
   - إيضاح مدى مرونة إستراتيجية المنظمة، مع الأخذ في الاعتبار السيناريوهات المختلفة المرتبطة بتغير المناخ، بما في ذلك السيناريو الذي ينطوي على الحدِّ من متوسط الارتفاع في درجة حرارة الأرض، بحيث لا يزيد على درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

٣. **إدارة المخاطر**
   - وصف العمليات التي تستخدمها المنظَّمة لتحديد المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وتقييم هذه المخاطر.
   - وصف العمليات التي تستخدمها المنظَّمة لإدارة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ.
   - إيضاح آلية دمج العمليات الهادفة إلى تحديد المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وتقييمها وإدارتها ضمن إستراتيجية إدارة المخاطر عمومًا في المنظمة.

٤. **المقاييس والأهداف**
   - الإفصاح عن المقاييس التي تستخدمها المنظَّمة لتقييم الفرص والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ بما يتوافق مع إستراتيجيتها وعملية إدارة المخاطر لديها.
   - الإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة والمخاطر ذات الصلة. وهذه النطاقات الثلاثة تمثِّل تصنيفات مختلفة للانبعاثات الغازية لأنشطة الشركات مثل الانبعاثات الناتجة عن العمليات التشغيلية للشركة أو عن تنقل الموظفين يوميًا من مكان العمل وإليه.
   - إيضاح الأهداف التي وضعتها المنظَّمة لإدارة الفرص والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ وقيّمْ أداءها الفعلي مقارنةً بهذه الأهداف.

وقد وضع الفريق توجيهات إرشادية إضافية محددة للقطاع المالي فضلًا عن المجموعات غير المالية بالنسبة إلى التوصيات المتعلّقة بثلاثة من هذه المحاور: الإستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف.

مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول (PRI) المدعومة من الأمم المتحدة

حدَّدت المبادرة مهمتها على النحو الآتي:

> *"نؤمن بأنَّ وجود نظام مالي عالمي مستدام يتَّسم بالكفاءة الاقتصادية هو ضرورةٌ لا بدَّ منها لإيجاد القيمة على المدى الطويل. إنَّ نظامًا كهذا يُكافئ الاستثمار طويل الأجل والمسؤول ويعود بالنفع على البيئة والمجتمع ككل.*
>
> *سوف تسعى مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول (Principles for Responsible Investment PRI) إلى تحقيق هذا النظام المالي العالمي المستدام عبر التشجيع على تبنِّي "مبادئ الاستثمار المسؤول"، والتعاون في تنفيذها؛ وتشجيع الحوكمة الرشيدة والنزاهة والمساءلة؛ وإزالة العقبات التي تحول من دون الوصول إلى نظام مالي مستدام، وتكمن في اللوائح والهياكل والممارسات السائدة في السوق".*

وفي سبيل إنجاز هذه المهمة، نشرت المبادرة المبادئ الستة الآتية:

- **المبدأ الأول**: دمج قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة في عمليات تحليل الاستثمارات وصنع القرار.
- **المبدأ الثاني**: أن نكون مالكين ناشطين وندمج قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة في سياساتنا وممارساتنا المتعلّقة بالملكية.
- **المبدأ الثالث**: السعي إلى الحصول على الإفصاح المناسب عن قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة من المنظمات التي نستثمر فيها.
- **المبدأ الرابع**: تشجيع الآخرين على قبول "مبادئ الاستثمار المسؤول" وتطبيقها في قطاع الاستثمار.
- **المبدأ الخامس**: العمل معًا لتعزيز تأثيرنا وفاعليتنا في تطبيق "مبادئ الاستثمار المسؤول"
- **المبدأ السادس**: أن يقوم كلُّ واحد منَّا بتقديم تقارير عن أنشطته والتقدُّم الذي أحرزه باتجاه تطبيق "مبادئ الاستثمار المسؤول".

هذه المبادئ هي مبادئ استثمار طوعية ومُعترف بها دوليًا، وتوفِّر للمستثمرين خياراتٍ متعددةً لدمج الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الممارسات الاستثمارية، ولو أرادت أي منظمة أن تكون أحد الموقعين للانضمام إليها، فعليها التعهّد بدمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في ممارساتها الاستثمارية.

القواعد التنظيمية للإفصاحات المتعلقة بالتمويل المستدام (SFDR)

بدأ تطبيق القواعد التنظيمية للإفصاحات المتعلقة بالتمويل المستدام (SFDR) منذ عام ٢٠٢١. وتطالب هذه القواعد مديري الصناديق والمستشارين الماليين والشركات الأخرى الخاضعة للتنظيمات واللوائح بتقديم إفصاحات وصفية مُوحدة حول كيفية دمجهم عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركاتية على مستويات المنتج والتنظيم. كما أنها تحدد المقترحات الخاصة بالمحتوى والمنهجيات وتقديم الإفصاحات في المجالات الآتية:

١. الإفصاح عن التأثيرات السلبية الرئيسة على عوامل الاستدامة.
٢. الإفصاحات الخاصة بالمنتجات قبل التعاقد.
٣. الإفصاحات الخاصة بالمنتجات على المواقع الإلكترونية.
٤. الإفصاحات الدورية الخاصة بالمنتج.

وتمثل القواعد تنظيمًا أوروبيًا يستهدف:

"تحسين درجة الشفافية في السوق لأجل منتجات استثمارية مُستدامة، لمنع التضليل البيئي ولزيادة الشفافية بشأن ادعاءات الاستدامة التي يقدّمها المشاركون في السوق المالية".

وتطالب المشاركين في السوق المالية والمستشارين الماليين بالإفصاح عن المعلومات التالية على مواقعهم الإلكترونية:

نوع المعلومات	المشاركون في السوق المالية	المستشارون الماليون
سياسة إدارة مخاطر الاستدامة	معلومات بشأن السياسات المتعلقة بدمج المخاطر على عوامل الاستدامة في عملية صنع القرارات الاستثمارية.	معلومات بشأن السياسات المتعلقة بدمج المخاطر على عوامل الاستدامة في المشورة الخاصة بالاستثمار أو التأمين.
التأثيرات السلبية على عوامل الاستدامة	أخذ التأثيرات السلبية الرئيسة لقرار الاستثمار على عوامل الاستدامة في الاعتبار. إصدار المؤسسات والمجموعات الكبيرة بيانًا إلزاميًا بخصوص سياسة العناية الواجبة. ومراقبة الالتزام أو التوضيح بالنسبة إلى المؤسسات الأخرى.	أخذ التأثيرات السلبية الرئيسة على عوامل الاستدامة في الاعتبار عند تقديم المشورة الخاصة بالاستثمار أو التأمين. الالتزام بذلك أو التوضيح.
سياسات المكافآت	يجب أن تتسق سياسات المكافآت المعتمدة مع دمج المخاطر على عوامل الاستدامة.	

تحدد القواعد التنظيمية للإفصاحات المتعلقة بالتمويل المستدام عددًا من المؤشرات الإلزامية والطوعية للتأثيرات السلبية على الاستدامة فيما يتعلق بالمناخ والبيئة، وكذلك العوامل المتعلقة بالقضايا الاجتماعية، وحقوق الموظفين، وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والرشوة. وقد تم تحديد هذه العوامل مسبقًا وتتألف من:

- ٣٢ مؤشرًا إلزاميًا (١٦ مؤشرًا يتعلق بالبيئة و١٦ للقضايا الاجتماعية)
- ١٨ مؤشرًا طوعيًا (١١ مؤشرًا يتعلق بالبيئة و٧ للقضايا الاجتماعية)

أمثلة أخرى

بالإضافة إلى مبادرات دولية النطاق كمبادرة الاستثمار المسؤول (PRI) وفريق عمل الإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيّر المناخي (TCFD) والقواعد التنظيمية لإفصاحات التمويل المُستدام (SFDR)، يوجد عدد من المبادرات الوطنية كالآتي:

- **الولايات المتحدة الأمريكية**: أدلة التشويق البيئي (المعروفة بالأدلة الخضراء)، والتي تم الانتهاء منها عام ٢٠٢٠، وتتضمن تحذيرات بشأن استخدام الادعاءات التضليلية في التسويق كشهادات "صديقة للبيئة" التي تمنحها أطراف ثالثة من دون أن تكون شروط التأهّل لها مُحددة بوضوح.
- **الصين**: في عام ٢٠١٨، أصدرت الهيئة التنظيمية إرشادات جديدة يجب بموجبها على محققي السندات الخضراء المستقلين تأكيد مصداقيتها واعتمادها بشكل سنوي، وإخضاع أي انتهاك للتنظيمات لعقوبة.
- **سنغافورة**: طوّرت هيئة النقد في سنغافورة (MAS) الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ الصادرة عن البنوك ومديري الأصول كجزء من خطة عمل التمويل الأخضر.
- **المملكة المتحدة**: تطور متطلبات إفصاح الاستدامة (SDR) الخاصة بها، والتي ستستلزم من منتجات استثمارية معينة، من بين أشياء أخرى، عرض خصائص الاستدامة الخاصة بها.

٢-٥ أثر المبادرات على المسؤولية البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات

المسؤولية الاجتماعية للشركة (Corporate social responsibility CSR) شكل من أشكال التنظيم الذاتي المندمجة في نموذج عمل الشركة. وتعمل سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركة باعتبارها آلية من آليات التنظيم الذاتي المتجذرة في هيكل الشركة، تستخدمها الشركة لمراقبة (والتحقق من) التزامها الفعال بروح القانون، والمعايير الأخلاقية، والقواعد والمعايير الدولية. وتعد الحوكمة البيئية، والاجتماعية، وحوكمة الشركات (Enviromental, Social and Governance ESG) بمثابة مجموعة من المعايير التي يلجأ إليها المستثمرون الذين لديهم حس المسؤولية لتصنيف فرص الاستثمارات المحتملة.

ويتمثل هدف المسؤولية الاجتماعية للشركة في الاضطلاع بالمسؤولية عن قرارات الشركة وأفعالها، وتشجيع التأثير الإيجابي لهذه القرارات في البيئة، والمستهلكين، والموظفين، والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة، وغيرهم من الأشخاص في الحيز العام.

فضلًا عن ذلك كله، فإن الشركات التي تركّز على المسؤولية الاجتماعية للشركة تسعى حثيثاً إلى تعزيز المصلحة العامة، عبر تشجيع نمو المجتمع المحلي وتطويره، والإلغاء الطوعي للممارسات التي تلحق الضرر بالحيز العام، بغض النظر عن شرعيتها القانونية. فالمسؤولية الاجتماعية للشركة هي المراعاة المقصودة والمدروسة للصالح العام عند صنع القرار في الشركة، وهي تعدّ جوهر عمل الشركات، وتقوم على احترام محصلة ثلاثية الأبعاد: الناس، والكوكب، والربح.

في الأسواق المزدحمة، تسعى الشركات إلى التسويق لنفسها بتقديم عروض بيع فريدة يمكن أن تميزها وتفصلها عن الشركات المنافسة في أذهان المستهلكين. ويمكن أن تؤدي المسؤولية الاجتماعية للشركة دورًا مهماً في بناء ولاء العميل اعتمادًا على قيم أخلاقية متميزة. وتحب الشركات إبراز قيمها الأخلاقية في مادتها التسويقية. ويمكن لمؤسسات الخدمات التجارية أن تستفيد من بناء سمعة تقوم على الأمانة والاستقامة والالتزام بأفضل الممارسات. لكن ما إن تدمج المسؤولية الاجتماعية للشركة في صميم موقعها في السوق، فإن أي حالة فشل في الالتزام بمستوى تلك المُثُل سوف تقوض ثقة العميل ويمكن أن تؤثر تأثيرًا سلبيًا كبيراً في المؤسسة، فيمكن على سبيل المثال أن تؤدي إلى صعوبات في توظيف موظفين أكفاء وإلى تخارج حملة أسهم وخسارة في العملاء.

وأصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation for Economic Co-operation and Development) عددًا من التقارير، والتوجيهات الإرشادية، والمبادئ، منها:

- **توجيهات إرشادية للشركات متعددة الجنسيات**: وهي توصيات إلى الشركات متعددة الجنسيات العاملة في، والمنتمية إلى، البلدان الملتزمة بالمبادئ المذكورة، وتقدم مبادئ ومعايير طوعية لأداء العمل المسؤول في مجالات التوظيف والعلاقات الصناعية وحقوق الإنسان والبيئة والإفصاح عن المعلومات ومكافحة الرشوة ومصالح المستهلكين والعلوم والتكنولوجيا والمنافسة والضرائب[٣].
- **مبادئ حوكمة الشركات**: معيار دولي لحوكمة الشركات لمساعدة صنّاع السياسات على تقييم وتحسين إطارهم القانوني والتنظيمي والمؤسسي.
- **اتفاقية مكافحة الرشوة**: أداة مكافحة فساد دولية تركّز على جانب العرض من صفقة الرشوة (أي الشخص أو الكيان الذي يقدّمها).

إضافة إلى ذلك، نشرت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو) وثيقةً بعنوان "القواعد الأخلاقية النموذجية"، أوصت فيها الشركات بتبنّي المبادئ الأخلاقية الآتية:

- الاستقامة والنزاهة والعدالة والصدق
- الوفاء بالوعود
- الولاء (الإفصاح الكامل عن تعارض المصالح)
- التعامل بعدالة وإنصاف مع العميل
- الحفاظ على خصوصية المعلومات وسرّيتها.

ومن المهم ضمان أن تكون أي منظومة من القواعد الأخلاقية أكثر من مجرد تصريحات. إذ لا بدّ من وجود برنامج تثقيفي أخلاقي صارم في المؤسسة.

وتتزايد مؤخرًا أهمية مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة المتعلقة بالتغير المناخي (لدعم إجراءات التخفيف والتكيّف لتقليل أثر التغير المناخي) والتمويل الأخضر (لتوليد نتائج بيئية أفضل بشكل عام) للمستثمرين، بما يشير إلى أن الشركات ومؤسسات الأعمال أصبحت الآن أكثر تركيزًا على الاستثمار في المخرجات المحايدة كربونيًا. إذ يبحث المستثمرون وشركات الخدمات المالية بنشاط عن استثمارات ومشاريع مُستدامة، كما يتفاعلون بشكل أكبر مع قرارات الشركات أو يتخلّصون من الأنشطة التي تؤثر سلبًا على البيئة، وبخاصة في سياق تغيّر المناخ.

٣ www.oecd.org/daf/inv

أسئلة نهاية الفصل

فكّر بإجابة عن كل سؤال من الأسئلة الآتية، ثم راجع المقطع المناسب للتأكد من صحة الجواب.

١. **اذكر ثلاثة معايير ومبادئ وضعتها الهيئات التنظيمية وتتوقع من الشركات وكبار المسؤولين فيها التقيد بها.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٢

٢. **اذكر ثلاثًا من قواعد السلوك التي وضعها المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI).**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٣-١

٣. **ما الذي تتضمنه قواعد السلوك الداخلية عادة؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٤

٤. **ما المقصود بالواجب الائتماني؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥-٢

٥. **ما هي العناصر الضرورية لخلق ثقافة أخلاقية؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥-٧

٦. **اذكر أربعًا من فوائد الأسواق العادلة والمنظمة.**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-١

٧. **ما هي "أسوار الصين"؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٤-١

٨. **ما الترتيبات التي يجب على الشركة اتخاذها فيما يتعلق بالتعامل للحساب الشخصي؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٤-٣

٩. **ما أنواع الهدايا التي يمكن تصنيفها في فئة الهدايا الفاخرة؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٤-٤

١٠. **ما النتائج الست لمنهج المعاملة العادلة للعملاء في مجال الخدمات المالية للأفراد؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٣-١

١١. **اذكر أربعة من المفاهيم والاعتبارات القانونية التي تخضع لها العلاقات بين العميل والمستشار المالي.**
مرجع الإجابة: المقطع ٣-٤

١٢. **من الذي يجب أن يتوقع أن يخضع للمساءلة عن كيفية المحافظة على السلوك العادل والتعامل النزيه مع العملاء؟**
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٥

١٣. **ما الذي تبحث عنه الهيئات التنظيمية عندما تريد أن تضمن دمج المعاملة العادلة للعملاء في ترتيبات الحوكمة والرقابة في الشركة؟**
مرجع الإجابة: الفقرة ٤-١

١٤. **ما الذي يشمله قانون "شروط العقد المجحفة لعام ١٩٧٧"؟**
مرجع الإجابة: الفقرة ٤-٤

١٥. **ما الحد الأعلى الذي يمكن أن يصل إليه التعويض الذي تفرضه خدمة التحقيق في الشكاوى المالية للمشتكي المؤهل في المملكة المتحدة؟**

مرجع الإجابة: الفقرة ٤-٨-٢

١٦. **ما المؤسسات التي تستطيع الشركة فتح حساب معها لحفظ أموال العميل؟**

مرجع الإجابة: الفقرة ٤-٨-٤

١٧. **ما المتوقَّع من الشركات عمومًا بالنسبة إلى الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركة؟**

مرجع الإجابة: الفقرة ٥-١

١٨. **اذكر متطلبات الإفصاح عن التأثيرات السلبية الرئيسة على عوامل الاستدامة.**

مرجع الإجابة: الفقرة ٥-١

الفصل الخامس

الحوكمة وادارة المخاطر ومراقبة الألتزام

١. حوكمة الشركات ١٥١

٢. أنواع المخاطر الأساسية وتطبيقها وأثرها في وظيفة مراقبة الالتزام ١٦١

٣. مخاطر الالتزام ١٧٣

يتضمن هذا الفصل قرابة ١٧ سؤالاً من أصل ١٠٠ سؤال في الاختبار

١- حوكمة الشركات



١-١ أهداف حوكمة الشركات

هدف التعلّم

١-١-٥ فهم أهداف حوكمة الشركات

تعد ممارسات حوكمة الشركات الفعالة عنصرًا جوهريًا لبناء الثقة لدى عامة الناس في النظام المصرفي والحفاظ عليها، وهذا أمر بالغ الأهمية لأداء القطاع المالي والاقتصاد كله على النحو السليم. وتعرّف مبادئ حوكمة الشركات[١] لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة الشركات باعتبارها تنطوي على:

"مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها، وغيرهم من أصحاب المصلحة".

إذ يمكن لحوكمة الشركات الضعيفة أن تؤدي إلى:

- المساهمة في انهيارات المصارف، ما يسبب تكاليف عامة ضخمة. ولهذه الانهيارات آثار محتملة على أنظمة تأمين الودائع، كما يمكن أن تؤدي إلى تداعيات اقتصادية كلية أوسع نطاقًا (مثل مخاطر انتشار الانهيارات المصرفية والتأثير على أنظمة الدفع)، ما ظهر بوضوح خلال الأزمة المالية التي بدأت أواسط عام ٢٠٠٧.
- خسارة الأسواق الثقة في قدرة أحد المصارف على إدارة أصوله والتزاماته -بما في ذلك الودائع- بطريقة سليمة، ما قد يخلق حالة من الهلع والتهافت على سحب الودائع، أو أزمة سيولة نقدية.

في الحقيقة، تضطلع المصارف، إلى جانب مسؤولياتها أمام المساهمين، بمسؤولية تجاه المودعين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وينص النظام القانوني في كل دولة على مسؤوليات المصرف المحلي تجاه المساهمين، والمودعين، وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، وهو ما قد يتسبب بتفاوت هذه المسؤوليات على اختلاف الأنظمة القانونية.

توفر حوكمة الشركات البنية التنظيمية التي يتم تحديد أهداف الشركة على أساسها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف وإجراءات مراقبة الأداء. ويجب أن توفر حوكمة الشركات الجيدة الناجحة حوافز مناسبة لمجلس الإدارة وإدارة الشركة على السعي وراء أهداف تعزز مصالح الشركة والمساهمين فيها، وتسهل الرقابة الفعالة على الأداء. ويساعد وجود نظام فاعل لحوكمة الشركات، ضمن كل شركة أو مجموعة من الشركات في مختلف جوانب الاقتصاد ككل، على توفير درجة من الثقة الضرورية لكي يعمل اقتصاد السوق على النحو الصحيح.

١ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢٢. مبادئ حوكمة الشركات. مأخوذ من: https://www.oecd.org/corporate/principles-corporate-governance/ (آخر تاريخ وصول: ديسمبر ٢٠٢٢).

تنطوي حوكمة الشركات، من منظور القطاع المالي، على الأسلوب الذي يستخدمه مجلس الإدارة والإدارة العليا في الشركة للحكم على أعمال الشركة وشؤونها، بما في ذلك طرائق:

- وضع إستراتيجية الشركة وأهدافها
- تحديد قدرة الشركة على تحمل/تقبل المخاطر
- تشغيل أعمال الشركة اليومية
- حماية مصالح المودعين، والوفاء بالالتزامات تجاه المساهمين، مع أخذ مصالح غيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بعين الاعتبار
- التوفيق بين أنشطة الشركة وسلوكها من جهة والتوقعات بتشغيل الشركة بأسلوب آمن وسليم، مع التقيد بالاستقامة والنزاهة، والالتزام بالقوانين المطبقة من جهة ثانية.

٢-١ الإدارة التنفيذية العليا

هدف التعلّم	
٢-١-٥	فهم أهمية دور الإدارة التنفيذية العليا، والمساءلة، والمسؤولية الشخصية

تتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة في تحديد هيكل الحوكمة للمؤسسة، وضمان تطبيقها كما هو محدد، وإجراء الرقابة الفاعلة على الإدارة التنفيذية. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف بنزاهة وأمانة واستقلالية. كما يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في المؤسسات المالية الذين يشغلون مناصب أساسية أن يتم اعتمادهم من الهيئة التنظيمية المختصة حتى يتمكنوا من أداء وظائفهم.

يجب الحصول على الموافقة الصادرة من الهيئة التنظيمية قبل أن يشغل المدراء التنفيذيون مناصبهم، وقد تختلف المعايير باختلاف الهيئات التنظيمية، ولكنها تشمل عادةً الخبرات المهنية والسمات الشخصية، والخبرات العلمية. ويعد طلب اعتماد أعضاء الإدارة التنفيذية شرطاً أساسياً يجب على كافة المؤسسات التي تعمل في هذا القطاع الالتزام به، مع وجود بعض الاختلافات حسب حجم المؤسسة. ويتحمل كل من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين المسؤولية والمساءلة الشخصية في حالة عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع مخالفة أي متطلبات تنظيمية أو محاولة الحد منها.

وقد اعتُمد **نظام اعتماد المدراء التنفيذيين (Senior Manager and Certification Regime)** في القطاع المصرفي في المملكة المتحدة سنة ٢٠١٥ بهدف الحد من الأضرار التي يتعرض لها العملاء، وتعزيز نزاهة السوق. ويحل هذا النظام محل نظام الأشخاص المُعتمَدين (APR) لشغل مناصب في الإدارة التنفيذية، وتحفيز الإدارة التنفيذية على تحمل مسؤولية أفعالها. بالإضافة إلى ذلك، يهدف هذا النظام إلى التركيز القوي على تحسين أنظمة السلوك والحوكمة. ووفقاً لنظام اعتماد المديرين التنفيذيين (SM&CR)، يجب أن يكون لدى كل مدير تنفيذي قائمة بالمسؤوليات (statement of responsibilities) تختص بتحديد المسؤوليات والمهام التي يجب عليه الالتزام بها. وتشمل مناصب الإدارة العليا الوظائف التالية:

- الرئيس التنفيذي
- العضو المنتدب
- الشريك
- رئيس لجنة التدقيق
- مسؤول الالتزام
- مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال

بموجب نظام اعتماد المديرين التنفيذيين (SMCR)، يتحمَّل المديرون التنفيذيون مسؤوليةً شخصية عن أفعالهم وقراراتهم ويخضعون للمساءلة عنها. والغرض من وضوح المسؤولية الشخصية والمساءلة هو تخفيف الضرر الذي يمكن أن يلحق بالعملاء، وتعزيز نزاهة السوق. وبالرغم من أن الإدارة التنفيذية العليا تتحمَّل شخصيًا مسؤولية أفعالها في نهاية الأمر، فإنَّ هذا لا يعني أن يمتنع المدير عن تفويض المهام للعاملين تحت إدارته. فتفويض المهام جائزٌ بلا شك، لكن ينبغي على المدير اتخاذ خطوات معقولة للتحقُّق من تنفيذ المهام التي أوكلها لموظفيه على نحوٍ مناسب.

٣-١ مراقبة حوكمة الشركات

هدف التعلّم
٣-١-٥ فهم دور وظيفة مراقبة الالتزام في تنفيذ معايير حوكمة الشركات ومراقبة الالتزام بها

يجب تصميم معايير حوكمة الشركة بحيث تعكس القواعد التنظيمية والممارسات المتبعة في مختلف الأنظمة القانونية التي تشتغل فيها. ولذلك، يجب أن تقوم وظيفة مراقبة الالتزام بإسهام كبير في صياغة هذه المعايير، لا سيما للتحقق من ضم جميع الجوانب التنظيمية ذات الصلة.

عادة ما تكون للهيئات التنظيمية توقعات محلية من حوكمة الشركة –سواء نتيجة المعايير الدولية، أو التشريعات/اللوائح المحلية أو الإقليمية الأخرى، أو الشؤون المحلية الخاصة- ولذلك يجب على وظيفة مراقبة الالتزام التحقق من أن يكون منهج الشركة مرضيًا ويلبي التوقعات.

وعادة ما يُستخدم دليل حوكمة الشركة لتوضيح طبيعة الشركة وهيكل إدارة الأعمال فيها، وهو مُصمّمٌ لمساعدة المديرين التنفيذيين وغيرهم على فهم إطار ومنهج الحوكمة فيما يتعلق بأعمالهم التجارية. وتعد الحوكمة الفعالة مكونًا حيويًا مهمًا في نجاح ونمو وديناميكية الأعمال التجارية. وكلما زاد نجاح الشركة، تسارع نموها، وتعاظمت أهمية وجود دليل للحوكمة في صنع القرار، وقبول المخاطر، ومساعدة المديرين التنفيذيين على البقاء في موقع السيطرة على أعمالهم ومراقبتها. كذلك يشرح دليل الحكومة كلاً من هيكل الشركة والإدارة.

يتعين على وظيفة مراقبة الالتزام أيضًا، كجزء من عملها باعتبارها تمثل خط الدفاع الثاني عن الشركة، ضم مراجعة لمعايير الحوكمة إلى أنشطتها الرقابية. من الضروري أن تشمل هذه الرقابة المعايير التنظيمية المتعلقة بحوكمة الشركة، ونشاط أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا الذين يحتلون مناصب مهمة ومؤثرة. ويجب الإبلاغ عن أي انحرافات عن هذه المعايير إلى مستوى مناسب من الإدارة، كما يجب إبلاغ مجلس الإدارة في حالة الانحرافات الخطيرة.

٤-١ مجالس الإدارة الأحادية والثنائية (المؤلفة من مستويين)

هدف التعلّم
٤-١-٥ معرفة هياكل حوكمة الشركات الرئيسة في المملكة المتحدة/الولايات المتحدة، وأوروبا: مجلس الإدارة الأحادي؛ الهيكل الثنائي (المؤلف من مستويين)

يوجد نوعان لهياكل مجلس الإدارة. مجلس الإدارة الأحادي هو أحد نوعين لهيكل مجالس الإدارة –يوجد عادةً في المملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ والآخر مجلس الإدارة الثنائي، أو ذو الهيكل ثنائي المستويات، الشائع في أوروبا.

يتميز مجلس الإدارة الأحادي بوجود مجلس واحد يتألف من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين. بينما يتألف المجلس الثنائي، ذو الهيكل ثنائي المستويات، من مجلس رقابي ومجلس إداري تنفيذي، حيث يظهر فصل واضح بين وظيفتي الرقابة والإدارة.

في الهيكل الثنائي، يدير المجلس الإداري أعمال الشركة التشغيلية لكنه يخضع للمساءلة والإشراف على يد المجلس الرقابي المنتخب من قبل المساهمين.

وعلى الرغم من وجود هذا الاختلاف بين النظامين الأحادي والثنائي من مجالس الإدارة، فإن أوجه التشابه في ممارسات المجلس الفعلية لافتة ومهمة، حيث:

- يشمل نوعا الأنظمة وظيفة رقابية ووظيفة إدارية.
- عادةً ما يُنتخب أعضاء مجلس الإدارة في الهيكل الأحادي وأعضاء المجلس الرقابي في الهيكل الثنائي من قبل المساهمين (وإن كان الموظفون في بعض الدول الأوروبية يشاركون أيضًا في انتخاب عضو أو أكثر من أعضاء المجلس الرقابي).
- يعيّن مجلس الإدارة الأحادي والمجلس الرقابي في النظام الثنائي أعضاء الهيئة الإدارية.
- إضافة إلى ذلك، يضطلع كلّ من المجلس الأحادي والمجلس الرقابي عادةً بمسؤولية التحقق من الأداء الفعال لعملية إعداد التقارير المالية (الإبلاغ المالي) والأنظمة الرقابية، والتأكد من امتثال الشركة للقوانين والقواعد التنظيمية.

في العادة، يُنتخب مجلس الإدارة في الهيكل الأحادي والمجلس الرقابي في الهيكل الثنائي من قبل المساهمين (مع أن الموظفين في بعض الدول الأوروبية يشاركون أيضًا في انتخاب عضو أو أكثر من أعضاء المجلس الرقابي). في الحالة النمطية، يعيِّن مجلس الإدارة الأحادي والمجلس الرقابي في الهيكل الثنائي أعضاءَ الفريق الإداري في الشركة. إضافة إلى ذلك، يضطلع المجلس الأحادي والمجلس الرقابي كلاهما عادةً بمسؤولية التحقق من الأداء الفعال لعملية إعداد التقارير المالية (الإبلاغ المالي) والأنظمة الرقابية، والتأكد من امتثال الشركة للقوانين والقواعد التنظيمية.

١-٥ الإدارة الفعالة

هدف التعلّم	
٥-١-٥	فهم تأثير هياكل الأعمال و/أو الإدارة في الإدارة الفعّالة لوظيفة مراقبة الالتزام: الهياكل المصفوفية؛ الهياكل الصومعية؛ الحفاظ على الاستقلالية

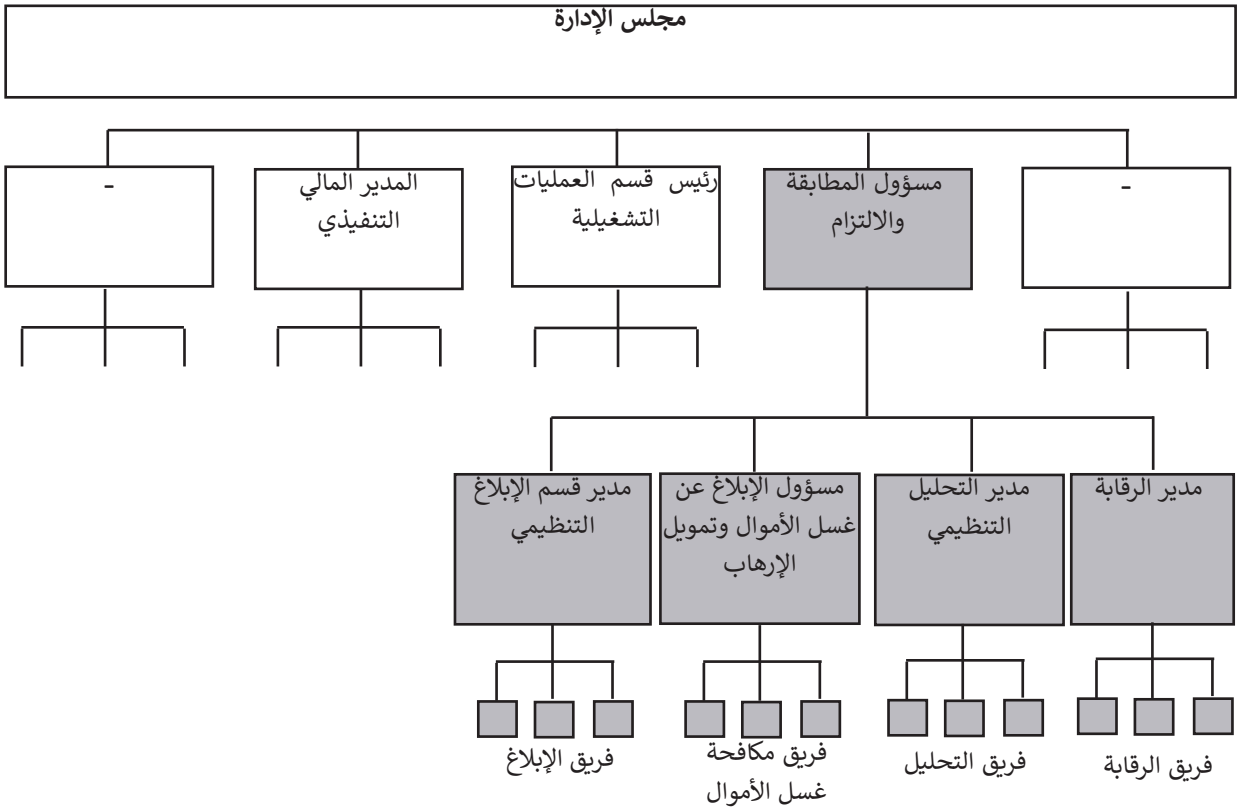
١-٥-١ الهياكل المصفوفية (Matrix Structures)

يتلقى المرؤوس، في النماذج الهرميّة التقليدية لتوزيع السلطة في الشركات، صلاحياته من رئيسه. وتتدرج المسؤوليات نزولاً انطلاقاً من نقطة مفردة. على سبيل المثال، يضع المدير المسؤول عن مراقبة الالتزام (على مستوى مجلس الإدارة) هيكلاً للالتزام يوزع المسؤولية على كبار المديرين، الذين يديرون بدورهم فِرقًا لضمان أداء العمل.

بينما يعد مثل هذا النموذج ناجحاً على صعيد المساءلة، فإن ازدياد حجم المؤسسات المالية وتعقيدها سلّط الضوء على عيوبه؛ إذ تحتاج هذه المؤسسات إلى إقامة توازن بين المعرفة التفصيلية بالمنتجات والخدمات التي توفرها كل وحدة من وحدات المؤسسة، وبين الحاجة إلى ضوابط أخرى تنفّذها مجموعة من الفِرق المركزية المكونة من موظفين يتمتعون بالمهارات اللازمة لذلك.

لقد أدت هذه الحاجة إلى موازنة الخدمات المشتركة الفعالة عبر مختلف أقسام المؤسسة (بما يعكس التدرج الهرمي التقليدي للسلطة) مع النشاط المتخصص في كل وحدة أعمال إلى نمو "هياكل مصفوفية" [بالإنجليزية: matrix Structures] ضمن الشركات. تقوم هذه الهياكل على مبدأ أن الفرد ربما يعمل تحت سلطة مديرين أو ثلاثة بدلًا من مدير واحد، ويخضع لمساءلة مديره الوظيفي عن تقديم الخدمات لوحدة أعمال معينة، بينما يتحمل المسؤولية أمام مديرٍ آخر، مثلاً المدير التنفيذي (CEO) لتلك الوحدة على ما يقدمه من إسهام. يمكن أن تصبح النماذج أكثر تعقيدًا، حيث يتحمل الفرد مسؤولية وظيفية عبر مختلف أقسام الشركة بينما يضطلع بمسؤولية محددة أمام وحدة معينة.

ولذا في سياق الالتزام، يمكن لأحد أعضاء الفريق أن يتحمل المسؤولية أمام المدير المسؤول عن فريق مراقبة الالتزام فيما يتعلق بإسهامه في تحقيق أهداف فريق مراقبة الالتزام (على سبيل المثال إجراء دراسة تحليلية تنظيمية لأوراق تشاورية لتحديد ماهية التغييرات التي قد تحتاج الشركة إلى تنفيذها)، بينما يتبع أيضًا خط إبلاغ "مصفوفيًا" يصل إلى المدير التنفيذي لوحدة معينة في الشركة حيث يتمتع ذلك الشخص بخبرة مفصلة في مجال الالتزام. يوضح المخطط التالي مثل هذه الهيكلية المصفوفية، حيث تمثل الخطوط المنقطة خطوط الإبلاغ المصفوفية إلى المدير التنفيذي المعني:



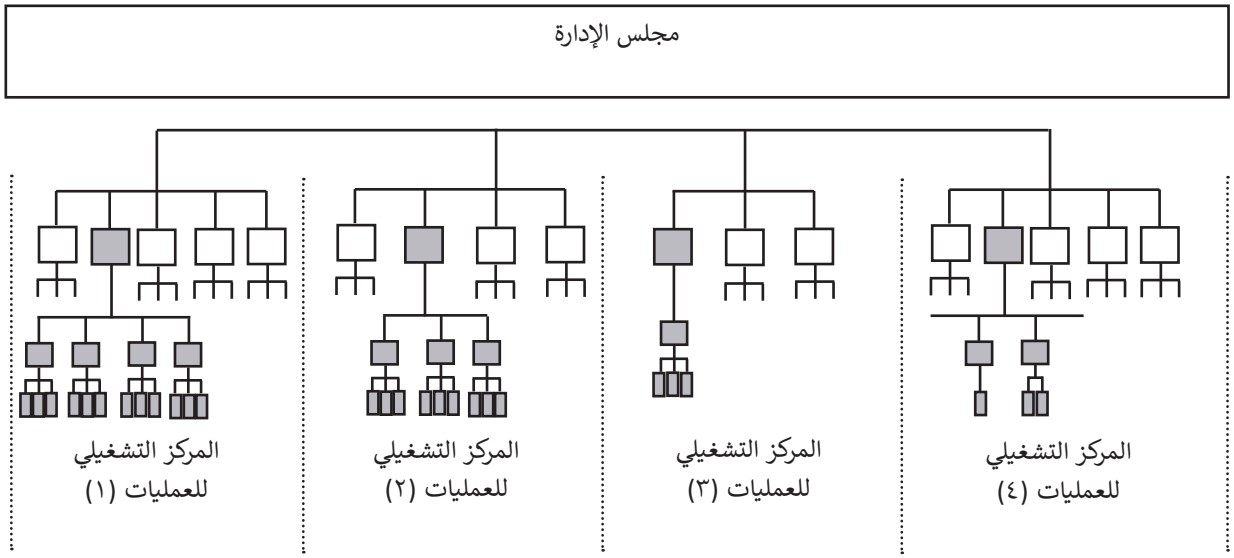
يجب أن ينتج عن هذه المنهجية نموذج أكثر مرونة يحقق أهداف الشركة، حيث يكتسب الفريق الخبرات ويطبقها في سياقات متعددة لتحقيق المصلحة العامة للشركة. لكن على الشركات أيضًا أن تحرص على ضمان ألا يُضعِف تنفيذ الهيكليات المصفوفية مساءلة الموظفين ووضوح الأدوار التي يؤديها كل واحد منهم. وقد تنشأ كذلك التوترات في الشركة إذا أصرّ المديرون في الهيكلية المصفوفية على الاعتقاد أنهم يستطيعون التحكم بنسبة ١٠٠٪ من نشاط الموظف –متناسين أن عليه مسؤولية مصفوفية تجاه مدير آخر تغطي جزءًا من وقته.

١-٥-٢ الهياكل الصومعية (Silo Structures)

قد تشتغل المؤسسات الأكبر حجمًا ضمن هيكلية صومعية، حيث تبلّغ مجموعات معزولة من العمال تقاريرها لمدير أحد خطوط الإنتاج أو مدير وظيفي. لنتخيل أعمدة على صفحة حيث يوجد مدير فريق فوق كل عمود، بينما تخضع مجموعة العمال ضمن كل عمود إلى مدير القسم كله. ونظرًا إلى أن هذه المجموعات تشتغل على نحو مستقل، فليس من الغريب أن نكتشف وظائف مكررة في كل صومعة.

وفي مؤسسات تقنية المعلومات مثلًا، ربما ترى مصممي برمجيات في مكتب المبيعات، ومزيدًا منهم في قسم المحاسبة المالية، وعددًا أكبر في المقر الرئيس، لأن كل واحدة من هذه الوحدات الوظيفية تحتاج إلى البرمجة.

ويوضح الشكل التالي هذه البنية الهيكلية، حيث تعكس المربعات المظللة النشاط ضمن حدود مسؤولية مدير واحد. وتتكرر الوظائف المتعددة في كل مكتب، حسبما تقررها المتطلبات فيه، مع بعض الوظائف التي تؤدى في مواقع متعددة.



قد يكون لهذه البنية تأثيرات على جميع أقسام الشركة، لأن من المحتمل أن تفتقد الفاعلية بسبب تكرار الجهد نفسه في مجالات متعددة. وفيما يتعلق بالالتزام، توجد مخاوف أخرى، تتمثل في أن يؤدي تكرار الوظائف (المراقبة، والاستشارة، والتحليل التنظيمي مثلًا) في مواقع مختلفة إلى تنافر وتضارب البنية الأساسية للرقابة، وربما إلى إضعاف وضوح واتساق الارتباط مع الهيئات التنظيمية في نهاية المطاف. وقد تزيد مساءلة كل موظف بسبب مسؤوليته عن أداء وظيفته المحددة، مع أن البنية الكلية يجب أن تكون قوية وصارمة لتوليد الرابطة الجماعية والرقابة على التكاليف.

١-٥-٣ الحفاظ على الاستقلالية

بغض النظر عن البنية الهيكلية المختارة للشركة، من الضروري أن تتمتع وظيفة مراقبة الالتزام باستقلالية واضحة داخلها. وينطوي هذا على أربعة عوامل مترابطة:

١. يجب أن تكون وظيفة مراقبة الالتزام من المناصب الرسمية بالشركة.
٢. لا بد من وجود مسؤول عن المطابقة والالتزام على مستوى المجموعة أو مدير لقسم المطابقة والالتزام يقوم بالمسؤولية الكلية عن تنسيق إدارة مخاطر الالتزام في الشركة.
٣. يجب ألا يوضع فريق عمل مراقبة الالتزام، لا سيما مدير وظيفة مراقبة الالتزام، في موقع يحتمل أن يحدث فيه تعارض في المصالح بين مسؤولياتهم في مراقبة الالتزام وأي مسؤوليات وواجبات أخرى يؤدونها.
٤. يجب أن يتوفر لكادر وظيفة مراقبة الالتزام إمكانية الوصول إلى الموظفين والاطلاع على المعلومات الضرورية لأداء واجباتهم ومسؤولياتهم.

١-٦ إسهام وظيفة التدقيق في الحوكمة

هدف التعلّم

٦-١-٥ فهم كيف تسهم وظيفة التدقيق في حوكمة الشركات التحوطية، ومتطلبات إعداد الحسابات والإبلاغ: لجان التدقيق؛ التدقيق الداخلي؛ التدقيق الخارجي

يجب على مجلس الإدارة إدراك ومعرفة أن المدققين الداخليين والخارجيين الذين يتمتعون بالاستقلالية والكفاءة والمؤهلات، إضافة إلى وظائف الرقابة الداخلية الأخرى (بما فيها وظائف مراقبة الالتزام)، عوامل حيوية لا غنى عنها لعملية حوكمة الشركة من أجل تحقيق عدد من الأهداف المهمة. وعلى الإدارة العليا أن تدرك أيضًا أهمية فاعلية هذه الوظائف لسلامة وديمومة الشركة على المدى الطويل.

ويمكن لمجلس الإدارة والإدارة العليا تعزيز قدرة وظيفة التدقيق الداخلي على تحديد المشكلات في أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركة عن طريق:

- تشجيع المدققين الداخليين على التزام المعايير المهنية الوطنية والدولية، مثل المعايير التي أقرها "معهد المدققين الداخليين" (IIA)[٢].
- تشجيع استقلالية المدقق الداخلي، مثلًا عبر ضمان قدرة وظيفة التدقيق الداخلي على إبلاغ، أو الوصول المباشر إلى، مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة للمجلس.
- تقدير أهمية عمليات التدقيق والرقابة الداخلية ونشر معلومات عن أهميتها في مختلف أقسام الشركة.
- استخدام نتائج عمليات التدقيق الداخلي بطريقة فعّالة وآنية، ومطالبة الإدارة العليا بمعالجة المشاكل المُحددة آنيًا كذلك.
- إشراك المدققين الداخليين في الحكم على فاعلية إدارة المخاطر ووظيفة مراقبة الالتزام، بما في ذلك مدى فاعلية سياسة إبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العليا عن المخاطر، إضافة إلى فاعلية غيرها من الوظائف الرقابية الأساسية.

يتولى مجلس الإدارة والإدارة العليا ما يأتي:

- مسؤولية الإعداد والتقديم النزيه للبيانات والقوائم والتقارير المالية وفقًا لمعايير المحاسبة المطبقة في كل دولة، إضافة إلى تعزيز ضوابط الرقابة الداخلية الفعالة المتعلقة باعداد التقارير المالية
- الإسهام في فاعلية المدققين الخارجيين من أجل التحقق من أن البيانات والتقارير المالية للشركة تمثل بنزاهة وعدالة الوضع المالي والأداء المالي للشركة في جميع الجوانب الجوهرية، بما في ذلك -مثلًا- أن تتضمن وثيقة التعاقد مع المدقق الخارجي بنداً عن توقع الشركة بأن يلتزم المدقق الخارجي بقواعد ومعايير ممارسة المهنة المطبقة محليًا ودوليًا.

يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بالحق في الاجتماع بصورة منتظمة –في حال غياب الإدارة العليا- مع المدقق الخارجي ورؤساء وظائف التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام. ويمكن لهذا أن يعزز قدرة المجلس على مراقبة تنفيذ الإدارة العليا لسياساته وضمان اتساق إستراتيجيات الأعمال والتعرض للمخاطر في الشركة مع وحدات قياس المخاطر (بارمترات) التي وضعها المجلس.

كذلك يتعين على الإدارة العليا تشجيع رقابة داخلية قوية، وتجنب الأنشطة والممارسات التي تضعف فاعليتها. فعلى سبيل المثال، يجب أن تضمن الإدارة العليا وجود فصل فعال في الواجبات حيث يمكن لتعارض المصالح أن ينشأ، وأن تمارس رقابة فعالة على الموظفين في المناصب البارزة. لقد ثبت أن هذه النقطة الأخيرة تحديداً مسألة إشكالية؛ إذ فشل المديرون في مساءلة الموظفين الذين يحققون عوائد أو إيرادات بطريقة تخالف التوقعات المعقولة (مثلًا: حين تحقَّقت عوائد مرتفعة على نحو غير متوقَّع عن أنشطة التداول التي يفترض أن تكون ذات مستوى منخفض من المخاطرة والهامش) خشية خسارة هذه العوائد أو الموظف. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٦، تبيّن أن موظّفي شركة ولز فارجو (Wells Fargo) فتحوا حسابات بأسماء عملاء من دون موافقتهم، في محاولة لتحقيق أهداف مبيعات غير حقيقية.

٧-١ ما الذي تعنيه إجراءات التحري والتحقّق من المعلومات؟

هدف التعلّم

٧-١-٥ معرفة الغرض من إجراءات التحرّي والتحقّق من المعلومات وعناصرها الأساسية: تحديد الهوية؛ اختيار الاستثمارات؛ الملاءمة والمرونة

تشير هذه الإجراءات عمومًا إلى الحرص الذي يجب أن يتحلى به الشخص العقلاني قبل الدخول في اتفاق أو معاملة مع طرف آخر، وتستخدم إجراءات التحرّي والتحقّق من الهويّة للتثبّت من جميع الحقائق الجوهرية المتعلقة بالصفقة المُبرمة، وتعد نشاطًا أساسيًا في سياسة الحوكمة الجيدة، إذ تؤدي إلى التعرف على المخاطر والحدّ منها، وتعدّ إجراءات التحرّي والتحقّق من المعلومات طريقة لمنع إلحاق ضرر لا لزوم له بالأطراف المشاركة في المعاملة المالية.

٢ https://www.iia.org.uk

في العادة، تتوقف عروض شراء أصل من الأصول المالية على نتائج تحليل إجراءات التحرّي اللازم المتخذة. وهذه تشمل مراجعة جميع السجلات المالية إضافة إلى كل ما يعتبر جوهريًا لمعاملة البيع. يمكن للبائعين أيضًا التحرّي وتحليل نتائج إجراءات التحقّق من هويّة المشتري نفسه. ومن العوامل التي يمكن أخذها بالاعتبار: قدرة المشتري على الشراء، إضافة إلى بنود أخرى يمكن أن تؤثر في الكيان المُشترى أو البائع بعد استكمال عملية البيع. تستخدم إجراءات التحرّي والتحقّق من الهويّة للتثبّت من جميع الحقائق الجوهرية المتعلقة بعملية البيع، وتعد نشاطًا أساسيًا في سياسة الحوكمة الجيدة؛ إذ تؤدي إلى التعرف على المخاطر والحدّ منها.

على سبيل المثال، تشير إجراءات التحرّي والتحقّق من صحة المعلومات فيما يخص صناديق التحوط إلى إجراء مراجعة متعمقة لنشاط الصندوق من أجل التأكد من أنه يلتزم بنشرة الصندوق. وبالتالي فإنها بمنزلة خارطة طريق للمستثمرين الحاليين والمحتملين لفهم ما إذا كان الصندوق سوف يلبي المتطلبات المتعلقة بالأفق الاستثماري، وقدرته على تحمل المخاطر، والإستراتيجية الاستثمارية.

لذلك، تشمل إجراءات التحرّي والتحقّق المتعلقة بصناديق التحوط التحرّي عن المعلومات المتعلقة بعدة عوامل ومنها:

- لمحة عن الصندوق
- إستراتيجية الاستثمار المعلنة
- العوائد التاريخية
- الأصول المدارة (تُطلب عادة نسخة عن محفظة الصندوق الاستثمارية من الوصي على الأصول المدارة)
- بيانات مالية مدققة إذا كان الصندوق خاضعًا للوائح والتنظيمات
- شروط الاشتراك في الصندوق وتفاصيلها
- التسجيل التنظيمي (إن وجد)
- عوامل المخاطرة
- تقييم الصندوق.

تساعد نتائج هذه الإجراءات على تحديد اختيار استثمار ما أو تؤكد ما إذا كان ينبغي المضي قدماً في عملية استحواذ على الصندوق. وتتضمن إجراءات التحرّي والتحقق مراجعة لأداء الإدارة العليا المعنية للتأكد من تمتعها بالمؤهلات الضرورية المناسبة؛ والتحقق من صلابة وضعها المالي، وامتلاكها المهارات والمعرفة والخبرة الضرورية. كذلك تشكل إجراءات التحرّي والتحقق من الهوية جزءاً من العلاقات التعاقدية الأخرى التي تدخلها الشركة، كالتحقق من وضع مزوّدي الخدمات الجوهرية الذين تتعاقد معهم الشركة وتعيين الأوصياء.

٨-١ التدريب على حوكمة الشركات

هدف التعلّم
٨-١-٥ فهم كيف يمكن أن يسهم برنامج التدريب الفعال في الحوكمة الرشيدة للشركة

تتمثل الأدلة التجارية التي تدعم حوكمة الشركات بسيطة: الشركات التي تخضع لإدارة جيدة تعطي نتائج أفضل. لقد تركز التشديد في الآونة الأخيرة على أفضل الممارسات لإدارة العلاقات الخارجية الرسمية؛ وترسيخ الشفافية؛ والتأكيد على المعلومات القانونية والموثوقة والمتوفرة في التوقيت المناسب.

من المنظور التنظيمي، من المهم أن يفهم مجلس الإدارة والإدارة العليا في الشركة مسؤوليات الحوكمة فهماً تاماً، وأن يُمنح أعضاؤهما فرصة اختبار معرفتهم بصورة دورية. ويعدّ استخدام مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمناقشة التحديات الأساسية المتعلقة بالحوكمة والالتزام بالمعايير التنظيمية أسلوبًا فعالًا في التدريب.

وتغطّي البرامج التدريبية الفعالة على حوكمة الشركات عادة قضايا الحوكمة الأساسية كإدارة النزاعات والمخاطر وإدارة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تغطية القضايا التنظيمية مثل تكوين مجلس الإدارة وأدواره ومسؤولياته والإدارة العُليا والمسؤولية الاجتماعية للشركات والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

وإذا صُمّم التدريب بما يتناسب مع حاجات المنظمة، وباستخدام نماذج مناسبة، فيساعد ذلك في غرس الحوكمة الجيدة، لأنه يوفّر وضوحًا بشأن الهيكل التنظيمي ومبادئ وثقافة المنظمة، ما سيؤدي بدوره إلى تعزيز ثقافة المخاطر والالتزام والفاعلية التنظيمية، وتقديم المشورة والتوجيه لمجلس الإدارة.

٩-١ تعزيز حوكمة الشركات –الظروف التي أدت إلى وضع مبادئ بنك التسويات الدولية

هدف التعلّم	
٥-١-٩	فهم العوامل الكامنة خلف صياغة مبادئ بنك التسويات الدولية (لجنة بازل للرقابة المصرفية) لتعزيز حوكمة الشركات
٥-١-١٠	معرفة مبادئ بنك التسويات الدولية (لجنة بازل للرقابة المصرفية) لتعزيز حوكمة الشركات

نظرًا إلى أهمية دور الوساطة المالية للمصارف في أي اقتصاد، يتأثر عامة الناس والأسواق تأثرًا شديدًا بأي صعوبات يحتمل أن تنبثق عن قصور وعيوب حوكمة الشركات في المصارف. لذلك، فإن لحوكمة الشركات صلة وثيقة بالمؤسسات المصرفية الفردية وبالنظام المالي الدولي ككل، وتستحق الإرشاد الرقابي الموجَّه.

تتمتع لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) بتاريخ طويل من الالتزام بتشجيع ممارسات الحوكمة السليمة والدقيقة في المؤسسات المصرفية. وتساعد توجيهاتها الإرشادية المسؤولين عن الرقابة المصرفية، كذلك تمثل نقطة مرجعية لتشجيع المؤسسات المصرفية على تبني ممارسات الحوكمة السليمة والرشيدة في الدول التي تنشط فيها. وتعدّ هذه المبادئ بمنزلة نقطة مرجعية للجهود التي تبذلها المصارف نفسها على صعيد حوكمة الشركات.

٥

لقد استمدت اللجنة توجيهاتها لعام ٢٠٠٦ من "مبادئ حوكمة الشركات" التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام ٢٠٠٤ (انظر أيضًا المقطع ١-١)، والتي رُوجعت بعد مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS عام ٢٠٠٦، التي استهدفت قضايا أساسية في حوكمة الشركات. وشملت النقاط الرئيسة الواردة في هذه التوجيهات ما يأتي:

- يجب على مجلس الإدارة المشاركة بالشكل المناسب في المصادقة على إستراتيجية المصرف
- يجب رسم حدود واضحة للمسؤوليات وتنفيذها في مختلف أقسام المصرف
- يتعين أن تكون سياسات مكافآت الموظفين متسقة مع أهداف المصرف على المدى الطويل
- من الضروري وضع سياسة مناسبة لإدارة المخاطر الناشئة عن العمليات التشغيلية التي تفتقد الشفافية.

في أعقاب نشر توجيهات اللجنة عام ٢٠٠٦، وقع عدد من حالات الفشل والانتكاس في عمليات حوكمة الشركات، وبدا كثير منها واضحاً للعيان في أثناء الأزمة المالية العالمية، ما نتج عنه مراجعة المبادئ عام ٢٠١٥.

ويستهدف دليل مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية مساعدة التنظيمات المصرفية على تعزيز أطر حوكمة الشركات، ومساعدة المشرفين على تقييم جودة تلك الأطر. والمُفترض أنها مُوجهة للتطبيق ضمن أطر القوانين واللوائح والقواعد الوطنية، وفي حال اعتماد بلد ما للأطر والمعايير القانونية (للشركات المُدرجة في البورصة على سبيل المثال)، بالإضافة إلى معايير المحاسبة والتدقيق، يُشجَّع المشرفون على المراجعة الدورية لمدى توافق أطرهم ومعاييرهم مع مبادئ اللجنة ذات الصلة.

وتفضّل لجنة بازل للرقابة المصرفية هيكل حوكمة يتألف من مجلس إدارة وإدارة عليا لأسباب تتعلق بالاستقلال، لكنها تدرك كذلك وجود اختلافات كبيرة في الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بهذه الوظائف باختلاف البلدان. لذلك في الدليل المذكور لا تُستخدم مصطلحات مجلس الإدارة والإدارة العليا لتحديد هياكل قانونية، بل كطريقة للإشارة إلى وظائف الرقابة والإدارة، وتشجع التوجيهات الممارسات التي يمكن أن تعزّز الضوابط والتوازنات والحوكمة السليمة للشركات في ظل هياكل متنوعة، ويوضح الجدول التالي الثلاثة عشر مبدأ المعنية:

مبادئ "لجنة بازل للرقابة المصرفية" لتعزيز حوكمة الشركات

المبدأ الأول	يتحمّل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن البنك، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك وإطار الحوكمة وثقافة الشركة.
المبدأ الثاني	يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة، وأن يظلّوا، مؤهلين لمناصبهم فرديًا وجماعيًا، ويجب أن يفهموا دورهم في الإشراف والحوكمة المؤسسية، كذلك أن يكونوا قادرين على القيام بتقدير سليم وموضوعي حول شؤون البنك.
المبدأ الثالث	يجب أن يحدّد مجلس الإدارة ممارسات الحوكمة المناسبة لعمله الخاص، وأن يضع قيد التنفيذ الوسائل اللازمة لمتابعة هذه الممارسات ومراجعتها دوريًا لضمان استمرار فاعليتها.
المبدأ الرابع	يجب على الإدارة العليا، تحت إشراف مجلس الإدارة، تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بطريقة تتوافق مع إستراتيجية العمل ومستوى المخاطرة والمكافآت والسياسات الأخرى التي وافق عليها مجلس الإدارة.
المبدأ الخامس	ضمن هيكل المجموعة، يتحمّل مجلس إدارة الشركة الأم المسؤولية الكاملة عن المجموعة وعن ضمان إرساء وتشغيل إطار حوكمة واضح مناسب لهيكل المجموعة وأعمالها ومخاطرها وكياناتها، كما يجب على المجلس والإدارة العليا معرفة وفهم الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك والمخاطر التي يطرحها.
المبدأ السادس	يجب أن تكون لدى البنوك إدارة مخاطر مستقلة وفعالة، تحت إشراف وتوجيه مسؤول مخاطر رئيسي (CRO)، يتمتع بسلطة ومكانة واستقلال وموارد كافية، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى مجلس الإدارة.
المبدأ السابع	يجب تحديد المخاطر ومراقبتها والتحكّم فيها بشكل مستمر على مستوى كامل البنك وعلى مستوى الكيانات الفردية، كما يجب أن يواكب تطور إدارة مخاطر البنك وهيكل الرقابة الداخلي فيه التغييرات في تحليل مخاطر البنك، وخريطة المخاطر الخارجية، فضلاً عن المخاطر في ممارسات الصناعة.
المبدأ الثامن	يتطلّب إطار حوكمة المخاطر الفعّال تواصلاً قويًا داخل البنك بخصوص المخاطر، سواءً عبر المنظمة أو من خلال تقديم تقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.
المبدأ التاسع	يتحمّل مجلس إدارة البنك مسؤولية الإشراف على إدارة مخاطر الالتزام بالبنك، لهذا يجب أن ينشئ إدارة التزام ويصدّق على سياسات وعمليات البنك الخاصة بتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر الالتزام، فضلاً عن إعداد التقارير عنها وتقديم المشورة بشأنها.
المبدأ العاشر	يجب أن توفّر إدارة التدقيق الداخلي ضمانات مستقلة لمجلس الإدارة، ويجب أن تدعمه هو والإدارة العليا في تعزيز عمليات الحوكمة الفعّالة وسلامة البنك في الأجل الطويل.
المبدأ الحادي عشر	يجب أن يدعم هيكل مكافآت البنك حوكمة الشركات وإدارة المخاطر السليمتين.
المبدأ الثاني عشر	يجب أن تكون حوكمة البنك شفّافة بشكل كاف لمساهميه ومودعيه وأصحاب المصلحة ذوي الصلة الآخرين والمشاركين في السوق.
المبدأ الثالث عشر	يجب أن تقدم الهيئات الإشرافية التوجيه والإشراف على حوكمة الشركات في البنوك، بما في ذلك التقييمات الشاملة والتفاعل المنتظم مع مجالس الإدارة والإدارة العليا، كما يجب أن تطالب بتحسينات وإجراءات تصحيحية حسب الضرورة، ومشاركة المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات مع المشرفين الآخرين.

٢- أنواع المخاطر الأساسية وتطبيقها وتأثيرها في وظيفة مراقبة الالتزام

٢-١ المخاطر وعدم اليقين

هدف التعلّم
٢-١-٥ فهم الفارق بين المخاطر وعدم اليقين

تكتنف حالة من عدم اليقين أشياء كثيرة في الحياة، وتنعكس في تعاملاتنا مع مشكلات الحياة اليومية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تفكر هل ستصل إلى عملك في الموعد المحدد غدًا صباحًا؟ وما الحوادث التي يمكن أن تقع وتمنعك من الوصول: هل ستعمل السيارة؟ هل ستكون الطرق بدون مرور؟ هل ستعمل القطارات بدون تأخير في المواعيد؟ فضلاً عن التفكير في عوامل أقل احتمالًا (كالأعاصير، أو هطول الثلج في غير موسمه، أو دمار ناجم عن زلزال على سبيل المثال).

ومثلما شعرت على الأرجح عند قراءة العوامل السابقة، فإن من طرق التعامل مع حالات عدم اليقين في حياتنا الشخصية هو تقييم احتمال وقوع حوادث أو نتائج معينة. وينطبق الأمر ذاته على تفكيرنا بالشؤون المهنية.

عدم اليقين مفهوم عام يقر ببساطة بإمكانية ظهور نتائج مختلفة. وتميل الأمور التي يحيط بها عدم اليقين إلى أن تكون غامضة وغير قابلة للقياس؛ إذ يعجز العلم أو الإحصاء عن مساعدتنا على اتخاذ القرارات بشأنها. لكن حين نتمكن من استخدام البيانات أو نظرية الاحتمال لتقييم النتائج المحتملة وتحليلها، نستطيع عندئذ التحدث عن "المخاطر".

لذلك كله، فإن من التحديات التي تواجه المهني المحترف المسؤول عن إدارة المخاطر هو تحديد المجالات التي يكمن فيها الغموض وعدم اليقين في الشركة، ثم استخدام الأدوات والتحليلات من أجل قياس تلك القضايا باعتبارها مخاطر مدركة –ومن ثم يمكن إدارتها. ولذلك فإن من الجوانب الأساسية تقرير احتمال ينجم من نتائج. وبعبارة أخرى، إسناد احتمالات للأمور التي يكتنفها عدم اليقين من أجل تقييم المخاطر، ومن ثم توفير معلومات أفضل للإدارة العليا لاتخاذ القرار.

لكن من أجل القياس الدقيق لاحتمالية وقوع حادث ما، نحتاج إلى كم كبير من البيانات المتكررة والقابلة للملاحظة التي يمكن تصنيفها في مجموعات وتحليلها. ويتوفر هذا النوع من البيانات لتحليل مخاطر الائتمان و**مخاطر السوق**، لكن بيانات مخاطر الأعمال (التجارية) أقل "قابلية للتكرار". وكثير من حوادث مخاطر الأعمال (بما فيها المخاطر التشغيلية) قليلة ونادرة –وفي بعض الحالات لم تقع بعد.

وبالرغم من ذلك كله، فإن هذا الاختلاف التقني بين المخاطر وعدم اليقين يجب ألَّا يمنع الشركات من السعي لحماية نفسها من العواقب السلبية للحوادث الأقل قابلية للقياس.

٢-٢ المصادر الخارجية للمخاطر

هدف التعلّم
٢-٢-٥ معرفة أبرز المصادر الخارجية لمخاطر الأعمال وتأثيرها المحتمل

تنبثق المخاطر الخارجية عن تغييرات تطرأ على:

- الاقتصاد العالمي
- الأوضاع السياسية
- البيئة التنافسية
- القوى الاجتماعية والسوقية
- منتجات التقنية الحديثة.

هنالك أيضًا مزيد من المخاطر التي تفرضها الصدمات المفاجئة والكوارث الطبيعية، وأفعال أصحاب المصلحة من خارج الشركة والأطراف الثالثة.

١-٢-٢ المخاطر الاقتصادية

يتكوّن الاقتصاد، في أبسط أشكاله، من التفاعل بين الأفراد والشركات، وتخصيص موارد الطرفين المحدودة لتحسين وضعهما المالي إلى أقصى حد. بكلمات أخرى، يتشكل الاقتصاد بسلوك البشر، بغض النظر عن هل هم أفراد أو مجموعات مستهلكة مثل المؤسسات والشركات، ويمتلك الأفراد أموالًا محدودة ينفقونها، وعليهم اتخاذ خيارات بشأن كيفية إنفاقها، والتي تتأثر بتوليفة من الرغبات والاحتياجات، وترتبط الرغبات بأشياء مثل الموضة والعطلات، بينما ترتبط الاحتياجات بأشياء مثل الطعام الأساسي والمأوى، وتتأثر قرارات الأشخاص بالإعلانات والمراجعات والسلوك الشرائي للآخرين.

لذلك، يجب على الشركة فهم الأنماط الحالية والمحتملة في المستقبل للسلوك البشري التي ستؤثر في المنتجات أو الخدمات التي تبيعها. على سبيل المثال، في أثناء مرحلة الانتعاش الاقتصادي، سوف يؤدي الفشل في توقع حدوث انكماش وشيك إلى استمرار الشركة في زيادة مخزونها باستخدام أسعار مستلزمات الإنتاج الراهنة من المواد الخام، ثم ستجد أنها بحاجة إلى تخفيض أسعار سلعها الجاهزة من أجل بيعها في فترة الكساد. وعلى نحو مشابه، ستجد شركات الخدمات المالية التي تضم دفاتر حسابتها قروضًا عقارية موزَّقة[٣] أن من الصعب بيع هذه الأوراق المالية في حالة حدوث انخفاض في أسعار البيوت.

٢-٢-٢ المخاطر السياسية

تختلف النظرة إلى تحقيق الثروة وتوزيعها باختلاف الأحزاب السياسية. لذلك، سوف يؤثر أي تغيير في الحكومة في القطاع المالي عموماً، وربما يتسبب في صعود الأسواق أو هبوطها. وهذا يعتمد على الإستراتيجيات الاقتصادية التي يتوقع الخبراء أن تنفذها القيادة الجديدة.

كذلك تؤثر في القطاع المالي أيضًا حوادث سياسية أخرى، مثل التغيرات في السياسة الاقتصادية، أو قانون الضرائب. ويمكن للتغيير السياسي، نظرًا إلى ارتباطه الوثيق بالاقتصاد، أن يؤثر في شركات الخدمات المالية عبر ثلاث طرق رئيسة:

- صعود أو هبوط في الأسواق التي تستثمر فيها الشركات
- زيادة أو تراجع في الطلب على المنتجات التي يبيعها القطاع
- تغييرات في البيئة التشريعية والتنظيمية التي تشتغل فيها شركات الخدمات المالية.

٣-٢-٢ المخاطر الناجمة عن البيئة التنافسية والقوى الاجتماعية والسوقية

تتأثر الشركات بأداء الشركات الأخرى، لا سيما تلك التي تشتغل في قطاعات وأسواق مرتبطة بها. فعلى سبيل المثال، إذا استطاعت شركة منافسة أن تهيمن على السوق، قد يصبح من المكلف جدًا لبعض الشركات الأخرى الاستمرار في خدمة العملاء، ما يجبر واحدة أو أكثر منها على الخروج من السوق. بالمقابل، إذا فشل منافس مباشر للشركة، فربما تتاح لها الفرصة لشراء أجزاء من أعماله بسعر أقل من قيمتها السوقية.

كذلك تتأثر الشركات في القطاع المالي على نحو خاص بتغييرات معينة في القوى الاجتماعية والسوقية، مثل:

- النزعة إلى الادخار
- الاعتماد على الديون (البطاقات الائتمانية) إلى حد كبير في نفقات المعيشة
- أسعار البيوت وعلاقتها بالتغيرات السكانية.

على سبيل المثال، عندما تصبح ديون بطاقات الائتمان والشراء بالتقسيط أمرًا طبيعيًا وترتفع الديون، تزداد احتمالات تخلّف الناس عن السداد. وقد دفعت الأزمة المالية العالمية البنوك المركزية على مستوى العالم إلى خفض أسعار الفائدة، ما أدى إلى زيادة الاقتراض، ثم عندما ارتفعت أسعار الفائدة، وجد المزيد من الأشخاص أنفسهم غير قادرين على سداد المستحقات.

٣ التوريق هو قيام المصرف بتجميع الأصول غير السائلة وإصدار أوراق مالية قابلة للتداول مدعومة بهذه الأصول.

٢-٢-٤ مخاطر التقنية الحديثة

تمثل الأساليب التكنولوجية الحديثة المتطورة دوراً أساسياً في تحقيق ارتفاع المعدلات الإنتاجية التي تساهم بدورها في النمو الاقتصادي.

على سبيل المثال، غيَّرت الأتمتة الطريقة التي تنظم عبرها الشركات عملياتها. كذلك يؤثر حالياً "الترابط" في طريقة نقل المعلومات والبيانات، وكيف تتواصل الشركات والموظفون، وكيف ومتى وأين يعملون. وبفضل توفر الاتصالات السريعة والمتكافئة، ظهرت طرق جديدة للوصول إلى العملاء وتنظيم الموارد الداخلية. في الماضي، كان على العمال الانتقال للعيش في المناطق حيث يقدم أرباب العمل خدماتهم. أما الآن فيمكن للمصرف الاستعانة بـ "التعاقد الخارجي"، أي التعاقد مع جهات من خارج المصرف لأداء وظائف فردية على أراض أجنبية أقل تكلفة.

وقد ارتفعت التجارة الإلكترونية بشكل كبير بسبب واقع إغلاق كثير من المتاجر في أثناء جائحة كوفيد-١٩، فقبل بداية الوباء مباشرةً، تجاوزت المدفوعات بالبطاقات المدفوعات النقدية في المملكة المتحدة لأول مرة، ما يرجع جزئيًا إلى زيادة المدفوعات بالبطاقات في المتاجر، وجزئيًا إلى زيادة المشتريات عبر الإنترنت، لكن من ناحية أخرى، زاد خطر الجرائم السيبرانية كذلك مع زيادة الأتمتة والتجارة الإلكترونية.

إضافة إلى ذلك كله، بفضل توفر خدمات الإنترنت، لم تعد شبكات الفروع المكلفة شرطًا مسبقًا للنجاح في القطاع المالي، وفي المملكة المتحدة على سبيل المثال، انخفض عدد الفروع بمقدار ٥٠٥٠ فرع (٤٤٪) بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٢. كذلك تحسنت إدارة المعلومات أيضًا –على صعيدي استفادة الشركات من بيانات المستهلكين، ووصول المستهلكين إلى مزيد من المعلومات عن المنتجات والخدمات. والشركات التي لا تتوقع أو تواكب التغيير التقني، أو التي تتخصص في استثمارات التقنيات الأقدم عهدًا، تخاطر بالتخلف عن الركب.

٢-٢-٥ الحوادث والكوارث الطبيعية

إننا نعيش في عصر التغطية الإعلامية الفورية، والحوادث أو الكوارث الطبيعية التي تقع في أي جزء من أحد دول العالم يحتمل أن تؤثّر تأثيرًا سلبياً على الاقتصاد الوطني، أو حتى العالمي. على سبيل المثال، بعد وقوع تسونامي عام ٢٠٠٤، قدَّر رئيس الوزراء التايلندي تكلفة الأضرار بنحو ٥١٠ ملايين دولار. وأشارت التقديرات إلى أن تلك الكارثة من شأنها أن تخفض الناتج المحلي الإجمالي في تايلند لعام ٢٠٠٥ بنسبة ٠,٥٪.

لم يكن باستطاعة الشركات في المناطق المتضررة فعل الكثير تحسباً للمأساة، لكن الشركات التي خططت مسبقًا للاستجابة للكوارث العامة تمكنت من استعادة عملياتها التشغيلية بسرعة أكبر من غيرها.

وينطبق الأمر ذاته إلى حد ما على حوادث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية –باستثناء أن استعادة عمليات التشغيل لم تمكّن بالضرورة الشركات من الاستمرار في الأعمال، لأن:

- حطام البرجين المنهارين والفوضى العامة العارمة في المنطقة سببا إغلاق بورصة نيويورك (NYSE)، إضافة إلى مكاتب الوساطة والمصارف في منطقة وول ستريت
- حظر تحليق الطائرات منع مقاصة الشيكات وتوزيع الأوراق النقدية، ما أدى إلى حالة من عدم اليقين لدى المؤسسات المالية.

ومع أن هذه الحادثة وقعت في الولايات المتحدة، فقد أدت العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية والاقتصادات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى هبوط مؤشر "فوتسي ١٠٠" بنسبة ١٢٪.

جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)

لقد أدَّى انتشار جائحة كوفيد-١٩ إلى إغلاق الأعمال والاقتصاد في شتى أنحاء العالم. وبينما ازدهرت بعض القطاعات مثل محلات البيع بالتجزئة (السوبر ماركت) وتوسعت أعمالها، تعرَّضت قطاعاتٌ أخرى مثل قطاع السياحة والمنتجات الكمالية لخسائر فادحة، لأنها اضطرت إلى تعليق أعمالها لفترات طويلة. وبحسب التقديرات، فإنَّ حجم الضرر الناتج على الاقتصاد العالمي بفعل هذه الجائحة يتجاوز ثلاثة أضعاف الضرر الذي أحدثته الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من خفض المؤسسات المالية قيود الائتمان لمساعدة الشركات طوال فترة الوباء، استمرت الشركات بالخضوع للتقييم على أساس جدارتها الائتمانية، وقد أثَّرت الجائحة سلبًا على مخاطر التخلف عن السداد – أي مخاطر عجز المدِين عن الوفاء بالتزاماته المتعلِّقة بالدَّين- ومن المتوقَّع أن يستمرَّ ذلك لبعض الوقت.

من ناحية الالتزام التنظيمي، تسبَّبت الجائحةُ في مخاطر إضافية مثل زيادة مخاطر التعرض للجرائم الإلكترونية، فضلًا عن التحديات المرتبطة بانتقال الموظفين فجأةً إلى العمل من المنزل. وبالرغم من أن معظم الشركات نجحت على ما يبدو في التأقلم مع هذه التغييرات بمساعدة التقنية الحديثة، قد تضاعفت مخالفات قواعد حماية البيانات مع انتشار ظاهرة العمل من المنزل، وقد يؤدّي غياب التواصل الشخصي بين الموظفين إلى إغفال بعض الأنماط السلوكية المتعلّقة بالتلاعب بالسوق والاحتيال. وقد عُدّلت السياسات والعمليات والإجراءات لتلائم بيئة العمل الجديدة. وبعد الوباء عاد الموظفون إلى العمل، لكن واصل الموظفون المكتبيون العمل من المنزل لبعض الوقت على الأقل.

٦-٢-٢ المخاطر الناجمة عن أصحاب المصلحة والأطراف الثالثة

في الحالات الاعتيادية، يضم أصحاب المصلحة من خارج الشركة الذين يشكلون عادةً مصدراً لمخاطر الأعمال: الشركة الأم، وكبار المستثمرين المؤسَّسيين، والعملاء الكبار أو المهمّون بوجه خاص.

١. **الشركة الأم**

- حين تملك الشركة الأم أكثر من شركة واحدة، فإنها تتبنّى "نظرة عالمية"، وربما يؤدي بها ذلك -أحيانًا- إلى مساءلة أو تعديل خطط الشركات التابعة.
- إذا لم تخضع توقعات الشركة الأم لإدارة مدروسة بعناية في أثناء صياغة الخطط، يمكن للشركة التابعة أن تتعرض لمصاعب مزعجة. وفي أحيان كثيرة، بحلول الوقت الذي تصبح فيه الخطط جاهزة لإطلاع الشركة الأم عليها، قد تكون الشركة وظفت موظفين جدداً وتعاقدت مع جهات خارجية لإجراء الأبحاث. بل وربما أجرت مشاورات مع العملاء البارزين كجزء من عملية التخطيط.
- في بعض الحالات، لا سيما حين تكون الشركة "مشروعاً جديداً" أو تباشر تنويع خدماتها، ربما تقوم بدور "الشركةِ الأم" شركةٌ من شركات الرأسمال المخاطر، ما قد يخلق مجموعة مختلفة من التوقعات، مثل هدف تحقيق مستوى معين من العوائد المالية في أثناء مدة زمنية محددة، أو تحقيق إدراج الشركة في البورصة.

٢. **كبار المستثمرين المؤسسيين**

حين يملك مساهمون مؤسسيون حصة كبيرة من الأسهم في الشركة، فإنهم يتمتعون بالنفوذ والتأثير فيها نتيجة حقوق التصويت. فإذا تباينت آراء أصحاب المصلحة هؤلاء حول كفاءة بعض أعضاء مجلس الإدارة مثلًا. وفي بعض الأحيان، لا يوجد الكثير مما يمكن فعله لمنعهم من ممارسة الضغط من أجل التغيير.

٣. **كبار العملاء**

إذا بالغت الشركة في الاعتماد على عميل معين، فإن من الضروري إدارة العلاقة معه بكل عناية. وهذا أمر مهم بوجه خاص نظرًا إلى وجود شركات أخرى غالباً في القطاع يمكن أن توفر له الخدمات نفسها. ويجب أن تستهدف الشركة، على المدى الطويل، تقليص هذه المخاطر عن طريق توسيع قاعدة العملاء.

تتمثل العوامل الأساسية لإدارة مخاطر أصحاب المصلحة في:

- بناء علاقات معهم على مستوى الإدارة العليا
- فهم أجندتهم وأوجه اختلافها عن أجندة الشركة
- إدارة التوقعات بالتوافق مع أي تطورات جديدة.

وتشمل الأطراف الثالثة الأخرى التي قد تكون مصدرًا لمخاطر الأعمال:

- الوسطاء
- المحامين
- مزودي تقنية المعلومات والبيانات
- العاملين في مكاتب الخدمات الإدارية والدعم الخلفية (دون التعامل مع العملاء مباشرة) المتعاقدين مع الشركة من خارجها
- المستشارين/الخبراء في مجال الصناعة.

ومن المهم للشركة أن تضمن -إن أمكن- القدرة على الحصول على سلع وخدمات مماثلة من موزّد بديل. بهذه الطريقة، لن تنقطع الخدمة عن عملاء الشركة في حالة تخلف الطرف الثالث عن التزاماته أو تأخره في التسليم.

٢-٣ المصادر الداخلية للمخاطر

هدف التعلّم
٣-٢-٥ معرفة المصادر الداخلية الأساسية لمخاطر الأعمال وتأثيرها المحتمل

تنشأ المخاطر الداخلية عن التغيّرات في:

- الإستراتيجية
- العمليات
- البيئة المالية
- البيئة القانونية والتنظيمية.

٢-٣-١ المخاطر الإستراتيجية

تعرّف لجنة المراقبين المصرفيين الأوروبيين (Committee of European Banking Supervisors) **المخاطر الإستراتيجية** بأنها:

"المخاطر الراهنة أو المحتملة للأرباح ورأس المال التي تنبثق عن تغييرات في بيئة الأعمال وعن القرارات غير الداعمة المتعلقة بالأعمال، أو التنفيذ غير المناسب للقرارات، أو عدم الاستجابة للتغييرات التي تطرأ على بيئة الأعمال".

بتعبير بسيط، تتمحور المخاطر الإستراتيجية حول سؤالين رئيسين:

١. هل الإستراتيجية صحيحة؟
   - يمكن لوضع إستراتيجية خاطئة أن يشكل واحدًا من أشد الأخطاء الفادحة التي قد يرتكبها مجلس الإدارة خطرًا وتأثيرًا.

٢. هل تنفذ الإستراتيجية على النحو المناسب؟
   - الفشل في تطبيق حتى أفضل الإستراتيجيات قد يؤدي أيضًا إلى زوال الشركة.
   - هل يعرف مجلس الإدارة ما إذا كانت إستراتيجيته تنفذ فعلاً، وإلى أي حد من النجاح؟
   - إذا لم تطبق الإستراتيجية، هل يعود السبب إلى أن الشركة تخضع لإدارة متهاونة أو تفتقد الخبرة؟ أم أن الإستراتيجية معقدة إلى حد استحالة تطبيقها؟

٢-٣-٢ المخاطر التشغيلية

يعرّف "بنك التسويات الدولية" المخاطر التشغيلية بأنها "مخاطر وقوع خسائر ناتجة عن العمليات، أو الموظفين، أو الأنظمة، أو الحوادث الخارجية". ويذكر البنك أن المخاطر التشغيلية متأصلة في جميع المنتجات والأنشطة والعمليات والأنظمة المصرفية، وأن الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية ظلت على الدوام عاملًا جوهريًا في برنامج إدارة المخاطر لدى المصرف. لذلك، فإن وجود برنامج سليم وصحيح لإدارة المخاطر التشغيلية يعبّر عن فاعلية مجلس الإدارة وكفاءة الإدارة العليا في إدارة محفظتها من المنتجات، والأنشطة، والعمليات، والأنظمة.

٢-٣-٣ المخاطر المالية

يجب على الشركة أن تحقق الحد الأدنى من العوائد التي تساوي تكاليفها أو تفوقها إذا أرادت البقاء في السوق. وأي اتفاق تعقده لعرض شروط ائتمانية على عملائها يخلق مخاطر مالية تتمثل في احتمال تخلف العميل عن الدفع. وعلى نحو مشابه، تنبثق المخاطر المالية في أي وقت توظّف فيه الشركة مواردها قبل تلقي المال مقابل الخدمات – مثل أي استثمار لزيادة المخزون.

لا تنحصر المخاطر المالية في إطار القرارات الداخلية المدروسة للشركة؛ إذ يمكن أن تظهر أيضاً حينما يتصرف أحد الأطراف المشاركة في السوق بطريقة غير لائقة. فإن خضعت أرباح الشركة لعملية "تمويه" للتستر على الخسائر، التي تمثّل بحد ذاتها مخالفة لقواعد حوكمة الشركات، فلن تتمكن الشركة من الاستمرار في هذا الادعاء إلا مدة محدودة من الزمن قبل أن تواجه مشكلات في السيولة النقدية. وإذا لم تكن حسابات الأرباح الأساسية للشركة صحيحة وسليمة، فإن حقيقتها "ستُكتشف" حين تتغير الأسواق أو غيرها من العوامل البيئية. وهكذا حين تصبح الشركة في حالة إعسار، لن تجد الموارد الكافية لتدفع للدائنين جميعهم.

ينبثق مصدر آخر للمخاطر المالية من استخدام الرفع المالي، وهو نسبة ديون الشركة إلى قيمة حقوق الملكية. والشركة التي تبدو جيدة على الورق، لكنها تبالغ في الرفع المالي، يمكن أن تعاني خسائر فادحة إذا أدى ارتفاع معدلات الفائدة إلى ارتفاع قيمة ديونها، أو إذا انخفضت العوائد إلى مستوى تعجز عنده عن سداد ديونها. لهذه الأسباب، من المهم لأي شركة تعرض شروطًا ائتمانية على عملائها أن تسعى للحصول على أدلة تثبت سلامة وضعهم المالي من أجل إدارة المخاطر المالية ذات الصلة.

٤-٣-٢ المخاطر القانونية والتنظيمية والمخاطر على سمعة شركات الخدمات المالية

قد يؤدي فشل شركات الخدمات المالية في الالتزام بالتشريعات والقواعد التنظيمية إلى عواقب وخيمة تشمل غرامات مالية وخسارة السمعة. وللاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بمخاطر الالتزام، (انظر المقطع ٣).

٤-٢ الإدارة الفعالة للمخاطر

هدف التعلّم	
٤-٢-٥	معرفة مكونات عملية الإدارة الفعالة للمخاطر وتطبيقها العملي

يجب أن تحدد إدارة المخاطر الأخطاء المحتملة وكيف يمكن أن تحدث، وتقيّم المخاطر التي ينبغي التعامل معها، وتطبق إستراتيجيات مناسبة للتصدي لهذه المخاطر. فالشركات التي تتخذ إجراءات استباقية لتحديد المخاطر التي يحتمل أن تواجهها ووضع خطة استجابة مناسبة تكون أفضل استعدادًا للتعامل مع هذه المخاطر في حالة حدوثها بطريقة محدودة التكلفة.

يتكون الإطار البسيط لإدارة المخاطر من العناصر الأساسية الآتية:

- سياسات للحوكمة وإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة
- مراقبة المخاطر –وهي مهمة تؤديها غالبًا وظيفة مخصصة لإدارة المخاطر، وكثيرًا ما تنظم حسب نوع المخاطر، وتؤدي المهمات الآتية:
  - تحديد المخاطر والتعرف عليها
  - تقييم المخاطر
  - التحقق من السيطرة على المخاطر بالشكل المناسب
  - رصد المخاطر والإبلاغ عنها ومراجعة الأنظمة الرقابية المتعلقة بها
  - إدارة المخاطر بصورة يومية –لا يمكن فصل هذا النشاط عن الإدارة الرشيدة للأعمال، ويجب أن تقوم به وحدات الشركة نفسها لا وظيفة إدارة المخاطر.

تعني إدارة المخاطر الفعّالة مناسبة المخاطر لحجم وتعقيد المنظمة، وتتضمّن نموذج خطوط الدفاع الثلاثة (الفصل ٢، المقطع ٢-١-٣).

٥-٢ تقييم المخاطر

هدف التعلّم	
٥-٢-٥	فهم كيفية تقييم وإدارة المخاطر المؤثرة في أنشطة وأعمال الشركة بما في ذلك المرونة التشغيلية

٥-٢-١ تقييم المخاطر الخارجية

هنالك عدد من الأساليب المختلفة التي تستخدم للوصول إلى فهم نوع المخاطر التي تواجه أعمال الشركة، ومن أمثلتها:

- **التحليل متعدد الجوانب** [بالإنجليزية: PESTLE analysis] –تحليل للبيئة الكلية الخارجية التي تشتغل فيها الشركة. وسوف تشمل هذه البيئة حتمًا عوامل تتجاوز قدرة الشركة على التحكم أو التأثير، لكن يظل من المهم -مع ذلك- الانتباه لها عند تطوير منتجات أو أعمال أو إستراتيجيات جديدة. تصنّف المخاطر تحت العناوين الآتية:
  - سياسية
  - اقتصادية
  - اجتماعية
  - تقنية
  - قانونية
  - بيئية.

- **استمرارية الأعمال/تخطيط التعافي من الكوارث** –يجب على الشركة اتخاذ خطوات معقولة لضمان قوة وصمود خدماتها في ضوء مختلف المخاطر المؤثرة في عملياتها التشغيلية. فعلى سبيل المثال، ينبغي تصميم أنظمة تقنية المعلومات والبنية الأساسية بحيث تتمتع بالمرونة إزاء الاخفاقات الناتجة عن الأخطاء الفردية، لكن قد تظهر -مع ذلك- مشكلات تمنع الشركة بأكملها من استكمال عملياتها الرئيسة. ويغطي تخطيط التعافي من الكوارث معظم التهديدات المهمة التي تواجه استمرارية أنشطة الشركة –مثل عدم القدرة على استخدام مبنى أو مركز للبيانات نتيجة حريق، أو فيضان، أو خسارة المرافق الضرورية لعمل الشركة. ويتطلب التعافي من الكوارث من الشركة عموماً نقل موظفيها إلى مواقع بديلة مؤقتًا، إلى أن يصبح بالإمكان استخدام المرافق الرئيسة مرة أخرى، لكن من النادر أن تطبق الشركات برنامجًا كاملًا للتعافي من الكوارث. وتتطلب الخطة الموازية المتعلقة باستمرارية الأعمال من الشركة وضع بروتوكولات يمكن استحضارها عندما تبقى المواقع المادية صالحة للاستخدام لكن الشركة تعجز عن تقديم خدمات معينة بالطريقة المعتادة نتيجة وقوع حادث آخر. على سبيل المثال، قد يؤدي انقطاع اتصال الإنترنت إلى عدم قدرة الشركة على أداء بعض المهام على النحو المعتاد، مع أن من غير الحكمة اتخاذ قرار بالتطبيق الكامل لبرنامج التعافي من الكوارث ونقل الموظفين إلى مواقع بديلة في هذه الحالة إذا بقيت العمليات الأخرى في حالة تشغيل. ومن الضروري فهم حالة التوتر بين السعي لاستعادة الخدمة التي خسرتها الشركة واستكمال المهمات الأخرى. وتستطيع الشركة -عبر التخطيط المحكم والدقيق، واختبار فاعلية خطط الطوارئ عبر تدريب الموظفين- فهم الأطر الزمنية اللازمة لحل المشكلات التي تهدد استمرارية الأعمال قبل أن تلجأ إلى إعلان حالة الطوارئ وتستحضر البرنامج الكامل للتعافي من الكوارث، مثل نقل جميع الوظائف إلى بنية تحتية احتياطية لتقنية المعلومات.

- **تحليل عمليات الشركة** – يشمل:
  - دراسة كل عملية عالية الأهمية من عمليات الشركة
  - وصف العمليات الداخلية والعوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر في تلك العمليات عالية الأهمية.

بعد تحديد المصادر الخارجية لمخاطر الأعمال التي يجب التركيز عليها، ينبغي تقييم كل واحدة بحيث يمكن أخذها بالاعتبار وترتيب أولويتها حسب "الضرر المحتمل". وتعتبر هذه الطريقة من الأساليب المثالية والمرجح تطبيقها مقارنة بالأساليب الأخرى التي تركز على المخاطر التي قد تبدو واضحة ومتوقعة.

ومن أبسط أساليب تقييم المخاطر هو تصنيفها وفق تسلسل هرمي، أي ترتيب المخاطر بحسب أهميتها للشركة. ومن الضروري تحويل حالة عدم اليقين العامة إلى مخاطر قابلة للإدارة –ما يتطلب إجراء تحليلات. وقد تكون هذه التقييمات ذاتية (اعتمادًا على تجربة الخبراء المهنيين المعنيين) أو موضوعية (مدعومة بالبيانات التاريخية) أو ذاتية وموضوعية في آن. وفي جميع الأحوال، يعتمد قرار الترتيب على معيارين اثنين: احتمال وقوع المخاطر، وحجم الآثار الناتجة عنها.

تصنيف المخاطر وفقًا لاحتمال وقوعها

يمكن تمثيل احتمال وقوع المخاطر بواسطة سلسلة من الاحتمالات المتصلة بتصنيف معين. على سبيل المثال، يمكن استخدام التصنيفات الآتية استنادًا إلى مجال الأعمال الذي يخضع للقياس:

منخفض جدًا	أقل من ١٪	درجة التصنيف =١
منخفض	١٪ أو أكثر، لكن أقل من ٥٪	درجة التصنيف =٢
متوسط	٥٪ أو أكثر، لكن أقل من ١٠٪	درجة التصنيف =٣
مرتفع	١٠٪ أو أكثر، لكن أقل من ٢٠٪	درجة التصنيف =٤
مرتفع جدًا	٢٠٪ أو أكثر	درجة التصنيف =٥

تصنيف المخاطر وفقًا لأثرها (حجم الخسائر)

المقصود بأثر المخاطر هو حجم الخسارة المحتملة إذا تحققت المخاطر فعلاً. ويمكن تمثيل ذلك على شكل سلسلة من المبالغ النقدية، إضافة إلى اختيار تصنيف يتوافق مع حجم الشركة واحتياطاتها المالية. على سبيل المثال:

منخفض جدًا	أقل من ٥ ملايين جنيه إسترليني	درجة التصنيف =١
منخفض	٥ ملايين أو أكثر، لكن أقل من ٢٠ مليون	درجة التصنيف =٢
متوسط	٢٠ مليونًا أن أكثر، لكن أقل من ٥٠ مليون	درجة التصنيف =٣
مرتفع	٥٠ مليونًا أو أكثر، لكن أقل من ١٠٠ مليون	درجة التصنيف =٤
مرتفع جدًا	١٠٠ مليون أو أكثر	درجة التصنيف =٥

ويمكن التوصل إلى تقييم بسيط للمخاطر الكلية عبر ضرب درجات تصنيف الاحتمالات بدرجات تصنيف حجم الأثر الناتج:

درجة المخاطر = درجة الاحتمال × حجم الأثر الناتج

لكن من الضروري التفكير بسلوك الأرقام عند ابتكار أي نموذج حسابي. فالمعادلة البسيطة الآنفة تعطي قيمة "٥" حيث يقترن الاحتمال "المنخفض جدًا" مع حجم "مرتفع جدًا" للأثر الناتج –لكنها تعطي الرقم "٦" حيث يقترن الاحتمال "المنخفض" مع أثر "متوسط". لذلك، يجب على الخبراء المهنيين الذين يصممون نماذج تقييم المخاطر الحرص على أخذ الترجيح الصحيح للنتائج بالاعتبار، ما قد يدفعهم إلى استخدام المقاييس غير الخطية أو غيرها من عوامل الترجيح للحصول على نتائج مفصلة تناسب السياق التي تعمل فيه شركاتهم.

٢-٥-٢ تقييم المخاطر الداخلية

في الحالات المعتادة، يتم التعرف على المحفزات الداخلية لمخاطر الأعمال عبر مجموعة من التقنيات، منها:

- جلسات النقاش الجماعي المنظَّمة – من الأمثلة على ذلك استخدام تحليل "نقاط القوة ومواطن الضعف والفرص والتهديدات" [بالإنجليزية: SWOT analysis]، الذي يركز انتباه المشاركين بصورة منهجية على النقاط الآتية المتعلقة بالشركة:
  - نقاط القوة
  - مواطن الضعف
  - الفرص
  - التهديدات
- مقارنة الممارسات الداخلية في الشركة مع أفضل الممارسات في القطاع، يجريها مستشارون من خارج الشركة.
- تحليل السيناريوهات المحتملة، بما في ذلك **اختبار الجهد** واختبار الجهد العكسي.
- ورشات تقييم المخاطر – مراجعة أهداف الشركة لكشف العوامل التي يمكن أن تمنع من تحقيق كل هدف.
- مناقشات مع المدققين الخارجيين –الذين يحتلون غالبًا موقعًا مناسبًا لتقديم النصح والمشورة حول المجالات المحتملة لمخاطر الأعمال (حتى إذا وقعت هذه المخاطر خارج نطاق نشاط التدقيق المعتاد).

وبعد تحديد المحفزات الداخلية الأساسية لمخاطر الأعمال، يجب تقييم كل واحدة منها. وعلى غرار المخاطر الخارجية التي ناقشناها آنفًا، فإن المخاطر تقاس عادة بحسب احتمال وقوعها والآثار المترتبة عليها، ومن ثم يمكن ترتيبها وتحديد أولويتها من أجل المسعى للتخفيف منها.

٢-٥-٣ تقبّل المخاطر

تقبل المخاطر، أو القدرة على تحمل المخاطر، يعني مستوى (أو مستويات) الخسائر التي تكون الشركة على استعداد لقبولها في مختلف أعمالها ضمن أفق زمني محدد عند مستوى معين من الثقة، أي مستوى الخسائر المتوقعة التي لن تقلصها الشركة (أو لا تقدر على تقليصها).

في المناقشة الآنفة حول المخاطر إزاء عدم اليقين، في المقطع السابق، تطرقنا إلى الفوارق والاختلافات في كم البيانات المتاحة لتقييم احتمال الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق مقارنة بالبيانات المتاحة لتقييم احتمال مخاطر خسائر الأعمال والمخاطر التشغيلية. ويجب التعبير عن قدرة الشركة على تقبل المخاطر بطرائق تختلف تبعًا لاختلاف أنواع المخاطر، بما يعكس السهولة النسبية لتعيين الاحتمالات المرجحة للخسائر الناجمة عن كل نوع.

على سبيل المثال، قد تشمل سياسة إدارة المخاطر بالنسبة إلى المخاطر القابلة للقياس بسهولة ما يأتي:

- قدرة على تحمل الخسائر المالية المباشرة، أو
- مقاييس لمخاطر محددة، مثل مقاييس مخاطر الائتمان أو **القيمة المعرَّضة للمخاطر (VaR)**.

بالنسبة إلى المخاطر الأقل سهولة في القياس، يمكن للسياسة أن تركز على البيانات غير المالية، كما في المثال الآتي:

- "تضمن خططنا للتعافي من الكوارث أن تعاود الشركة نشاطها، عقب خسارة المقر الرئيس، في غضون ثماني ساعات".
- "لا تتقبل الشركة مخاطر الإضرار بسمعتها بتاتاً. ويجب أن يصادق مدير التسويق على جميع الاتصالات الخارجية".

على مستوى المجموعة، سوف تحتاج الشركة إلى ربط المستوى العام للمخاطر، الذي يمثل في الواقع مدى تقبلها الراهن لمخاطر التعثر، مع مستوى رأس المال المخاطر المتاح.

ويميل تحديد مستوى تقبل المخاطر لأن يكون عملية تكرارية، وكثيرًا ما يحتاج إلى مقاربة ثنائية الاتجاه: تنازلية (من القمة إلى القاعدة)، وتصاعدية (من القاعدة إلى القمة).

ينطوي المنهج التنازلي على قيام مجلس الإدارة والإدارة العليا بالخطوات الثلاث الآتية:

- تحديد العوامل التي تهدد أهداف الشركة
- الربط بين هذه العوامل و "التغطية" المتاحة من رأسمال الشركة، أو أرباحها، أو أصولها
- إدراك أن تملك رأس المال لا يعتبر دومًا أفضل وسيلة لتخفيف المخاطر بأنواعها المختلفة، ومن الضروري استخدام تحليل السيناريوهات المحتملة للتمكّن من ابتكار استجابات مناسبة لكل تهديد.

أما المنهج التصاعدي، فيتطلب من مديري الأقسام تبني ما يأتي:

- مجموعة من مستويات "الحدوث المقبول" للأخطاء والخسائر في كل قسم
- مجموعة مناسبة من **مؤشرات المخاطر الأساسية** (KRIs) التي يمكن تتبّعها حيال مستويات التحمل المحددة سلفًا.

من الضروري أيضًا تحديد آلية لتصعيد مخالفات سياسة تحمّل المخاطر ورفعها إلى المسؤولين، بحيث يمكن ربط المنهج التصاعدي بالمنهج التنازلي.

٢-٥-٤ سجل المخاطر

بعد تحديد ثم تقييم مختلف مخاطر الأعمال الداخلية والخارجية التي تواجه الشركة، وترتيبها لتحديد الأولويات التي يجب التركيز على تخفيفها، تبدأ الخطوة التالية، وهي إنشاء سجل للمخاطر.

السجل عبارة عن قائمة تضم المخاطر المحددة، مرتبطة بأهداف الشركة التي سيتهدد نجاحها لو تحققت المخاطر فعلياً. وتُحدّد درجة المخاطرة لكل منها لتُستخدم لترتيب المخاطر تنازليًا ضمن قائمة من الأكثر إلى الأقل أهمية. يعيَّن مسؤول عن كل مخاطرة من المخاطر، ثم تسجل لائحة الإجراءات التي استهدفت لتخفيفها، إلى جانب المواعيد النهائية المحددة لاستكمال العملية.

أخيراً، تُعرض مصادر التأكيد (على فاعلية الإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر) والإشراف من أجل إتاحة إعادة تقييم دورية للمخاطر ووضع ضوابط تخفيف المخاطر التي ستطبقها الإجراءات. ويشير "التأكيد" و"الإشراف" إلى الآليات التي استخدمتها الشركة لإجراء مراجعة موضوعية لجودة إدارة كل واحدة من المخاطر.

وضوابط خفض المخاطر عبارة عن طرق تستخدم لتقليص الآثار المترتبة على المخاطر. ويمكن أن تشمل -مثلًا- توقيع الإدارة على العمل قبل أن يخرج من القسم، أو ربما استخدام نظام لتقنية المعلومات يتطلب موظفًا آخر للتحقق من المدخلات لضمان دقتها.

إذن، باختصار، يتكون سجل المخاطر من مجموعة من الأعمدة التي تحمل عادة العناوين الآتية:

- هدف الشركة
- وصف المخاطر ذات الصلة
- ترتيب المخاطر
- الموظف أو القسم المسؤول
- خطة العمل
- الهدف والمواعيد النهائية لاستكمال العمل
- مصادر التأكيد والإشراف (ربما تكون أو لا تكون الموظف أو القسم المسؤول)
- ضوابط خفض المخاطر.

٢-٥-٥ المرونة التشغيلية

منذ الأزمة المالية العالمية، ركَّزت الجهات التنظيمية تركيزًا كبيرًا على **المرونة التشغيلية** المالية للبنوك؛ لضمان استقرار النظام المالي. فمع ازدياد تعقيد المؤسسات المالية وترابطها، أصبحت هذه المؤسسات أكثر عرضةً لمخاطر الاضطرابات التشغيلية التي تزعزع استقرار المؤسسة، مثل تعطل أنظمة تكنولوجيا المعلومات مؤقتًا عن العمل. لقد حدثت جائحة كوفيد-١٩ على نحوٍ غير متوقع، وأظهرت بوضوح حاجة المؤسسات إلى المرونة الكافية لتتمكن من تعديل عملياتها التشغيلية فجأة، الأمر الذي أدَّى إلى زيادة مخاطر تعرضها للجرائم الإلكترونية. وبالرغم من أن الجائحة كانت حدثًا استثنائيًا، يجدر بالشركات تطوير قدرتها على الاستجابة للتحديات الناتجة عن الأحداث غير المؤكدة. وفي عام ٢٠٢١، على سبيل المثال، أصدرت هيئة مراقبة السلوك المالي (FCA) في المملكة المتحدة القواعد والتوجيهات النهائية فيما يتعلق بمتطلبات تعزيز المرونة التشغيلية لقطاع الخدمات المالية.

٦-٥-٢ وظيفة إدارة المخاطر

هدف التعلّم

٦-٢-٥ فهم الأهداف الأساسية لوظيفة إدارة المخاطر، ولجنة المخاطر، وعلاقتهما بقسم مراقبة الالتزام

على وجه العموم، تتوفر الموارد اللازمة لتنسيق ومراقبة المخاطر من كافة الأنواع عبر وظيفة مركزية لإدارة المخاطر، تكون مستقلة عن مجالات الأعمال التي تخدمها. وكانت مراجعة ووكر (Walker) في المملكة المتحدة، التي أُجريت عام ٢٠٠٩، مراجعة لحوكمة شركات المملكة المتحدة، والتي وجدت أن بروتوكول الحوكمة المُوحد المعمول به يظل أكثر أهمية من القواعد واللوائح الرسمية في تحسين حوكمة الشركات بشكل عام. وتخضع وظيفة إدارة المخاطر ضمن الشركات الملتزمة بـ "مراجعة ووكر لحوكمة الشركات" (٢٠٠٩) لمساءلة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وتكلف في الحالات المعتادة بالمهمات الآتية:

- ضمان وجود إطار متين ومتناسق للرقابة وإدارة المخاطر في الشركة.
- توفير الدعم والإشراف والمساءلة فيما يخص بيانات تقبل المخاطر في الشركة.
- تولي المسؤولية عن عملية تقييم إستراتيجية للمخاطر على أعلى مستوى.
- مراقبة نوع المخاطر التي تواجه الشركة حيال قدرتها على تحمل المخاطر.
- القيام بدور رائد في رسم معالم ثقافة المخاطر وغرسها في الشركة.
- توفير تدريب على المخاطر في مختلف أقسام الشركة.
- العمل مع الوظائف الرقابية الأخرى، مثل مراقبة الالتزام والتدقيق، لتوفير إطار يتميز بالشمول والمتانة والفعالية لضمان وتأكيد فاعلية الإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر.

إضافة إلى ذلك، تتولى وظيفة إدارة المخاطر، بالنسبة إلى أنواع المخاطر جميعها، المهمات الآتية في الحالة القياسية:

- الإشراف على/ومساءلة برنامج التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة لتحديد المخاطر المتوقَّعة.
- الإشراف على/ومساءلة تحليل السيناريوهات المحتملة الذي أجرته الشركة لتحديد المخاطر الاستثنائية المفاجئة.
- المساعدة في تحديد، ثم مساءلة، مؤشرات المخاطر الأساسية التي تستخدم لمراقبة المخاطر.
- التأكد من تصعيد القضايا إلى المستوى (الإداري) المناسب، والمساعدة في تحليل الأسباب الجذرية للحوادث والخسائر، واقتفاء أي أفعال ذات صلة.
- اختبار نماذج إدارة المخاطر وأدوات الرقابة الأساسية ضمن الشركة، ووضع التوصيات اللازمة لتحسينها.
- إسداء المشورة فيما يتعلق بتخطيط العمليات على أساس المخاطر المرتبطة بها.
- دعم نظام (أنظمة) تقنية المعلومات المستخدمة لإدارة المخاطر في الشركة.
- تقييم إطار مراقبة المخاطر في الشركة بالمقارنة مع الممارسة الناجحة في القطاع.

٧-٥-٢ وظيفة مراقبة الالتزام

تختلف مراقبة الالتزام عن إدارة المخاطر، على الرغم من تداخل بعض واجبات الوظيفتين، والمؤكد أن وظيفة مراقبة الالتزام مكوِّن مهم من مكونات إدارة المخاطر الإجمالية في الشركة.

إن اتباع القواعد التنظيمية أمر حاسم الأهمية، وكذلك تسجيل الاستثناءات وتصحيحها في الوقت المناسب، فأي تصرّف خلاف ذلك سيمثّل خطرًا جديًا على الشركة، لذلك، على الرغم من وجود نوع من التداخل الواضح بين مراقبة الالتزام وإدارة المخاطر، فإن لكل وظيفة منهما أجندة مختلفة.

وتركز مراقبة الالتزام بصورة رئيسة على التحقق من اتباع القواعد واللوائح كلها، بينما تركز إدارة المخاطر على التحقق من فهم المخاطر، واتخاذ قرارات استباقية حول المخاطر التي يمكن للشركة تحمّلها وتلك التي يجب عليها إدارتها أو تجنبها.

وتمثّل مخاطر الالتزام عاملًا مهماً في إطار المخاطر الإجمالية لشركات الخدمات المالية، وهي لا تقتصر على مجرد الالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية؛ بل تشمل أيضًا الالتزام بمبادئ العلاقة الائتمانية السليمة، والمعايير الأخلاقية الرفيعة، والشروط الواردة في الوثائق المتعلقة بالعملاء، والسياسات والإجراءات الداخلية، وغيرها من الالتزامات التعاقدية.

وفيما يأتي بعض الأمثلة على قضايا يمكن أن ترفع مستوى مخاطر الالتزام:

- عمليات مراجعة وقبول حسابات دون المستوى المطلوب
- نواقص ومثالب في الثقافة الأخلاقية وافتقار الإدارة والموظفين إلى الخبرة والدراية
- أنظمة التزام داخلية وبرامج تدريبية ضعيفة.

تعاني وظيفة مراقبة الالتزام مشكلة وظيفة إدارة المخاطر ذاتها –أي الحاجة إلى تقديم النصح والمشورة للأعمال من جهة، والحاجة إلى مراقبة الأنشطة ذات الصلة من جهة أخرى. لذا يعد من الضروري أن يقيم فريق مراقبة الالتزام توازنًا دقيقًا بين الإجراءات والمنهجيات المختلفة التي تتطلبها وظيفة مراقبة الالتزام من أجل القيام بدور "المستشار" الذي يقدم الدعم اللازم لفريق العمل من جهة، وبين متطلبات القيام بدور"المراقب المستقل" الذي يتبع الأسلوب التفاعلي من جهة أخرى، والذي تتضمن مهامه الإبلاغ عن أي مخالفات إلى الجهات المعنية بالإدارة، أو مجلس الإدارة إذا اقتضى الأمر.

إنّ الإدارة الفعالة للمخاطر عملية قائمة على التعاون، وتشمل مختلف وظائف الرقابة ضمن المؤسسة، مثل إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، وكشف الاختلاس والاحتيال، والموارد القانونية والبشرية. على سبيل المثال، يمكن لوظيفة إدارة المخاطر أن تساعد على اكتشاف مخاطر الالتزام المحتملة عبر تحديد الثغرات الواضحة التي قد تشير إلى نمط أكثر انتشارًا من السلوك غير المتقيّد بقواعد الالتزام. وتشارك وظيفة الموارد البشرية باعتبارها تملك خبرة في إدارة الموظفين، وإعلامهم بالسلوك المطلوب، وتصميم هياكل مناسبة للتقييم والمكافآت، وتقرير الإجراءات التأديبية.

٢-٥-٨ كيف تحقق مراقبة الالتزام وإدارة المخاطر الحماية والقيمة المضافة

حين تباشر الشركات النشاط في مجالات جديدة من الأعمال أو تطلق منتجات جديدة، كثيرًا ما تبرر إستراتيجيتها على أساس "تحليل التكلفة/المنفعة". ويقارن التحليل الإيرادات المقدرة المحتملة مع التكاليف المتوقعة. فإذا رجحت الأولى على الثانية، يعطى المشروع الضوء الأخضر. وتدرك الشركات أن قيمة مثل هذا التحليل تعتمد على التوقعات الدقيقة للتكاليف والمنافع، وتسعى بالتالي إلى تحسين دقة هذه الأرقام.

لكن تأسيس مجالات جديدة من الأعمال، بغض النظر عن مخاطر التوقعات غير الدقيقة، يعرّض الشركة لمخاطر إضافية –في ظل مخاطر محتملة ناجمة عن تجاهل راعي الأعمال داخل الشركة لأهمية أو حجم مخاطر معينة؛ إذ يمكن لبعض المخاطر، مثل مقاضاة العميل، أن تفوق بكثير التكاليف التشغيلية اللازمة لدعم المشروع. والأمر ذاته يصدق على مخاطر الالتزام؛ فقد يكون من المكلف إنفاق قدر كبير من الموارد على مشروع تجاري جديد ثم اكتشاف أن تصميم المنتَج مخالف لقواعد الالتزام أو أن من الضروري تأخير إطلاقه بسبب الحاجة إلى تراخيص رسمية.

وإذا شارك موظفو إدارة المخاطر ومراقبة الالتزام في عملية التطوير منذ البداية، فسوف يتسنى لهم تقديم النصح والمشورة حول احتمال وقوع أي مخاطر محتملة، بما فيها مخاطر الالتزام، والآثار المترتبة عليها. ويحدث ذلك عادةً في مرحلة مبكرة يمكن عندها دمج سياسة إدارة المخاطر في الحل. وبمرور الوقت، توفر هذه المنهجية الحماية للشركة وتضيف قيمة إليها.

٣- مخاطر الالتزام

هدف التعلّم	
٥-٢-٧	معرفة تعريف بنك التسويات الدولية (Bank for International Settlements) لـ"مخاطر الالتزام"
٥-٢-٨	معرفة المسؤول عن إدارة مخاطر الالتزام حسب رأي بنك التسويات الدولية (BIS)
٥-٢-٩	معرفة ما التدابير التي يجب اتخاذها لإدارة مخاطر الالتزام حسب رأي بنك التسويات الدولية (BIS): وثيقة رسمية بإنشاء وظيفة مراقبة الالتزام؛ موافقة مجلس الإدارة؛ المراجعة السنوية

يعرّف "بنك التسويات الدولية" (BIS) مصطلح "مخاطر الالتزام" كما يأتي:

> *"مخاطر التعرض لعقوبات قانونية وتنظيمية، أو خسارة مالية فادحة، أو خسارة الشركة لسمعتها نتيجة فشلها في الالتزام بالقوانين، واللوائح، والقواعد، ومعايير الهيئات ذاتية التنظيم المعنية، وقواعد السلوك المطبقة على أنشطتها المصرفية (التي تشكل معاً "قوانين وقواعد ومعايير الالتزام")".*

٥

وتشمل قوانين وقواعد ومعايير الالتزام عمومًا قضايا مثل التقيد بالمعايير المناسبة لسلوك السوق، وإدارة تعارض المصالح، والتعامل العادل مع العملاء، والتأكد من ملاءمة المشورة للعميل. وتغطي في الحالة النمطية مجالات مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وربما تمتد لتشمل القوانين الضريبية ذات الصلة بتنظيم المنتجات المصرفية أو تقديم النصح والمشورة للعميل. والشركة التي تساهم عن سابق علم وإصرار في معاملات ينوي العملاء استغلالها لتجنب متطلبات الإبلاغ التنظيمي أو المالي، أو التهرب من الضرائب، أو تسهيل سلوك غير قانوني، سوف تعرض نفسها لمخاطر التزام وخيمة.

إنّ لقوانين وقواعد ومعايير الالتزام مصادر متنوعة، تشمل التشريعات والقواعد والمعايير الأساسية التي صدرت عن المشرعين والمشرفين والمراقبين، وأعراف السوق، وقواعد الممارسة التي تشجعها الجمعيات المهنية، وقواعد السلوك الداخلية المطبقة على موظفي الشركات. ولأسباب ذُكرت آنفًا، من المرجح أن تتجاوز الشركات ما هو ملزم قانونيًا وتتبنى معايير أوسع نطاقاً للاستقامة والأمانة والسلوك الأخلاقي.

وبينما يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إدارة مخاطر الالتزام في الشركة، يعتبر "بنك التسويات الدولية" الإدارة العليا في الشركة مسؤولة عن الإدارة الفعالة لتلك المخاطر، وعن ترسيخ سياسة للالتزام بالمعايير التنظيمية ونشرها في الشركة، والتأكد من التقيد بها، وإبلاغ مجلس الإدارة عن إدارة مخاطر الالتزام في الشركة. ولمزيد من التفاصيل حول الإجراءات الإلزامية التي حدّدها بنك التسويات الدولية لإدارة مخاطر الالتزام، انظر المقطع (١-١) في الفصل الثاني.

٣-١ استخدام التقنية الحديثة للمساعدة على إدارة مخاطر الالتزام

هدف التعلّم	
٥-٢-١٠	فهم كيف يمكن استخدام التقنية لتعزيز تقييم مخاطر الالتزام

يمكن استخدام إطار من أدوات التقنية الحديثة لمساعدة وظيفة مراقبة الالتزام على تقييم المخاطر. ونورد فيما يأتي بعض الأمثلة على الطرق التي يمكن أن تساعد عبرها التقنية الحديثة وظيفة مراقبة الالتزام:

١. الوقاية -التأكد من أن متطلبات الالتزام مدمجة في التطبيقات الحاسوبية المستخدمة لتشغيل الشركة، مثل أنظمة الصور وبرامج سير العمل. ومن الأمثلة على ذلك: استخدام الرسائل التي تظهر على شاشة الحاسب الآلي وتتضمن معلومات أو تعليمات متعلقة بعمليات التدقيق والتحقق من مكافحة غسل الأموال عند معالجة طلبات الأعمال الجديدة حيث تحيل المعلومات المهمة إلى الشخص المناسب وتطالبه بالرد، ما يساعد على كشف السلوك المشبوه.

٢. أنظمة وتقارير الكشف والتحري، التي تحدد الاستثناءات والأنواع المحددة من المعاملات، يمكن أن تساعد في الإشراف على المعاملات مرتفعة المخاطر وتمكّن من تحديد الأشخاص المعرضين سياسياً، أو مطابقة الأسماء على قائمة العقوبات.
٣. تسجيل الحوادث، وإخفاقات الرقابة، والمخالفات، والشكاوى لتلبية متطلبات حفظ السجلات؛ وإنتاج معلومات الإدارة لتحديد الاتجاهات العامة في معدلات الأخطاء. هذا يساعد على تحديد -في مرحلة مبكرة- أي مشكلات شاملة يمكن أن تظهر.
٤. أنظمة المعلومات التنظيمية على الإنترنت، التي توفر أحدث المعلومات عن التغيرات التنظيمية والتطورات في الصناعة، بما في ذلك الإجراءات التنظيمية والرقابية. وتشمل معلومات عن أي مخاطر شاملة محددة.
٥. تدريب فعال ودورات تنشيطية على الإنترنت حول الجوانب الأساسية، بما فيها مكافحة الجريمة المالية، والتعامل مع العملاء بعدالة ونزاهة، والنظر في الشكاوى؛ إذ يمكن لنتائج الاختبار على الإنترنت أن تظهِر أي فجوات في المعرفة قد تؤدي إلى مخاطرة من مخاطر الالتزام.

٣-٢ تأثير التقنية الحديثة على المخاطر التنظيمية

هدف التعلّم
٣-٢-٥-١١ فهم كيف تؤثر منتجات التقنية الحديثة في المخاطر التنظيمية: الجريمة الإلكترونية (الجريمة السيبرانية)؛ التقنية المالية (FinTech)؛ التقنية التنظيمية (RegTech)؛ استضافة البيانات السحابية (Cloud Data Hosting)

لقد أحدث التقدم التقني تغييرات جوهرية في قطاع الخدمات المالية، وأتاح الفرص لتقديم أنظمة جديدة في السوق. لكنه أثّر أيضًا في المخاطر التنظيمية، لا سيما في مجالات الجريمة الإلكترونية (الجريمة السيبرانية)، والتقنية المالية، والتقنية التنظيمية، خصوصًا أن استخدام التخزين السحابي للبيانات قد أضاف مزيدًا من المخاطر.

٣-٢-١ الجريمة الإلكترونية (الجريمة السيبرانية)

تعرَّف الجريمة الإلكترونية بأنها الجريمة التي تستهدف الكمبيوتر (قرصنة، أو تصيُّد احتيالي، أو رسائل عشوائية مزعجة)، أو تستخدم كأداة لارتكاب جرائم (مثل استغلال الأطفال لإنتاج مواد إباحية أو جرائم الكراهية). وقد يستخدم المجرم الإلكتروني تقنية الكمبيوتر للوصول إلى معلومات شخصية، أو أسرار معاملات تجارية، أو يستخدم الإنترنت لأغراض استغلالية أو خبيثة. ويمكن للمجرمين أن يستخدموا الكمبيوترات أيضًا للاتصال والتوثيق أو تخزين البيانات ووثائق غير قانونية. وغالبًا ما يُطلق على المجرمين الذين يمارسون هذه الأنشطة غير القانونية اسم القراصنة أو الهاكرز.

ومن التهديدات الإلكترونية الشائعة التي تستهدف الأفراد:

- **التصيد الاحتيالي (phishing)**: وهو محاولة الحصول على بيانات شخصية بإرسال رسائل إلكترونية تبدو عاجلة ومُصمّمة لإغراء مستقبليها بالنقر على رابط يقود إلى موقع إلكتروني خبيث.
- **قرصنة الملفات (file hijacking) وبرامج الفدية (ransomware)**: إغلاق أجهزة الحاسب أو إعاقة استخدامها حتى تُدفع الفدية المطلوبة.
- **رصد لوحة المفاتيح (key logging):** الحصول على معرّفات المستخدم الشخصية وكلمات المرور وغيرها من المعلومات الحساسة عن طريق رصد ضغطات لوحات المفاتيح باستخدام برمجيات خفية مُثبتة بشكل غير قانوني.
- **نقر الإعلانات (ad-clicker):** إغراء المتصفحين بالضغط على رابط إعلاني ليُوجّه إلى موقع إلكتروني خبيث.

أما التهديدات الإلكترونية الشائعة للشركات فهي: القرصنة، وهجمات "الحرمان الموزَّع من الخدمات" (DDoS)، وتزوير الفواتير.

وتعدّ "الوحدة الوطنية لمكافحة الجريمة الإلكترونية" (National Cyber Crime Unit) هي الجزء من الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة (the National Crime Agency) الذي يساعد على محاربة الجريمة الإلكترونية في المملكة المتحدة. ولمزيد من المعلومات حول الوحدة الوطنية لمكافحة الجريمة الإلكترونية، يمكن زيارة الموقعين الآتيين:

https://nationalcrimeagency.gov.uk/what-we-do/crime-threats/cyber-crime

https://nationalcrimeagency.gov.uk/who-we-are/publications/178-the-cyber-threat-to-uk-business-2017-18/file

٣-٢-٢ التقنية المالية Fintech

كما أوردنا في المقطع ١-٨ في الفصل الأول، يشير تعبير "التقنية المالية" (Fintech) إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير أو تغيير القطاع المالي. من الأمثلة الشائعة على منتجات التقنية المالية ما يأتي:

- العملة المشفرة والعملة الرقمية
- تقنية سلسلة الكتل (بلوك تشين أو blockchain)
- العقود الذكية
- الخدمات المصرفية المفتوحة
- الإدماج المالي (أي تسهيل وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم)
- الأمن الإلكتروني (السيبراني).

وتمكّن المختبرات التنظيمية (regulatory sandboxes) الشركات من اختبار المقترحات المبتكرة في السوق مع مُستهلكين حقيقيين في بيئة محكومة، وعادةً ما تُدار برعاية الجهات التنظيمية للسماح للشركات باختبار المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال وآليات تقديمها في السوق الحقيقية مع مستهلكين حقيقيين.

مثال: هيئة مراقبة السلوك المالي (FCA) في المملكة المتحدة

المختبر التنظيمي الذي أطلقته هيئة مراقبة السلوك المالي **(FCA)** في المملكة المتحدة مفتوح للشركات المرخص لها، والشركات غير المرخص لها التي تتطلب تراخيص، وشركات المنتجات التقنية. ويسعى المختبر التنظيمي لتزويد الشركات بما يأتي:

- القدرة على اختبار المنتجات والخدمات في بيئة منظمة خاضعة للرقابة
- تكلفة منخفضة لتقليص المدة الزمنية التي يتطلبها المنتَج للوصول إلى السوق
- الدعم والمساعدة على تحديد وسائل حماية المستهلك المناسبة ودمجها في المنتجات والخدمات الجديدة
- تحسين فرص الوصول إلى التمويل.

إضافة إلى ذلك، يقدِّم المختبر التنظيمي أدوات مثل التراخيص المقيَّدة، والتوجيه الفردي، والتوجيهات غير الرسمية، والإعفاءات من بعض الالتزامات التنظيمية، والإعفاءات من الإجراءات التأديبية.

وتخضع الاختبارات لإشراف دقيق باستخدام بيئة تنظيمية مخصصة لكل اختبار –بما في ذلك وسائل حماية للمستهلك.

تتوقع الهيئة التنظيمية أن تكون لهذه الاختبارات أهداف واضحة (مثلًا: تخفيض التكاليف على المستهلكين) وتُجرى على نطاق ضيق، بحيث تختبر الشركات منتجاتها مدةً محدودة ومع عدد محدود من العملاء.

مثال: هيئة النقد في هونغ كونغ (Hong Kong Monetary Authority HKMA)

يتيح مختبر منتجات التقنية المالية التنظيمية (FinTech Supervisory Sandbox FSS)، الذي أطلقته هونغ كونغ في سبتمبر ٢٠١٦، للمصارف وشركات التقنية الشريكة إجراء اختبارات تجريبية لمبادراتها المتعلقة بالتقنية المالية على عدد محدود من العملاء المشاركين من دون الحاجة إلى تحقيق التزام كامل بالمتطلبات التنظيمية التي تفرضها الهيئة. وتمكّن هذه الترتيبات المصارفَ والشركاتِ المتخصصة في مجال التقنية الحديثة من جمع البيانات واستخدام آراء وتعليقات المستخدِمين لإدخال تحسينات على مبادراتها الجديدة، ومن ثم تسريع وتسهيل إطلاق منتجات تقنية جديدة، وتقليص تكلفة التطوير.

٣-٢-٣ التقنية التنظيمية (RegTech)

كما أوردنا في المقطع (١-٨-٤) في الفصل الأول، التقنية التنظيمية، أو RegTech، هي استخدام التقنية لتسهيل تقديم المتطلبات التنظيمية. ومع أن الارتباط بين التنظيم والتقنية ليس جديدًا، فقد أصبح يحظى بمزيد من الأهمية مع المستويات المتزايدة من التنظيم والتركيز على البيانات والإبلاغ. إضافة إلى أن التقنية التنظيمية تتعامل مع التغييرات في الخدمات المالية المرتبطة بالتقنية المالية الديناميكية التي أوجدت طريقة جديدة لأداء الخدمات المالية يجب أن تتناولها الهيئات التنظيمية. إن الخلل الذي سببته التقنية المالية في الأسواق يتطلب من الهيئات التنظيمية منهجية مختلفة وأشد تركيزًا بكثير على البيانات. ومن المتوقع من التقنية التنظيمية أن تدمج التحليل الآلي وتوفر البيانات في الزمن الحقيقي إضافة إلى سياسات التحقق المشدّد من مكافحة غسل الأموال. ولا شك أن استخدام المقاييس الحيوية (كبصمة العين والأصابع) ووسائل التواصل الاجتماعي لتحديد الهوية قد غيَّر الآليات المستخدمة للتحري عن المعلومات والتحقق من دقة المعلومات.

وقد أعلنت هيئة مراقبة السلوك المالي (FCA) في المملكة المتحدة، شأن غيرها من الهيئات التنظيمية، أنها ترغب على وجه التحديد في رؤية حلول في المجالات التالية:

- مكافحة الاحتيال
- التقارير الرقابية
- تقنيات مراقبة السوق
- تحليلات الوسائط الاجتماعية
- التحليلات الاحترازية.

٤-٢-٣ استضافة البيانات السحابية (Cloud Data Hosting)

تتيح عقود استضافة البيانات السحابية لأصحاب البيانات (مثل المؤسسات المالية) إمكانية تخزين بياناتهم على شبكات متصلة من خوادم البيانات الفعلية والافتراضية والتي تعرف باسم السحاب. ومن أبرز مزايا هذا النظام إنه لا يتطلب من المؤسسات وجود خوادم بيانات (Server) داخل تلك المؤسسات، كما يمكن إعادة ضبط خصائص تلك الأنظمة لتلائم المتطلبات المختلفة للمستخدمين وتدفع المؤسسة مقابل مساحة تخزين البيانات التي تستخدمها فقط. وقد تثير أنظمة استضافة البيانات السحابية بعض المشكلات المتعلقة بالأمان والحماية خاصة فيما يخص البيانات السرية الحساسة. وتتعامل الهيئات التنظيمية مع أنظمة الاستضافة السحابية على أنها أحد أنماط خدمات الإسناد الخارجي وتطبق عليها اللوائح والقواعد الخاصة بخدمات الإسناد الخارجي. وفي الاتحاد الأوروبي، تخضع أنظمة استضافة البيانات السحابية إلى اللوائح العامة لحماية البيانات (General Data Protection Regulation) المتعلقة بجهات معالجة البيانات والتحكم بها.

أسئلة نهاية الفصل

فكِّر بإجابة عن كل سؤال من الأسئلة الآتية ثم راجع المقطع المناسب للتأكد من صحة الجواب.

١. **ما المقصود بحوكمة الشركات؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-١

٢. **ما الذي يمكن أن يدفع الأسواق إلى فقدان الثقة في قدرة المصرف على إدارة أصوله وديونه بالشكل المناسب؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-١

٣. **ما تعريف حوكمة الشركات وفقًا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-١

٤. **ما هو اسم بنية مجلس الإدارة الموجودة عادةً في المجلس ثنائي المستويات؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٤

٥. **ما بنية مجلس الإدارة المتميزة بوجود مجلس واحد يتألف من أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين معًا؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٤

٦. **ما الفارق بين مجلسي الإدارة الأحادي والثنائي؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٤

٧. **عرف الهيكلية الصومعية.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥-٢

٨. **اذكر العناصر الأربعة لمفهوم استقلالية وظائف مراقبة الالتزام.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٥-٣

٩. **كيف يمكن للإدارة العليا أن تعزز قدرة وظيفة التدقيق الداخلي على تحديد المشكلات في أنظمة إدارة المخاطر في المصرف؟**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٦

١٠. **اذكر خمسة مجالات تشملها إجراءات التحرّي والتحقّق المتعلقة بصناديق التحوط.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٧

١١. **اذكر ثلاثة من مبادئ بنك التسويات الدولية لتعزيز حوكمة الشركات.**
مرجع الإجابة: المقطع ١-٩

١٢. **ما الفارق بين المخاطر وعدم اليقين؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-١

١٣. **اذكر اثنتين من المخاطر الخارجية.**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٢

١٤. **ما الطرق الثلاث الرئيسة التي يمكن عبرها للتغير السياسي أن يؤثر في القطاع المالي؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٢-٢

١٥. **يمكن للمخاطر أن تنبثق من أصحاب المصلحة من خارج الشركة، مثل الشركة الأم. اذكر اثنين آخرين من أصحاب المصلحة الخارجيين عن الشركة يمكن أن يشكلا أيضًا مصدرًا للمخاطر المهددة للشركة.**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٢-٦

١٦. **ما مفتاح إدارة مخاطر أصحاب المصلحة؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٢-٦

١٧. **عرّف الرفع المالي، واشرح كيف يزيد المخاطر؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٣-٣

١٨. **ما هي المكونات الرئيسة لعملية إدارة المخاطر؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٤

١٩. **اشرح التحليل متعدد الجوانب.**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٥-١

٢٠. **كيف تحسب درجة المخاطر؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٥-١

٢١. **عند تقييم وحساب درجة المخاطر، يجب أن نأخذ بالاعتبار جانبين اثنين، أحدهما احتمال وقوعها. ما هو الآخر؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٥-١

٢٢. **ما تحليل "نقاط القوة ومواطن الضعف والفرص والتهديدات" (SWOT)؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٥-٢

٢٣. **ماذا يعني تقبّل الشركة للمخاطر؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٥-٣

٢٤. **اذكر أربعة من عناوين الأعمدة في سجل المخاطر.**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٥-٤

٢٥. **ما الفارق بين مراقبة الالتزام وإدارة المخاطر؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٥-٧

٢٦. **اذكر ثلاثة أمثلة على قضايا يمكن أن ترفع مستوى مخاطر الالتزام في المؤسسة.**
مرجع الإجابة: المقطع ٢-٥-٧

٢٧. **ما تعريف مخاطر الالتزام؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٣

٢٨. **اذكر خمس طرق يمكن عبرها للتقنية الحديثة أن تساعد وظيفة مراقبة الالتزام.**
مرجع الإجابة: المقطع ٣-١

٢٩. **ما الجريمة الإلكترونية (الجريمة السيبرانية)؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٣-٢-١

٣٠. **اشرح مفهومي التقنية المالية والتقنية التنظيمية.**
مرجع الإجابة: المقطعان ٣-٢-٢ و٣-٢-٣

٣١. **ما هي مشاكل استضافة البيانات السحابية؟**
مرجع الإجابة: المقطع ٣-٢-٤

ملاحق

١. دليل الالتزام - نموذج للمحتوى ١٨١

٢. عينة لقائمة المتطلبات التنظيمية التي يجب الالتزام بها عند التعاقد الخارجي ١٨٤

٣. تقرير الرقابة الرسمي ١٨٦

٤. إجراءات الهيئة التنظيميَّة لإنفاذ القانون ١٩١

٥. معايير عالَمية ١٩٢

٦. مبادئ الممارسات السليمة للتعامل مع المعلومات الداخلية ١٩٤

الملحق ١: دليل الالتزام – نموذج للمحتوى

المحتوى

١ **مقدمة ٥**
١-١ الغرض من دليل الالتزام ٥
١-٢ محتوى دليل الالتزام ٥
١-٣ القواعد التنظيمية ٥

٢ **الإطار التنظيمي ٧**
٢-١ مقدمة ٧
٢-٢ مبادئ للشركات ٨
٢-٣ محتوى التراخيص ٩

٣ **السياق المؤسسي ١٠**
٣-١ الأقسام ضمن قسم مراقبة الالتزام وإدارة المخاطر ١٠
٣-٢ البنية الهيكلية للقسم ١٢

٤ **مسؤوليات الإدارة العليا، والمعايير، والأشخاص المرخص لهم ١٣**
٤-١ مقدمة ١٣
٤-٢ الشروط الدنيا ١٣
٤-٣ الملاءمة ١٤
٤-٤ معايير السلوك المتوقع من شركة خاضعة للتنظيم والرقابة ومن موظفيها ١٤
٤-٥ مخاطر الالتزام ١٤
٤-٦ الأشخاص المرخص لهم ١٥

٥ **سلوك الموظفين ١٦**
٥-١ مقدمة ١٦
٥-٢ الحفاظ على سرية المعلومات ١٦
٥-٣ سياسة مكافحة الرشوة ١٧
الإبلاغ عن الرشاوى ١٧
ممارسات السوق ١٧
٥-٣-١ الهدايا والمزايا/المنافع ١٨
٥-٤ مراقبة الإنترنت والبريد الإلكتروني ١٩
٥-٥ تداول المطلع على المعلومات الداخلية ٢٠
٥-٥-١ مقدمة ٢٠
٥-٥-٢ كيف يُرتكب الجرم؟ ٢٠
٥-٥-٣ كيف أتجنب المشكلات؟ ٢١
٥-٦ تداولات الحساب الشخصي ٢٢
٥-٦-١ مقدمة ٢٢
٥-٦-٢ قاعدة عامة ٢٢

٥-٦-٣ المعاملات التي تتطلب الإشعار والموافقة ٢٢
٥-٦-٤ المعاملات التي تتطلب الإشعار فقط ٢٣
٥-٦-٥ فترة إغلاق التداول ٢٤
٥-٦-٦ الإجراءات التأديبية في حال عدم الالتزام ٢٤
٥-٦-٧ الحفاظ على سرية المعلومات ٢٥

٦ التعامل مع العملاء بنزاهة وعدالة ٢٦
٦-١ مقدمة ٢٦
٦-٢ القواعد التنظيمية ٢٦
٦-٣ المجالات التي تركز عليها الهيئة التنظيمية ٢٧
٦-٤ ما الذي تتطلبه الهيئة التنظيمية "منك" ومن المؤسسة؟ ٢٨

٧ سياسة الإبلاغ عن الفساد وسوء السلوك ٢٩

٨ حماية البيانات ٣٢
٨-١ مقدمة ٣٢
٨-٢ الترخيص ٣٢
٨-٣ حقوق الوصول إلى البيانات ٣٣
٨-٤ أمن البيانات وسرية البيانات ٣٤
٨-٥ المعالجة في الدول الأجنبية ٣٤
٨-٦ مخالفات قواعد حماية البيانات ٣٥
٨-٧ موضوعات متنوعة ٣٥

٩ مكافحة الجريمة المالية ٣٦
٩-١ مقدمة ٣٦
٩-٢ ما المقصود بغسل الأموال؟ ٣٧
٩-٣ دور الهيئة التنظيمية في مكافحة غسل الأموال ٣٧
٩-٤ دور مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٣٧
٩-٥ المراحل الثلاث لعمليات غسل الأموال ٣٨
٩-٦ ما الذي تتطلبه الهيئة التنظيمية "منك" ومن المؤسسة؟ ٣٨
٩-٧ ما هي الجرائم والعقوبات المتعلقة بغسل الأموال؟ ٣٩
٩-٨ أشكال أخرى من الجريمة المالية ٤٠
٩-٩ ما هي الظروف التي قد تجعلك محلًا للشبهة؟ ٤٠
٩-١٠ متى يمكن أن أصبح مشتبهًا فيه؟ ٤٠

١٠ أموال العميل وأصول العميل ٤٢
١٠-١ مقدمة ٤٢
١٠-٢ ما المقصود بأموال العميل؟ ٤٢
١٠-٣ اللوائح التنظيمية المتعلّقة بأموال العميل وأصوله ٤٢

١١ المخالفات للقواعد ٤٣
١١-١ مقدمة ٤٣
١١-٢ سجل المخالفات ٤٣
١١-٣ المخالفات البارزة ٤٣
١١-٤ المخالفات واجبة التبليغ ٤٣

١٢ الشكاوى ٤٥
١٢-١ مقدمة ٤٥
١٢-٢ نطاق المتطلبات التنظيمية ٤٥

١٣ التدريب والتأهيل ٤٧
١٣-١ مقدمة ومحتوى برنامج التدريب والتأهيل ٤٧
١٣-٢ المتطلبات التنظيمية ٤٨
١٣-٣ نشاط التدريب والتأهيل ٤٩
١٣-٤ دور كل من قسم مراقبة الالتزام وقسم الموارد البشرية ٤٩
١٣-٤-١ قسم إدارة المخاطر ومراقبة الالتزام ٤٩
١٣-٤-٢ قسم الموارد البشرية ٤٩
١٣-٥ التأهل والتخصص ٥٠

ملحق رقم (١) - الأشخاص المرخص لهم/ نظام كبار المديرين **٥١**

ملحق رقم (٢) - مسرد بالمصطلحات المستخدمة في التداول للحساب الشخصي **٥٣**
قائمة بالعملاء من الشركات والشركات القابضة المدرجة في البورصة ٥٤
قائمة بالمنتجات التي تدار وفقًا لسياسة التداول للحساب الشخصي مصنفة حسب الموضوع ٥٥
قائمة بالشركات التي تقيم علاقات عمل مع الشركة ٥٦

الملحق رقم (٣) – سياسة التعامل مع العملاء بعدالة ونزاهة **٥٧**

الملحق رقم (٤) – أموال العميل **٦٠**

الملحق رقم (٥) – أنواع شائعة من المخالفات للقواعد **٧١**

الملحق رقم (٦) – الشكاوى **٧٤**

الملحق ٢: عينة لقائمة المتطلبات التنظيمية التي يجب الالتزام بها عند التعاقد الخارجي

يجب على الشركة:

١. عندما تعتمد على طرف ثالث لأداء وظائف تشغيلية حاسمة الأهمية لأداء الأنشطة المنظَّمة، على نحو مستمر ووفقاً لمعايير أداء محددة، أن تضمن اتخاذ خطوات معقولة لتجنب التعرض لمخاطر تشغيلية إضافية لا ضرورة لها
٢. ألّا تعتمد على التعاقد الخارجي لأداء وظائف تشغيلية مهمة بطريقة من شأنها أن تضعف جوهريًا:
أ. جودة أدوات الرقابة الداخلية
ب. وقدرة الهيئة التنظيمية على مراقبة تقيد الشركة بجميع الالتزامات وفقًا للنظام التنظيمي الرقابي.

يجب على الشركة تبنّي عمليات فعالة لتحديد المخاطر وآليات الرقابة الداخلية، ثم إدارتها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها.

إذا لجأت الشركة إلى التعاقد الخارجي لأداء وظائف تشغيلية حيوية أو مهمة أو أي خدمات وأنشطة ذات صلة بهذه الوظائف، تبقى مسؤولة مسؤولية كاملة عن الوفاء بجميع التزاماتها وفقًا للنظام التنظيمي، ويجب عليها الالتزام -على وجه الخصوص- بالشروط الآتية:

١. يجب ألّا يؤدي التعاقد الخارجي إلى تفويض كبار الموظفين أشخاصاً آخرين بمسؤوليتهم
٢. يجب ألّا يؤثر التعاقد على علاقة الشركة بعملائها والتزاماتها تجاههم وفقًا للنظام التنظيمي
٣. يجب ألّا يقوّض التعاقد الشروطَ التي توجب على الشركة الالتزام بها للحصول على الترخيص، ولكي تبقى مرخصاً لها
٤. يجب عدم إلغاء أو تعديل أي من الشروط التي مُنحت الشركة الترخيص/التفويض وفقًا لها.

يجب على الشركة أن تمارس ما يكفي من المهارة والحرص والعناية الواجبة عند الدخول في (أو إدارة، أو إنهاء) أي ترتيب للتعاقد الخارجي مع مزوّد خدمة يتولى أداء وظائف تشغيلية حيوية أو مهمة أو أي من الخدمات والأنشطة ذات الصلة.

يجب على الشركة أن تتخذ -على وجه الخصوص- الخطوات الضرورية لضمان تلبية الشروط الآتية:

١. ينبغي أن تتوفر لدى مزوّد الخدمة القدرةُ والطاقةُ والتراخيص الضرورية بموجب القانون لأداء الوظائف أو الخدمات أو الأنشطة المتعاقد عليها بطريقة موثوقة ومهنية.
٢. يجب أن ينفذ مزوّد الخدمة الخدمات المتعاقد عليها بطريقة فعالة. ولبلوغ هذه الغاية، يجب على الشركة وضع أساليب مناسبة لتقييم معيار أداء مزوّد الخدمة.
٣. يجب على مزوّد الخدمة الإشراف على تنفيذ الوظائف المتعاقد عليها بطريقة مناسبة، وإدارة المخاطر المرتبطة بالتعاقد الخارجي على نحو ملائم.
٤. يجب اتخاذ إجراءات مناسبة إذا تبين أن مزوّد الخدمة ربما لا ينفذ الوظائف بفاعلية ولا يمتثل للقوانين المطبقة والمتطلبات التنظيمية.
٥. يجب أن تتوفر لدى الشركة الخبرات الضرورية لمراقبة أداء الوظائف المتعاقد عليها بفاعلية، ولإدارة المخاطر المرتبطة بالتعاقد الخارجي، ويجب عليها الإشراف على تلك الوظائف وإدارة تلك المخاطر.
٦. يجب على مزوّد الخدمة أن يفصح للشركة عن أي تطور يمكن أن يؤثر تأثيرًا جوهريًا في قدرته على أداء الوظائف المتعاقد عليها بطريقة فعالة مع الالتزام بالقوانين المطبقة والمتطلبات التنظيمية.
٧. يجب على الشركة أن تمتلك القدرة على إنهاء ترتيبات التعاقد الخارجي إذا دعت الضرورة دون إلحاق الضرر باستمرارية توفير الخدمات للعملاء بالجودة نفسها.
٨. يجب على مزوّد الخدمة التعاون مع الهيئة التنظيمية وغيرها من السلطات المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المتعاقد عليها.
٩. يجب أن تتمتع الشركة، ومدققوها الماليون، والهيئة التنظيمية وغيرها من السلطات المختصة بالقدرة على الوصول إلى البيانات المتعلقة بالأنشطة المتعاقد عليها مع مزود خدمة خارجي، إضافة إلى مباني مزود الخدمة ومقرات أعماله؛ ويجب أن تتوفر للهيئة التنظيمية وغيرها من السلطات المختصة القدرة على ممارسة هذه الحقوق في الوصول.
١٠. يجب على مزوّد الخدمة حماية أي معلومات سرية تتعلق بالشركة وعملائها.
١١. يجب على الشركة ومزوّد الخدمة الخارجية وضع (وتنفيذ والحفاظ على) خطة طوارئ للتعافي من الكوارث واستعادة القدرة على ممارسة الأعمال، كذلك يجب إجراء اختبارات دورية للمرافق والتجهيزات الاحتياطية كلما دعت الضرورة فيما يتعلق بالوظيفة أو الخدمة أو النشاط الذي جرى التعاقد عليه مع الجهة الخارجية.

يجب على الشركة أن تضمن تحديد الحقوق والالتزامات المترتبة على كل من الشركة ومزود الخدمة بوضوح وتفصيل، وتوثقها في اتفاق مكتوب.

يجب على الشركة -عندما يطلب منها ذلك- تزويد الهيئة التنظيمية وأي سلطة مختصة ذات صلة بجميع المعلومات الضرورية لتمكين الهيئة (وأي سلطة مختصة ذات صلة) من مراقبة التزام الشركة بالمتطلبات التنظيمية فيما يتعلق بأداء الأنشطة المتعاقد عليها مع مزوّد خدمات خارجي.

يجب على الشركة إشعار الهيئة التنظيمية حين تنوي الاعتماد على طرف ثالث لأداء وظائف تشغيلية تعتبر حيوية أو مهمة لأداء الخدمات والأنشطة ذات الصلة بطريقة مستمرة ومرضية. في بعض البلدان قد تكون الموافقة المسبقة ضرورية، وقد يقتصر الإذن على منطقة محدودة جغرافيًا أو عدم الموافقة على بعض الأنشطة المعينة.

الملحق ٣: تقرير الرقابة الرسمي

تقييم الالتزام وأدوات الرقابة فيما يتعلق بما يأتي:

المجال/العملية/النشاط [مثلاً: أعمال خيرية]

المدة الزمنية [الربع الأول من عام ٢٠٢٤]

مستوى تصنيف التقرير الإجمالي:

أخضر

أدوات الرقابة المستخدمة كافية للتصدي لجميع المخاطر المهمة المحددة، وتعمل بكفاءة وفاعلية

مراقب المخاطر والالتزام: [مدير]

الإبلاغ إلى: [المدير التنفيذي/كبير مديري المجال المعني]

مجلس الإدارة	الإدارة التنفيذية أو الإدارة العليا للمجموعة	المرسل إليهم الأساسيين في المملكة المتحدة	المدقق الداخلي
أأأ	ب ب ب	ج ج ج	د د د

مدير مراجعة المخاطر والالتزام: [قائد الفريق]

إرسال نسخ إلى:

رابط الملف: [موقع الملف على الإنترنت]

النسخة: [المسودة النهائية]

تاريخ النشر: [٢٤/٣/٢٩]

المحتوى

الجزء (أ): موجز تنفيذي

مقدمة

رأي مراقب الالتزام

رأي مراقب الالتزام السابق

توصيات المستوى الأول

التبرير المنطقي وراء رأي مراقب الالتزام

موجز تنفيذي لمجال الأعمال

تقييمات البيئة المركزية

شكر وتقدير

الجزء (ب): التوصيات

توصيات المستوى الأول

توصيات المستوى الثاني

توصيات المستوى الثالث

ملاحظات عامة

الملحق (أ): أهداف تقرير المراقبة ومحتواه

الملحق (ب): تعريف آراء المراقبة ومستويات التوصيات

الملحق (ج): حجم العينة حسب الشركة

الجزء (أ) موجز تنفيذي

مقدمة

يفصل هذا التقرير النتائج التي توصل إليها فريق المراقبة لدى مراجعة قسم (ش. د). قام مدير الالتزام (م) بتنفيذ عمل مراقبة الالتزام في الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

رأي مراقب الالتزام

أحمر	أصفر	أخضر
		أخضر

رأي مراقب الالتزام السابق

أجريت آخر مراجعة لمجال الأعمال في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤. لون التصنيف: أخضر

توصيات المستوى الأول

لا توجد توصيات

التبرير المنطقي وراء رأي مراقب الالتزام

للتأكد من تطبيق تصنيف الألوان (أحمر - أصفر - أخضر) بطريقة متناسبة ومتسقة على جميع مجالات الأعمال، توضع قيمة رقمية لكل مستوى من مستويات التوصيات الثلاثة: ١ و٢ و٣. وهكذا يكون التصنيف الكلي (أحمر - أصفر - أخضر) هو مجموع الأرقام الناتجة.

توصية المستوى الأول: ٢٥ نقطة.

توصية المستوى الثاني: ٥ نقاط.

توصية المستوى الثالث: نقطتان.

يجمع عدد النقاط في كل مستوى لتحديد التصنيف الكلي للمراجعة:

مجموع النقاط = ١٩ أو أقل: تمنح المراجعة لوناً أخضر

مجموع النقاط = من٢٠ حتى ٤٩: تمنح المراجعة لوناً أصفر

مجموع النقاط = ٥٠ أو أكثر: تمنح المراجعة لوناً أحمر.

تعد هذه القواعد الحسابية مجرد دليل يُسترشد به، ويطبق إجمالًا، لكن فريق مراقبة الالتزام يحتفظ بالحق في تعديل أي تصنيف للألوان إذا استطاعوا توفير أسباب منطقية تبرر ذلك.

أدوات الرقابة المستخدمة كافية للتصدي لجميع المخاطر المهمة المحددة، وتعمل بكفاءة وفاعلية.

حددت المراجعة:

توصيات المستوى الأول: لا يوجد

توصيات المستوى الثاني: ١

توصيات المستوى الثالث: ٢

ملاحظات عامة: لا يوجد

موجز تنفيذي لمجال الأعمال

تقييم البيئة الرقابية

لمحة عامة عن العملية:

حجم العينة:

تمت مراجعة عدد إجمالي (س) من بنود العمل في أثناء مدة جمع العينات:

١ أكتوبر-٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، من ٤ عملاء (شركات).

المستويات الوظيفية:

يشتغل قسم (ش. د) بإدارة (اسم المدير التنفيذي)

يتألف الفريق من (١٣) موظفًا:

مدير عام (مشرف تنظيمي على التدريب والتأهيل)

٣ مديرين (مشرف تنظيمي واحد على التدريب والتأهيل/مراقبان اثنان للتدريب والتأهيل)

(عدد) رؤساء فرق

(عدد) كبار إداريين

(عدد) ٢ إداريين

(تتراوح خبرات الأفراد ضمن الفريق بين ٦ أشهر و١٠ سنوات.

هنالك مراقبان تنظيميان لنشاط التدريب والتأهيل، ومشرفان على التدريب والتأهيل ضمن الفريق: مشرف واحد مصنف على أنه مؤهَّل، والثاني متدرِّب. كذلك يوجد اثنان لخلافتهما في مجال التدريب والتأهيل، مصنفان كمتدرِّبين. تمت مراجعة ملف واحد للتدريب والتأهيل، ولم توجد أي مخالفات).

أدوات الرقابة:

جرت مراجعة قوائم التدقيق في الشركات كلها ليوم واحد في الشهر على مدى ٣ أشهر من المدة التي أخذت منها العينة. كذلك جرت مراجعة التقارير الآتية: "تقرير التداولات المتطابقة"، "تقرير الأنشطة المستمرة"، "تقرير توقيت التداولات"، "تقرير التداولات الكبيرة"، "تقرير الاستثناءات"، "تقرير التداولات التي ألغيت وأعيد حجزها"، "تقرير الصفقات الملغاة"، "تقرير المراسلات المتفرّقة غير الناجحة"، "تقرير التداولات المؤرخة بتاريخ سابق"، لكل من هذه الأيام، ولم تحدد أي مخالفات.

جرت مراجعة شهادة المراقبة في الشركات كلها في مدة أخذ العينة. أثارت شركة (أ. م) قضية مهمة واحدة، إلى جانب ٣١ قضية أقل أهمية. تمت مراجعة جميع أدوات الرقابة. ولم تحدد أي مخالفات.

جرت مراجعة الإجراءات، وعُثر على بعض المخالفات.

جرت مراجعة سياسة تقييم المخاطر، ولم يعثر على أي مخالفات.

جرت مراجعة قاعدة المعلومات، ولم يعثر على أي مخالفات.

المخالفات/الشكاوى:

سجل عدد (س) من المخالفات للعملية أثناء مدة أخذ العينة، أثرت في شركتين اثنتين: تأخير في تسجيل عملية تداول، وخطأ في حجم عملية آخر.

أخذت عينات من جميع المخالفات (نسبة ١٠٠٪) للتحقق من تطبيق الحلول. لم تحدد أي مخالفات.

لم تسجل أي مخالفات لقواعد حماية البيانات في أثناء مدة أخذ العينات.

لم تسجل أي شكاوى ضد العملية في أثناء مدة أخذ العينات.

استكمل (عدد) من أجزاء العمل في أثناء مدة أخذ العينات.

معدل المخالفات (نسبة)، معدل الشكاوى (نسبة).

التوصيات:

حُددت ٤ توصيات في هذه المراجعة. ولم تسجل أي ملاحظات عليها.

توصيات المستوى الأول: لا يوجد

توصيات المستوى الثاني: ٢

- التوصية الأولى:
- التوصية الثانية:

توصيات المستوى الثالث: ٢

- التوصية الأولى:
- التوصية الثانية:

ملاحظات عامة: لا يوجد.

شكر وتقدير يود قسم مراقبة الالتزام تقديم الشكر لجميع العاملين في قسم (ش. د) على المساعدة التي قدَّموها لاستكمال هذا التقرير.

الجزء (ب) التوصيات

توصيات المستوى الأول

توصيات المستوى الأول: لا يوجد

توصيات المستوى الثاني

التبرير المنطقي		التوصية			
[مجال الأعمال]: [القضية] **[تفاصيل القضية المكتشفة]** **أثّرت هذه القضية في شركة [اسم الشركة]:**		[مثلًا: مخالفة يجب تسجيلها] **استجابة الإدارة وتعليقها على القضية** المخالفة المسجَّلة [تعليق على الإجراء المتَّخذ والردود على التعليق]			
رقم توصية المراقبة	[رقم]	المسؤولية	[المدير التنفيذي]	الوضع/الموعد النهائي	أغلقت القضية

توصيات المستوى الثالث

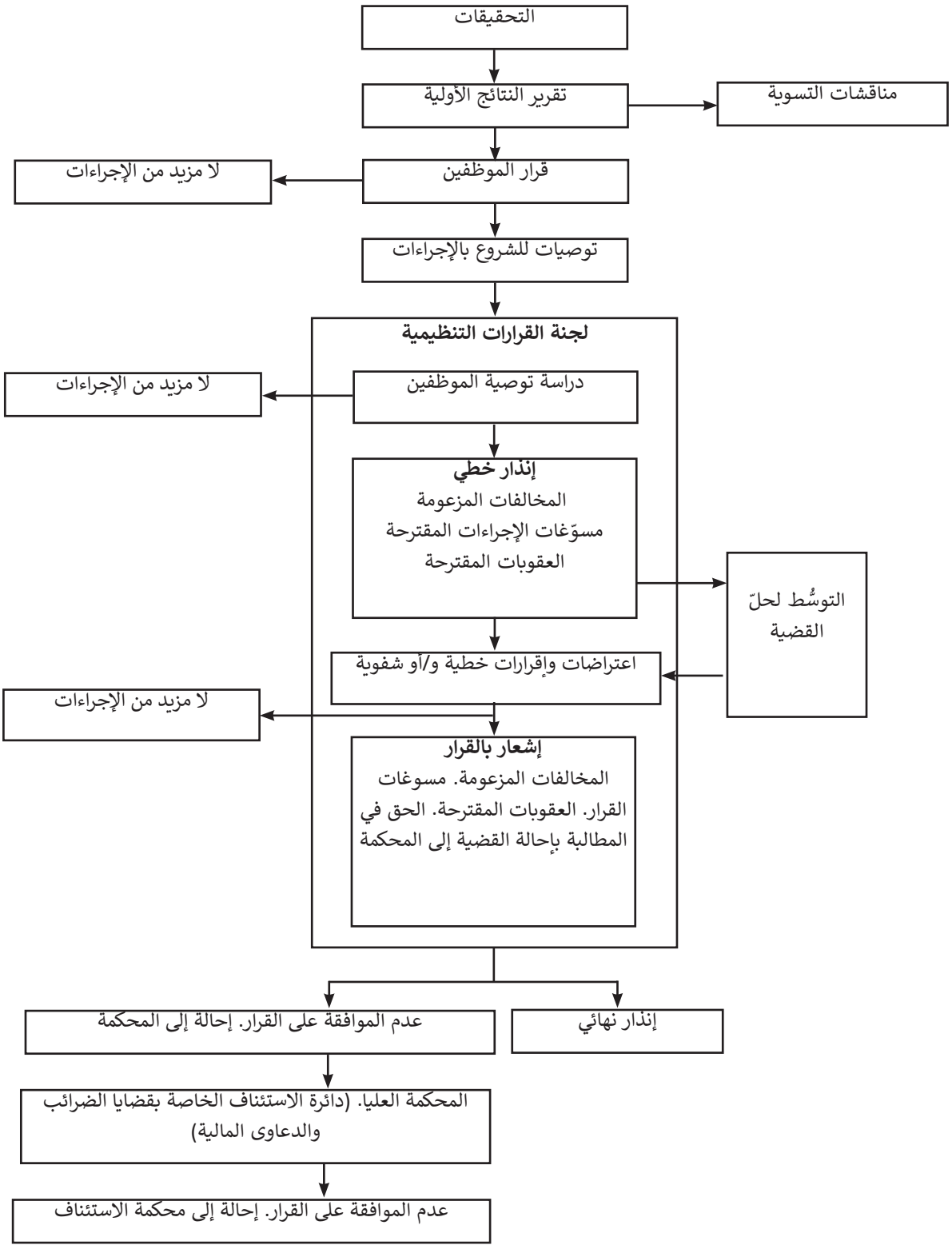
التبرير المنطقي		التوصية			
		استجابة الإدارة وتعليقها على القضية			
رقم توصية المراقبة	١٣١٥	المسؤولية	ب. عبد الله	الوضع/الموعد النهائي	٢٠٢٢/٦/٣٠

الملاحظات العامة:

- الملاحظة (١)
- الملاحظة (٢)
- الملاحظة (٣)
- الملاحظة (٤)

الملحق ٤: إجراءات الهيئة التنظيمية لإنفاذ القانون

يظهر المخطط التالي المسار النموذجي لإجراءات التفتيش والتحقيق التي تتخذها شعبة إنفاذ القانون في الهيئة التنظيمية بالمملكة المتحدة بعد إحالة أي قضية إليها، كما حدَّدته هيئة مراقبة السلوك المالي (يرجى ملاحظة أنه اعتبارًا من نوفمبر ٢٠٢١ تم نقل بعض قرارات لجنة القرارات التنظيمية إلى الإجراءات التنفيذية):



الملحق ٥: دراسة حالة: معايير عالمية

نبذة عامة

افترض أنك تشغل وظيفة مدير التسويق في مجموعة لإدارة صناديق الاستثمار الدولية تتخذ من المملكة المتحدة مقرًا لها، وتوفر سلسلة من صناديق الاستثمار المشتركة التي تباع غالبًا في المملكة المتحدة وأوروبا؛ إذ اضطرت المجموعة في ظل المنافسة المتزايدة إلى بذل جهد تسويقي لم يسبق له مثيل وتطوير عروض جديدة ومبتكرة من الصناديق.

يستثمر أحد هذه الصناديق الجديدة في شركات التقنية المتقدمة التي تقع في دول نامية وتخدم العملاء في هذه الدول، ويستخدم بعض تقنيات المشتقات المالية المبتكرة لتعزيز أدائه. وقد استطاع هذا الصندوق تحقيق أداء واعدٍ، على الرغم من تقلب أدائه إلى حد ما.

بموجب متطلبات الهيئة التنظيمية في المملكة المتحدة، يجب على الشركة الإفصاح المفصل للهيئة فيما يتعلق بمواد التسويق والمبيعات، لإطلاع المستثمرين المحتملين على المخاطر البارزة التي يتعرض لها الصندوق، بما فيها مخاطر تقلب الأداء. وأنت ترى أن هذا الإفصاح العلني قد أعاق مبيعات هذا الصندوق الذي أكد لك مستشارو الشركة أنه -في الجوهر- صندوق سليم ومستقر.

تتبنّى المجموعة سياسة تقوم على ضرورة التزام كل شركة بالقوانين واللوائح التنظيمية للدولة التي تعمل فيها. ولا توجد معايير شاملة مطبقة على المجموعة كلها.

المشكلة

في مواجهة المنافسة المتزايدة والمتطلبات التنظيمية الصارمة داخل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، اقترح أحد أعضاء فريقك الترويج لصندوق التقنية المتقدمة هذا، عبر الشركات التابعة الآسيوية، للمستثمرين المحتملين في بعض دول تلك المنطقة حيث المتطلبات التنظيمية أقل صرامة.

عقب دراسة هذا المقترح، وجدتَ أن هنالك عدة دول في المنطقة يبدو فيها أن الطلب يتنامى على استثمارات مشابهة، وحيث المتطلبات التنظيمية المحلية لا تتطلب إفصاحًا محددًا عن درجة المخاطر أو مدى التقلب المحتمل لأداء الصندوق. إضافة إلى ذلك، قمتَ بالتأكد من عدم وجود برنامج يعادل "برنامج تعويضات المستثمرين في الخدمات المالية" (المطبق في المملكة المتحدة) في دولتين من هذه الدول تحديداً.

ويتمتع الصندوق بعامل جذب إضافي يتمثل في كونه يستثمر في عدد من شركات التقنية المتقدمة الواقعة في المنطقة نفسها حين تفكر بزيادة الترويج له.

تكشف التحليلات والدراسات التي أجريتها أيضًا عن أن أحد أبرز منافسيك قد نجح مؤخرًا في ترويج أحد صناديقه في المنطقة، من دون مواجهة أي مشكلات تذكر، سواء من الهيئات التنظيمية أو المستثمرين. ويبدو أيضًا أن هذا الصندوق المنافس على درجة مرتفعة نسبيًا من المخاطرة، لكن عامل المخاطرة هذا لا يظهر جلياً في موادهم الترويجية. إنها فرصة تسويقية جذابة على ما يبدو؛ فماذا أنت فاعل؟

عوامل محددة يجب أن تؤخذ بالاعتبار

الحجج المؤيدة لزيادة نشاط الترويج والمبيعات:

- هذا صندوق سليم جوهريًا سوف يسوَّق في منطقة يتنامى فيها الطلب على هذا النوع من الاستثمارات، وحيث يستثمر الصندوق مباشرة.
- لا توجد متطلبات قانونية أو تنظيمية لشركتك التابعة تفرض الإفصاح بالتفصيل عن المخاطر والتقلبات وتعيق تسويق الصندوق كما في المملكة المتحدة.
- لا توجد ترتيبات لتعويض المستثمر تثير القلق.
- يبدو أن أحد المنافسين يحقق نجاحًا من دون أي مشكلات.

من ناحية أخرى:

- ربما تتغير المتطلبات التنظيمية المخفَّفة في المنطقة
- تقلب أداء الصندوق يعني في دلالته أن احتمال وقوع خسارة (وكذلك تحقيق ربح) للمستثمرين أعلى من المعدل المقبول عادة.
- سوف يتلقى المستثمرون المحليون معاملة تفضيلية تمنحهم الأولوية على المستثمرين الأجانب.
- في حالة خسارة المستثمرين العاديين (غير المحترفين) في هذا الصندوق غير الخاضع للقيود، قد تحدث ردود فعل عنيفة على الساحة العامة.
- قد يضر مثل هذا الوضع بسمعة المجموعة.

الاعتبارات الأخلاقية

أول الأمور التي يجب أن تأخذها بعين الاعتبار هو ما إذا كان قرار مجموعتك تبني متطلبات قانونية/تنظيمية محلية أضعف من المعايير المرتفعة المطلوبة في بلدك الأم يعدّ عملًا أخلاقيًا أم لا.

أليس من مهمة مجلس إدارة كل شركة تابعة أن يحدد المستوى الذي يضع عنده معاييره الأخلاقية؟

في حالة خسارة الصندوق واعتقاد شركتك أن من مصلحتها تعويض المستثمرين في المملكة المتحدة، بغض النظر عن التحذير المعلن من المخاطر، هل ستشعر بالارتياح إن رأيت أن الشركة تتبع مقاربة أقل سخاء تجاه المستثمرين في بيئة تنظيمية مختلفة؟

إلى أي مدى ينبغي أن تتأثر توصيتك للشركة بتسويق الصندوق في المنطقة بحقيقة أن شركة منافسة، تلتزم ربما معايير أقل صرامة، تستغل حالة خاصة لمصلحتها؟

التوصية

بالنسبة إلى أي مجموعة تتمتع بتمثيل دولي أو عالمي، يمكن أن يؤدي غياب معايير عامة مطبقة على مستوى المجموعة كلها إلى تآكل المعايير، الأمر الذي سيشجع الشركات غالباً على قبول أدنى المعايير على الإطلاق.

لكن عند وضع معايير للمجموعة، من الضروري إدراك أن المعايير المقبولة في "بلد المنشأ" ليست "الأفضل" لزومًا، وقد تطبق معايير أرفع في أمكنة أخرى. إضافة إلى ذلك، من المحتمل وجود فارق مميز بين الحد الأدنى من المعايير التجارية المقبولة والمتطلبات التنظيمية.

بناء على ذلك كله، إذا تبنَّيتَ موقفين: أولًا، يجب تطبيق حد أدنى من معايير المجموعة؛ وثانيًا، يجب أن يؤدي ذلك إلى تبني إما الحد الأعلى من المعايير المحلية أو الحد الأدنى من معايير المجموعة، ستكون الإجابة في هذه الحالة أن المستثمرين في الخارج يجب أن يخضعوا للحماية نفسها التي تتوفر للمستثمرين في المملكة المتحدة، بغض النظر عن توفر الفرصة للعمل وفقًا لمعايير أدنى مستوىً.

مبادئ المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) ذات الصلة

على الرغم من أهمية جميع مبادئ المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI)، إلا أن المبادئ التالية هي الأكثر صلة بهذا السياق:

١. التصرف بنزاهة وعدالة في جميع الأوقات عند التعامل مع العملاء.
٢. التصرف بأمانة واستقامة عند أداء واجباتك ومسؤولياتك.
٣. التقيد بالقانون والقواعد التنظيمية ومعايير السلوك المهني المطبقة وفقًا للمبادئ المتجذرة في الثقة، والأمانة، والصدق، والنزاهة.
٤. السعي إلى التمسك بأرفع المعايير الشخصية، بما في ذلك رفض الأرباح قصيرة الأجل التي قد تسيء إلى سمعتك وسمعة رب عملك.

الملحق ٦: مبادئ الممارسات السليمة للتعامل مع المعلومات الداخلية

١. السياسات والإجراءات

يجب وضع سياسات وإجراءات مناسبة لاستخدام (ومراقبة) المعلومات الداخلية، ومراجعة هذه السياسات والإجراءات من وقت لآخر. ومن الضروري أن تراعي السياسات والإجراءات المتبعة مسؤولية مراقبة وصول الأفراد إلى المعلومات الداخلية وتقليص مخاطر سوء استعمالها. ولا بد من تحديد مسؤوليات واضحة ضمن المؤسسات للإشراف على الإجراءات والأنظمة الرقابية المتعلقة بالمعلومات الداخلية.

٢. التدريب ونشر الوعي

يجب اتخاذ إجراءات مناسبة، مثل التدريب، لمساعدة الموظفين على فهم أهمية الحفاظ على المعلومات السرية ومضامين الكشف غير المناسب عنها –بما في ذلك المسؤوليات المدنية والجنائية التي تتحملها الشركة والأفراد العاملين فيها. في إطار هذه الطريقة، من الضروري ضمان أن تكون السياسات قابلة للفهم بسهولة من جانب الموظفين المعنيين.

٣. "المعرفة على قدر الحاجة" وغير ذلك من أدوات مراقبة المعلومات

يجب اتخاذ خطوات منطقية للحد من عدد الأفراد القادرين على الوصول إلى المعلومات الداخلية. ويجب تطبيق سياسة "المعرفة على قدر الحاجة" كلما كان ذلك ممكنًا.

٤. نقل معلومات تؤثر في الأسعار إلى أطراف ثالثة

يجب اتخاذ خطوات معقولة للتأكد من أن الطرف الثالث، حين يزود بمعلومات داخلية، مدرك لالتزاماته وواجباته فيما يتعلق باستخدام ومراقبة هذه المعلومات.

٥. أمن تقنية المعلومات

من الضروري تركيز انتباه مناسب على أمن (والقدرة على الوصول إلى) المعلومات الداخلية في أنظمة تقنية المعلومات، بما في ذلك تطبيق ضوابط رقابية للحد من القدرة على الوصول إليها.

٦. سياسات التداول للحساب الشخصي

يجب اتخاذ خطوات معقولة لوضع سياسات مناسبة فيما يخص التداول للحساب الشخصي؛ ويجب توضيح هذه السياسات للموظفين، وتثقيفهم حول العقوبات المدنية والجنائية المترتبة عند التداول بناء على المعلومات الداخلية أو تمكين آخرين من إجراء هذا التداول.

لا تعد المبادئ والممارسات المقترحة في الملحق بديلًا عن القوانين والأنظمة ذات الصلة، وليس المقصود منها إحداث تأثير قانوني أو أن تستخدمها هيئة مراقبة السلوك المالي أو غيرها من الهيئات التنظيمية: فالهدف منها ببساطة هو المساعدة على رفع المعايير عمومًا فيما يخص استخدام ومراقبة المعلومات الداخلية.

سياسات وإجراءات مقترحة للتعامل مع المعلومات الداخلية

١. سياسات وإجراءات

يجب على الشركة ترسيخ سياسات وإجراءات لاستخدام (ومراقبة) المعلومات الداخلية، ومراجعة هذه السياسات والإجراءات من وقت لآخر. ومن الضروري أن تراعي السياسات والإجراءات المتبعة مسؤولية مراقبة وصول الأفراد إلى المعلومات الداخلية وتقليص مخاطر سوء استعمالها. ولا بد من تحديد مسؤوليات واضحة ضمن المؤسسات للإشراف على الإجراءات والأنظمة الرقابية المتعلقة بالمعلومات الداخلية.

من الممارسات السليمة التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار ما يأتي:

- تعيين مدير رفيع المستوى يضطلع بمسؤولية المحافظة على إجراءات الممارسات السليمة، والتأكد من حصوله على التدريب والموارد الكافية، والتحقق من أن جميع الموظفين يعرفون مَن هو وما هي مهمته.
- وضع سياسات موثَّقة حول التعامل مع المعلومات المؤثرة في الأسعار، ومراجعة هذه السياسات وتحديثها بانتظام.
- إجراء مراجعة داخلية لتشغيل السياسات والأنظمة والإجراءات مرة في السنة على أقل تقدير.
- التأكد من استكمال قوائم المطلعين على المعلومات الداخلية، والتحقق من دقتها، وتحديثها بانتظام.
- تبني سياسة للرد على أسئلة المتصلين من خارج الشركة، ولاسيما مع وسائل الإعلام.
- السياسات المتعلقة بالموظفين:
  - وضع تدابير تجعل من السهل الإبلاغ عن (ومناقشة) حالات التعامل غير المناسب مع المعلومات السرية
  - إذا قرر موظف يمتلك معلومات سرية أن يترك وظيفته في الشركة أو يغيّر منصبه فيها، يجب إجراء مقابلة مع هذا الموظف لتذكيره بضرورة الاستمرار في الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية.
  - تبنّي سياسة تعريف الموظفين المؤقتين أو المتعاقدين مع الشركة بسياساتها المتعلقة بالمعلومات الداخلية.
  - التحقق من هوية الموظفين عبر التدقيق في السجلات الجنائية أو طلب رسائل توصية من أرباب العمل السابقين.
  - تصميم عقود العمل بحيث تجعل الموظفين على دراية بواجب الحرص على المعلومات الداخلية، إلى جانب حق رب العمل في الوصول إلى البريد الإلكتروني للموظف ورقم هاتفه وغيرهما من سجلات الاتصالات كجزء من سياسة الشركة المتعلقة بتداول المطلع على المعلومات الداخلية.

٢. التدريب ونشر الوعي

يجب اتخاذ إجراءات مناسبة، مثل التدريب، لمساعدة الموظفين على فهم أهمية الحفاظ على المعلومات السرية ومضامين الكشف غير المناسب عنها –بما في ذلك المسؤوليات المدنية والجنائية المحتملة التي تتحملها الشركة والأفراد العاملين فيها. في إطار هذه الطريقة، من الضروري ضمان أن تكون السياسات قابلة للفهم بسهولة من جانب الموظفين المعنيين.

فيما يأتي بعض الممارسات السليمة التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار:

- تشجيع ثقافة تحترم حساسية المعلومات الداخلية وترسخ لدى الأفراد وعيًا بالعقوبات المترتبة على سوء استعمالها.
- إنشاء وحدة متخصصة بمسؤولية للتدريب.
- إجراء دورات تدريب للموظفين الجدد لتعريفهم بالشركة، إضافة إلى دورات تنشيطية لجميع الموظفين بغض النظر عن مناصبهم (بمن فيهم موظفو الدعم).
- تحديث النظام باستمرار لمواكبة التطورات والقواعد الجديدة.
- اختبار وعي الموظفين ومدى إدراكهم وفهم القواعد من وقت لآخر.
- الحفاظ على سجلات لجلسات التدريب والمواظبة على مراجعة العملية كل سنة.

٣. "المعرفة على قدر الحاجة" وغير ذلك من أدوات الرقابة

يجب اتخاذ خطوات منطقية للحد من عدد الأفراد القادرين على الوصول إلى المعلومات الداخلية.

ويجب على الشركة تطبيق سياسة "المعرفة على قدر الحاجة" كلما كان ذلك ممكنًا.

من الممارسات السليمة التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار في هذا السياق ما يأتي:

- وضع سياسة لجعل الموظفين مطَّلعين على المعلومات الداخلية، بما في ذلك الاكتفاء بمشاركة المعلومات الداخلية مع الزملاء فحسب، وذلك بعد تنبيههم إلى مسؤولياتهم المتعلقة بالحفاظ على سرية المعلومات.

- تقليص عدد المطلعين على المعلومات الداخلية إلى أدنى حد ممكن عملياً، ووضع مطلب تبرير إضافة موظفين آخرين إلى قائمة المطلعين على المعلومات الداخلية (معايير "المعرفة على قدر الحاجة").
- إعلام المطلعين الآخرين على المعلومات الداخلية إذا شُطب اسم موظف من قائمة المطلعين على المعلومات.
- فصل فريق التداولات عن أقسام الشركة الأخرى، كلما كان ذلك ممكنًا.
- ضمان أمن المعلومات المؤثرة في السعر:
  - تبني سياسة للتخلص من الوثائق السرية (النسخ الورقية والإلكترونية) بطريقة آمنة.
  - وضع وتطبيق سياسة مكتبية واضحة لتقليص مخاطر رؤية الأفراد من غير المطلعين على المعلومات الداخلية للأوراق المتروكة على المكاتب (عمال التنظيف المتعاقدين مع الشركة على سبيل المثال).
  - الحفاظ على إجراءات رسمية مكتوبة للموظفين العاملين في مواقع خارج مكاتب الشركة.
  - استخدام أسماء رمزية تخفي هويات الأطراف المعنية تكون فعالة ويصعب الكشف عنها.
  - تشجيع الموظفين على عدم قراءة/أو العمل على أوراق حساسة في الأماكن العامة والامتناع عن مناقشة المعلومات الحساسة في العلن (في سيارات الأجرة مثلًا).
  - إلزام الموظفين العاملين في قسم التداولات بالامتناع عن مناقشة المعاملات المالية خارج غرف الاجتماعات.
  - مراقبة مشاركة المعلومات الحساسة بالبريد الإلكتروني، والتأكد من الاستخدام المنتظم لكلمات السر على الوثائق.
  - مراقبة توزيع النسخ المطبوعة من الأوراق (ترقيم النسخ أو وضع شريط رموز على الوثائق مثلًا).
  - التأكد من أن النسخ المطبوعة من المعلومات الحساسة محفوظة في خزائن مقفولة وأن النسخة الإلكترونية مخزنة بأمان.
  - استخدام أنظمة تقيّد إطلاع الآخرين على أنظمة العمل وإدارة نظم تقنية المعلومات لما تحتويه من معلومات حساسة حيث يتم حفظها والتعامل معها.

٤. نقل معلومات تؤثر في الأسعار إلى أطراف ثالثة

يجب اتخاذ خطوات منطقية للتأكد من أن الطرف الثالث، حين يزود بمعلومات داخلية، مدرك لالتزاماته وواجباته فيما يتعلق باستخدام ومراقبة المعلومات.

من الممارسات السليمة التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار في هذا الصدد ما يأتي:

- وضع إجراءات رسمية مكتوبة عند إضافة أطراف ثالثة إلى سلسلة المطلعين على المعلومات، وتحويلهم إلى مطلعين بصفة رسمية، وإطلاعهم بالتفصيل على المسؤوليات المترتبة على التعامل مع المعلومات.
- التأكد من أن الأطراف الثالثة تقدِّر أهمية حماية المعلومات الداخلية وقد أعدت الإجراءات المناسبة لذلك.
- التأمل في مدى ملاءمة الطرف الثالث ليكون متلقيًا.
- تأخير ضم الأطراف الثالثة إلى سلسلة المطلعين على المعلومات إلى أقصى حد ممكن عملياً.
- شرح المسؤوليات شفهيًا بدلًا من تبادل الرسائل المكتوبة حول الحفاظ على سرية المعلومات.

٥. أمن تقنية المعلومات

من الضروري التفكير ملياً في الخطوات اللازمة لضمان أمن (والقدرة على الوصول إلى) المعلومات الداخلية في أنظمة تقنية المعلومات، بما في ذلك تطبيق أدوات الرقابة للحد من قدرة الآخرين على الوصول إليها.

تختلف ترتيبات تقنية المعلومات اختلافًا كبيراً بين مزودي هذه الخدمات، وقد يتعذر تطبيق بعض النقاط الآتية؛ لكن اتباع الممارسات السليمة يشير إلى ضرورة التفكير بما يأتي:

- حصر الوصول إلى تقنية المعلومات في مجموعة محددة من الموظفين (بالأسماء) كلما أمكن ذلك عمليًا، وهذه الطريقة أفضل من إتاحة حرية الوصول لجميع موظفي الشركة.
- استخدام "غرفة بيانات" آمنة مزودة ببوابة إلكترونية بحيث تقتصر إمكانية الدخول على موظفين محددين بالأسماء.
- عدّ الموظفين في تقنية المعلومات وغيرها من أدوات دعم الإدارة من فئة المطلعين على المعلومات الداخلية، وبالتالي يجب عليهم الالتزام بالسياسات المناسبة.
- حين يترك أحد الموظفين عمله في لشركة أو يغير منصبه فيها، يجب شطب اسمه من قائمة الأشخاص المسموح لهم بالوصول إلى تقنية المعلومات.
- اختبار مدة قوة وصرامة أنظمة تقنية المعلومات عبر استخدام "أساليب القرصنة الأخلاقية" للتحقق من، ومواكبة أحدث الأساليب المتبعة في سرقة البيانات.
- استخدام أسماء رمزية وكلمات سر لملفات تقنية المعلومات، بما في ذلك خانة الموضوع في البريد الإلكتروني.

- حماية جميع المعدات الإلكترونية بكلمات السر.
- تعديل إعدادات أجهزة الحاسب الآلي المحمولة والهواتف الذكية وغيرها بحيث يتم قفل الجهاز آلياً بعد مدة وجيزة من عدم استخدامه.
- استخدام تقنية لتوليد سجل تدقيق في الوصول إلى الملفات الحساسة.
- فرض قيود على البريد الإلكتروني الذي يضم معلومات حساسة ومنعه من الوصول مواقع الويب الشخصية.
- وضع إجراءات لمعالجة حالات إرسال الرسائل الإلكترونية أو الرسائل العادية أو الفاكسات بالخطأ إلى غير المقصودين بها (استعادة الرسائل بسرعة والتحقق من عدم فتحها/فتحها عبر تقنية المعلومات).
- استخدام الشبكات الخاصة الافتراضية للموظفين الذين يحتاجون إلى الوصول إلى النظام أثناء العمل من مواقع خارج الشركة.

٦. سياسات التداول للحساب الشخصي

من المنطقي التفكير ملياً بالسياسات المتعلقة بالتعامل للحساب الشخصي؛ ويجب توضيح هذه السياسات للموظفين إلى جانب إعلامهم بالعقوبات المدنية والجنائية المترتبة على المتداولين بناء على معلومات داخلية أو تمكين حدوث مثل هذا التداول.

من أبرز الممارسات السليمة التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار في هذا الصدد ما يأتي:

- تبنّي إجراء رسمي ومكتوب فيما يتعلق بالتداول للحساب الشخصي يطبق على الموظفين جميعًا، والتحقق من اطلاعهم على هذا الإجراء (والتفكير بإضافته إلى عقد العمل) واختبار التزام الموظفين به من وقت لآخر.
- التأكد من أن الموظفين يعرفون أن تداول المطلع على المعلومات الداخلية يشكّل جرماً جنائياً.
- أن تتضمن سياسة التداول للحساب الشخصي إشارة واضحة إلى المشتقات المالية، والمنتجات ذات الصلة، والتأثير غير المباشر في القطاع...إلخ.
- السياسة تشمل التداولات بواسطة الوكيل والأقرباء من الدرجة الأولى.
- أن تتضمن السياسة بنوداً حول التداولات عن طريق مدير استثمار أو التداولات بحسب تقديرات المدير، مع الانتباه لاستقلالية تداولات المدير المفوض بالتداول بحسب تقديراته الخاصة.
- دراسة إمكانية حظر تداول الموظفين أو الموظفين المعنيين من دون إذن من مديرهم المباشر أو مسؤول المطابقة والالتزام. ويمكن رفض السماح للموظف بالتداول دون تقديم تفسير أو توضيح الأسباب.
- منع موظفي الشركات المتعاقدة مع الشركة من التداول في الشركة (يجب ألا ينطبق ذلك على الأصول التي تدار لصالح الموظفين بحسب تقديرات المدير فقط من دون مساهمة الموظف المعني في إدارة الاستثمار).
- مطالبة الموظفين بالإعلان عن ممتلكاتهم، والمواظبة على تحديث هذا الإعلان باستمرار.
- حفظ سجل مكتوب لطلبات الحصول على إذن للتداول ونتائج هذه الطلبات، بما في ذلك سجلات ترتكز على المخاطر للموظفين الذين يتداولون مقابل إعلاناتهم.

مسرد المصطلحات

توجيه مكافحة غسل الأموال Anti-Money Laundering Directive (AMLD)

يهدف التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة غسل الأموال إلى منع إساءة استخدام النظام المالي لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ومنذ إقرار التوجيه الأول عام ١٩٩٠، تم تحديثه عدة مرات لضمان تماشيه مع أحدث التطورات في القطاع. وتم إصدار التوجيه بشأن غسل الأموال وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في دول الاتحاد الأوروبي.

الممثل المعيَّن Appointed Representative

الممثل المعيَّن هو فرد أو مؤسسة تمارس أنشطة تنظيمية معينة نيابة عن شركة مرخص لها بموجب عقد بينهما. يجب على الشخص المرخَّص له أن يكون قد وافق كتابةً على القيام بمسؤولية إجراء هذه الأنشطة الخاضعة للتنظيم والرقابة.

الترخيص Authorisation

شرط من الهيئة التنظيمية يفرض على الشركة الحصول على ترخيص/تفويض من الهيئة قبل الشروع بممارسة أعمالها الاستثمارية.

مخاطر الأعمال Business Risk

مخاطر الخسائر الناتجة عن عوامل خارجية معاكسة، مثل ارتفاع معدل التضخم، ما يؤثر في أجور العمالة؛ أو فرط التنافس في السوق، ما يقلل من هوامش الربح؛ أو حدوث تغييرات قانونية أو ضريبية أو تنظيمية في الأسواق.

المصارف المركزية Central Bank

تتولى المصارف المركزية عادةً مسؤولية تحديد معدل الفائدة قصيرة الأجل في الدولة أو الإقليم، ومراقبة العرض النقدي، والقيام بوظيفة المصرفي والمقرِض في حالات الضرورة القصوى للنظام المصرفي، وكذلك يتولى إدارة الدين العام.

الطرف النظير المركزي (CCP) Central Counterparty)

ضامن العقود في العادة، لكن ليس بالضرورة، للمنتجات المتداولة في البورصة. ويكون عادة دار المقاصة التابعة للبورصة.

المستودع المركزي للأوراق المالية Central Securities Depositories (CSD)

هو مؤسسة تحتفظ بالأدوات المالية، بما في ذلك الأسهم والسندات وأدوات سوق النقد والصناديق المشتركة.

أسوار الصين Chinese Walls

يقصد بها حواجز تنظيمية لمنع تدفق المعلومات في المؤسسات الكبيرة، أو انتقال المعلومات السرية والحساسة بين الأقسام، وإدارة أي تعارض محتمل في المصالح.

العملاء Client

أفراد أو شركات تمارس الأعمال بواسطة شخص مرخص له. كل عميل هو إما فرد أو شركة أو طرف نظير مؤهل.

أصول العميل Client Assets

أوراق مالية أو غيرها من الأصول التي تمتلكها الشركة نيابة عن عملائها. يجب حفظ الأصول بصورة منفصلة عن أصول الشركة.

مخاطر الالتزام Compliance Risk

مخاطر تهدد الأرباح أو رأس المال وتكون ناتجة عن مخالفات وانتهاكات؛ أو عدم توافق مع القوانين والقواعد والأنظمة والممارسات المقررة أو المعايير الأخلاقية.

الأشخاص المرخَّص لهم Controlled Functions

أفراد يؤدون أدواراً أو وظائف معينة ضمن الشركات المرخص لها تطلب هيئة مراقبة السلوك المالي (FCA) في المملكة المتحدة ممن يشغلها الحصول على ترخيص من الهيئة.

عقد مبادلة مخاطر الائتمان Credit Default Swap (CDS)

عقد مالي ثنائي الأطراف يدفع فيه أحد الطرفين (مشتري الحماية) رسمًا دوريًا أو لمرة واحدة (يُعبَّر عنه عادة بنقاط أساس على القيمة الاسمية)، مقابل دفعة نقدية مشروطة من الطرف الآخر (بائع الحماية) عقب معاملة ائتمانية متفق عليها في العقد.

مخاطر الائتمان Credit Risk

الخسائر المحتملة للأرباح أو رأس المال نتيجة فشل الطرف الملتزم في تلبية شروط عقد التزم به أو الالتزام بما تم الاتفاق عليه.

الصيغة الإلكترونية Dematerialised

تعبير يستخدم لوصف الاحتفاظ بأوراق مالية بشكل إلكتروني بدلًا من ملكيتها المثبتة بالشهادات الورقية.

الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق European (Securities and Markets Authority (ESMA

الهيئة الأوروبية المسؤولة عن تنظيم الشركات والأسواق الاستثمارية، كما تقوم بمسؤولية مباشرة عن تنظيم وكالات التصنيف الائتماني.

الهيئات الرقابية الأوروبية European Supervisory (Authorities (ESAs

ثلاث هيئات أوروبية لتنظيم الخدمات المالية، أنشئت أوائل عام ٢٠٠١، وتحمل كل واحدة مسؤولية قطاع مالي مختلف. الهيئات الثلاث هي الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق (ESMA)، والهيئة المصرفية الأوروبية (EBA)، والهيئة الأوروبية للتأمين وصناديق التقاعد المهنية (EIOPA).

توجيهات الاتحاد الأوروبي European Union (EU) Directives

تشريعات أصدرها الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء تطالبها بتطبيق وتنفيذ تشريعات محلية.

هيئة مراقبة السلوك المالي Financial Conduct Authority (FCA)

في النظام القانوني البريطاني، حلت "هيئة مراقبة السلوك المالي (FCA) "وهيئة التنظيم التحوّطي (PRA) في المملكة المتحدة محل "هيئة الخدمات المالية" (Financial Services Authority (FSA سنة ٢٠١٣، بوصفها الهيئة المسؤولة عن تنظيم السلوك في أسواق الأفراد وأسواق الجملة، ومراقبة البنية الاساسية للتداول التي تدعم تلك الأسواق. وتقوم هيئة التنظيم التحوطي (Prudential Regulation Authority) بالتنظيم التحوطي والرقابة على البنوك، وجمعيات الاسكان التعاونية، وشركات التأمين، والاستثمارات الأساسية.

العقود المستقبلية Future

ترتيبات ملزمة قانونيًا، يلتزم بموجبها أحد الأطراف بشراء/بيع كمية محددة ونوعية معينة (إذا نص عليها العقد) من الأصول من/إلى طرف آخر في موعد معين في المستقبل، لكن بالسعر المتفق عليه اليوم. ولأن السعر متفق عليه منذ البداية، يتمتع البائع بالحماية من انخفاض سعر الأصول محل العقد في مدة سريان العقد (والعكس صحيح).

بلد المنشأ Home State

تعبير يطلق على الدولة التي تضم مقر شركة الخدمات المالية التي تمارس أعمالها العابرة للحدود.

البلد المضيف Host State

تعبير يستخدم للدولة التي تمارس فيها شركة الخدمات المالية أعمالها لكن لا تتخذها مقرًا للشركة.

المعلومات الداخلية Inside Information

معلومات غير معلنة تتعلق بورقة مالية أو جهة مصدرة محددة، ولكنها تؤثر في سعر الورقة المالية إذا أصبحت علنية.

التداول بناء على معلومات داخلية Insider Dealing

جرم قد يرتكبه شخص يمتلك معلومات داخلية غير معلنة تؤثر في السعر إذا حاول تداول الأوراق المالية المتأثرة بهذه المعلومات، أو شجع الآخرين على التداول فيها، أو أطلع أشخاصاً آخرين عليها.

الدمج Integration

تعد المرحلة الثالثة والأخيرة في عملية غسل الأموال حيث يبدو المستفيد النهائي كأنه يمتلك أموالاً من أصول مشروعة.

مؤشرات المخاطر الأساسية Key Risk Indicators ((KRIs

معايير موضوعية للقياس، تقيس وضع المخاطر الحالية في الشركة.

اعرف عميلك (Know Your Client/Customer (KYC

بموجب "أنظمة مكافحة غسل الأموال" وقواعد "هيئة مراقبة السلوك المالي"، يجب على الشركات اتخاذ خطوات كافية، قبل قبول العميل، للتأكد من صحة هويته وفقاً للأنظمة المعمول بها.

التمويه Layering

المرحلة الثانية من مراحل غسل الأموال؛ إذ تمر الأموال أو الأصول عبر سلسلة من المعاملات لإخفاء مصدرها الحقيقي.

مخاطر السيولة Liquidity Risk

مخاطر تتعلق بعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها بسبب العجز عن تسييل الأصول أو الحصول على ما يكفي من التمويل، أو لأنها لا تستطيع الخروج من استثماراتها بسهولة أو إدارة مخاطر التعرض لخسائر معينة دون خفض أسعار السوق بشكل كبير نظراً لعدم كفاية عمق السوق أو وجود اضطرابات بالسوق.

التلاعب بالسوق Market Abuse

مخالفات جرمية يحكم عليها من منظور ما يعتبره المستخدِم المنتَظم فشلًا في التقيد بمعايير السوق المطلوبة. تشمل هذه المخالفات التلاعب بالمعلومات، وتضليل السوق، وإحداث خلل به.

صانع السوق Market Maker

شركة تحدد أسعار البيع والشراء لقائمة محددة من الأوراق المالية في السوق. تلتزم مثل هذه الشركة عادة بوضع سعر لأي ورقة مالية تعمل بصفة صانع سوق لها في جميع الأوقات.

مخاطر السوق Market Risk

احتمال التعرض لخسائر في الأرباح أو رأس مال نتيجة تغييرات في قيمة مَحافظ الأدوات المالية.

التوجيه المتعلق بأسواق الأدوات المالية (ميفيد) Markets (in Financial Instruments Directive (MiFID

توجيه من توجيهات الاتحاد الأوروبي صدر في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ليحلّ محل "التوجيه المتعلق بالخدمات الاستثمارية" (ISD). يتيح هذا التوجيه للشركات المرخَّص لها في إحدى الدول الأعضاء تقديم/عرض خدمات مالية لعملاء في دولة أخرى (من الدول الأعضاء)، مع الالتزام بقيود معينة. وقد صدرت نسخة محدثة من هذا التوجيه (ميفيد ٢) ودخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١٨.

معلومات مضللة Misleading Statement

تعبير يطلق على المعلومات الزائفة أو المضللة أو الناقصة التي تقدم عن استثمار، من أجل التأثير في قيمته (أو تؤدي إلى التأثير فيها).

غسل الأموال Money Laundering

العملية التي يحاول عبرها المجرمون إخفاء المصادر الأصلية لعوائد أنشطتهم الإجرامية، لكي تظهر بمظهر أموال مشروعة عبر إدخالها في النظام المالي الرسمي.

أنظمة مكافحة غسل الأموال Money Laundering Regulations

القواعد التنظيمية التي تفرض على الشركات المرخص لها، وبعض الشركات الأخرى، التقيد بالتزامات إدارية معينة من أجل منع غسل الأموال. تشمل هذه الالتزامات: حفظ السجلات، والتحقق من هوية العملاء، وتعيين موظف "مكلَّف" لتلقي التقارير عن الحالات المشبوهة، وتدريب الموظفين. يعاقب الأشخاص الذي يفشلون في الالتزام بهذه القواعد بالغرامة و/أو السجن.

مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب (Money Laundering Reporting Officer (MLRO

موظف رفيع المستوى يقوم بمسؤولية تقييم التقارير الداخلية عن الأنشطة المشبوهة، ثم يرفعها -إذا بدت مبرَّرة- إلى الجهات المعنية بإنفاذ القانون.

مرافق التداول متعدد الأطراف Multilateral Trading (Facilities (MTFs

نظام تشغله الشركات المرخصة يجمع معًا عدة مشترين وبائعين للأوراق المالية، لكنه ليس سوقًا رسمية للأوراق المالية.

الموظف المكلَّف Nominated Officer

مصطلح يطلق على الشخص المسؤول عن تلقي التقارير الداخلية عن الأنشطة المشبوهة وفقاً للقوانين الآتية: "قانون العوائد الناتجة عن الجرائم" Proceeds of Crime ACT- POCA سنة ٢٠٠٢، و"قانون مكافحة الإرهاب"، و"أنظمة مكافحة غسل الأموال". في التطبيق العملي، يكون هذا الموظف هو نفسه الموظف مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الوكيل المعيَّن Nominee

الطرف الذي يحتفظ -وفقًا لترتيبات قانونية- بالأصول باسمه نيابة عن (المالك) المستفيد الحقيقي.

المرونة التشغيلية Operational resilience

قدرة الشركة على منع وقوع الأحداث التي تزعزع استقرارها، والتكيف معها إن وقعت، والاستجابة لها، والتعافي منها، والتعلم من تجربتها.

عقد الخيار Option

عقد يعطي مالكه الحق (لكن ليس الالتزام) في شراء أو بيع كمية محددة من الأصول محل العقد عند تاريخ محدد في المستقبل أو قبل ذلك التاريخ. هنالك نوعان أساسيان من عقود الخيار: خيار الشراء، وخيار البيع. يملك حامل عقد خيار الشراء الحق في شراء الأصل محل العقد بسعر محدد. بينما يملك حامل خيار البيع الحق في بيع الأصل محل العقد بسعر محدد.

التراخيص Permissions

النشاطات المحددة التي يُسمح لشركة مرخصة بممارستها.

الإيداع النقدي Placement

المرحلة الأولى من غسل الأموال، حيث تدخل النقود في النظام المالي.

الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر Politically Exposed Person (PEP)

المقصود أي شخص يشغل (أو شغل سابقًا في أي وقت كان) منصبًا حكومياً بارزًا، أو فرد تربطه بمثل هذا الشخص صلة قرابة وثيقة. يمكن وصفه أيضًا بأنه واحد من كبار الشخصيات السياسية الأجنبية.

دليل هيئة التنظيم التحوطي Prudential Regulation Authority (PRA) Handbook

وثيقة تحتوي على قواعد وتوجيهات وأحكام أخرى صادرة عن "هيئة التنظيم التحوطي" في المملكة المتحدة ويجب على الشركات المرخصة من الهيئة الالتزام بها. ينقسم الدليل إلى عدد من المراجع والكتيبات الإرشادية المنفصلة التي تغطي موضوعات مختلفة.

القرآن الكريم Quran

كتاب الله عز وجل الذي تنزل على رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم)، والمصدر الأول للتشريع الاسلامي.

الأنشطة الخاضعة للتنظيم والرقابة Regulated Activities

الأنشطة التي تحتاج إلى ترخيص/تفويض من الهيئة التنظيمية، إلا إذا تم إعفاؤها من ذلك. وكثيرًا ما تُعرَّف وفقاً لعلاقتها بالأنشطة نفسها، وبالاستثمارات ذات الصلة.

المستشار الآلي Robo-Advice

منصات رقمية توفِّر خدمات التخطيط المالي المؤتمتة بتدخل بسيط -أو من دون أي تدخل على الإطلاق- من الإنسان.

هيئة الأوراق المالية والبورصات Securities and Exchange Commission (SEC)

هِيئة مستقلة تابعة للحكومة الفيدرالية الأمريكية. وتتولى الهيئة بصفة رئيسية مسئولية تنفيذ القوانين الفيدرالية المتعلقة بالأوراق المالية، وتقديم ضوابط على معاملات الأوراق المالية، وتنظيم قطاع الأوراق المالية بأكمله.

نظام اعتماد المدراء التنفيذين Senior Manager and Certification Regime (SMCR)

تم تقديم هذا النظام في القطاع المصرفي في المملكة المتحدة سنة ٢٠١٥ بهدف الحد من الأضرار التي يتعرض لها العملاء، وتعزيز نزاهة السوق. ووفقاً لنظام اعتماد المديرين التنفيذيين (SM&CR)، يجب أن يكون لدى كل مدير تنفيذي قائمة بالمسئوليات (statement of responsibilities) أو يشار إليها اختصاراً (SoR) وتختص بتحديد المسئوليات والمهام التي يجب عليه الالتزام بها. ويتعرض كل من المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة للمسائلة مباشرة وعليهم تحمل المسؤولية بصفة شخصية في حالة عدم الالتزام باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أو وقف أي إنتهاكات للقواعد التنظيمية.

الفشل في تسوية المعاملات Settlement Fail

عدم إتمام عملية التسوية أو حدوث تسوية جزئية فقط لمعاملة الأوراق المالية في تاريخ التسوية المحدد، بسبب نقص الأوراق المالية أو النقد وبغض النظر عن السبب الأصلي وراء ذلك.

تحقيق استقرار السعر Stabilisation

القيام بدعم سعر إصدار جديد من الأوراق المالية أو السندات من أجل تقليل التقلبات في السعر (التي قد تحدث أحيانًا عند إصدار الإصدارات الجديدة) إلى الحد الأدنى.

المخاطر الإستراتيجية Strategic Risk

مخاطر الخسارة الناتجة عن توظيف إستراتيجية دون المستوى الأمثل وارتباطها مع أسلوب إدارة المؤسسة. على سبيل المثال، قد تسعى الإدارة إلى تسويق منتج معين أو التأقلم مع المنافسة في السوق باستخدام إستراتيجية تعجز عن زيادة عوائد الاستثمار إلى الحد الأقصى.

اختبار الجهد Stress Testing

وسيلة لاختبار دقة نماذج مقاييس القيمة المعرضة للمخاطر إزاء سيناريوهات حوادث السوق "الاستثنائية".

التنبيه Tipping Off

جرم وفقًا لمختلف تشريعات وقوانين مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب. والمقصود بالتنبيه هو الكشف عن حقيقة أن تحقيقًا ما قيد التنفيذ (أو على وشك البدء به)، ما يعرض هذا التحقيق للخطر.

أمين صندوق Trustee

الأمين أو الوصي تُعتبر المالك القانوني لأصول تحتفظ بها في عهدتها نيابة عن شخص آخر. يتحمل أمين الصندوق مسؤولية حماية الأصول، والالتزام بسند الرهن الائتماني، والإشراف (إذا كان الصندوق صندوق وحدات مفتوحاً) على أنشطة مدير الصندوق.

قانون مكافحة الرشوة لعام ٢٠١٠ في المملكة المتحدة UK Bribery Act 2010

قانون بريطاني مطبق على جميع المؤسسات التجارية، يجرّم كلّ من يعرض رشوة على شخص آخر، أو يقبلها، أو لا يمنعها نتيجة الإهمال. يمكن للشركة الدفاع عن نفسها إذا تمكنت من إثبات أنها تتبنى "إجراءات كافية" لمكافحة مثل هذا السلوك إذا حدث من قبل أشخاص مرتبطين بها.

القيمة المعرضة للمخاطر Value at Risk (VaR)

الحد الأقصى من الخسارة المتوقع حدوثها بنوع من الثقة في مدة زمنية محددة.

الإبلاغ عن الفساد أو سوء السلوك Whistleblowing

يشير التعبير في دلالته إلى قيام شخص من داخل المؤسسة بالتعبير عن قلقه إزاء سلوك خاطئ محتمل. في بعض الدول، توفر التشريعات نوعاً من الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد أو سوء السلوك.

أسئلة متعددة الخيارات

أسئلة متعدّدة الخيارات

وُضِعَت الأسئلة الآتية لإعطاءِ المُتقدِّمين للامتحان فكرة عن مَعايير الأسئلة الواردة في الامتحان. لكن يرجى ملاحظة أنها ليست أسئلة الامتحان الفعلية في المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار.

١. مَن المسؤول عن وضع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

أ. فريق العمل المعني بمُكافَحة غسل الأموال (FATF)
ب. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)
ج. المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)
د. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

٢. كيف تجري مراقبة معايير حوكمة الشركات في الشركات المالية عادة؟

أ. على المستوى الفردي، وفقًا للمعايير الأخلاقية الفردية
ب. بواسطة وظيفة مراقبة الالتزام
ج. بواسطة مجلس الإدارة
د. عبر استخدام المورّدين من خارج الشركة

٣. أي عبارة من العبارات الآتية تقدم "أفضل" وصف للغرض من دليل الالتزام؟

أ. يزود العملاء المحتَملين بفهم للقواعد التنظيمية التي تؤثر عليهم
ب. يظهِر أن الشركة تعرف اللوائح التنظيمية ذات الصلة بعملها
ج. يوثق رسميًا المعايير التي يجب على جميع الموظفين اتباعها
د. يمكّن وظيفة مراقبة الالتزام من تحديد طريقة أداء الأعمال

٤. ما الذي تبحث عنه الهيئات التنظيمية عندما تعاين ثقافة الشركات التي تمارس الرقابة عليها؟

أ. دليل على أن السلوك الحميد يكافأ بعلاوات مرتفعة
ب. دليل على ثقافة الالتزام
ج. مستوى مرتفع من الوعي التنظيمي
د. قيم وأخلاقيات متجذرة في الثقافة

٥. كل ما يلي يُعد من أهداف المنظمة الدولية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو) فيما يخص تنظيم الأوراق المالية، ما عدا:

أ. حماية المستثمرين
ب. التأكد من أن الأسواق عادلة وكفؤة وشفافة
ج. ضمان انخراط الشركات في تطوير القواعد التنظيمية
د. تقليص المخاطر الشاملة

٦. اختر العبارة التي تميز البنية المصفوفية للإدارة:

أ. يحدد كل عضو مجلس الإدارة المسؤوليات بين الأقسام في مجاله الوظيفي
ب. تتبنى المكاتب/المواقع المختلفة هيكليات مختلفة لأداء الوظائف المتماثلة
ج. المديرون غير التنفيذيين متخصصون ويشرفون على عمل مدير تنفيذي معين
د. بعض الموظفين مسؤولون أمام عدة مديرين تنفيذيين

٧. إذا قدم متداول عن سابق قصد انطباعًا مزيفًا بأن الطلب على سهم شركة محددة أكبر من حقيقته، من المحتمل تصنيف هذا النوع من السلوك في فئة:

أ. تعارض المصالح
ب. الإبلاغ عن الفساد وسوء السلوك
ج. غسل أموال
د. التلاعب بالسوق

٨. أي من العبارات الآتية "صحيحة" فيما يتعلق بالهيكلية الثنائية لمجلس الإدارة؟

أ. مثل هذه المجالس شائعة في المملكة المتحدة
ب. يعين المجلس الإداري أعضاء المجلس الرقابي
ج. يشرف المجلس الرقابي على عمل المجلس الإداري
د. يضم مجلس الإدارة ثلاثة مديرين غير تنفيذيين

٩. ما هي أول جهة يجب أن يبلغها أيّ موظف في شركة خدمات مالية باشتباهه بغسيل الأموال؟

أ. الهيئة التنظيمية
ب. الشرطة
ج. المسؤول "المكلف"
د. العميل

١٠. يعدّ المجلس الأوروبي للمخاطر الشاملة (ESRB) مسؤولًا عن:

أ. مراقبة المصرف المركزي الأوروبي
ب. وضع دليل قواعد مشترك للاتحاد الأوروبي
ج. الإشراف على النظام المالي ضمن الاتحاد الأوروبي
د. مراقبة الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA)

١١. بموجب المبدأ الخامس من مبادئ بنك التسويات الدولية (BIS) المتعلق بتعزيز حوكمة الشركات، ما الالتزام الذي يقع على عاتق مجلس إدارة الشركة الأم في هيكلة المجموعة؟

أ. تعيين مسؤول كبير عن المطابقة والالتزام على مستوى المجموعة، لضمان اتساق تفسير القواعد في مختلف شركات المجموعة
ب. تطبيق سياسة لإدارة تعارض المصالح تمنع أي عضو من الخدمة في مجالس الإدارة لأكثر من اثنتين من شركات المجموعة
ج. التحقق من وجود سياسات وآليات حوكمة مناسبة للبنية الهيكلية للمجموعة، وأعمالها، والمخاطر التي تواجهها
د. التأكد من تمتع المديرين غير التنفيذيين في الشركة الأم بالحق في حضور اجتماعات مجالس إدارات جميع الشركات التابعة

١٢. اختر العبارة التي تقدم "أفضل" وصف للفارق بين المنهج القائم على المبادئ والمنهج القائم على القواعد للتنظيم المالي؟

أ. المنهج المعتمد على المبادئ توجيهي أكثر من المنهج القائم على القواعد
ب. المنهج القائم على القواعد توجيهي أكثر من المنهج القائم على المبادئ
ج. المنهج القائم على المبادئ أقل مرونة من المنهج القائم على القواعد
د. المنهج القائم على القواعد أقل مرونة من المنهج القائم على المبادئ

١٣. ما المصطلح الذي حدده بنك التسويات الدولية لتعريف "مخاطر الخسارة الناشئة عن عمليات، أو موظفين، أو أنظمة، أو حوادث خارجية"؟

أ. التأثير التنظيمي
ب. المخاطر التشغيلية
ج. مخاطر السوق
د. المخاطر السياسية

١٤. أي نشاط من الأنشطة الآتية يجعل الشركة خاضعة للتوجيه المتعلق بأسواق الأدوات المالية (ميفيد)؟

أ. تقديم المشورة الاستثمارية من دون تنفيذ أي تداولات
ب. إجراء معاملات في سوق الصرف الأجنبي
ج. تشغيل برنامج للاستثمار الجماعي
د. تملّك أسهم مدرجة في دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي

١٥. اختر العبارة "الصحيحة" من العبارات الآتية حول أفضل ممارسات الالتزام:

أ. الالتزام مسؤولية الموظفين المختصين بمراقبة الالتزام وحدهم
ب. الالتزام مسؤولية لا تعني سوى مجلس الإدارة وحده
ج. الالتزام مسؤولية لا تعني سوى فريق الإدارة العليا وحده
د. الالتزام مسؤولية تعني كل من يعمل في المؤسسة

١٦. إذا وجدت في الشركة لجنة للمنتجات الجديدة، أي من الممارسات التالية تعد الأفضل فيما يتعلق بالعلاقة بين تلك اللجنة وقسم مراقبة الالتزام؟

أ. يجب إبلاغ قسم مراقبة الالتزام بجميع القضايا ذات الصلة به
ب. يجب الطلب من موظفي قسم مراقبة الالتزام حضور اجتماعات اللجنة عند الضرورة
ج. يجب تمثيل موظفي قسم مراقبة الالتزام في اللجنة
د. يجب على اللجنة رفع تقاريرها إلى مدير قسم مراقبة الالتزام مباشرة

١٧. "سور الصين" ترتيب تعدّه الشركة من أجل:

أ. فصل الواجبات بين أدوار الوظائف الرقابية المختلفة
ب. المساعدة على إدارة تعارض المصالح
ج. ضمان العدالة في توزيع العلاوات والمكافآت بين الأقسام المختلفة
د. إقامة حاجز حماية يمنع اقتحام قراصنة الكمبيوتر من الصين

١٨. أي حالة من الحالات التالية من عدم التزام الموظف بالقوانين والقواعد التنظيمية توجب على الشركة إبلاغ الهيئة التنظيمية؟

أ. المشاركة في التلاعب بالسوق
ب. الرسوب المتكرر في النجاح في دورات التدريب التنشيطية السنوية
ج. السرقة من الزملاء
د. الرسوب في النجاح في الامتحانات الخارجية المناسبة

١٩. فيما يتعلق بقانون الالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) وفقًا للاتفاقية بين الحكومتين البريطانية والأمريكية، أي من المتطلبات التالية يجب على المؤسسات المالية الأجنبية في المملكة المتحدة تلبيته؟

أ. إبلاغ مصلحة الإيرادات الداخلية (IRS) شهريًا بأسماء أصحاب الحسابات من الأشخاص الأمريكيين أو الكيانات الأجنبية
ب. إبلاغ مصلحة الإيرادات الداخلية (IRS) سنويًا بأسماء أصحاب الحسابات من المقيمين في المملكة المتحدة
ج. إبلاغ "مصلحة الضرائب بالمملكة المتحدة" (HMRC) بأسماء أصحاب الحسابات من الأشخاص الأمريكيين أو الكيانات الأجنبية
د. إبلاغ "مصلحة الضرائب بالمملكة المتحدة" شهريًا بأسماء أصحاب الحسابات من المقيمين في المملكة المتحدة

٢٠. كل ما يلي توصيفات/أشكال مخاطر مُعتمدة في حالات عدم التأكد ما عدا:

أ. محتملة الحدوث
ب. قابلة للقياس
ج. مؤثرة
د. لها عواقب على صنع القرار

٢١. في السنوات القليلة الماضية، شجعت الهيئات التنظيمية الشركاتِ على تبني أحد أنواع الثقافات التالية من أجل ضمان أن تجسد الشركة القيم التي تستند عليها البنية التنظيمية كلها، ما نوع هذه الثقافة؟

أ. ثقافة واقعية عملية (ذرائعية)
ب. ثقافة التزام
ج. ثقافة أخلاقية
د. ثقافة الأعمال الخيرية

٢٢. متى يجب على مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو غيره من كبار المسؤولين التنفيذيين تقديم المعلومات لمجلس الإدارة والإدارة العليا عن فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وأدوات الرقابة عليها؟

أ. كل ثلاثة أشهر
ب. كل ستة أشهر
ج. كل سنة على الأقل
د. في كل مرة تقع فيها حادثة

٢٣. برأي بنك التسويات الدولية، مَن المسؤول عن الإشراف على الإدارة الفعالة لمخاطر الالتزام في الشركة؟

أ. مجلس الإدارة
ب. الرئيس التنفيذي
ج. مدير قسم مراقبة الالتزام
د. مدير قسم إدارة المخاطر

٢٤. اختر العبارة الصحيحة فيما يتعلق بالتطوير المهني المستمر (CPD):

أ. لا يسمح لوظيفة مراقبة الالتزام بمراجعة سجلات التطوير المهني المستمر للأفراد لأنها تعنى بالتطوير الشخصي
ب. يجب على الموظف المسؤول عن مراقبة الالتزام استكمال ٥٠ ساعة من التدريب المهني المستمر كل سنة
ج. تتطلب اللوائح التنظيمية مصادقة وظيفة مراقبة الالتزام على جميع المواد المتعلقة بالتطوير المهني الداخلي التي طورتها الشركة
د. يمكن أن يشمل قراءة المواد المحدثة المتعلقة بالقطاع إضافة إلى حضور الحلقات الدراسية والمؤتمرات

٢٥. ما التأثير الأشد ضررًا لحوكمة الشركات الضعيفة على القطاع المالي؟

أ. دفع علاوات ومكافآت غير مناسبة، ومخاطر التداول غير المصرح به من قبل الموظفين
ب. فقدان الثقة في قدرة المؤسسة على إدارة أصولها وديونها بطريقة صحيحة
ج. تشجيع ومكافأة مديرين غير مؤهلين لأداء وظائفهم
د. انهيار المصرف نفسه، ما يؤدي إلى خسارة الوظائف وثروات المساهمين

٢٦. من المسؤول عن تحديد هيكل الحوكمة للمؤسسة:

أ. مدير مراقبة الالتزام
ب. مجلس الإدارة
ج. الإدارة العليا
د. نظام اعتماد المدراء التنفيذيين

٢٧. بغض النظر عن الهيكل التنظيمي للشركة، يتعين على بنية مراقبة الالتزام أن:

أ. تشتغل باستقلالية
ب. تزوَّد بموارد قليلة
ج. تخضع لإشراف لجنة بازل للرقابة المصرفية
د. تكون جزءاً من وظيفة التدقيق

٢٨. اختر العبارة التي تصف على "أفضل" وجه مفهوم تحريم الربا في الإسلام:

أ. تحريم تقديم/تلقي الفوائد على الديون
ب. العدالة والنزاهة
ج. الاهتمام بالبيئة على الدوام
د. الربحية

٢٩. وفقًا لقانون ساربينيز-أوكسلي (سوكس)، مَن المسؤولان اللذان يجب عليهما ضمان أن توفر الرقابة والإجراءات الداخلية إفصاحًا ماليًا صادقًا ودقيقًا؟

أ. مسؤول المطابقة والالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب
ب. مسؤول المطابقة والالتزام والمدير المالي التنفيذي
ج. المدير التنفيذي والمدير المالي التنفيذي
د. مدير العمليات والمدير المالي التنفيذي

٣٠. ما التدابير التي تمكّن مجلس الإدارة من تعزيز القدرة على التدقيق الداخلي لتحديد المشكلات في أنظمة إدارة المخاطر؟

أ. إجراء امتحانات داخلية لموظفي التدقيق الداخلي
ب. ضمان قدرة وظيفة التدقيق الداخلي على إبلاغ (أو الوصول إلى) مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة له
ج. إلزام المديرين التنفيذيين بالاستجابة للنتائج التي توصل إليها فريق التدقيق الداخلي في غضون شهر واحد من تحديدها
د. إلزام مديري التدقيق الداخلي بقضاء ثلاثة أشهر في أداء مهمات تشغيلية كل ثلاث سنوات

٣١. وفقًا لقانون "سوكس"، ما أقصى عقوبة للتحايل على المستثمرين في الأوراق المالية؟

أ. غرامة تصل إلى مليون دولار، إضافة إلى دخل الشركة الإجمالي لثلاث سنوات
ب. عقوبة تصل إلى السجن مدة ٧ سنوات
ج. عقوبة تصل إلى السجن مدة ٢٥ سنة
د. لا حدود للعقوبات

٣٢. وفقًا لقانون الالتزام الضريبي الخاص بالحسابات الخارجية (فاتكا)، ما الإجراء المطلوب من دافعي الضرائب الأمريكيين الذين يملكون أصولًا مالية خارج الولايات المتحدة؟

أ. يجب عليهم إبلاغ مصلحة الإيرادات الداخلية بالأصول التي يملكونها في أماكن خارج الولايات المتحدة
ب. يجب عليهم إعلام مصلحة الإيرادات الداخلية عند تلقي الفوائد/الدخل الناتج من المدخرات على الأصول التي يملكونها في أماكن خارج الولايات المتحدة
ج. ضرورة بيع الأصول بناء على تعليمات مصلحة الإيرادات الداخلية
د. لا يفرض قانون الالتزام الضريبي للحسابات الخارجية أي التزامات على دافع الضرائب الأمريكي

٣٣. أيّ هيئة من الهيئات الرقابية الأوروبية (ESA) تتولى المسؤولية الرقابية المباشرة عن وكالات التصنيف الائتماني؟

أ. الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA)
ب. الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق (ESMA)
ج. مركز الأعمال الأوروبي (EBC)
د. الهيئة الأوروبية للتأمين وصناديق التقاعد المهنية (EIOPA)

٣٤. يعدّ تأثير حركة أسعار المنازل في أعمال الشركة في مجال القروض العقارية مثالاً على أي نوع من أنواع المخاطر؟

أ. المخاطر الاقتصادية
ب. المخاطر السياسية
ج. المخاطر التقنية
د. المخاطر التشغيلية

٣٥. أحد أهداف معايير كفاية رأس المال هو:

أ. منع الشركة الخاضعة للرقابة والتنظيم من امتلاك حسابات مصرفية مكشوفة
ب. منع المصرف من دعم الحسابات المكشوفة إلى حد مفرط
ج. ضمان السيولة في الأسواق لأغراض التداول
د. توفير الوقت الكافي للهيئات الرقابية والإشرافية للتدخل إذا واجهت الشركة صعوبات بالغة

٣٦. في كثير من دول العالم، إذا رغبت شركة بتغيير الأعمال المرخصة التي يمكن أن تؤديها، أي طلب من الطلبات الآتية يجب أن تقدمه إلى هيئة مراقبة السلوك المالي؟

أ. تغيير التخصص
ب. إشعار بموجب الخضوع لمتطلبات الجزء الثالث من قواعد الهيئة
ج. إشعار بموجب التوجيه رقم (٤) من التوجيهات المتعلقة بمتطلبات كفاية رأس المال
د. تعديل الترخيص

٣٧. اختر العبارة التي تصف الفارق الأساسي بين تمويل الإرهاب وأنشطة غسل الأموال الأخرى:

أ. تمويل الإرهاب لا يتطلب سوى التمويه على الأموال فحسب
ب. ارتكاب الأعمال الإرهابية يتطلب غالبًا مبالغ مالية صغيرة فقط
ج. لا ينطوي تمويل الإرهاب على تحويل الأموال بين الدول المختلفة إلا في حالات نادرة
د. لا تميل الجماعات الإرهابية إلى الارتباط بالأنشطة الإجرامية الأخرى

٣٨. ما الشرط المتضمن في المبدأ (٥) من مبادئ بنك التسويات الدولية؟

أ. يجب أن تكون وظيفة مراقبة الالتزام مستقلة
ب. يجب التحقق من هوية الموظفين قبل توظيفهم
ج. يجب أداء التطوير المهني المستمر والاحتفاظ بوثائق تثبت ذلك
د. يجب على الشركات عدم الاحتفاظ بأي مكاسب ناتجة عن مخالفات تنظيمية

٣٩. اختر العبارة التي تصف على "أفضل" وجه الأشخاص الذين يُسمح لهم بدخول مقرات الشركة إذا تعرضت للتفتيش المفاجئ من قبل الهيئة التنظيمية (الزيارات المفاجئة):

أ. أي موظف من موظفي الهيئة التنظيمية، بشرط أن يحمل إثبات هوية وأن تتأكد من هويته بالتواصل مع الهيئة التنظيمية المعنية
ب. أي موظف من موظفي الهيئة التنظيمية (الذين يرافقهم عادة رجال الشرطة) ورد اسمه في أمر التفتيش
ج. أي شخص ورد اسمه في أمر التفتيش
د. رجال الشرطة فحسب

٤٠. اختر العبارة التي تصف على "أفضل" وجه ممكن حالة السرية المحيطة بتقارير الأنشطة المشبوهة (SARs)؟

أ. يجب إشعار العميل المعني بتقرير النشاط المشبوه
ب. تتوقف سرية تقارير الأنشطة المشبوهة على مدى الالتزام بشروط تقديم تقرير قانوني
ج. يمكن إحاطة جميع الموظفين بحدوث أي فشل في أنظمة الرقابة في الشركات والخطوات التي اتخذتها لمعالجة هذا الفشل بعد تقديم تقرير النشاط المشبوه
د. يجب على مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب إشعار مجلس إدارة الشركة بتقرير النشاط المشبوه

٤١. أي من النقاط التالية تمثل نقطة أساسية في مبادئ لجنة بازل لعام ٢٠٠٦ المتعلقة بتعزيز حوكمة الشركات؟

أ. يجب أن تكون سياسات التعويض متسقة مع أهداف المصرف على المدى الطويل
ب. يجب إبلاغ مجلس الإدارة بالشكاوى المواضيعية ضد المصرف كل ثلاثة أشهر
ج. يجب عدم إلقاء مسؤولية وظيفة التدقيق الداخلي على عاتق رئيس القسم المالي
د. يجب إخضاع جميع مدخلات بيانات العمليات التشغيلية للمراجعة للتأكد من دقتها

٤٢. أي من الكلمات التالية تدل على مرحلة من عملية غسل الأموال الناجحة؟

أ. الفصل
ب. التفاضل
ج. الدمج
د. التجميع

٤٣. اختر العبارة التي تقدم "أفضل" وصف لمصطلح "التمويه":

أ. عملية تحديد أسوار الصين
ب. تجميع كفاية رأس المال الشركة عبر سلسلة من مجموعات الأصول المالية
ج. عملية الحصول على التراخيص التنظيمية
د. نقل الأموال بين عدد من الحسابات المختلفة عبر سلسلة من المعاملات لإخفاء هوية المالك (المستفيد) النهائي

٤٤. اختر العبارة التي تقدم "أفضل" وصف لمخطط "بونزي":

أ. قرض يعطى لعميل بشروط لصالح العميل لا الشركة
ب. استثمار احتيالي يستخدم أموال مستثمر جديد لدفع أرباح المستثمرين السابقين
ج. نوع من الاحتيال يتعرض فيه المستثمرون لأساليب بيع باستخدام الضغط الشديد عليهم
د. أداة استثمارية تتميز بفرض رسوم أولية مرتفعة على المستثمر

٤٥. أي نتيجة من النتائج التالية يمكن أن تتأتى من تعرض شركة خاضعة للرقابة والتنظيم لمخاطر الطرف النظير؟

أ. قد تتعرض الشركة لغرامة تنظيمية
ب. قد تضطر الشركة إلى تقديم تقرير النشاط المشبوه
ج. قد تضطر الشركة إلى تغيير المدير المالي التنفيذي
د. قد تعاني الشركة خسارة مالية بسبب التخلف عن الدفع

٤٦. في أي ظروف يجب على الشركة أن تجمد أموال/أصول العميل التي تحتفظ بها؟

أ. عند تقديم تقرير نشاط مشبوه متعلق بحساب العميل
ب. عندما تبلِّغ وكالة تنفيذ القانون بتقرير نشاط مشبوه متعلق بحساب العميل
ج. عندما يصنّف العميل على أنه من الاشخاص السياسين ممثلي المخاطر
د. عندما يتم التعرف على اسم العميل ضمن قائمة العقوبات

٤٧. أي من العبارات التالية تمثل وثيقة أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وتتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركة (CSR)؟

أ. "القواعد الأخلاقية النموذجية"
ب. "اتفاقية مكافحة الرشوة"
ج. "تجسيد مبادئ الاستقامة والنزاهة والعدالة"
د. "منع وقوع الجريمة المالية"

٤٨. يشير تعريف بنك التسويات الدولية لـ "مخاطر الالتزام" إلى أن الشركة قد تتعرض لخسائر نتيجة عدم الالتزام بالقوانين ذات الصلة، ويسلط التعريف الضوء على مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية، والخسائر المالية الفادحة، إضافة إلى نوع ثالث من الخسائر: ما هو؟

أ. خسارة السمعة
ب. خسارة كبار المديرين
ج. خسارة العملاء بموجب القرارات التنظيمية
د. خسارة الفرص

٤٩. أي من الوثائق التالية يرجح أن تثير المخاوف من سوء استخدام المعلومات الداخلية؟

أ. مقالة في مجلة عن التوظيف تسلط الضوء على مشكلات التوظيف في شركة
ب. وثائق حكومية سرية تتعلق بتغيير في ضريبة الأرباح الرأسمالية
ج. وثيقة تدرج التأثيرات المحتملة لخروج اليونان من منطقة اليورو
د. مسودات غير معلنة لتقارير وحسابات شركة مدرجة في البورصة

٥٠. أي من المعلومات التالية "لا" تحتاج بالضرورة إلى تسجيلها في قائمة المطلعين على المعلومات الداخلية؟

أ. اسم الشخص الذي صنَّف الموظف باعتباره مطلعًا على المعلومات الداخلية
ب. هوية كل شخص يمكنه الاطلاع على المعلومات الداخلية
ج. السبب الذي دعا إلى وضع اسم الموظف على قائمة المطلعين
د. تاريخ إنشاء قائمة المطلعين وتاريخ تحديثها

٥١. اختر العبارة التي تصف ما يمكن أن يوصف بأنه نموذج قياسي للتنظيم الذاتي:

أ. ترك الأمر للقطاع لتحديد أفضل طريقة لتنظيم ذاته، من دون تدخل حكومي
ب. استخدام مزيج من القواعد الخاصة بالقطاع والإشراف الحكومي
ج. قيام القطاع بتنظيم ذاته، لكن الحكومة تقرر المؤهلات المناسبة للمشاركين فيه
د. تولي القطاع مسؤولية تنفيذ السياسات الحكومية

٥٢. اختر العبارة التي تتضمن "أفضل" وصف لإجراءات التحري والتحقق من المعلومات:

أ. التزام تعاقدي لتزويد العميل بالتقارير الرقابية
ب. الحرص الواجب على الشخص العقلاني قبل الدخول في اتفاق أو معاملة
ج. دفعة مالية تُدفع للخط الثاني من خطوط الدفاع الثلاثة
د. العملية التي تستخدمها الهيئة التنظيمية المعتمدة على المبادئ للإشراف على الشركات

٥٣. ما الإجراء الذي يجب على الشركة اتخاذه فيما يتعلق بتداولات الحساب الشخصي؟

أ. التأكد من استخدام جميع الموظفين للحسابات المصرفية لعملاء الشركة لتنفيذ التداول
ب. التأكد من دعوة جميع الموظفين إلى دورة تدريب تنشيطية كل ٢٤ شهرًا
ج. إنشاء نظام ثابت للرقابة يمنع الموظفين من التداول لحساباتهم الخاصة
د. التأكد من أن كل مزود خدمة متعاقد مع الشركة يحتفظ بسجلات توثق المعاملات التي أجراها الأشخاص المعنيون

٥٤. اختر العبارة التي تصف سمة مميزة لمرفق التداول متعدد الأطراف؟

أ. يجب أن يلتزم الشفافية قبل التداول، ولكن ليس بعد التداول
ب. تستخدم الشركات هذه المرافق لتنفيذ التداولات نيابة عن عملائها مقابل أوامر العملاء في سجل الشركة أو عملاء الشركات الأخرى
ج. يجب أن يلبي المعايير المطلوبة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)
د. الأسعار/الرسوم علنية، وتطبق بعدالة واتساق على جميع الأعضاء

٥٥. من الآثار المترتبة على استخدام هيكلية ثنائية (مؤلَّفة من مستويين) لمجلس الإدارة:

أ. يجب على رئيس المجلس قبول آراء الإدارة التنفيذية
ب. يجب على الشركة تعيين ثلاثة مديرين غير تنفيذيين لضمان مساءلة الإدارة التنفيذية
ج. هنالك فصل واضح بين وظيفتي الرقابة والإدارة
د. الوظيفة المالية مستقلة عن المديرين التنفيذيين المسؤولين عن إدارة عمليات التشغيل

٥٦. أين يقع مقر لجنة الرقابة المصرفية؟

أ. لاهاي
ب. بروكسل
ج. بازل
د. لوكسمبورغ

٥٧. لماذا يجب على الشركات إجراء تحليل للمخالفات؟

أ. لأنه مطلب شهري من المتطلبات التنظيمية
ب. لأن من واجب الشركة ضمان إجراء عملية تسجيل المخالفات بنجاح
ج. لأن الخط الدفاعي الثالث سوف يقدم توصية إذا لم يتمكن الخط الثاني من إجراء هذه المراجعة
د. لأن مثل هذا التحليل يمكن أن يظهر الاتجاهات العامة السائدة، ومن ثم ييسّر الرقابة على الأعمال

٥٨. أي من المؤسسات التالية تمثل شراكة بين مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) تهدف إلى إنهاء توفير الملاذات الآمنة لأموال الفساد؟

أ. مبادرة استرداد الأصول المنهوبة (StAR)
ب. الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر
ج. مجموعة العمل المالي (FATF)
د. صندوق النقد الدولي

٥٩. أي من الشخصيات التالية لا تندرج ضمن تعريف الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر؟

أ. توني بلير (رئيس الوزراء البريطاني سابقاً)
ب. بيرس كورِبن (شقيق جيرمي كورِبن عضو البرلمان في المملكة المتحدة)
ج. الماركيزة بريندا هيل (نائب رئيس المحكمة العليا في المملكة المتحدة)
د. السير البريطاني ستيفن هيلبير (قائد القوات الجوية في المملكة المتحدة)

٦٠. أي من الإجراءات التالية يعد أساسياً لإدارة مخاطر أصحاب المصلحة؟

أ. تعيين مديرين غير تنفيذيين
ب. تأسيس لجنة للمكافآت
ج. تقليص مستوى المخاطرة في الشركة
د. بناء علاقات على مستويات الإدارة العليا

٦١. ما الهدف الأساسي لحوكمة الشركات في المصارف؟

أ. ضمان حسن إدارة المصرف لصالح المساهمين فيه
ب. التأكد من قدرة الموظفين على العمل في بيئة أخلاقية
ج. توفير صورة واضحة للمديرين غير التنفيذيين عن أدوارهم
د. كسب ثقة عامة الناس والحفاظ عليها

٦٢. أي من العبارات التالية تقدم "أفضل" وصف لعلاقة التعاقد الخارجي؟

أ. الشركة (أ) تستعين بخدمات الشركة (ب)، التي تتولى المسؤولية التنظيمية والعملية عن استكمال المهمات
ب. تؤدِّي الشركة التي أُسندت خدمات العملَ كلَّه
ج. الشركة (أ) تستعين بخدمات الشركة (ب)، لكن الشركة (أ) تتحمل المسؤولية التنظيمية عن المهمات التي تم التعاقد عليها
د. يجب أن يمتلك مزود الخدمة والشركة التي تعاقدت معه تراخيص تنظيمية متكافئة

٦٣. أي من الأدوار التالية يقوم بمسؤوليات قانونية محددة؟

أ. مسؤول المطابقة والالتزام في مجموعة الشركة
ب. مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب
ج. مدير قسم نظم المعلومات
د. جميع الموظفين في شركة الخدمات المالية المرخصة

٦٤. كيف يحقق المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال نتائج أفضل من المنهجيات الأخرى؟

أ. يجب على الشركة التي تتبنى هذا المنهج التفكير بالقضايا الأساسية، بدلًا من تبني منهجاً روتينياً وبيروقراطياً للالتزام
ب. يجب على الشركة تعيين موظف مكلف، إذا كانت المخاطر كبيرة
ج. التركيز على المخاطر بوصفها أولوية يضمن مناقشة غسل الأموال في اجتماعات مجلس الإدارة
د. تضمن تعاون وظيفة إدارة المخاطر في الشركة مع مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب

٦٥. أي من العبارات الآتية تجسد مثالًا على التجنب الضريبي؟

أ. الزعم الكاذب بالإقامة خارج المملكة المتحدة من أجل تلقي دفعات مالية من دون دفع ضرائب
ب. الاستثمار باستخدام حساب ادخار فردي (ISA)
ج. الاستثمار باستخدام صندوق خارجي
د. إجراء عدد كبير من المعاملات للتمويه على مصادر أحد الأصول

٦٦. وفقًا لنموذج "خطوط الدفاع الثلاثة"، مَن الذي يعتبر عمومًا خط الدفاع الثالث؟

أ. وظيفة إدارة المخاطر
ب. وظيفة التدقيق الداخلي
ج. الهيئة التنظيمية
د. مجلس الإدارة

٦٧. أي من الإجراءات التالية "لا" يمثل إجراء يمكن أن يتخذه المستثمر لحماية نفسه من الوقوع ضحية للجريمة المالية؟

أ. تقطيع الوثائق التي تتضمن معلومات حساسة، مثل البيانات والتقارير المالية، قبل التخلص منها
ب. الحفاظ على كلمات السر وأرقام التعريف الشخصي في مكان آمن
ج. قراءة الشروط والأحكام المتعلقة بالمنتَج بكل عناية
د. التفكير بالاستثمار وهل يفوق التوقعات المنطقية المقبولة

٦٨. المعرفة المتخصصة بالقطاع عنصر أساسي في نموذج التنظيم الذاتي الفعال، علل ذلك.

أ. بسبب تزايد تعقيد الأسواق والمنتجات
ب. يجب على الحكومة فرض غرامات على الشركات التي لا تلتزم بالقانون
ج. ضرورة الموافقة على منهجية قياسية لنشاط مراقبة الالتزام
د. المبدأ الرابع من مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو) يلزم الشركات بتقديم دليل على مشاركتها في تأسيس إطار العمل

٦٩. أي مما يأتي "لا" يمثل جانباً من جوانب دور وظيفة مراقبة الالتزام في تطوير أعمال ومنتجات جديدة للشركة؟

أ. إجراء تقييم للمخاطر
ب. تحديد نطاق التنظيم
ج. الموافقة على نموذج التشغيل
د. تسليط الضوء على التغيرات الجوهرية في العلاقات القائمة

٧٠. ما المفهوم الذي يمكن وصفه بأنه "مستوى الخسارة التي تكون الشركة على استعداد لقبولها في مختلف أعمالها ضمن أفق زمني محدد على مستوى معين من الثقة"؟

أ. اختبار الجهد
ب. العائد على رأس المال المتاح للاستثمار
ج. معامل الربحية
د. درجة تقبل المخاطر

٧١. أي من العبارات التالية تصف عنصرًا أساسيًا في "الزيارة المفاجئة"؟

أ. يقوم بها موظفو الهيئة التنظيمية على انفراد، بموجب سلطاتهم التشريعية
ب. لا يمكن للفريق إجراء مقابلات إلا مع الموظفين الموجودين عندما بدأت الزيارة
ج. يجب أن يضم أمر التفتيش أسماء جميع الموظفين المشاركين في الزيارة
د. يجب عدم لمس معدات تقنية المعلومات إذا كانت البيانات مشفرة

٧٢. أي من العوامل التالية "لا" يمثل عاملًا يسهم في استقلالية وظيفة مراقبة الالتزام؟

أ. مسؤوليات فريق مراقبة الالتزام يجب ألا تؤدي إلى تعارض في المصالح
ب. يجب أن يتمكن الفريق من الوصول إلى المعلومات والموظفين
ج. يجب إنشاء وظيفة رسمية لمراقبة الالتزام ضمن الشركة
د. يجب على كبير مسؤولي المطابقة والالتزام أو مسؤول المطابقة والالتزام في مجموعة الشركة ألا يتولى مسؤولية وظائف أخرى (مثل المسؤوليات القانونية أو إدارة المخاطر أو الشؤون المالية)

٧٣. ما التفويض المكلَّف به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)؟

أ. وضع المبادئ اللازمة لنماذج التنظيم الذاتي
ب. نشر قوائم الأشخاص السياسين ممثلي المخاطر
ج. مساعدة الدول الأعضاء على مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة والإرهاب
د. تدعيم حوكمة الشركات في الدول النامية

٧٤. أي من العبارات التالية تصف الجريمة الأصلية فيما يتعلق بغسل الأموال؟

أ. إيداع أموال مسروقة في حساب مصرفي
ب. إجراء معاملات استثمارية متعددة للتمويه والحيلولة دون اقتفاء أثر السلع المسروقة
ج. رشوة مسؤول حكومي
د. تنبيه أحد المتورطين بغسل أموال إلى بدء التحقيقات ضده

٧٥. أي نوع من المخاطر تعرِّفه لجنة المراقبين المصرفيين الأوروبيين (CEBS) بأنه "المخاطر الراهنة أو المحتملة للمكاسب ورأس المال التي تنشأ عن تغييرات في بيئة الأعمال ومن قرارات تجارية معاكسة أو التنفيذ غير المناسب للقرارات أو عدم الاستجابة للتغييرات في بيئة الأعمال"؟

أ. المخاطر الاقتصادية
ب. المخاطر السياسية
ج. مخاطر الشركة
د. المخاطر الإستراتيجية

٧٦. أي مما يأتي يمثل هدفًا لسياسة الاتحاد الأوروبي يدعمه التوجيه المتعلق بأسواق الأدوات المالية (ميفيد) (MiFID)؟

أ. حرية تنقل الناس
ب. تعزيز سعر اليورو
ج. توسيع نطاق الخدمات التي يمكن توفيرها عبر دول الاتحاد باستخدام "جواز المرور"
د. التأكد من أن مديري الأصول يخضعون للمراقبة المناسبة

٧٧. اختر العبارة التي تتضمن "أفضل" وصف للمراحل الثلاث المستخدمة لابتكار نموذج لبرنامج مراقبة الالتزام:

أ. البحث، المراجعة، تكرار التجربة
ب. جمع المعلومات، حساب النقاط، تطبيق عوامل المخاطر الأخرى
ج. الإيداع، التمويه، الدمج
د. التحقق من الدقة، الاكتمال، وضع النموذج

٧٨. أي من الأمثلة التالية ليس مثالًا على غسل الأموال؟

أ. التعامل مع العوائد الناتجة عن الجرائم
ب. التعامل مع سلع مسروقة
ج. مساعدة مجرم ذائع الصيت على شراء منزل
د. طلب عميل للشركة استلام عوائد بيع الأسهم نقدًا

٧٩. اختر العبارة التي تصف مثالاً على التهرب الضريبي:

أ. زعم كاذب بالإقامة خارج المملكة المتحدة لتلقي مدفوعات من دون دفع ضرائب
ب. استثمار باستخدام حساب ادخار فردي
ج. استثمار باستخدام صندوق خارجي
د. إجراء عدد كبير من المعاملات للتمويه على مصادر الأموال

٨٠. أي من العبارات التالية تمثل عاملًا من عوامل استقلالية وظيفة مراقبة الالتزام؟

أ. يجب على وظيفة التدقيق الداخلي إبلاغ المدير المالي التنفيذي
ب. يتولى مدير قسم مراقبة الالتزام مسؤولية عامة عن تنسيق إدارة مخاطر الالتزام في الشركة
ج. يجب تقييد إمكانية وصول قسم مراقبة الالتزام إلى المواد المتعلقة بالعمليات التشغيلية
د. يجب زيادة ميزانية مدير قسم مراقبة الالتزام وفقًا للأرباح قبل دفع الضرائب

٨١. أي من القوانين التالية "لا" تصل سلطته كما يقال إلى خارج حدود الدولة التي وضعته؟

أ. قانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة
ب. قانون "سوكس" (ساربينيز-أوكسلي)
ج. قانون مكافحة الممارسات الفاسدة الأجنبية
د. قانون حماية البيانات

٨٢. أفضل وصف للمستشار الآلي هو أنه منصةٌ رقمية توفِّر:

أ. أداةً يستخدمها المستشارون الماليون عند تقييم درجة الإقبال على المخاطرة
ب. مشورةً ماليةً مؤتمتةً بتدخل محدود من الإنسان
ج. أنشطة مركز خدمة العملاء بالنسبة للمشورة المتعلّقة بإدارة الثروات
د. مشورة مالية مصمَّمة لتناسب احتياجات العميل تُستخدم جنبًا إلى جنب مع المستشار المالي

٨٣. لماذا يعدّ الصندوق الخارجي القائم على نموذج "الهياكل اليتيمة" جذاباً للمجرمين؟

أ. الصندوق غير ملزم بإجراء تدقيق أو تحقيق عند إيداع الأموال
ب. لا توجد في الدول الأجنبية رقابة على الإبلاغ عن النشاط المشبوه
ج. هذا الصندوق يفسح في المجال للاحتيال في القروض العقارية بواسطة التضليل والخداع
د. المستفيد من الصندوق يكون مجهول الهوية

٨٤. ما المتغير الذي يستخدم عادة إلى جانب "درجة الاحتمال" لترتيب المخاطر لأغراض خطة استمرارية الأعمال؟

أ. التأثير
ب. المسافة
ج. التكلفة
د. الاحتمالية

٨٥. في أي أقسام الشركة يجب على وظيفة مراقبة الالتزام أن تكون قادرة على ممارسة عملها الرقابي؟

أ. جميع الأقسام التي توجد فيها مخاطر الالتزام
ب. أقسام معالجة العمليات التشغيلية
ج. جميع الأقسام باستثناء قسم الشؤون المالية (الخاضع للتدقيق المالي)
د. أقسام الخدمات في الشركة، مثل قسم الشؤون القانونية وقسم الموارد البشرية

٨٦. كيف يزيد منهج التنظيم القائم على القواعد الأعباءَ الملقاةَ على عاتق الهيئة التنظيمية؟

أ. يجب على الهيئة أن تزيد عدد جلسات الاستماع العامة
ب. يجب على الهيئة أن تجد عددًا متزايدًا من الشركات لمعاقبة السلوك السيء فيها
ج. يجب أن توفر القواعد دومًا طريقة موثوقة للتمييز بين الخطأ والصواب
د. يجب على الهيئة تزويد عدد أكبر من الشركات بتوجيهات فردية

٨٧. ما الآلية التي يجب أن تحقق مراجعة مستقلة للعمل التشغيلي الذي تؤديه الشركة؟

أ. حساب كفاية رأس المال
ب. التقارير التنظيمية الرسمية
ج. برنامج مراقبة الالتزام
د. تقرير مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب

٨٨. فيما يتعلق بالأنظمة والأدوات الرقابية التي تضعها الشركة لمنع الجريمة المالية، أي من العبارات التالية تمثل مسؤولية من المسؤوليات الملقاة على عاتق أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارة العليا؟

أ. يجب على وظيفة التدقيق الداخلي مراجعة أدوات الرقابة كل سنتين
ب. يجب وضع مسؤولية منع الجريمة المالية على عاتق كبير مسؤولي إدارة المخاطر أو كبير مسؤولي المطابقة والالتزام
ج. فهم ومعرفة مسؤوليتهم الشخصية إذا لم يتم بالوفاء بالالتزامات القانونية
د. نشر تقرير مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتتم مراجعته من قبل جميع المساهمين

٨٩. اختلاس الأصول هدف نموذجي للبيانات والتقارير المالية المضللة. فيما يأتي، اختر العبارة التي تجسد مثالًا على اختلاس الأصول:

أ. ممارسة الضغط لتلبية توقعات السوق، أو تخفيض الضرائب إلى الحد الأدنى، أو تضخيم العوائد لضمان الحصول على التمويل المصرفي
ب. اختلاس الفواتير عبر حسابات الديون برسم التحصيل
ج. تسديد دفعات مالية لمشترين وهميين
د. فتح حساب وصاية على الأموال باسم مزيف

٩٠. اختر العبارة التي تتضمن "أفضل" وصف لمنهج التنظيم القائم على المبادئ:

أ. تعتمد على بيانات وتقارير مفصلة بدقة شديدة لما يجب على الشركة والموظفين فعله من أجل الالتزام
ب. الأمر متروك للشركات والأفراد لتحديد كيف، وإلى أي مدى، يجب الالتزام بالمبادئ
ج. تشوهت سمعة التنظيم المعتمد على المبادئ عقب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨
د. في حالة تعارض المصالح، تبطل القواعدُ المبادئَ

٩١. ما الذي يضمن فعالية وظيفة مراقبة الالتزام؟

أ. يجب أن تتمكن وظيفة مراقبة الالتزام من تلبية احتياجات الإدارة والموظفين الذين يتعاملون مع العملاء مباشرة
ب. يجب أن تتمكن وظيفة مراقبة الالتزام من إثبات أن لديها أنظمة وأدوات رقابية لتلبية متطلبات الهيئات التنظيمية
ج. يجب أن تتمكن وظيفة مراقبة الالتزام من تحديث سجلاتها باستمرار وتوفيرها للاطلاع من قبل مجلس الإدارة والهيئات التنظيمية
د. يجب أن تتمكن وظيفة مراقبة الالتزام من تقديم النصح والمشورة للموظفين المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة الخاضعة للتنظيم والرقابة وتساعدهم على التقيد بالتزامات الشركة وقواعدها

٩٢. "أفضل" وصف للتمويه في سياق غسل الأموال هو:

أ. إدخال الأموال في النظام المالي
ب. تحريك الأموال عبر أرجاء النظام المالي
ج. حفظ الأموال بصورة مشروعة في النظام المالي
د. سحب الأموال من النظام المالي

٩٣. ما الغرض من وضع المعايير والمبادئ للشركات وكبار المسؤولين فيها؟

أ. توفير توجيهات إرشادية غير ملزمة
ب. توفير توجيهات إرشادية ملزمة
ج. التأكد من أن الشركات تلتزم المعايير والقواعد التنظيمية معًا
د. ضمان الالتزام بروح القواعد التنظيمية إضافة إلى نصها

٩٤. العقوبة القصوى لمخالفة "التنظيم العام المتعلق بحماية البيانات" (GDPR):

أ. نسبة تصل إلى ٢٪ من المبيعات الكلية السنوية أو ٥٠ مليون يورو
ب. نسبة تصل إلى ٤٪ من المبيعات الكلية السنوية أو ٢٠ مليون يورو
ج. نسبة تصل إلى ١٠٪ من المبيعات الكلية السنوية أو ٥ مليون يورو
د. نسبة تصل إلى ١٢٪ من المبيعات الكلية السنوية أو ١٥ مليون يورو

٩٥. وفقًا للتوجيه المتعلق بخدمات الدفع (٢) (PSD2)، تعرف خدمة الدفع بأنها خدمة تمكّن من:

أ. إيداع النقد أو سحبه
ب. إجراء تحويلات الأموال
ج. إجراء المعاملات الورقية
د. إجراء المعاملات بموجب نظام "سويفت" (SWIFT)

٩٦. "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية" جزء من:

أ. مجلس الأمن الدولي
ب. المصرف المركزي الأوروبي
ج. وزارة الخزانة الأمريكية
د. مجموعة العمل المالي (FATF)

٩٧. "أفضل" تعريف للجريمة الإلكترونية (السيبرانية) هو:

أ. جريمة تستهدف الحواسب الآلية
ب. جريمة ترتكب باستخدام الإنترنت
ج. قيام الحكومة بتقييد حرية الوصول إلى الإنترنت
د. قيام مركز اتصالات بالاحتيال على العملاء

٩٨. وضع فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلّقة بتغيّر المناخ توصياتٍ وفقَ أربعة محاور هي:

أ. الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف
ب. الالتزام، والمخاطر التشغيلية، والإحصائيات، والربحية
ج. الحوكمة، والمخاطر التشغيلية، والالتزام، والعوائد المتعلّقة بالمناخ
د. مجلس الإدارة، والالتزام، والحوكمة، وجهود مكافحة تغيّر المناخ

٩٩. بموجب التنظيم المتعلق بالإيداع المركزي للأوراق المالية (CSDR)، فإنه يتعين تسوية المعاملة في أي من التواريخ التالية؟

أ. تاريخ الشراء
ب تاريخ التسوية الفعلي
ج. تاريخ التسوية المستهدف
د. تاريخ التمديد

١٠٠. أي مما يلي يعد مجالاً من المجالات التي يتعين على الشركات تقديم إفصاحات بخصوصه على النحو المحدد في القواعد التنظيمية للإفصاحات المتعلقة بالتمويل المستدام (SFDR)؟

أ. أوراق المنتج اللاحقة للتعاقد
ب. التأثيرات السلبية الرئيسية على عوامل الاستدامة
ج. التمويل الأخضر
د. المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)

إجابات الأسئلة متعددة الخيارات

١. "أ" الفصل الثالث، المقطع ١-٣-٤

مجموعة العمل المالي (FATF) هي التي تضع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢. "ب" الفصل الخامس، المقطع ١-٣

يجب على الشركة إنشاء وظائف رقابية سليمة، بما فيها وظيفة فعالة لمراقبة الالتزام تعمل بصورة روتينية (من بين مهمات أخرى) على مراقبة الالتزام بالقوانين، وقواعد حوكمة الشركات، والقواعد التنظيمية، وقواعد السلوك، والسياسات التي يخضع لها المصرف؛ وتضمن إبلاغ المستوى المناسب من الإدارة بالمخالفات، ومجلس الإدارة في حالة المخالفات الخطيرة.

٣. "ج" الفصل الثاني، المقطع ١-٣-١

الغرض من دليل الالتزام هو التوثيق الرسمي للمعايير التي يجب على جميع الموظفين اتباعها.

٤. "د" الفصل الرابع، المقطع ١

تبحث الهيئات التنظيمية عن ثقافة أخلاقية تجسد القيم التي ترتكز إليها البنية التنظيمية برمتها، أي القيم التي توفّر حماية مناسبة لمستهلكي الخدمات المالية. وهذا يتجاوز مجرد الوعي التنظيمي، الذي يعد قضية مسلمًا بها، أو ثقافة الالتزام التي تخاطر بالتحول إلى ذهنية بيروقراطية روتينية. ربما تنخفض العلاوات والمكافآت عقوبةً للسلوك السيء، لكنها تظل في نهاية المطاف مرتبطة بالعوائد.

٥. "ج" الفصل الأول، المقطعان ٢-٢-٣ و١-٤

الأهداف الثلاثة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو) من تنظيم الأوراق المالية هي: حماية المستثمرين، وضمان أن تتمتع الأسواق بالنزاهة والعدالة والكفاءة والشفافية، وتقليص المخاطر الشاملة.

٦. "د" الفصل الخامس، المقطع ١-٥-١

يتمثل مبدأ هيكلية الإدارة المصفوفية في أن الموظف الفرد ربما يعمل تحت إشراف مديرين اثنين أو ثلاثة بدلًا من مدير واحد.

٧. "د" الفصل الرابع، المقطع ٢

أي سلوك يحتمل أن يشوه السوق يصنَّف تلاعبًا بالسوق.

٨. "ج" الفصل الخامس، المقطع ١-٤

فريق الإدارة العليا مسؤول أمام المجلس الرقابي، المنتخب من قبل المساهمين.

٩. "ج" الفصل الثالث، المقطع ٣-٤

الموظف "المكلَّف" هو عادةً مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب نفسه، وهو مسؤول عن مراجعة القضايا والإبلاغ عنها.

١٠. "ج" الفصل الأول، المقطع ٢-٢-٤

تأسس المجلس الأوروبي للمخاطر الشاملة (ESRB) في ١ يناير ٢٠١١، ويتولى مسؤولية الإشراف التحوطي الكلي على الأنظمة المالية ضمن الاتحاد الأوروبي.

١١. "ج" الفصل الخامس، المقطع ١-٩

ينص المبدأ الخامس على ما يلي: "في بنية المجموعة، يحمل مجلس إدارة الشركة الأم مسؤولية إجمالية عن الحوكمة الكافية عبر مكونات المجموعة، والتحقق من وجود سياسات وآليات حوكمة مناسبة للبنية الهيكلية والأعمال والمخاطر المتعلقة بالمجموعة وكياناتها الفردية."

١٢. "ب" الفصل الأول، المقطع ١-٣

في المنهج القائم على المبادئ للتنظيم المالي، توضع المبادئ عند مستوى عالٍ، ويترك للشركة أو الأفراد تقرير كيف (وإلى أي مدى) يجب الالتزام بهذه المبادئ. بالمقابل، يعد المنهج القائم على القواعد توجيهي أكثر، وأقل مرونة، وكثيرًا ما يوفر قواعد مفصلة جداً.

١٣. "ب" الفصل الخامس، المقطع ٢-٣-٢

هذا تعريف بنك التسويات الدولية للمخاطر التشغيلية.

١٤. "أ" الفصل الأول، المقطع ١-٥-٢

تقديم المشورة الاستثمارية هو الخيار الوحيد هنا الذي يعد من الأنشطة المذكورة في التوجيه المتعلق بأسواق الأدوات المالية. وبينما تخضع التعاملات التي تشمل الوحدات في برامج الاستثمار الجماعي لأحكام التوجيه المتعلق بأسواق الأدوات المالية، يستثنى منها مشغلو مثل هذه البرامج.

١٥. "د" الفصل الثاني، المقطع ١-١-١

من الضروري أن يكون الالتزام محط اهتمام كل شخص في المؤسسة، ويجب عدّه جزءًا لا يتجزأ من أنشطة الشركة اليومية. وهو ليس مسؤولية موظفي مراقبة الالتزام المتخصصين وحدهم.

١٦. "ج" الفصل الثاني، المقطع ١-٤-١

يجب على وظيفة مراقبة الالتزام أن تأخذ زمام المبادرة وتعمل على تحديد مخاطر الالتزام المرتبطة بأعمال الشركة، وتوثيقها، وتقييمها، ويشمل ذلك تطوير المنتجات الجديدة. فإذا وجدت في الشركة لجنة لتطوير المنتجات الجديدة، يجب أن تتضمن هذه اللجنة ممثِّلاً عن وظيفة مراقبة الالتزام.

١٧. "ب" الفصل الرابع، المقطع ٢-٤-١

ليس لزاماً على الشركة إقامة أسوار الصين؛ فهي مجرد مثال على كيفية إدارة تعارض المصالح.

١٨. "أ" الفصل الثاني، المقطع ٢-١-٥

من الممكن أن يتعرض موظف لعقوبة تنظيمية خارجية، لا سيما إذا بلغت المخالفة حد التلاعب الخطر بالسوق.

١٩. "ج" الفصل الأول، المقطع ١-٥-٣

وفقًا لقانون الالتزام الضريبي الخاص بالحسابات الخارجية (فاتكا) والاتفاقية الموقعة بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية، يجب على المؤسسات المالية الأجنبية العاملة في المملكة المتحدة إبلاغ "مصلحة الإيرادات والجمارك" البريطانية (HMRC) عن الحسابات الخاصة بالأشخاص الأمريكيين أو المؤسسات الأجنبية التي يملك الأشخاص الأمريكيون حصة كبيرة فيها.

٢٠. "ب" الفصل الخامس، المقطع ٢-١

الأمور التي يغلفها عدم اليقين غير قابلة للقياس؛ لكن حين نتمكن من تطبيق البيانات والمعطيات ونظرية الاحتمالات لتحليل النتائج المحتملة، عندئذ نستطيع التحدث عن "مخاطر".

٢١. "ج" الفصل الرابع، المقطع ١-١

تعتقد الهيئات التنظيمية على نحو متزايد بأنها ملزمة بأن تأخذ بالاعتبار(وتطلق أحكامًا على) أخلاقيات وثقافة الشركات التي تخضع لقواعدها ومعاييرها التنظيمية؛ فمجرد وجود ثقافة الالتزام ليس كافيًا. المطلوب هو ثقافة أخلاقية في الشركة تجسد القيم التي تقوم عليها البنية التنظيمية برمتها.

٢٢. **"ج"** **الفصل الثالث، المقطع ٢-٥**

لكي تثبت الشركة فاعلية الحوكمة فيها، يجب عليها أن تتأكد من مراجعة فاعلية الأنظمة والأدوات الرقابية التي تستخدمها لمكافحة غسل الأموال عند إجراء أي مراجعة، وأن تجرى هذه المراجعة سنويًا على أقل تقدير.

٢٣. **"أ"** **الفصل الخامس، المقطع ٣**

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إدارة مخاطر الالتزام في الشركة.

٢٤. **"د"** **الفصل الثاني، المقطع ١-٦**

الخيار (د) فقط هو الصحيح. قد يشمل التطوير المهني المستمر (CPD) امتحانات مهنية مناسبة، والوصول إلى النشرات المتعلقة بالمستجدات التنظيمية، والنشرات المتعلقة بالمستجدات في القطاع.

٢٥. **"ب"** **الفصل الخامس، المقطع ١-١**

أكثر تأثيرات حوكمة الشركات الضعيفة انتشارًا وضررًا للقطاع المالي هو فقدان ثقة عامة الناس بالمؤسسة وبالقطاع المالي ككل. فضلًا عن ذلك، يكون الضرر معدياً، ويصيب المؤسسات التي تتمتع بإدارة رشيدة أيضًا. من أعراض حوكمة الشركات الهزيلة: توزيع علاوات ومكافآت غير مناسبة، ومخاطر إجراء تداولات غير مصرَّح بها، وترقية وتشجيع المديرين غير المناسبين أو غير المؤهلين، وانهيار المصارف –يمكن لهذه الأعراض أن تكون بمثابة نذير أو إنذار مبكر يشير إلى وجود خطأ ما في المؤسسة.

٢٦. **"ب"** **الفصل الخامس، المقطع ١-٢**

تتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة في تحديد هيكل الحوكمة للمؤسسة، وضمان تطبيقها كما هو محدد، وإجراء الرقابة الفاعلة على الإدارة التنفيذية. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف بنزاهة وأمانة واستقلالية. كما يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في المؤسسات المالية الذين يشغلون مناصب أساسية أن يتم اعتمادهم من الهيئة التنظيمية المختصة حتى يتمكنوا من أداء وظائفهم.

٢٧. **"أ"** **الفصل الثاني، المقطع ١-١-١**

بغض النظر عن هيكل المنظَّمة، يجب أن تشتغل وظيفة مراقبة الالتزام الفعالة باستقلالية وتُخصَّص لها الموارد الكافية.

٢٨. **"أ"** **الفصل الأول، المقطع ١-٤-٢**

تحريم الربا يعني تحريم تقديم/تلقي الفوائد على الديون.

٢٩. **"ج"** **الفصل الأول، المقطع ١-٥-٢**

يتولى المدير التنفيذي والمدير التنفيذي المالي مسؤولية التأكد من أن أدوات (وإجراءات) الرقابة الداخلية قادرة على توفير إفصاحات صادقة ودقيقة فيما يتعلق بالشؤون المالية.

٣٠. **"ب"** **الفصل الخامس، المقطع ١-٦**

من طرق تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي: تشجيع استقلالية المدقق الداخلي. ويمكن تحقيق ذلك -مثلاً- عبر تمكين المدقق الداخلي من إبلاغ (والوصول المباشر إلى) مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة للمجلس.

٣١. **"ج"** **الفصل الأول، المقطع ١-٥-٢**

تصل العقوبة القصوى للتحايل على المستثمرين في الأوراق المالية إلى السجن مدة ٢٥ سنة.

٣٢. **"أ"** **الفصل الأول، المقطع ١-٥-٣**

وفقًا لقانون الالتزام الضريبي الخاص بالحسابات الخارجية (فاتكا)، يجب على دافعي الضرائب الأمريكيين الذين يملكون أصولًا مالية خارج الولايات المتحدة إبلاغ مصلحة الإيرادات الداخلية (IRS) في الولايات المتحدة عن هذه الأصول.

٣٣. "ب" الفصل الأول، المقطع ٢-٢-٤

تتولى الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق (ESMA) مسؤولية الرقابة المباشرة على وكالات التصنيف الائتماني.

٣٤. "أ" الفصل الخامس، المقطع ٢-٢-١

تنشأ هذه المخاطر على مستوى الاقتصاد الأشمل، ولا تنحصر بنشاط الشركة أو الحيز السياسي.

٣٥. "د" الفصل الأول، المقطع ٢-٧-٢

صُمِّمت معايير كفاية رأس المال لتوفير الوقت الكافي للهيئات الرقابية للتدخل لتحقيق هدف إنهاء نشاط الشركات المعسرة بصورة تدريجية ومنظَّمة.

٣٦. "د" الفصل الثاني، المقطع ١-٨-٣

في العديد من الدول، تُعرَف العملية التي تعدل الشركة بواسطتها الترخيص الذي حصلت عليه باسم "تعديل الترخيص".

٣٧. "ب" الفصل الثالث، المقطع ١-١

من الفوارق الرئيسية بين تمويل الإرهاب وأنشطة غسل الأموال الأخرى أن ارتكاب الأعمال الإرهابية لا يتطلب غالبًا سوى مبالغ مالية صغيرة. لكن قد تحتاج المنظمات الإرهابية إلى تمويلات كبيرة، وكذلك تستخدم التقانات الحديثة لإدارة (وتحويل) الأموال بين عدة دول، ومن هنا تأتي أوجه التشابه مع غسل الأموال. تميل المنظمات الإرهابية أيضًا إلى الارتباط مع الأنشطة الإجرامية الأخرى.

٣٨. "أ" الفصل الثاني، المقطع ٢-١-٣

بحسب المبدأ (٥) من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، يجب أن تكون وظيفة مراقبة الالتزام مستقلة.

٣٩. "ج" الفصل الثاني، المقطع ٣-١-٥

يرافق رجال الشرطة عادة موظفي الهيئة التنظيمية الذين يحملون معهم أمر تفتيش (يضم أسماءهم) لتفتيش المباني التابعة للشركة. وهذا يشمل أي موظف تقني ورد اسمه في أمر التفتيش. يمتلك المحققون صلاحيات استخدام القوة إلى حد معقول لدخول المباني، لكنهم ملزمون بإظهار أمر التفتيش.

٤٠. "د" الفصل الثاني، المقطع ٣-١-٧

إذا اشتبه الموظف في معاملات محددة أو أي نشاط آخر، يجب عليه التواصل مع مديره المباشر طلباً للنصح أو التوجيه. لكن من الضروري -مع ذلك- تسجيل حالة الاشتباه وإشعار مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤١. "أ" الفصل الخامس، المقطع ١-٩

من أبرز النقاط التي وردت في مبادئ اللجنة لعام ٢٠٠٦: ضرورة أن تكون سياسات مكافآت الموظفين متسقة مع أهداف المصرف على المدى الطويل.

٤٢. "ج" الفصل الثالث، المقطع ١-٢

المراحل الثلاث من عملية غسل الأموال الناجحة هي: الإيداع، والتمويه، والدمج.

٤٣. "د" الفصل الثالث، المقطع ١-٢

التمويه هو تحريك الأموال ليصبح من الصعب على السلطات ربط الأموال المودعة مع المالك (المستفيد) النهائي من المال.

٤٤. "ب" الفصل الثالث، المقطع ١-٥

"مخطط بونزي" هو عملية استثمار احتيالية، يقوم فيها المحتال بدفع عوائد للمستثمرين، لا من أرباح فعلية اكتسبتها المؤسسة، بل من أموالهم أو تلك التي دفعها مستثمرون جدد.

٤٥. "د" الفصل الثالث، المقطع ٢-١

يسمى احتمال عجز الشركة عن الوفاء بوعودها لشركة أخرى "مخاطر الطرف النظير" (أو "مخاطر التخلف عن الوفاء بالالتزامات" أحيانًا).

٤٦. "د" الفصل الثالث، المقطع ٣-٤

يجب على الشركة تجميد أموال العميل إذا وجدت اسمه على قائمة العقوبات على موقع الحكومة على الويب التي تضم أسماء الإرهابيين المشتبه بهم، أو الأفراد والمؤسسات المعاقبة.

٤٧. "ب" الفصل الرابع، المقطع ٥-٢

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عددًا من الوثائق من بينها اتفاقية مكافحة الرشوة.

٤٨. "أ" الفصل الخامس، المقطع ٣

يعرف بنك التسويات الدولية. مخاطر الالتزام بأنها "مخاطر التعرض لعقوبات قانونية وتنظيمية، أو خسارة مالية فادحة، أو خسارة الشركة لسمعتها نتيجة فشلها في الالتزام بالقوانين، واللوائح، والقواعد، ومعايير الهيئات ذاتية التنظيم المعنية، وقواعد السلوك المطبقة على أنشطتها المصرفية".

٤٩. "د" الفصل الرابع، المقطع ٢-٢

تحوي مثل هذه الوثيقة معلومات محددة، ومؤثرة في السعر، ولم تعلن بعد.

٥٠. "أ" الفصل الرابع، المقطع ٢-٤-٢

يجب أن تضم أي قائمة للمطلعين هوية كل شخص يمكنه الاطلاع على المعلومات الداخلية، والسبب الذي جعل الشخص على قائمة المطلعين، وتاريخ إنشاء قائمة المطلعين، وتاريخ تحديثها.

٥١. "ب" الفصل الأول، المقطع ١-٤

أنتج التنظيم الذاتي في قطاع الخدمات المالية (الذي يشمل في الحالة القياسية توليفة فريدة من مصالح القطاع الخاص مع الإشراف الحكومي) شكلًا فعالًا وناجعًا من التنظيم لبيئة معقدة وديناميكية.

٥٢. "ب" الفصل الخامس، المقطع ١-٧

على وجه العموم، المقصود بالتقصي والتحقق من صحة المعلومات هو الحرص الواجب على الشخص العقلاني عمله قبل الدخول في اتفاق أو معاملة مع طرف آخر.

٥٣. "د" الفصل الرابع، المقطع ٢-٤-٣

في حالة التعاقد الخارجي، يجب على الشركة إعداد ترتيبات مناسبة للتأكد من أن مزود الخدمة الذي تتعاقد معه يحتفظ بسجلات المعاملات الشخصية التي أجراها الأشخاص المعنيون، وسيقدّمها للشركة بسرعة عند الطلب.

٥٤. "د" الفصل الأول، المقطع ١-٦-٣

بالنسبة لمرفق التداول متعدد الأطراف، تكون الأسعار/الرسوم علنية وتطبق بعدالة واتساق على جميع الأعضاء.

٥٥. "ج" الفصل الخامس، المقطع ٤-١

تتألف المجالس الإدارية الثنائية المستوى من مجلس رقابي ومجلس تنفيذي، ويوجد فصل واضح بين الوظائف الرقابية والإدارية التنفيذية.

٥٦. "ج" الفصل الثاني، المقطع ١-١-١

اسمها لجنة بازل للرقابة المصرفية، فمقرها مدينة بازل.

٥٧. "د" الفصل الثاني، المقطع ٣-١-٦

يساعد تحليل المخالفات على تحديد الاتجاهات العامة السائدة، ومن ثم يزود المديرين وكبار المسؤولين الإداريين بالمعلومات الضرورية لمراقبة الأعمال.

٥٨. "أ" الفصل الثالث، المقطع ١-٣-٣

مبادرة استرداد الأصول المنهوبة (StAR) هي شراكة بين مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتقديم الدعم للجهود الدولية المبذولة لإنهاء توفّر الملاذات الآمنة لأموال الفساد.

٥٩. "أ" الفصل الثالث المقطع ٢-٧-٣

يعرف الشخص السياسي ممثل المخاطر (PEP) بأنه *"كل شخص أوكلت إليه، في أي وقت من السنة السابقة، وظائف حكومية عليا، إضافة إلى أقارب هؤلاء الأشخاص من الدرجة الأولى والمقربين منهم أو شركائهم. يشمل التعريف أيضًا أعضاء البرلمانات، وقضاة المحاكم العليا، وكبار ضباط القوات المسلحة."*

٦٠. "د" الفصل الخامس، المقطع ٢-٢-٦

السبيل الرئيسي لإدارة مخاطر أصحاب المصلحة هو:

- بناء علاقات على مستويات الإدارة العليا
- فهم جدول أعمالهم، وأوجه اختلافه مع جدول أعمال الشركة
- إدارة التوقعات بما يتناسب مع أي تطورات جديدة.

٦١. "د" الفصل الخامس، المقطع ١-١

تحظى ممارسات حوكمة الشركات الفعالة بأهمية جوهرية لنيل ثقة عامة الناس بالنظام المصرفي والحفاظ عليها، وهذا أمر بالغ الأهمية لعمل القطاع المصرفي والاقتصاد ككل على النحو السليم.

٦٢. "ج" الفصل الثاني، المقطع ١-٨-١

تحتفظ الشركة المتعاقدة مع مزود الخدمة الخارجي بالمسؤولية التنظيمية عن تلك المهمات التي جرى التعاقد عليها.

٦٣. "ب" الفصل الثاني، المقطع ١-٤

قد تضم وظيفة مراقبة الالتزام مسؤوليات قانونية محددة –مثل منصب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦٤. "أ" الفصل الأول، المقطع ١-٣

في غياب مرونة المنهج القائم على المخاطر، قد تنفذ الشركة دون قصد منهج روتينياً وبيروقراطياً للالتزام، فتركز على تلبية الاحتياجات التنظيمية بدلًا من مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

٦٥. "ب" الفصل الثالث، المقطع ٧-١

يُعد التجنب الضريبي بمثابة استخدام للطرق المشروعة لخفض قيمة الضرائب المفروضة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحصول على خصومات ضريبية مسموح بها، وإعفاءات وامتيازات ضريبية.

٦٦. "ب" الفصل الثاني، المقطع ٢-١-٣

خط الدفاع الثالث توفره عمومًا وظيفة التدقيق الداخلي في الشركة.

٦٧. "ج" الفصل الثالث، المقطع ٢-٦

يمكن للمستثمرين اللجوء إلى عدد من الطرق لتقليص احتمال وقوعهم ضحايا للجريمة المالية: استخدام آلة لتقطيع الأوراق التي تتضمن معلومات حساسة قبل التخلص منها؛ والحفاظ على كلمات السر وأرقام التعريف الشخصي في مأمن؛ وتذكر أن الاستثمار الذي يبدو أنه يفوق التوقعات المنطقية، قد يكون كذلك بالفعل.

٦٨. "أ" الفصل الأول، المقطع ١-٤-١

المعرفة المتخصصة بالقطاع مهمة نظرًا لزيادة تعقيد الأسواق والمنتجات.

٦٩. "ج" الفصل الثاني، المقطع ٢-١-٦

الجوانب الخمسة لدور وظيفة مراقبة الالتزام في تطوير أعمال جديدة هي:

- التحري والتحقق من صحة المعلومات
- تقييم المخاطر
- تقييم مدى التأثر بالتنظيم
- تسليط الضوء على التغيرات الجوهرية في طبيعة العلاقات القائمة
- تقييم (والإبلاغ) عن المخاطر المحتملة التي تهدد سمعة الشركة.

٧٠. "د" الفصل الخامس، المقطع ٢-٥-٣

هذا وصف لتقبل المخاطر، يعبر عنه أيضًا بمستوى الخسارة المتوقعة التي لن تخففها الشركة (أو لا تقدر على تخفيفها).

٧١. "ج" الفصل الثاني، المقطع ٣-١-٥

يرافق رجال الشرطة عادة موظفي الهيئة التنظيمية الذين يحملون أمر تفتيش (يضم أسماءهم) لتفتيش المقرات.

٧٢. "د" الفصل الثاني، المقطع ٢-١-٣

العوامل الأربعة هي:

- يجب أن يكون هناك تمثيل رسمي لوظيفة مراقبة الالتزام داخل الشركة
- يجب تعيين رئيس لقسم مراقبة الالتزام أو مسؤول عن المطابقة والالتزام على مستوى المجموعة
- يجب ألا تؤدي مسؤولياته ضمن الشركة إلى تعارض في المصالح
- يجب أن تتاح له حرية الوصول إلى المعلومات والموظفين.

٧٣. "ج" الفصل الثالث، المقطع ١-٣-١

"مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة" مفوَّض بمساعدة الدول الأعضاء على الكفاح ضد المخدرات والجريمة والإرهاب.

٧٤. "ج" الفصل الثالث، المقطع ١-٤

الجريمة الأصلية هي الجريمة التي تتحصل الأموال المغسولة من ارتكابها، وبالتالي فإنها مشمولة بقوانين غسل الأموال.

٧٥. **"د"** **الفصل الخامس، المقطع ٢-٣-١**

هذا هو تعريف لجنة المراقبين المصرفيين الأوروبيين (CEBS) للمخاطر.

٧٦. **"ج"** **الفصل الأول، المقطع ١-٥-٢**

التوجيه المتعلق بأسواق الأدوات المالية يدعم هدفين اثنين من الأهداف الرئيسية لسياسة الاتحاد الأوروبي، أحدهما هو توسيع مدى الخدمات الاستثمارية التي يمكن للشركة الحصول على "جواز مرور" لأدائها عبر دول الاتحاد.

٧٧. **"ب"** **الفصل الثاني، المقطع ١-٥**

هنالك ثلاث مراحل أساسية في الجوهر لإعداد البرنامج: جمع المعلومات، وحساب النقاط، وتطبيق عوامل المخاطر الأخرى.

٧٨. **"د"** **الفصل الثالث، المقطع ١-١**

طلب الحصول على عوائد الأسهم نقدًا أمر غير معتاد، وربما يثير الشبهة، لكنه لا يشكّل جرم غسل أموال. إذ يرجح أن يرغب القائم بغسل الأموال بإبقاء عوائد البيع ضمن النظام المصرفي باعتبارها "أموالًا نظيفة". إن التعامل مع عوائد أي جريمة هو غسل أموال بلا شك. والتعامل مع السلع المسروقة هو غسل أموال لأنها أيضًا عوائد إجرامية. ومساعدة مجرم معروف على شراء منزل يرجح أن يكون بأموال مشبوهة، إلا إذا ثبت دون أدنى شك الحصول على الأموال بطريقة مشروعة. من الناحية الأخلاقية، ليس من اللائق حتى التفكير بذلك.

٧٩. **"أ"** **الفصل الثالث، المقطع ١-٧**

التهرب الضريبي عمل غير قانوني؛ لأنه امتناع عن دفع الضريبة المفروضة –ومن الأمثلة عليه: المطالبة بتخفيضات ضريبية لا يستحقها دافع الضريبة.

٨٠. **"ب"** **الفصل الخامس، المقطع ١-٥-٣**

من عناصر الاستقلالية: ضرورة وجود مسؤول عن مراقبة الالتزام في المجموعة أو كبير مسؤولي مراقبة الالتزام يتولى المسؤولية الإجمالية عن تنسيق إدارة مخاطر الالتزام في الشركة.

٨١. **"د"** **الفصل الأول، المقطع ١-٥**

"قانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة"، و "قانون "سوكس" (ساربينيز-أوكسلي)، و"قانون مكافحة الممارسات الفاسدة الأجنبية" كلها أمثلة على التشريعات التي يتجاوز تأثيرها نطاق الحدود الوطنية.

٨٢. **"ب"** **الفصل الأول، المقطع ١-٨-٢**

خدمة المشورة الآلية أو المستشارون الآليون هي منصاتٌ رقمية توفِّر خدمات التخطيط المالي الآلية بتدخل بسيط من الإنسان أو دونه. يجمع المستشار الآلي معلوماتٍ من العملاء عن وضعهم المالي، وأهدافهم المستقبلية، وقدرتهم على تحمُّل المخاطر، وذلك عن طريق المسوح الاستقصائية عبر الإنترنت. ومن ثَم، تُستخدم هذه المعلومات كمُدخلات في خوارزمية بغرض تقديم المشورة للعميل بشأن الاستثمار.

٨٣. **"د"** **الفصل الثالث، المقطع ١-٥**

ربما تُستغل صناديق "الهياكل اليتيمة" للتمويه على سلسلة ملكية أصول معينة، لا سيما أن هوية المستفيدين من الصندوق تكون مجهولة.

٨٤. **"أ"** **الفصل الخامس، المقطع ٢-٥-١**

يمكن الحصول على تقييم المخاطر البسيط عبر حاصل ضرب درجات ترتيب الاحتمالية بدرجات ترتيب التأثير.

٨٥. **الفصل الثاني، المقطع ١-٨-٥** **"أ"**

يجب أن تتوافر لوظيفة مراقبة الالتزام القدرة على تولي مسؤولياتها وتنفيذها بمبادرة ذاتية في جميع أقسام الشركة التي تظهر فيها مخاطر الالتزام.

٨٦. **الفصل الأول، المقطع ١-٣** **"ج"**

يجب أن يكون المنهج القائم على القواعد مفصل بما فيه الكفاية لتوفير طريقة موثوقة للتمييز بين الخطأ والصواب على الدوام.

٨٧. **الفصل الثاني، المقطع ١-٥** **"ج"**

الغرض من برنامج مراقبة الالتزام هو تقديم مراجعة مستقلة للعمل التشغيلي الذي تؤديه الشركة.

٨٨. **الفصل الثالث، المقطع ٢-٣** **"ج"**

من المتوقع من مجلس الإدارة والإدارة العليا في الشركة المرخصة فهم مسؤولياتهم الشخصية المحتملة إذا لم يتم الوفاء بالتعهدات والالتزامات القانونية.

٨٩. **الفصل الثالث، المقطع ١-٦** **"ب"**

اختلاس الفواتير عن طريق حسابات الديون برسم التحصيل مثال على اختلاس الأصول.

٩٠. **الفصل الأول، المقطع ١-٣** **"ب"**

يتوقف نجاح المنهج القائم على المبادئ على الاختيارات الصائبة للشركات والأفراد وفعل ما هو صحيح، لأن هذا واجبهم. ولا ريب أن تبني معايير أخلاقية رفيعة المستوى، تضعها غالبًا هيئات مهنية واحترافية مثل المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار، يؤدي دورًا أساسياً في ذلك.

٩١. **الفصل الثاني، المقطع ١-١** **"د"**

من الضروري أن تكون وظيفة مراقبة الالتزام الفعالة مستقلة عن المكتب الأمامي (الموظفين الذين يتعاملون مع العملاء مباشرة) والإدارة معًا. في الوقت ذاته، يجب أن تتجذر ثقافة الالتزام في مختلف أقسام الشركة نفسها، فهي ليست مجرد وظيفة قسم واحد. ويشكل حفظ السجلات جزءًا من واجبات وظيفة مراقبة الالتزام، لكنه لا يظهر بالضرورة أن الوظيفة فعالة.

٩٢. **الفصل الثالث، المقطع ١-٢** **"ب"**

تنطوي مرحلة التمويه على تحريك الأموال ليصعب على السلطات ربط الأموال المودعة بالمستفيد النهائي منها. وقد يشمل ذلك شراء وبيع عملات أجنبية، أو أسهم، أو سندات بوتيرة سريعة، والاستثمار في برامج الاستثمار الجماعي أو المنتجات الاستثمارية المرتكزة على التأمين، أو نقل الأموال من بلد إلى آخر.

٩٣. **الفصل الرابع، المقطع ١-٢** **"د"**

عبر وضع مثل هذه المعايير والمبادئ للشركات وكبار المسؤولين فيها، تستهدف الهيئة التنظيمية ضمان تلبية الثقافة والتشغيل في الشركة روح القواعد التنظيمية إضافة إلى نصّها.

٩٤. **الفصل الأول، المقطع ١-٥-١** **"ب"**

وفقًا للتنظيم العام المتعلق بحماية البيانات (GDPR)، يمكن أن تفرض على المؤسسات المخالفة غرامات تصل إلى ٤٪ من المبيعات الكلية العالمية السنوية أو ٢٠ مليون يورو (أيهما أكبر).

٩٥. "أ" الفصل الأول، المقطع ١-٥-٢

تعرف خدمات الدفع بأنها خدمات *"تمكّن من إيداع النقد في/أو سحبه من حساب مصرفي مثلًا، إضافة إلى جميع العمليات المطلوبة لتشغيل الحساب. يمكن أن يشمل ذلك تحويل الأموال، والدفع المباشر من الرصيد، وتحويلات الائتمان، والدفع بالبطاقة الائتمانية. لا يشمل التوجيهُ المعاملات المالية على الورق."*

٩٦. "ج" الفصل الثالث، المقطع ٢-٧-٢

يتبع "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية" (OFAC) وزارة الخزانة الأمريكية ويعمل بموجب سلطات الطوارئ الوطنية الرئاسية، إضافة إلى السلطة التي منحها له التشريع المحدد الذي أنشئ بموجبه.

٩٧. "أ" الفصل الخامس، المقطع ٣-٢-١

تعرف الجريمة الإلكترونية (السيبرانية) بأنها جريمة تستهدف الكمبيوتر (قرصنة، أو تصيد احتيالي، أو رسائل عشوائية مزعجة)، أو تستخدم كأداة لارتكاب جرم (مثل استغلال الأطفال لإنتاج أفلام إباحية أو جرائم الكراهية).

٩٨. "أ" الفصل الرابع، المقطع ٥-١

أصدر فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلّقة بتغيّر المناخ توصياته وفق أربعة محاور: الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف.

٩٩. "ج" الفصل الأول، المقطع ١-٥-٢

بموجب التنظيم المتعلق بالإيداع المركزي للأوراق المالية، يجب تسوية جميع المعاملات في تاريخ التسوية المستهدف (على الأكثر خلال يومي عمل بعد تاريخ التداول).

١٠٠. "ب" الفصل الرابع، المقطع ٥-١

بدأت الهيئات الرقابية الأوروبية الثلاث (ESAs) في تطبيق القواعد التنظيمية للإفصاحات المتعلقة بالتمويل المستدام (SFDR) منذ عام ٢٠٢١، وتحدد هذه القواعد المقترحات الخاصة بالمحتوى والمنهجيات وتقديم الإفصاحات في المجالات التالية:

١. إفصاحات التأثيرات السلبية الرئيسية على عوامل الاستدامة.
٢. الإفصاحات الخاصة بالمنتجات قبل التعاقد.
٣. الإفصاحات الخاصة بالمنتجات على المواقع الإلكترونية.
٤. الإفصاحات الدورية الخاصة بالمنتج.

خطة المنهاج

الوحدة/عنصر المنهاج		الفَصل/ المقطع

العنصر ١	البيئة التنظيمية الدولية	الفَصل ١
١-١	**نماذج التنظيم** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
١-١-١	فهم أهداف التنظيم وفوائده	١-١
٢-١-١	معرفة العلاقة بين القانون واللائحة	٢-١
٣-١-١	فهم الفوارق الرئيسة بين المناهج المستندة إلى القواعد والمناهج المعتمدة على المبادئ للتنظيم المالي	٣-١
٤-١-١	فهم نماذج التنظيم الذاتي	٤-١
٥-١-١	فهم التنظيم المتعلق بالتمويل القائم على العقيدة الدينية والتمويل القائم على المبادئ الأخلاقية، والمضامين التنظيمية المرافقة	٤-١
٦-١-١	فهم الغرض مما يأتي: • حماية البيانات، كالتنظيم العام لحماية البيانات (GDPR) • الإقرار الضريبي (معيار الإبلاغ المشترك (CRS)، وقانون الالتزام الضريبي الخاص بالحسابات الخارجية (فاتكا أو FATCA) • نزاهة الأسواق، كالتوجيه الثاني لأسواق الأدوات المالية (٢) (MiFID II)، وتنظيم أسواق الأدوات المالية المعدِّل للوائح القانونية السابقة (MiFIR)، وقانون التلاعب بالسوق (MAR)، وتنظيم البنية التحتية للأسواق الأوروبية (EMIR)، والتوجيه الثاني لخدمات الدفع (PSD٢)، وقانون سارابانيز-أوكسلي (Sarbanes Oxley Act) (٢٠٠٢) وتنظيم الإيداع المركزي للأوراق المالية (CSDR) • الجريمة المالية، كقانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة (UK Bribery Act) (٢٠١٠)، وقانون مكافحة الممارسات الفاسدة الأجنبية (FCPA)، وتوجيه الاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال (AMLD)	٥-١
٧-١-١	فهم كيفية عمل التنظيم في بيئة التداول في سوق الأوراق المالية	٦-١
٨-١-١	فهم الفوائد الأساسية لهياكل الأسواق الخاضعة للتنظيم والرقابة: • أسواق الأوراق المالية (البورصات) • منصات التداول (مرافق التداول متعدد الأطراف Multilateral Trading Facilities ومرافق التداول المنظّم Organised Trading Facilities)؛ • شركات الاستثمار الداخلي المنتظمة (Systematic Internalisers)	٦-١
٩-١-١	فهم كيفية تطبيق التنظيم على صفقات المشتقات المتداولة خارج البورصة	٧-١
١٠-١-١	فهم المنهج الذي تتبعه الجهات التنظيمية في تعاملها مع منتجات التقنية المالية: • دفتر الحسابات الموزَّع (DLT) والأصول الرقمية • المشورة الآلية (robo-advice) • تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة • توقعات الجهات التنظيمية بشأن وظيفة مراقبة الالتزام فيما يتعلق بمنتجات التقنية المالية (FinTech)	٨-١

الوحدة/عنصر المنهاج		الفَصل/ المقطع
١-٢	**المنهج الدولي للتنظيم** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
١-٢-١	معرفة السلطة القانونية للأنواع المختلفة من الهيئات التنظيمية	٢-١
٢-٢-١	فهم دور الهيئات التنظيمية الدولية: • بنك التسويات الدولية (BIS) • مجلس الاستقرار المالي (FSB) • المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) • الهيئات التنظيمية الأوروبية: ◦ النظام الأوروبي للإشراف المالي (ESFS) ◦ الهيئات الرقابية الأوروبية (ESAs) ◦ المجلس الأوروبي للمخاطر الشاملة (ESRB) • هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) • المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)	٢-٢
٣-٢-١	معرفة الدور الذي تؤديه الهيئات المهنية المتخصصة فيما يتعلق بالمتطلبات التنظيمية	٢-٢
٤-٢-١	فهم كيف تساعد الهيئات التنظيمية الدولية في تطبيق التنظيم في الدول النامية	٢-٢
٥-٢-١	معرفة الأهداف الثلاثة لتنظيم الأوراق المالية، كما حددتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو IOSCO)	٢-٢
٦-٢-١	فهم آليات تحقيق الهيئات التنظيمية أهدافها التنظيمية	٣-٢
٧-٢-١	فهم المناهج التنظيمية المختلفة للرقابة: • القائم على المخاطر • القائم على القواعد • القائم على الموضوع • القائم على العلاقة • القائم على المبادئ	٣-٢
٨-٢-١	معرفة مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، من ١ إلى ٨، فيما يتعلق بالهيئات التنظيمية	٤-٢
٩-٢-١	معرفة سلطات تنفيذ القانون لدى الهيئة التنظيمية	٥-٢
١٠-٢-١	فهم أنواع الأنشطة والمنتجات الاستثمارية التي تحتاج عمومًا إلى التنظيم والرقابة	٦-٢
١١-٢-١	فهم المتطلبات التنظيمية المفروضة على الشركات: • معايير الحد الأدنى لدخول السوق • المتطلبات الأولية والجارية فيما يتعلق برأس المال وغيرها من المتطلبات التحوطية • مطلب إنشاء وظيفة داخلية لمراقبة الالتزام • أخلاقيات العمل	٧-٢
١٢-٢-١	فهم كيف تسهّل الهيئات التنظيمية الأعمال العابرة للحدود وتنظّمها: • تشريعات محددة • مذكرات التفاهم بين الهيئات التنظيمية • المجمعات الرقابية • الاعتراف بالدول الخارجية	٨-٢

الوحدة/عنصر المنهاج		الفَصل/ المقطع
١-٢-١٣	فهم المعايير التنظيمية المطبقة على شركة لها فروع وشركات تابعة دولية: • الاتفاقيات التعاقدية بين الهيئات التنظيمية • بلد المنشأ/ البلد المضيف	٢-٨
١-٢-١٤	فهم تحدي ممارسة العمل التجاري مع تلبية الشروط التنظيمية ومناهج الهيئات التنظيمية المتعددة: • دولياً • محلياً	٢-٨

العنصر ٢	وظيفة مراقبة الالتزام	الفَصل ٢
٢-١	**أفضل الممارسات الدولية** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
٢-١-١	فهم الأنظمة ووسائل الرقابة الجوهرية التي يجب على الشركة تطبيقها من أجل التأكد من ممارسة أعمالها بالتوافق مع المعايير التنظيمية الدولية	١-١
٢-١-٢	فهم المبدأ السادس من مبادئ بنك التسويات الدولية (BIS)، ومتطلبات الموارد الكافية	١-٢
٢-١-٣	فهم التطبيقات العملية لوثيقة سياسات الالتزام وإجراءاته الرسمية: • دليل الالتزام	١-٣
٢-١-٤	فهم كيف تضيف وظيفة مراقبة الالتزام الفاعلة قيمة للشركة	١-٤
٢-١-٥	معرفة كيفية إعداد برامج مراقبة فاعلة وتنفيذها	١-٤
٢-١-٦	فهم كيف يجب دمج المتطلبات التنظيمية في الأنظمة التشغيلية والسياسات والإجراءات المتبعة	١-٦
٢-١-٧	معرفة الفارق بين اللوائح والإجراءات والسياسات الداخلية للشركات	١-٧
٢-١-٨	فهم المضامين التنظيمية المحتملة لإستراتيجيات الشركات: • الإسناد الخارجي والإشراف الرقابي • متطلبات كفاية رأس المال • تعديل التراخيص • الإطار الرقابي	١-٨
٢-١-٩	معرفة كيفية إعداد تقرير التزام فعال للإدارة	١-٨-٥
٢-١-١٠	معرفة المعلومات الأساسية التي يجب إتاحتها لمسؤولي المطابقة والالتزام	١-٨-٥
٢-٢	**دور وظيفة مراقبة الالتزام داخل الشركة** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
٢-٢-١	فهم مسؤوليات الإدارة والموظفين ومساءلتهم فيما يتعلق بالالتزام بالقواعد التنظيمية	٢-١
٢-٢-٢	فهم الآليات المستخدمة لمراقبة ما إذا كانت الشركة تلتزم بالقواعد التنظيمية والإجراءات والسياسات الداخلية	٢-١-١
٢-٢-٣	فهم المخاطر المرتبطة بعدم الالتزام بالنسبة إلى الشركات وقطاع الخدمات المالية	٢-١-٢

الوحدة/عنصر المنهاج		الفَصل/ المقطع
٢-٢-٤	فهم المبدأ الخامس من مبادئ بنك التسويات الدولية المتعلق باستقلالية وظيفة مراقبة الالتزام ومساءلة الإدارة العليا	٢-١-٣
٢-٢-٥	فهم العلاقة بين قسم مراقبة الالتزام وأقسام الشركة الأخرى، بما فيها "خطوط الدفاع الثلاثة"	٢-١-٣
٢-٢-٦	فهم دور وظيفة مراقبة الالتزام في التدريب والحفاظ على الكفاءة ونشر الوعي: • تثقيف الموظفين بالقضايا المتعلقة بالالتزام • إنشاء نقطة اتصال للرد على تساؤلات الموظفين عن الالتزام • تزويد الموظفين بدليل إرشادي كتابي	٢-١-٤
٢-٢-٧	فهم آليات مراقبة التزام الفرد بالقواعد التنظيمية والإجراءات والسياسات الداخلية	٢-١-٥
٢-٢-٨	فهم مجموعة النتائج المحتملة لمعالجة عدم التزام الفرد في الشركة: • أنشطة التدريب والتطوير • الإجراءات التأديبية الداخلية • العقوبات التنظيمية الخارجية • السبل القانونية	٢-١-٥
٢-٢-٩	فهم الدور الذي تؤديه وظيفة مراقبة الالتزام في تطوير الأعمال الجديدة: • جمع المعلومات والتحرّي • تقييم المخاطر • مدى التنظيم والموافقة على المنتَج • تسليط الضوء على التغييرات الجوهرية في طبيعة العلاقات القائمة • تقييم المخاطر المحتملة التي تهدد سمعة الشركة والإبلاغ عنها	٢-١-٦
٢-٢-١٠	فهم الغرض من برنامج مراقبة الالتزام: • قائم على المخاطر • الإبلاغ عن النتائج • تخطيط البرنامج	١-٥
٢-٢-١١	فهم الاعتبارات الأساسية في تطوير برنامج مراقبة الالتزام	١-٥
٢-٢-١٢	فهم كيفية تطبيق برنامج فعّال لمراقبة الالتزام: • "أوراق العمل" • محاضر الاجتماعات مع الإدارة العليا • استجابات الإدارة • الخطط الرامية للتخفيف من حدَّة المخاطر	١-٥
٢-٣	**إدارة العلاقات التنظيمية** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
٢-٣-١	فهم العلاقة بين الشركة والهيئة التنظيمية	٣-١
٢-٣-٢	فهم الأهمية الإستراتيجية الناتجة عن العلاقة الفعّالة مع الهيئة التنظيمية بالنسبة إلى الشركة: • التعبير عن الآراء • المشاركة في المشاورات • الاستجابة لمقترحات الهيئة التنظيمية • تقديم الاعتراضات والطلبات • الحصول على توجيه فعّال	٣-١

الوحدة/عنصر المنهاج		الفَصل/ المقطع
٢-٣-٣	فهم ما يجب فعله إذا كانت شركتك هدفًا لزيارة تنظيمية أو زيارة لتنفيذ القانون: • الزيارات المجدولة • الزيارات المفاجئة ("Dawn Raid")	٣-١-٥
٢-٣-٤	فهم ما ينبغي فعله إذا وقعت مخالفة تنظيمية	٣-١-٦
٢-٣-٥	معرفة أنواع المعلومات التي يجب نشرها، ولمن يجب نشرها، في حال حدوث مخالفة تنظيمية	٣-١-٦
٢-٣-٦	معرفة ما هي المعلومات التي يمكن نشرها، وتلك التي يجب أن تبقى سرية في حال الاشتباه بوقوع جريمة مالية أو اكتشافها	٣-١-٧
٢-٣-٧	معرفة ما هي أنواع المعلومات التي يجب أن تبقى سرية في الظروف العادية	٣-١-٧

العنصر ٣	إدارة مخاطر الجريمة المالية	الفَصل ٣
٣-١	**غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والمعايير المطلوبة من الشركات** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
٣-١-١	فهم مفهوم غسل الأموال وتمويل الإرهاب	١-١
٣-١-٢	معرفة مراحل عملية غسل الأموال: • الإيداع النقدي • التمويه • الدمج	١-٢
٣-١-٣	معرفة دور الوكالات الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: • مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (United Nations Office on Drugs and Crime) • صندوق النقد الدولي (IMF) • البنك الدولي	١-٣
٣-١-٤	معرفة دور "مجموعة العمل المالي" (فاتف FATF) في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: • الدول التي تعاني ثغراتٍ وعيوبًا إستراتيجية • التحدي الناتج عن الفوارق بين الدول	١-٣
٣-١-٥	فهم دور الجرائم المالية الأصلية: • الاحتيال • الاختلاس • الرشوة • الفساد	١-٤
٣-١-٦	فهم كيف يمكن استغلال شركات الخدمات المالية لارتكاب الجرائم المالية: • مخطط بونزي • غرف المرجل (شركات المضاربات الوهمية) • غسل الأموال • الصناديق الخارجية • ملكية الانتفاع • الجريمة الإلكترونية	١-٥

الوحدة/عنصر المنهاج		الفَصل/ المقطع
٣-١-٧	فهم كيف يسهم تواطؤ شركة أو ممثلين عنها في انتشار الجرائم المالية: • تحريف القوائم المالية • احتيال الشركات	١-٦
٣-١-٨	معرفة مفهوم تيسير عملية التهرب الضريبي والتجنب الضريبي	١-٧
٣-١-٩	معرفة مفاهيم الجريمة المزدوجة، وتسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة	١-٨
٣-٢	**المضامين العملية** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
٣-٢-١	فهم كيف يمكن أن تؤثر قضايا الجرائم المالية الخارجية في الشركة: • على صعيد السمعة • التأثير الشمولي • مخاطر الطرف النظير • تقييمات السوق غير الموثوقة	٢
٣-٢-٢	فهم كيف يمكن أن تؤثر الجرائم المالية تأثيرًا مباشرًا في الشركة: • سرقة البيانات • سرقة الأصول	٢
٣-٢-٣	فهم مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين فيما يتعلق بمبادرات مكافحة غسل الأموال (AML)، ومكافحة الجرائم المالية (CFC)، ومكافحة الفساد (AC)	٢-٣
٣-٢-٤	فهم دور مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب (أو من يحل محله) فيما يتعلق بالجرائم المالية	٢-٥
٣-٢-٥	فهم مضامين ومقتضيات استخدام المنهج القائم على المخاطر للكشف عن حالات غسل الأموال	٢-٤
٣-٢-٦	معرفة الإجراءات التي يمكن للشركات تبنّيها للحد من احتمال وقوع الجرائم المالية	٢-٥
٣-٢-٧	معرفة التدابير التي يمكن للأفراد تبنيها للحد من احتمال وقوعهم ضحية للجرائم المالية	٢-٦
٣-٢-٨	فهم التبرير المنطقي وراء ضرورة التحقق من قوائم العقوبات المالية	٢-٧
٣-٢-٩	فهم الغرض من التدقيق في معلومات الأفراد: • المنهج القائم على المخاطر • الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر (PEPs)	٢-٧-٣
٣-٣	**السياسات والإجراءات وأنظمة الرقابة المطلوبة من الشركات** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
٣-٣-١	فهم المخاطر الناجمة عن العملاء والمنتجات وأنظمة التسليم التي تواجهها الشركة	٣
٣-٣-٢	فهم أنظمة الرقابة التي يجب أن تتوفر لدى الشركة لخفض مخاطر وقوعها ضحية عمليات احتيال، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، بما في ذلك توفير برامج للتدريب	٣-٢، ٣-٣
٣-٣-٣	معرفة المعايير الضرورية للنظام الفعّال للإبلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة	٣-٤

الوحدة/عنصر المنهاج		الفَصل/ المقطع
العنصر ٤	الأخلاق والأمانة والنزاهة	الفَصل ٤
٤-١	**الأخلاق** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
٤-١-١	فهم علاقة المبادئ الأخلاقية بقطاع الخدمات المالية: • المعايير التنظيمية • قواعد السلوك المهني • قواعد السلوك الداخلية	١
٤-١-٢	فهم تأثير نتائج تطبيق منهج أخلاقي على بيئة المؤسسة أو الفريق: • المصلحة الذاتية • المسؤوليات الائتمانية • دور الوكيل • دور أصحاب المصلحة • دور المجموعة أو الفريق	١-٥
٤-١-٣	فهم الميزة التي يتفوق بها السلوك الأخلاقي وعملية صنع القرار الأخلاقي على الالتزام المرتكز على القواعد	١-٥
٤-١-٤	فهم أهمية دور الإدارة العليا في تطوير المعايير الأخلاقية والحفاظ عليها	١-٥-٦
٤-١-٥	معرفة كيف يمكن استخدام البرامج التدريبية لتشجيع عملية صنع القرار الأخلاقي	١-٥-٧
٤-٢	**نزاهة السوق** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
٤-٢-١	فهم فوائد السوق العادلة والمنظمة	٢-١
٤-٢-٢	فهم مضامين البيانات والسلوكيات والممارسات الزائفة والمضللة	٢-١
٤-٢-٣	فهم نوع المعلومات التي يمكن اعتبارها معلومات مؤثرة في السعر وغير علنية	٢-٢
٤-٢-٤	فهم الطرق التي يمكن بها أن يحصل الأفراد بصورة قانونية على معلومات مؤثرة في السعر وغير علنية	٢-٣
٤-٢-٥	معرفة الأنشطة التي يمكن أن تشكل "التداول بناءً على معلومات داخلية"	٢-٢
٤-٢-٦	فهم كيف يمكن لأنظمة الرقابة خفض مخاطر التعرض لإستراتيجيات وسلوكيات يمكن أن تضعف نزاهة السوق: • حواجز المعلومات/"أسوار الصين" • قوائم المطّلعين على المعلومات الداخلية (بما في ذلك القوائم الخاضعة للمراقبة والقوائم المقيَّدة) • التداول للحساب الشخصي • الهدايا والترفيه • سياسات تعارض المصالح	٢-٤
٤-٢-٧	فهم أهمية الإبلاغ عن المخالفات لتحقيق نزاهة السوق	٢-٤

الوحدة/عنصر المنهاج		الفَصل/ المقطع
٤-٣	**السلوك العادل** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
٤-٣-١	فهم معايير الالتزام بالسلوك المتوقعة بالنسبة إلى الشركات والأفراد: • الصدق والمعاملة العادلة • التصرف وفقًا لمصلحة العملاء	٣
٤-٣-٢	فهم كيف يؤثر مفهوم العدالة في شركات الخدمات المالية	٣-٣
٤-٣-٣	فهم المفاهيم والاعتبارات القانونية المتصلة بالمشورة المالية	٣-٤
٤-٣-٤	فهم الدور الذي تؤديه الإدارة العليا في الحفاظ على سلوك عادل: • مسؤوليات الإدارة العليا • معلومات الإدارة • ثقافة الشركة	٣-٥
٤-٤	**النتائج المترتبة على العميل** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
٤-٤-١	فهم كيف تتأثر الشركة بالأنشطة المرتبطة بها التي لا تخص معاملاتها المالية: • تصميم المنتج وتسويقه • الترويج/الدعاية المالية • تزويد العميل بالوثائق • العقود العادلة	٤
٤-٤-٢	فهم العوامل التي يجب مراعاتها قبل الدخول في معاملة مالية: • أهداف العميل/الطرف النظير • قدرة العميل/الطرف النظير على تحمل المخاطر • الاستثمار ميسور التكلفة • ملاءمة الاستثمار لاحتياجات العميل	٤-٥
٤-٤-٣	فهم العوامل التي يجب أخذها في الحسبان عند نقطة البيع: • معلومات واضحة • ملاءمة المشورة المالية للعميل	٤-٥
٤-٤-٤	فهم العوامل التي قد تؤثر في الشركة ما بعد البيع: • التعامل مع الشكاوى وفقًا للمعايير الدولية • قنوات التصحيح • أداء المنتج الفعلي والمتوقع • حماية أموال العميل وأصوله • متطلبات الإبلاغ	٤-٨
٤-٥	**الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
٤-٥-١	معرفة ما المقصود بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	٥
٤-٥-٢	معرفة أهمّ المبادرات الدولية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات: • فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلّقة بتغير المناخ (TCFD) • مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول (PRI) المدعومة من الأمم المتحدة • القواعد التنظيمية للإفصاحات المتعلقة بالتمويل المستدام (SFDR)	٥-١

الوحدة/عنصر المنهاج		الفَصل/ المقطع
٤-٥-٣	فهم أهمية المبادرات المتعلقة بـ: • المناخ • التمويل الأخضر • المسؤوليات الاجتماعية للشركات	٥-٢

الفَصل ٥	الحوكمة وإدارة المخاطر ومراقبة الالتزام	الفَصل ٥
٥-١	**حوكمة الشركات** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
٥-١-١	فهم أهداف حوكمة الشركات	١-١
٥-١-٢	فهم أهمية دور الإدارة التنفيذية العليا والمساءلة، والمسؤولية الشخصية	١-٢
٥-١-٣	فهم دور وظيفة مراقبة الالتزام في تنفيذ معايير حوكمة الشركات ومراقبة الالتزام بها	١-٣
٥-١-٤	معرفة هياكل حوكمة الشركات الرئيسة في المملكة المتحدة/الولايات المتحدة، وأوروبا: • مجلس الإدارة الأحادي • الهيكل الثنائي (المؤلف من مستويين)	١-٤
٥-١-٥	فهم تأثير هياكل الأعمال و/أو الإدارة في الإدارة الفعّالة لوظيفة مراقبة الالتزام: • الهياكل المصفوفية • الهياكل الصومعية • الحفاظ على الاستقلالية	١-٥
٥-١-٦	فهم كيف تسهم وظيفة التدقيق في حوكمة الشركات التحوطية، ومتطلبات إعداد الحسابات والإبلاغ: • لجان التدقيق • التدقيق الداخلي • التدقيق الخارجي	١-٦
٥-١-٧	معرفة الغرض من إجراءات التحرّي والتحقّق من المعلومات وعناصرها الأساسية: • تحديد الهوية • اختيار الاستثمارات • الملاءمة والمرونة	١-٧
٥-١-٨	فهم كيف يمكن أن يسهم برنامج التدريب الفعال في الحوكمة الرشيدة للشركة	١-٨
٥-١-٩	فهم العوامل الكامنة خلف صياغة مبادئ بنك التسويات الدولية (لجنة بازل للرقابة المصرفية) لتعزيز حوكمة الشركات	١-٩
٥-١-١٠	معرفة مبادئ بنك التسويات الدولية (لجنة بازل للرقابة المصرفية) لتعزيز حوكمة الشركات	١-٩
٥-٢	**أنواع المخاطر الأساسية، وتطبيقها، وتأثيرها في وظيفة مراقبة الالتزام** عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدِّم للامتحان:	
٥-٢-١	فهم الفارق بين المخاطر وعدم اليقين	٢-١
٥-٢-٢	معرفة أبرز المصادر الخارجية لمخاطر الأعمال وتأثيرها المحتمل	٢-٢

الوحدة/عنصر المنهاج		الفَصل/ المقطع
٥-٢-٣	معرفة المصادر الداخلية الأساسية لمخاطر الأعمال وتأثيرها المحتمل	٢-٣
٥-٢-٤	معرفة مكونات عملية الإدارة الفعالة للمخاطر وتطبيقها العملي	٢-٤
٥-٢-٥	فهم كيفية تقييم وإدارة المخاطر المؤثرة في أنشطة وأعمال الشركة بما في ذلك المرونة التشغيلية	٢-٥
٥-٢-٦	فهم الأهداف الأساسية لوظيفة إدارة المخاطر، ولجنة المخاطر، وعلاقتهما بقسم مراقبة الالتزام	٢-٥-٦
٥-٢-٧	معرفة تعريف بنك التسويات الدولية (Bank for International Settlements) لـ "مخاطر الالتزام"	٣
٥-٢-٨	معرفة المسؤول عن إدارة مخاطر الالتزام حسب رأي بنك التسويات الدولية	٣
٥-٢-٩	معرفة ما هي التدابير التي يجب اتخاذها لإدارة مخاطر الالتزام حسب رأي بنك التسويات الدولية: • وثيقة رسمية بإنشاء وظيفة مراقبة الالتزام • موافقة مجلس الإدارة • المراجعة السنوية	٣
٥-٢-١٠	فهم كيف يمكن استخدام التقنية لتعزيز تقييم مخاطر الالتزام	٣-١
٥-٢-١١	فهم كيف تؤثر منتجات التقنية الحديثة في المخاطر التنظيمية: • الجريمة الإلكترونية (الجريمة السيبرانية) • التقنية المالية (FinTech) • التقنية التنظيمية (RegTech) • الاستضافة السحابية (Cloud Data Hosting)	٣-٢

مواصفَات الاختِبار

تُصمّم كُلّ ورقةٍ امتحانيةٍ على نحوٍ منُفصل بحيث يُحدِّد الدَّرجات التي ستُعطى لكل عنصر، كما هو وارد في الجدول أدناه.

تجدر الإشارة إلى أن الأرقام الموضّحة قد تختلف قليلاً من امتحان لآخر، إذ تتمتع الامتحانات بدرجة من المرونة لضمان مستوى محدّد من الصعوبة لكل واحد منها. لكن عدد الأسئلة في كل عنصر يبقى ثابتاً لا يتغيرَ سواء بالزيادة او النقصان بمعدل يزيد على سؤالين اثنين.

رقم العنصر	العنصر	عدد الأسئِلة
العُنصر الأول	البيئة التنظيمية الدولية	٢٠
العُنصر الثاني	وظيفة مراقبة الالتزام	٢٤
العُنصر الثالث	إدارة مخاطر الجرائم المالية	٢٠
العُنصر الرابع	الأخلاق والأمانة والنزاهة	١٩
العُنصر الخامس	الحوكمة وإدارة المخاطر ومراقبة الالتزام	١٧
	المجموع	**١٠٠**

نظام التقييم

اختبار مدته ساعتان ومكوّن من ١٠٠ سؤال متعدد الخيارات.

ستُتاح أمام المتقدمين للاختبار القائم على الحاسوب أسئلة إضافية بما يصل إلى ١٠٪ تُعَدّ بمثابة أسئلة تجريبية لا يتم تحديدها بشكل منفصل ولا تساهم في النتيجة. وسيتم منحهم وقتًا أطول نسبيًا لإكمال الاختبار.

